

نوري المالكي

2006 - 2014

سنوات الفشل والفساد الإداري والمالي

الدكتور
شفيق السامرائي





نوري المالكي

2006 - 2014

سنوات الفشل والفساد الإداري والمالي

956.3 رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(2014/11/5136)
السامرائي،شفيق عبد الرزاق.
نوري المالكي سنوات الفشل والفساد الإداري والمالي
/شفيق عبد الرزاق السامرائي عمان: دار المعتز ٢٠١٤
ر.أ: (2014/11/5136)
الواصفات : /العراق//تاريخ العراق/

يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية.

الطبعة الأولى

٢٠١٥م — ١٤٣٦هـ

دار المعتز للنشر والتوزيع
الأردن- عمان- شارع الملكة رانيا العبدالله- الجامعة الأردنية
عمارة رقم ٢٣٣ مقابل كلية الزراعة الطابق الأرضي
تلفاكس: ٠٠٩٦٢ ٦ ٥٣٧٣٠٣٥ ص.ب: ١٨٤٠٣٤ عمان: ١١١١٨ الأردن
e-mail: daralmuotaz.pup@gmail.com

ISBN 978-9957-600-16-7 :(ردمك)

نوري المالكي

2006 - 2014

سنوات الفشل والفساد الإداري والمالي

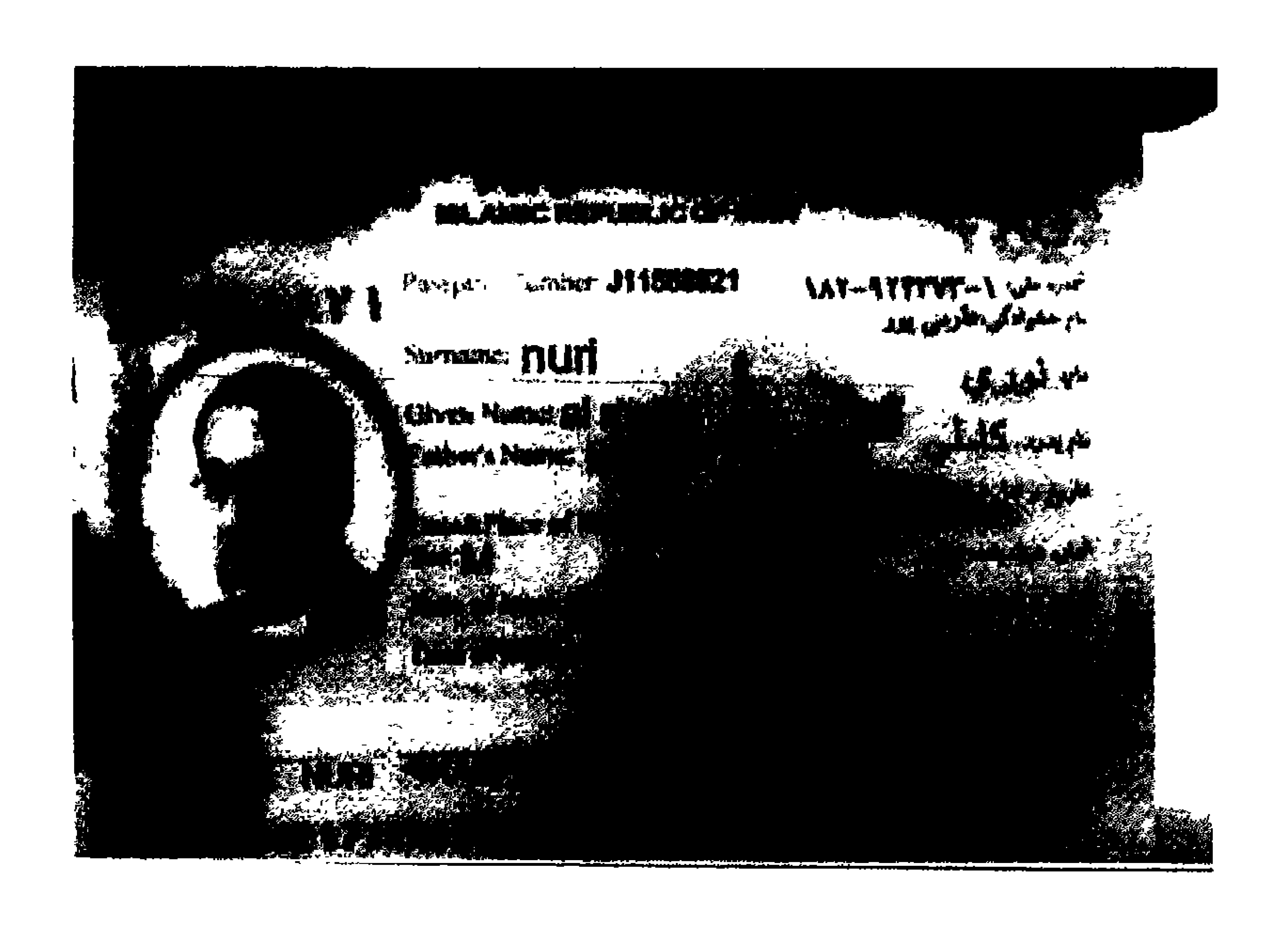
الدكتور
شفيق السامرائي

الطبعة الأولى
٢٠١٥م — ١٤٣٦هـ
دار المعتز للنشر والتوزيع

وهذه نسخة جواز سفر إيراني لنوري كاملي

واسمه الحقيقي ومحل ولادته مسربة من قبل

أحد أشخاص مقربين من رئيس الوزراء



إهداء

إلى جميع الذين استشهدوا

تحت ديكتاتورية المالكي أهدي هذا الكتاب

الفهرس

المقدمة

ليس هناك دراسة سابقة عن رئيس الوزراء نوري المالكي، ولعل كتابي هذا يمثل أول دراسة موسعة عن فترة رئيس الوزراء نوري المالكي الممتدة لولايتين من عام 2006 لغاية 2014 أي لمدة 8 سنوات.

إن هذه المعلومات جمعت من مختلف وسائل الإعلام وتبين أن المالكي شغله الشاغل محاربة السنة في العراق عندما بداها بطارق الهاشمي رئيس الحزب الإسلامي بتهم ملفقة وهو يشغل نائب رئيس الجمهورية ومن ثم رافع العيساوي وزير المالية وبعدهما النائب أحمد العلواني المعروف بعداءه لإيران.

وكان سعّي المالكي إلى ضرب اعتصام الحويجة المسالم بذرائع ملفقة فكانت مجزرة نفذها الجيش بأمرة المالكي القائد العام للقوات المسلحة مما خلق أزمة مطالب وصفها المالكي بأنها مشروعة في البداية ثم عاد فانقلب عليها وأرسل الشرطة والجيش إلى الأنبار لرفع الخيم بالقوة.

هنا بدأ الصراع المسلح مع العشائر لأكثر من ستة أشهر، وأعلنت صحيفة الصباح في 3 أذار 2014 أن خسائر الجيش بلغت 1700 قتيل بالإضافة إلى 1200 قتيل من منتسبي القوات الأمنية، وصرح كرحوت رئيس مجلس محافظة الأنبار في الأول من أيار 2014 بأن مليون شخص نزح من الأنبار بسبب الحرب. وصرح سترون ستيفنسن رئيس لجنة العلاقات مع العراق في الاتحاد الأوروبي، أن المالكي يشن حملة إبادة ضد السنة في الأنبار في 28/ 1/ 2014 وأيده بذلك المستشار الخاص للأمم المتحدة بوجود إبادة جماعية في العراق بتاريخ 9/ 3/ 2014. وأعلنت النائبة حنان الفتلاوي المقربة من المالكي أن العمليات العسكرية في الأنبار هي حرب مقدسة ضد أبناء آل أمية في 14/ 1/ 2014، غير أن المرجع الديني بشير النجفي قد عرج على شيء (غير مقدس) هو فشل الحكومة التي يرأسها المالكي في إنجاز أي شيء للشعب العراقي. وهو ما أكده السيستاني المرجع الديني

في الأول من شباط 2014 بالقول بأن حياة العراقيين سلبية في ظل حكومة المالكي وأضاف بشير النجفي أن المراجع الدينية أجمعوا على فشل حكومة العراق بقيامها لواجباتها في 5/ 2/ 2014. وأعلنت الخارجية الأمريكية بتاريخ 6/ 2/ 2014 أن المالكي يلعب بالورقة الطائفية وحمّلتهُ تهميش السنة، وأكدت الواشنطن بوست أن المالكي رجل إيران بامتياز وأمريكا تدعمه، وذكرت نيوز ويك في 12/ 5/ 2014 أن 4000 شخص قتلوا في الفلوجة خلال الأشهر الأربعة الأولى من عام 2014. وأهدرت الحكومة 7 مليار دولار على حرب الأنبار.

إن فترة المالكي كانت حافلة بالإعدامات حتى احتل العراق المرتبة الثالثة عالميا حسب منظمة العفو الدولية وصرح ستيفنسن في البرلمان الأوروبي أن المعتقلين يساقون كالأغنام إلى المشانق دون محاكمات عادلة.

أما سرقة المال العام، فلم يقرأ عراقي ولد على أرض العراق كيف تصرفت العصابة الحاكمة بمليارات الدولارات وشعب العراق بدون كهرباء ويشرب الماء الملوث والعميل الذي حمل جواز دولة أخرى يفضل قتل أبناء بلده على تلك الدولة.... ولله في خلقه شؤون.

من هو نوري المالكي؟

نوري كامل محمد حسن علي المالكي ولد في قضاء طويريج التابع لمحافظة كربلاء عام 1950، لأسرة ذات مكانة مرموقة في قبيلة بني مالك العربية، ووجاهة مستمدة من آبائها، أبرزهم جده محمد حسن أبو المحاسن، الشخصية المعروفة والقيادي البارز في ثورة العشرين ووزير المعارف في العهد الملكي. كما هو الشاعر الذي جعل من شعره قضيّة للوطّن، وقد غلب حب الوطن في شعره على تاريخه الديني كممثل للمرجعية آنذاك، وعلى موقعه كعضو في المجلس السياسي لقيادة ثورة العشرين، وعلى منصبه كوزير للمعارف عام 1925.

نوري المالكي متزوج وله أربعة بنات وولد واحد، وهو حاصل على شهادة البكالوريوس من كلية أصول الدين في بغداد، وشهادة الماجستير في اللغة العربية من جامعة صلاح الدين في أربيل، تحت إشراف السياسي الكردي فؤاد معصوم، والذي أصبح بعد خروج المالكي من رئاسة الوزراء رئيساً لجمهورية العراق.

يعتبر نوري المالكي الرجل الثاني في حزب الدعوة الذي تزعمه ابراهيم الشقيري (الجعفري) إلا أنه انقلب على الجعفري وتزعم حزب الدعوة مما دفع الجعفري لتشكيل حزب الإصلاح.

لقد انتمى نوري المالكي إلى حزب الدعوة الإسلامي عام 1970 وفي فترة قصيرة لم تتجاوز ال 8 سنوات أصبح من القيادين في الحزب المذكور. ويحمل هذا الحزب أهدافا تجمع بين الدين والسياسة، أهمها هو بناء الدولة وفق مفاهيم وأحكام طائفيه تتولى قيادتها المرجعية الشيعية وهو يدعو إلى استخدام أساليب جديدة في تقييم المسائل السياسية وتغطيتها برداء ديني. ويطمح هذا الحزب إلى تغيير الأفكار السائدة في المجتمع من خلال نشر الأفكار الإسلامية ومحاربة الأفكار القومية والاشتراكية. كما أن فكره قد استند بشكل أساسي على إتباع سيرة آل البيت، وإقامة الشعائر والطقوس الدينية المتعلقة

بولادتهم ووفاتهم بحيث أصبحت هذه الطقوس هي المحور الرئيسي لمسار هذا الحزب الطائفي وتطلعاته السياسية لمنافسة الأحزاب العراقية الأخرى وعلى رأسها حزب البعث العربي الاشتراكي.

ولتحقيق هذه الغاية استغل حزب الدعوة قسم من الشعائر الدينية المتعارف عليها لدى بعض الشيعة البسطاء مثل حادثة قدوم الإمام الحسين من المدينة المنورة إلى كربلاء لمناصرة المظلومين آنذاك وما رافق هذه العملية من مأساة خذلانه ثم مقتله في كربلاء عام 680.

فوظّفت هذه التراجيديا وشعائرها قصة النياح والبكاء والأعلام السوداء، و ضخمت بمشاهد بانوراما مسرحيه تروى طريقة اجتزاز رقبة الحسين، واستعملت أدوات بدائيه مثل الزنجيل والتطبير للمبالغة في إظهار مشاعر الحزن على مقتله. ثم تلقفت أيادي المعممين من هذا الحزب قصة مقتل الإمام الحسين وأخذت تنسج خرافاتها عن تلك الواقعة وكأنهم قد امتلكوا كاميرات خفيه كانت تصور حادثة المقتل لحظه بلحظه. وبذالك عملوا على تشويه الدوافع النبيلة لقضية الإمام الحسين وحولوها بمرور الزمن إلى مادة دسمه لتعميق الصراع الطائفي وإحداث شروخ في المجتمع الإسلامي الواحد. كما حاول حزب الدعوة أن يستغل تلك الواقعة التي حدثت قبل 14 قرنا لكي يبني منها مجدا سياسيا على حساب بعض البسطاء من الناس الذين تم إخضاعهم إلى دوامة أبديه من الحزن والشعور بالذنب على مقتل الحسين.فأصبحت شعائر المقتل وطقوسه هي مصدر الثقافة الدينية الأولى لهؤلاء الناس البسطاء عوضا عن اعتماد المبادئ العظيمة للدين الإسلامي كمصدر ثقافي لهم. ورغم هذا الدجل والشعوذة الدينية التي مارسها حزب الدعوة إلا أن هناك عاملان قد ساعدا في السابق على بروزه كحزب سياسي في العراق. وهذان العاملان يتمثلان في القسوة المبالغة التي مورست ضد كوادر هذا الحزب والتي أدت إلى ظهور بعض التعاطف معه كرد فعل سلبي لتلك الممارسات المتشنجة. يضاف إلى ذالك احتضان إيران ودعمها لهذا الحزب خاصة أبان الحرب

العراقية الإيرانية 1980 – 1988والتي استفادت بدورها من نشاطه كطابور خامس شأنه شأن الأحزاب الطائفية الأخرى. وانسجاما مع هذا التدخل المباشر في شؤون الحزب فقد عمدت إيران على تعزيز القيادة العليا لحزب الدّعوة المكونة من (9) أعضاء، ب (6) أعضاء ممن يحملون الجنسية الإيرانية بما فيهم محمد مهدي علي صادق الآصفي- أمين عام الحزب آنذاك. ولولا هذان العاملان اللذان أمداه بطوق النجاة لكان حزب الدعوة قد انحل و تلاشا عن الساحة السياسية العراقية بسبب الانقسامات المتكررة التي عانا منها.

وفي الآونة الأخيرة قدمت إيران دليلا إضافيا آخر على رغبتها في الاستمرار ببسط النفوذ المباشر على هذا الحزب خاصة و على باقي المؤسسة الدينية الشيعية في العراق بشكل عام، وذالك من خلال فرضها للشاهرودي الإيراني الجنسية كمرجع لحزب الدعوة في النجف عقب وفاة مرجعه السابق محمد حسين فضل الله.

ومن المعروف عن الشاهرودي انه يحمل عدة مناصب عليا في إيران، على النحو التالي:

1 ـ رئيس لجنة حل الاختلاف بين السلطات الثلاث (التنفيذية والقضائية والتشريعية).

2 ـ نائب رئيس مجلس الخبراء (هذا المجلس يعين و يشرف على عمل القائد).

3 ـ عضو مجمع تشخيص مصلحة النظام (هذا المجمع متشكل من السلطات الثلاث بالإضافة إلى أشخاص يعينون من قبل القائد و مكانة هذا المجمع يأتي بعد القائد).

4 ـ مستشار القائد العام.

ومن خلال نظره بسيطة إلى المراحل التربوية التي مر بها نوري المالكي يتضح بأن طريقة تحصيله الدراسي و تجربته الحزبية الضيقة في إطار حزب الدعوة الطائفي لم تكن كافيه لإيصاله إلى النضج الفكري والسياسي المناسبان كما حصل مع (مهاتير محمد) رئيس وزراء ماليزيا، كي يرتقي المالكي إلى المستوى القيادي القادر على بلورة حركة

نهضة شامله في العراق. وقد انعكس هذا النقص التربوي في المؤهل القيادي للمالكي بشكل واضح على إدارته للحكم خلال فترة تسلمه رئاسة الوزراء لمدة 8 سنوات والتي وجد نفسه فيها محشوراً في دائرة مغلقه من ثقافة الحقد والكراهية و الانتقام من المعارضين الآخرين. ذلك انه أصبح أسيرا للأفكار الطائفية المتطرفة التي ترعرع فيها فجعلت انتمائه الطائفي يغلب على كل من انتمائه الوطني والقومي، و هذه الأولوية في الانتماء كان قد أقرّها المالكي بنفسه عندما صرح إلى أحد الصحفيين الأمريكان الذي طلب منه أن يعرف بنفسه فقال "أولا أنا شيعي وثانيا أنا عراقي، وثالثا أنا عربي".وهذا الترتيب في الانتماء لم يأت عفوياً، بل كان مقصوداً لإيصال وجهة نظر المالكي بأن الدولة أولا طائفية شيعية وثانيا عراقية وثالثا عربية.وهي أفكار نابعة من المبادئ العامة لحزب الدعوة التي تنحاز إلى المفاهيم الطائفية على حساب الفكر القومي والوطني.

كما أن رغبة المالكي الشديدة للتشبث بالحكم على ضوء مقولته المشهودة (أخذناها وبعد ما ننطيها) جعلته يعيش في دوامه دائمة من عقدة المؤامرة والتي اعترف بها مؤخرا الناطق باسم الحكومة (علي الدباغ) أثناء حضوره ندوة نظمتها مؤسسة (تشاتام هاوس) في لندن، حيث وصف الدباغ الوضع الحالي لرئيس الوزراء بأنه يمر بحالة من الهووّس يشعر فيها بوجود مؤامرات تحاك ضده من جهات عدة و تسعى لإخراجه من السلطة. وهذا الهوس الناتج من محدودية الأفق في التفكير، جعل المالكي يرتكب سلسله من الحماقات السياسية بحق معارضيه ممن رفضوا العملية السياسية التي جاء بها الاحتلال أو حتى من بعض الجهات الأخرى التي شاركته في هذه العملية السياسية. فتارة يتحدث عن مؤامرة بعثية لقلب نظام الحكم ويزج بآلاف الناس الأبرياء في السجون السرية لسنوات بلا محاكمه، وتارة يتحدث عن عمليات تخريب متعمده من جهات مشاركه في السلطة مثل تهم الإرهاب التي وجهها إلى النائب محمد الدايني والهاشمي بعد أن انتزع اعترافات باطله من قوات الحماية لهما. وفي هذا الخصوص يعتبر المالكي رئيس

الحكومة الوحيد في العالم الذي يحتفظ بملفات لقضايا جنائية تعود إلى شركاؤه في الحكم وهي جاهزة لابتزازهم بها، إذا ما أظهروا أي اختلاف معه.

وكان المالكي إلى عام 1987 (أي لمدة 8 سنوات) مقيمًا في إيران. وخلال هذه المدة كان المالكي يتولى مسؤولية الذراع العسكري لحزب الدعوة. وآنذاك كانت الأفواج العسكرية لحزب الدعوة والمعروفة بأفواج «الشهيد الصدر» متمركزة في معسكر «غيور» الرئيسي التابع لمقر «رمضان» من مقرات القوة البرية لفيلق القدس الإيراني في مدينة الأهواز (جنود غربي إيران). وكان المالكي يتولى قيادة هذه القوات لتنفيذ العمليات تحت إشراف فيلق حرس النظام الإيراني خلال سنوات الحرب الراقية الايرانية.

كانت عناصر حزب الدعوة بين 500 و1000 متواجدين في معسكر «غيور» ويطلق عليهم اسم «جنود الإمام الخميني» وكان نوري المالكي وقادة حزب الدعوة متواجدين في معسكر «غيور» الرئيسي. في ذلك العهد كان حزب الدعوة يشارك في الحرب الإيرانية العراقية، وكانت هذه الأجهزة التابعة للنظام الإيراني تزود حزب الدعوة بكل ما كان يحتاجهُ من الأسلحة والأعتدة في العمليات الإرهابية داخل العراق.

في عام 1987 توجه نوري المالكي إلى سورية وتولى المسؤولية عن تنظيمات حزب الدعوة في سورية. ولكونه على علاقات وثيقة جدًا مع فيلق حرس النظام الإيراني واصل اتصالاته بقوة «القدس» (جهاز تابع لفيلق الحرس عمله خارج الحدود الإيرانية). فهو على سبيل المثال التقى يوم 11 كانون الثاني (يناير) عام 2002 في دمشق بالمدعو (رضا سيف اللهي) قائد مقر «نصر» آنذاك وممثل النظام الإيراني في شؤون العراق. وفي هذا اللقاء شرح المالكي رؤى وبرنامج حزب الدعوة بالتفاصيل لرضا سيف اللهي حتى يوافق على اداء حزب الدعوة مستقبلا .

وبعد سقوط النظام العراقي السابق 2003 عاد جواد المالكي إلى العراق واختاره بول بريمر الحاكم المدني الأمريكي نائبًا لرئيس هيئة اجتثاث البعث. وفي الدورة الأولى من الانتخابات النيابية العراقية دخل المالكي البرلمان العراقي بصفته نائبًا من قائمة الائتلاف.

وفي عهد حكومة إبراهيم الجعفري اختير رئيسًا للجنة الأمن في البرلمان الانتقالي، في 30 كانون الثاني (يناير) عام 2005، وكان من المخططين الرئيسيين لقانون مكافحة الإرهاب.

كان جواد المالكي خلال الفترة بين عامي 2003 و2004 نائبًا لرئيس هيئة اجتثاث البعث في الأجهزة الحكومية، وهي التي قررت إقصاء عشرات الآلاف من الموظفين والعسكريين العراقيين الشرفاء عن مناصبهم أو فصلهم عن وظائفهم لكونهم يعارضون النظام الإيراني.

إضافة إلى ذلك كان نوري المالكي يتولى في حزب الدعوة مسؤولية قسم الأمن وإدارة النشاطات الأمنية والإشراف على العمليات الثأرية الإرهابية. وقبل توليه منصب رئاسة الوزراء كان نوري المالكي يتولى فرق الاغتيال جهاز الأمن التابع لحزب الدعوة «مجموعة الثأر» وهو يقوم باغتيال المعارضين من أهل السنة.

وبعد تسلمه منصب رئاسة الوزراء في عام 2006 كان نوري المالكي وباستمرار يجري لقاءات مع (كاظمي قمي) سفير النظام الإيراني في بغداد ومن قادة قوة «القدس» وقد اقترب إلى النظام الإيراني أكثر فأكثر.

وفي عمالته للنظام الإيراني ذهب إلى حيث التقى علنًا بالقتلة والمجرمين من رجال مخابرات النظام الإيراني. فعلى سبيل المثال وخلال زيارته لإيران سافر نوري المالكي يوم 13 أيلول (سبتمبر) 2006 إلى مدينة مشهد (شمال شرقي إيران) تزلفًا لقادة النظام الإيراني وهناك التقى بالمسؤولين ومنهم المدعو «محمد جواد هاشمي نجاد» أحد عناصر وزارة المخابرات ووعدهم بالتعاون معهم لقمع مجاهدي خلق في العراق. ولم يكن أي من المسؤولين العراقيين على علم بمضمونه وموضوعه حتى كشف عنه خامنئي خلال لقائه بمسؤولين عراقيين في شباط (فبراير) عام 2009.

سجل حزب الدعوة في الإرهاب

ما قاله المحامي سليمان الحكيم "شاءت الأقدار أن تتقاطع لحظات في حياتي مع أيام دمغها حزب الدعوة الإسلامي بسواد لست أظن أن الزمن سيمحو آثاره في أمد قريب، ولست أشك للحظة أن التاريخ سيحاكم هذه الصفحات السود بميزانه المرهف حتى يضع هذا الحزب في المكانة التي يستحقها إلى جانب عصابات شترين والآرغون الصهيونية. وقد تبدو هذه الكلمات حديث خرافة لأولئك الذين سكروا بالسلطة الممنوحة لهم على أسنة الحراب الأمريكية، وبالثروة العراقية المنهوبة، وبالدم العراقي المسفوح كل يوم على يد ميليشياتهم".

في ظهر يوم 15-1-1981 كنت أنا المحامي سليمان الحكيم أقف في شرفة منزل صديق بالطابق السابع في مبنى قريب من جامعة بيروت العربية ومطلّ على حيّ بئر حسن الراقي، أتأمل من بعيد شاطئ بيروت البحري المشهور بجماله، وفي غمرة السكون دوّى انفجار مكتوم تصاعدت على إثره سحابة ترابية حمراء غطت سماء المنطقة بأسرها، ولكني شاهدت من خلال الغبار المنتشر مبنى من عدة طبقات يتكوّم على بعضه ثم يهبط كتلة واحدة ليساوي الأرض. بعد دقائق رنّ جرس الهاتف في منزل ذلك الصديق لنفاجأ بمن يبلغه أن السفارة العراقية قد تفجرت بسيارة نقل مفخخة قادها انتحاري واقتحم بها مدخل السفارة المؤدي إلى السرداب مما أدى إلى انهيارها بكاملها وصارت أثراً بعد عين.

في تلك الأيام كان لبنان يشهد حرباً أهلية تداخلت فيها كل القوى الإقليمية والدولية، وكانت الحرب العراقية – الإيرانية محتدمة بين كر وفر، وقد بدأ كل من طرفيها يبحث عن أدوات سياسية ومخابراتية تخدم مجهوده – الحربي في ميادين أخرى- بعيدة عن جبهات القتال. وفي اليوم التالي علمت أن السفير العراقي (عبد الرزاق لفتة) ومعه عشرة أشخاص ما بين موظفين ومراجعين – من بينهم السيدة بلقيس الراوي قرينة الشاعر نزار

قباني – قضوا نحبهم في ذلك التفجير، فضلاً عن تخريب هائل أصاب المباني المحيطة بالسفارة.

أزعجت تلك العملية قيادة الثورة الفلسطينية التي اعتبرتها اختراقا لأمن بيروت الغربية الواقعة تحت سيطرة القوى الوطنية اللبنانية المتحالفة معها، وقد عبّر في وقتها ياسر عرفات عن استنكاره للعملية بطريقته الخاصة إذ أقام جنازة عسكرية لطاقم السفارة وودعها عند باب الطائرة العراقية التي جاءت لنقله إلى بغداد. وبعد أقلّ من شهر سرّبت أجهزة الأمن الفلسطينية تفاصيل تلك العملية ومؤداها أن قيادة حزب الدعوة اللاجئة وقتئذ في دمشق هي التي وفّرت الانتحاري – أبو مريم – وتولّت المخابرات الإيرانية تمويل العملية في حين تولت المخابرات السورية تأمين متطلباتها اللوجستية، وقد أشرف على العملية برمتها السيد (علي الأديب) اللاجيء وقتها في سورية، وهو عضو مجلس النواب عن حزب الدعوة في الوقت الراهن.

شاءت الصدف أن ألتقي بإرهاب حزب الدعوة بعد سنوات قليلة ولكن في مدينة الكويت هذه المرة، وتحديداً في يوم 25-5-1985 حيث كنت في منطقة 'الصفاة' وسط العاصمة الكويتية عندما اهتزت وقت الظهيرة بصدى انفجار هائل انهارت على إثره ألواح زجاج المحلات والمباني، وترك كل فرد مشاغله وهرع لاستطلاع الأمر، وقد تبين بعد ساعات قلائل أن انتحاريا قد اعترض بسيارته المفخخة موكب أمير الكويت جابر الأحمد، وأن رجال حمايته – عراقيي الأصل – قد وقفوا بسيارتهم حاجزا بين سيارته وسيارة الانتحاري، وكذلك دفعوا حياتهم ثمنا لالتزامهم بقيم الشرف والشجاعة. وبعد أيام كشفت التحقيقات أن القاتل عضو في حزب الدعوة، وأن هدف العملية كان معاقبة الكويت على التسهيلات المالية واللوجستية التي كانت تقدمها للعراق في حربه مع إيران، وقد تولت المخابرات الإيرانية تمويل وترتيب تفاصيل العملية في حين تولى القيادي في حزب الدعوة (جمال جعفر) – اسمه الحركي أبو مهدي المهندس – توفير الانتحاري. وكان السيد جمال جعفر مقيما وقتها في إيران ويتردد على الكويت بجواز سفر إيراني

مزور. وقد اختفت آثاره بعدها ليظهر إلى العلن في مجلس النواب العراقي كنائب عن حزب الدعوة بعد الغزو الأمريكي للعراق عام 2003.

وما بين عملية بيروت والكويت، قام حزب الدعوة في عام 1982 بتفجير وزارة التخطيط العراقية في قلب بغداد بواسطة سيارة يقودها الانتحاري أبو بلال والعضو في الخط العسكري لحزب الدعوة والذي كان يشرف عليه في ذلك الوقت السيد (عبدالكريم العنزي) عضو مجلس النواب الحالي عن حزب الدعوة – تنظيم العراق ! وقد تسببت تلك العملية بمصرع عشرات الموظفين المدنيين من رجال ونساء راحوا ضحية شهوة القتل العشوائي الذي حرّمتْه قيم السماء قبل نصوص القانون الوضعي ومواثيق حقوق الإنسان.

وفي عام 1983 دخل حزب الدعوة في شراكة إجرامية مع خلايا الجهاد الإسلامي، أنتجت تفجير سفارتي الولايات المتحدة الأميركية وفرنسا في العاصمة الكويتية، وقد تمت العملية بسيارتين مفخختين يقودهما انتحاريين، وبالطبع كان السيد جمال جعفر هو المسؤول عن تلك العملية التي استهدفت معاقبة فرنسا على تسليحها للجيش العراقي، والولايات المتحدة لحمايتها ممرات الخليج العربي ذات الأهمية الحيوية للغرب، من البلطجة الإيرانية.

وفي يوم 1-5-1985 أقدم حزب الدعوة على اغتيال معاون الملحق الثقافي العراقي في السفارة العرقية بالكويت، السيد (هادي عواد سعيد) وابنه البكر في منزلهما بالكويت، وقد اعتقل القاتل الذي استخدم مسدسا كاتما للصوت، وتبين أنه عضو في حزب الدعوة وتربطه صلة قرابة بعيدة بالقتيل، وقد حاول تجنيده في صفوف الحزب أو بالأحرى في خدمة المخابرات الإيرانية، ويبدو أنه ارتاب من سلوكه فاختار تصفيته لطمس العملية برمتها.

ونبقى في الكويت التي كانت مرتعاً لحزب الدعوة بحكم قربها من إيران وبفضل تغطية السفارة الإيرانية لعملاء مخابرات بلادها الصفة الدبلوماسية، ففي 22 – 1 –

1987 انفجرت سيارة مفخخة كانت مركونة خلف فندق الميريديان حيث كان ينزل عدد من الصحفيين العرب والأجانب الذين كانوا يغطون وقتها وقائع مؤتمر القمة الإسلامي، وكان هدف العملية تعكير أجواء المؤتمر الذي رفض اتخاذ موقف منحاز لإيران في حربها مع العراق، وبعد شهور قليلة وتحديداً في يوم 24 – 10 من ذات السنة، استهدف حزب الدعوة مكتب الخطوط الجوية الأمريكية – بان أمريكان – بقنبلة. وفي العام التالي في يوم 27– 4 1988 قطعت المملكة السعودية علاقاتها الديبلوماسية مع إيران، فرد أبو مهدي المهندس بعد أقل من انقضاء 24 ساعة على ذلك بقنبلة استهدفت مكتب الخطوط الجوية السعودية.

وللمرة الثالثة تضعني المقادير أمام مشهد لإرهاب حزب الدعوة، ففي يوم ربيعي من عام 1987 كنت في زيارة لقريب لي في مستشفى ابن البيطار الكائن في منطقة الصالحية من جانب الكرخ في العاصمة بغداد، وقبيل الظهر اهتزت المنطقة بانفجار سيارة مفخخة – برازيلي حمراء – كانت مركونة قريبا من المستشفى الذي لم يكن يعالج عسكريين ولا مخصصا لكبار المسؤولين بل كان مَفخرةً طبية عراقية مفتوحا لكل مواطن يتطلب قلبه المتعب عناية متقدمة وعلاجا متطورا.

وبعد لم يسعني إلا تسجيل غيض من فيض من السجل الحافل لحزب الدعوة في الإرهاب والقتل العشوائي لمواطنين عراقيين وعرب ومسلمين لا ذنب لهم سوى أنهم وجدوا في بلاد استعصت الرضوخ لاملاءات الولي الفقيه القابع في قم. وبعد ذلك كله يخرج عضو مجلس النواب عن حزب الدعوة السيد كمال الساعدي ليجادل على قناة الحرة مساء أمس بعين تفيض صلفاً ووقاحة، وبلسان ينضح كذباً وإفكاً، أن حزبه عندما كان في موقع المعارضة لنظام الحكم، لم يلجأ سوى للأساليب السياسية ولم يتورط في عمليات إرهابية!

التدخل الإيراني في العراق... والتواطؤ الإيراني الأمريكي

بعد احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في نيسان 2003، أعلن وزير الخارجية الإيراني السابق "كمال خرازي" أنه لولا لإيران لما تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من احتلال العراق، وأن هذا التصريح يكشف مدى تواطؤ النظام الإيراني مع أمريكا لاحتلال العراق وإسقاط نظام صدام.

وبعد الاحتلال بدأت إيران تدفع بأجهزة مخابراتها إلى العراق تحت ذريعة زيارة المقدسات الدينية. كما عاد إلى العراق الكثير من عناصر حزب الدعوة والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية ((فيلق بدر)) والموالية لإيران، ومن خلالهم بدأت الأموال الإيرانية والأسلحة أيضا تغزو العراق بشكل واضح للعيان ولكل العراقيين.

و صرح وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد بتاريخ 5/ 10/ 2004 بأن إيران ترسل أسلحة وأموال إلى العراق للتأثير على نتائج الانتخابات التشريعية.. ومن المعروف أن منظمة بدر وهي الجناح المسلح للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق الذي يتزعمه "عبد العزيز الحكيم" متهمة بممارسة دور خطير فيما يجري من أحداث في العراق وضلوعها في عمليات اغتيالات وتصفيات جسدية استهدفت شخصيات ورموز سياسية وعلمية منهم أكثر من عشرة أئمة للمساجد مما جعل الشيخ "حارث الضاري" رئيس هيئة علماء المسلمين يتهمها بالمسؤولية المباشرة عن تلك الاغتيالات، وأن المسؤول عن توتر الأوضاع في العراق هي ((قوات بدر)) ومن يقف ورائها.

كما اتهم محمد الشهواني مدير جهاز المخابرات العراقية في شهر تشرين أول / أكتوبر 2004 منظمة بدر بالتورط باغتيال (18) من عناصر جهاز المخابرات خلال شهر واحد، وأشار الشهواني إلى العثور على وثائق تربط بين إيران وقتل عناصر من الجهاز بواسطة منظمة بدر. وتشير الوثائق إلى قيام إيران بتقديم ميزانية للمنظمة المذكورة بلغت

(45) مليون دولار لابقاء السيطرة عليها وقيامها بتنفيذ مخططات إيرانية في العراق والتي تشمل التصفيات الجسدية.

إن الحملة التي توجه اليوم إلى حازم الشعلان وزير الدفاع وتتزعمها ((منظمة بدر)) لأنه سبق له أن اتهم ستة من عناصر بدر في كانون الثاني / يناير باختطاف ثلاثة شيوخ كانوا مكلفين بجمع متطوعين لوزارة الدفاع العراقية. كما أنه هاجم التدخل الإيراني بالشؤون العراقية.

والجدير بالذكر أن فيلق بدر الذي تأسس في عام 1983 في إيران لمحاربة نظام صدام حسين بدعم من الحكومة الإيرانية قد ضم عناصر من ضباط وجنود من الأسرى العراقيين وبدعم من أجهزة الاستخبارات الإيرانية.

وأثر الاحتلال الأمريكي للعراق ترك الجيش الأمريكي الحدود العراقية مفتوحة بعد إلغاء الجيش العراقي والشرطة العراقية وقوات الحدود، بضوء توجيهات الحاكم الأمريكي للعراق بول بريمر. وكانت هذه فرصة سانحة لنقل عناصر إيرانية إلى داخل العراق وكان الهدف من ذلك فرض أمر واقع أمام القوات الأمريكية في المحافظات الجنوبية للعراق، خصوصاً وان زعيم منظمة بدر آنذاك السيد محمد باقر الحكيم قد رفض حمل السلاح ضد القوات الأمريكية والبريطانية في العراق، وهكذا أصبح عبد العزيز الحكيم عضوا في مجلس الحكم الانتقالي الذي شكله بريمر كونه أحد المتعاونين مع القوات الأمريكية، ومن المعارضين لنظام صدام حسين.

لقد احتل فيلق بدر كثيرا من المباني العائدة لحزب البعث في كربلاء والنجف وبغداد وغيرها من المحافظات الجنوبية واتخذها مكاتب له . وقام بتصفية العشرات من أنصار النظام السابق من البعثيين ومن شيوخ العشائر ورجال الدين وبعض أساتذة الجامعات، وقد قامت بها عناصر من الفيلق المذكور وهي مدربة تدريبا خاصا لهكذا مهمة.

لقد انخرط الكثير من عناصر بدر في صفوف الجيش والشرطة، عندما تقرر إعادة تشكيلها وأصبحت تمثل العمود الفقري للشرطة العراقية، فمغاوير الشرطة ((الذئب)) مؤلفة من عناصر من منظمة بدر،، وحين أصبح باقر جبر صولاغ وزيرا للداخلية تحدث عن تعاون بين وزارة الداخلية وبين منظمة بدر بقوله : ((نحن على استعداد لأخذ أي معلومات تساعدنا في مكافحة الإرهاب حتى من الشيطان)). فيما قالت مجلة تايم الصادرة في 18/ 8/ 2005 ((أن شبكة من المسلحين تدعمهم إيران مسؤولة عن نوع جديد من قنابل الطرق القاتلة وهي جزء من خطط طهران للتأثير على الجنود العراقيين والقوات الأمريكية والتي بدأت حتى قبل الغزو الأمريكي للعراق.

وقالت المجلة: (إن شبكة من المسلحين يقودهم أبو مصطفى الشيباني تتألف من 280 عضوا مقسمين إلى (17) مجموعة من صانعي القنابل وفرق الموت قد دخلوا العراق في إطار خطة إيرانية لتعزيز نفوذها في العراق. وأكدت مجلة التايم أن لديها وثائق تشير إلى دور الحرس الثوري الإيراني في السيطرة على مدينتي الكوت والعمارة.

ونشرت إذاعة ((سوا)) الامريكية في 28 سبتمبر 2005 أن ضابط شرطة من حماية ميناء أبو فلوس في البصرة قال: ((إن كميات من الأسلحة وصواريخ كاتيوشا دخلت العراق قادمة من إيران وأنها حملت على زوارق وسفن عبر شط العرب إلى ميناء أبو فلوس. وأكد الضابط أنه بالرغم من إبلاغ القوات البريطانية بالأمر إلا أنها لم تتخذ أية إجراءات ردع لعمليات تهريب السلاح وان سيارات ومسلحين تابعين لمنظمة بدر يأتون بانتظام لاستلام تلك الأسلحة . وقال إن عمليات التهريب للأسلحة بدأ منذ فترة طويلة ولكنه زاد في الآونة الأخيرة

بعد كل هذه الدلائل يخرج علينا السيد ابراهيم الجعفري رئيس الحكومة العراقية عام 2005 ليقول ليس هناك تدخل إيراني في شؤون العراق وإنما هناك علاقات ودية قوية بين البلدين. فهل يمكن أن إخفاء الشمس بغربال.

لماذا اضطر الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي للهجوم على سياسة الاحتلال الأمريكي في العراق في أيلول 2005 وحذرها من تسليم البلاد إلى إيران؟؟؟.

لقد كانت السعودية وما زالت هي الصديقة الدائمة للولايات المتحدة وكانت ساكتة طول هذه المدة عما يجري في العراق من مآسي ودمار على يد القوات الأمريكية المحتلة وحلفائها من العراقيين الذين قدموا مع القوات الأمريكية والبريطانية من الخارج.

هؤلاء والذين أصبحوا بدعم من قوات الاحتلال قادة سياسيين للعراق بعد الاحتلال الأمريكي البريطاني للعراق دون مبرر شرعي وتحت ذرائع امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل والأسلحة البيلوجية والكيماوية والتي استمرت قواته البحث عنها لمدة ستين من خلال فرق دولية وأمريكية واستجواب عراقيين ثم أعلنوا عدم وجود مثل هذه الأسلحة.

و كان من الطبيعي أن تكون هناك مقاومة مسلحة ضد الاحتلال في العراق، وهذه المقاومة هي مقاومة عراقية بدأت في اليوم الأول لسقوط نظام صدام حسين واستمرت في التصاعد بسبب الممارسات الخاطئة لقوات الاحتلال والقوات العسكرية وقوات الأمن وكل أجهزة الجيش والشرطة المشكلة من طائفة واحده.

وكانت الأنظمة العربية ولا زالت تتفرج على العراق الذي سيصبح نموذجاً ديمقراطياً في الشرق الأوسط حسب ادعاء الإدارة الأمريكية ومن يسير في فلكهم من العرب والأجانب. وبدأت القوات الأمريكية بعمليات دهم ليلة على بيوت العراقيين والآمنين واعتقال الشباب والرجال من بيوتهم دون تهم محددة حتى امتلأت سجون أبو غريب وكوبر وغيرها بآلاف العراقيين.

وكان العالم ينتظر ظهور الديمقراطية في العراق دون جدوى وتحولت الديمقراطية إلى فتنة طائفية أسسها الحاكم الأمريكي بول بريمر ومجلس الحكم الانتقالي على أساس المحاصصة الطائفية من 25 شخصاً وكما يأتي:

13 من الشيعة

5 من السنة.

5 من الأكراد

1 مسيحي

1 تركماني

هكذا اعتبرت الإدارة الأمريكية، أن الديمقراطية في العراق يمكن أن يمثلها الـ (25) شخصاً ممن رضعوا الحليب الديمقراطي، ولكنها الديمقراطية الطائفية في أجلى صورها ومظاهرها، والتي لم يكن يعرفها من قبل، ثم أصبح كل شيء في العراق يقوم على أساس المحاصصة الطائفية، ثم برزت الأحزاب الطائفية بشكل لم يسبق له مثيل منذ تأسيس الحكم الوطني في العراق منذ بداية العشرينات من القرن الماضي.

وما أن بدأت حكومة الجعفري بإنشاء لجنة الدستور حتى بدأ العراقيون يسمعون لأول مرة الدعوة في مسودة الدستور بوجود القومية الفارسية في العراق، مع طروحات بخلق فيدراليات في جنوب العراق وجعل العراق بلداً فيدرالياً تمهيداً لتقسيمه في المستقبل إلى ثلاث دول كردية وسنية وشيعية بهدف إضعافه لكي يسهل السيطرة عليه وهذا ينسجم مع مخطط صهيوني قديم وهذا المخطط تسعى أطراف دولية لتنفيذه في العراق اليوم تبعاً لمصالحها في المنطقة.

ومنذ الأشهر الأولى أعلن الأردنيون أن هناك تهميش للسنة العرب في العراق، وكان الرد الحكومي أن العراق موحد وليس هناك من تهميش لأحد.

وبعد الاحتلال الأمريكي بدأت إيران بلعب دور سياسي كبير في العراق من خلال إدخال عناصر المخابرات الإيرانية إلى العراق كزائرين للعتبات المقدسة وإضافة إلى ذلك فهناك موالين لإيران في الأوساط العراقية وهكذا تدفقت الأموال والأسلحة من إيران عبر شط العرب إلى الموالين للسياسة الإيرانية في العراق، وقد اعترف أحمد جلبي في حديثه إلى صحيفة الشرق الأوسط في 25/ أكتوبر/ 2005 عن وجود نفوذ إيراني في العراق وطالب ببناء علاقات سلمية معها.

لقد سبق لوزير الداخلية العراقي باقر جبر صولاغ أن أعلن أنه مستعد للتعاون مع الشيطان للقضاء على الإرهاب.... وكان هذا ردا على استخدام فيلق بدّر وزارة الداخلية خلال القيام باغتيالات وهم يرتدون ملابس الشرطة .

إن الممارسات الطائفية في العراق هي التي دعت سعود الفيصل بعد أن وصل السيل الزبى ليعلن في قلب واشنطن وأمام أصدقائه الأمريكيين أن هناك خطراً في قيام الأمريكيون بتسليم العراق لإيران وأن العراق يتجه نحو التفكك والتمزق بدعم من الإدارة الأمريكية، وخطر دخول العراق في حرب أهلية تكون المليشيات المسلحة هي الأطراف الرئيسية فيها وأن الحكومة التي تدعم المليشيات تقوم باغتيالات شملت أساتذة الجامعات وضباط عسكريين ومجموعات من الطيارين ممن كان لهم موقفاً واضحاً خلال حرب الثمان سنوات مع ايران.

إن ما لا يقل عن (40) ضابطاً كبيراً اغتيلوا في العراق بينهم (24) من سلاح الجو السابق الأمر الذي دعا الرئيس جلال الطالباني لأن يدعوهم للذهاب إلى الشمال من أجل حمايتهم في السليمانية وأربيل وتوفير ملاذ آمن لهم بغض النظر عن انتمائهم الحزبي والفكري. وهناك العشرات من الضباط خطفوا وقتلوا وأن عوائل هؤلاء الضباط يشيرون إلى تورط أجهزة الدولة في هذا المجال، وخاصة فيلق بدر.

إن الدول العربية بما فيها السعودية المجاورة للعراق تخشى من خطر التدخل الإيراني بالعراق ومن الصراع القائم الذي قد يشمل المنطقة العربية مستقبلاً. ذلك ما

جعل ابن صولاغ وزير الداخلية العراقي يهاجم وزير الخارجية السعودي الذي مس التدخل الإيراني في العراق فانفعل بشكل غير معقول وهو في زيارة للأردن فقال: ((لا نريد ممن يركب البعير أن يعلمنا الديمقراطية)) وأضاف هناك أربع ملايين شيعي يعيشون كمواطنين من الدرجة الثالثة في السعودية وهو طرح طائفي وليس ديمقراطي (امريكي) مما اضطر وزير الخارجية العراقي هو شيار زيباري أن يعتذر عن تصريحات وزير الداخلية العراقي ودعا الى وجود دور عربي لمصلحة الشعب العراقي.

فهل جاءت المبادرة السعودية لإنقاذ ماء وجه الإدارة الأمريكية التي يقّر معظم المحللين أنها فشلت وخسرت الحرب في العراق، وحملت الرياض الى عقد اجتماع في جدة لبحث تطورات الأزمة العراقية حضرها الرئيس حسني مبارك رغم انشغاله في انتخابات الرئاسة للبحث عن حل من خلال الجامعة العربية.

قام عمرو موسى بإرسال نائبه للعراق ويقوم هو شخصياً بطرح مبادرة باسم الجامعة العربية لعقد مؤتمر في الجامعة العربية للمصالحة أو الوفاق بين جميع أطراف السياسة العراقية والتي حظيت بدعم عراقي مع بعض التوجسات من رئيس وزراء العراق الجعفري الذي توجس من مشاركة العرب السنة في كتابة الدستور.

وبعد تمرير الدستور العراقي مع شكوك واسعة في التزوير بمحافظة الموصل التي ستتناولها بالتفصيل نجد أن التحالفات العراقية بين القوى السياسية بدأت بالتغير، فقد انشق أحمد الجلبي عن الائتلاف العراقي الموحد وكذلك "على الدباغ"، وهناك خلاف بين رئيس الدولة جلال الطالباني والجعفري على عديد من القضايا ومنها مسألة دخول العرب السنة الانتخابات لأول مرة، ودخول اياد علاوي تحالفاً مع قوى سياسية أخرى، وما زال مجال التحالفات مفتوحاً أمام هذه القوى التي ستحدد الانتخابات القادمة صيغة الحكم في العراق بعد فشل حكومة الجعفري في تقديم أي من وعودها الأمنية والاقتصادية للإنجاز.

المالكي قائداً للعراق!!

في أول خطاب لنوري المالكي بعد منح حكومته الثقة في العشرين من شهر أيار مايو 2006 قال: إن من أهم الملفات التي ستباشرها الحكومة العراقية الجديدة هي ملفات الأمن ومحاربة الفساد وتقديم الخدمات للشعب العراق موضحاً أن حكومته ليست حكومة طائفية.

وأوضح المالكي في أول مؤتمر صحفي له بعد منح حكومته الثقة من البرلمان، أن هناك تحديات كبيرة تواجه الحكومة الجديدة وأولها التحدي الأمني ومحاربة الإرهاب مشيراً أن على الإرهابيين أن يعلموا أن هذه الحكومة صممت على مواجهة هذا التحدي وأضاف: سنعمل على أن يكون العراق سيداً متكاملاً يحمي حدوده ويطرد الإرهابيين.

واعتبر المالكي أن محاربة الفساد هو التحدي الثاني للحكومة قائلاً أن الحكومة سوف لن تتساهل في محاربة المفسدين الذين يحرمون العراق من أمواله.

ويرى أن من تحديات الحكومة الأخرى العمل على توفير المستلزمات الخدمية التي تليق بالشعب العراقي والتي حرم الكثير منها. وقال أن حكومته لم تشكل إلا بالحوارات المكلفة والمطولة بين الكتل البرلمانية ولم تأتي بخلفيات طائفية كما يقول البعض، وشدد على أن هذه الحكومة ستكون ضعيفة أمام التحديات من دون اصطفاف الشعب العراقي معها بعد أن نالت ثقة الرئاسة ومجلس النواب.

وذكر المالكي بأن وزارتي الداخلية والدفاع لن تناط إلا لشخصين مستقلين غير منتمين إلى حزب أو ميليشيا، وشدد على ضرورة حل الميليشيات في العراق وأن يكون السلاح محصوراً بين القوات النظامية والحكومية فقط، كما أنه سيعمل على إنجاز مشروع المصالحة الوطنية وردم الهوة بين المكونات الوطنية للشعب العراقي.

إشارات أمريكية لقبول المالكي

أرسل السفير الأمريكي في بغداد "زلماي خليل زاده" تقريراً إلى وزارته في واشنطن عن المرشح الجديد جواد المالكي، وفيه تزكية إلى أنه مواطن عراقي وطني وقائد قوي" وقال السفير "نحن نعمل معه ولا أجد أنه يعمل على سحب القوات الأمريكية من العراق.

من جانب آخر أفاد السيناتور الديمقراطي إدوارد كيندي، أن من المهم للرسميين الأمريكيين الاقتناع بأن الحكومة العراقية القادمة لا تنحدر لتّعكز على واشنطن.

و الحقيقة التي لابد من قولها هو أن الجعفري رئيس ما يسمى بحكومة المنطقة الخضراء يعمل جاهدا منذ كان عضوا في أول برلمان هش بعد الاحتلال عام 2003 لتصفية المشاركين في العملية السياسية حيث يعتبر هؤلاء خصوما أو منافسين له. وما تصريح السيد مشعان الجبوري من على قناة الفضائية "الراي" ولأكثر من مرة بان المالكي غالبا ما يهدده ويتوعده رغم أنه رئيس كتله وله جمهور أكثر بكثير من جمهور وأتباع المالكي. وبعد تسلم المالكي بغفلة من الزمن رئاسة الوزراء بدعم أمريكي إيراني قام بأعمال قتل وتهميش وتهجير وإخفاء

مئات الآلاف من الأبرياء السنة دون محاكمات في سجون سرية وعلنية ومقابر جماعية وهذا ديدن المالكي منذ الثمانينات والتسعينات عندما ساهم مع شلة من الجواسيس والمأجورين بأعمال تفجير في بغداد وبعض المحافظات حيث مارس الإرهاب من خلال تفخيخ السيارات ونصب المتفجرات وتوجيه الصواريخ على الأحياء السكنية والدوائر الحكومية داخل بغداد، و انه هو أول من أوجد أسلوب (العمليات الانتحارية) في العراق، من خلال قيامه بتنفيذ أبشع جريمتين حصلتا في الثمانينات، الأولى حادث تفجير بناية وزارة التخطيط العراقية من قبل إرهابي انتحاري يقود شاحنة مليئة بالمتفجرات وراح ضحية الحادث الإجرامي عدد من موظفي ومراجعي وزارة التخطيط.

والحادث الآخر هو تفجير شاحنة يقودها انتحاري أمام مبنى دار الإذاعة والتلفزيون في الصالحية وذهب ضحيتها عدد من المواطنين وكذلك قامت مجموعته الإجرامية بإلقاء القنابل من بناية المدرسة الإيرانية الوزيرية ببغداد. ذلك الحارث الإجرامي الذي طال طلاب الجامعة المستنصرية وهذا ما اعترف به صراحة بيان جبر الملقب صولاغ (أبو دريل) من على شاشة الفضائية (الاتجاه) عام 2005.

أن للمالكي سجل أسود بالإجرام والإرهاب والتجسس، كما أنه يحاول بشتى الوسائل الإطاحة بالمشاركين معه بالعملية السياسية الهزيلة وخاصة المطالبين بحقوق السجناء وإطلاق سراحهم، حيث أن مئات الألاف من هؤلاء تم تصفيتهم جسدياً من قبل عصابات المالكي الإجرامية معتبراً إطلاق سراحهم أو القيام بزيارة السجون والمعتقلات إنما يشجعون ذويهم على المطالبة بهم مثلما ينبهون المنظمات الإنسانية والحقوقية العربية والدولية عما يحصل في العراق. وهذا ما فعله مع النائب "عدنان الدليمي" من خلال القبض على عدد من حمايته وموظفي مكتبه بادعاء ممارسة الإرهاب، وبالتالي إن الدليمي متهم بالإرهاب من خلال اعترافاتهم عليه..!! ولم ينته لهذا الحد بل ذهب إلى رئيس لجنة حقوق الإنسان في ما يسمى مجلس النواب المرحوم الدكتور "حارث العبيدي" الذي زار الكثير من السجون واطلع على انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان فيها إضافة إلى مطالبته للحكومة من خلال خطبة الجمعة بإطلاق سراح الأبرياء في السجون الأمريكية والحكومية والإعلان عن موقف مئات الآلاف من المغيبين منهم دون محاكمات أو تحقيق وعدم معرفة مصيرهم وَرَد المالكي وعصاباته الإجرامية بتصفية المرحوم حارث العبيدي بمسرحية هزيلة يعرفها القاصي والداني عندما جلبوا صبي معتقل واغتالوه ووضعوا هوية الأحوال المدنية في جيبه وقالوا هو من اغتال العبيدي في الجامع بعد الانتهاء من صلاة الجمعة..!!.

والحادثة الثالثة هو النائب في البرلمان "محمد الدايني" الذي كشف السجون السرية في الجادرية وديالى وبغداد والوسائل اللاإنسانية التي تستخدم مع المعتقلين بالصورة

والصوت انتهاكات حقوق الإنسان التي تقوم بها الأجهزة الحكومية والميليشيات الإجرامية في ديالى دفعت المالكي إلى تدبير تهمه جاهزة هي من التهم المركونه على رفوف مكتبه بعد أن قامت عصابات حزب الدعوة بالقبض على حمايته ووجهوا له تهمة مفبركة القيام بأعمال قتل عدد كبير من المواطنين وتفجير مقر البرلمان..!! والحادثة الرابعة هي التي وجهت لعضو البرلمان رئيس لجنة حقوق الإنسان الدكتور سليم الجبوري بأنه يمارس الإرهاب لأنه طالب بإطلاق سراح السجناء الأبرياء وكشفه زيف ادعاءات أجهزة الحكومة بما يسمى (بعرس الدجيل) عندما زار قضاء الدجيل للتحري عن حقيقة الجريمة وكيف وقعت. واتضح أنه لن تقع مثل هذه الجريمة أصلا ورغم ذلك قامت (الحكومة بإعدام فراس الجبوري وأصدقائه) الناشط في مجال حقوق الإنسان والمشارك في تظاهرات ساحة التحرير بدون وجه حق وبتهمة لا أساس لها من الصحة.!! واليوم يمارس المالكي نفس النهج مع نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي وبنفس الأسلوب المفبرك بعد أن قام بالقبض على أفراد حمايته وموظفي مكتبه وإظهارهم من على شاشة فضائية المالكي (العراقية .!!؟) بأنهم قاموا بأعمال اغتيال وتفجير هنا وهناك وكانت واضحة بأنها مدبرة وملفقة ضد الهاشمي بأنه وراء أعمال الإرهاب..!! وهناك تهديد لرافع العيساوي وآخرين وقبلها تهديد واتهام وأمر قبض بحق النائب صباح الساعدي الذي اتهم المالكي بالديكتاتور الصغير والمتستر على الفاسدين والسراق والمرتشين قبل قيامه بتصفية الإعلامي المرحوم (هادي المهدي).

نوري المالكي: كذاب ومخرب، ورئيس عصابة للسرقة

كم هو شائن ومخزي أن ينعت قائد دولة ما بـ«الكذاب« أو »البهات« خصوصاً إذا كان قد علق عليه الشعب آماله وطموحاته، في التغيير والإصلاح وحمل همومهم محمل الجد، بعيداً عن التسويف والمماطلة التي مَلّ منها الخلق.

وكم هو معيب ومخجل أن لا يتعض هذا »القائد« أو تهزه مشاعره الوطنية في حال أن كان يجري في دمه شيء اسمه وطنية ليغير هذا الواقع ويدحض ويبطل تلك النعوت التي أصبحت لصيقة به أينما حل وارتحل.

هذا القائد هو نوري المالكي وهذا الشعب هو الشعب العراقي، فلازال الكل يتذكر بداية عام 2011 عندما اندلعت العديد من التظاهرات الشعبية والجماهيرية العفوية في العراق والتي كانت تطالب حكومة المالكي بتحسين الخدمات وضخ دماء جديدة في عملية الإصلاح السياسي والاقتصادي. ولعل ابرز ما ميّز تلك المظاهرات هي الشعارات التي رفعت وهي تصف الحكومة ورئيسها بالكذب وكانت أهمها تلك التي طغت على أهازيج تظاهرات ساحة التحرير قبل عام ونصف وأصبحت رنة لكثير من الهواتف النقالة حتى أصبح الطفل العراقي عندما يلعب في الطريق ينادي أصدقائه بـ(كذاب كذاب نوري المالكي) على غرار نشيد ديني يردده قارئ حسيني مشهور في العراق اسمه 'محمد الصافي'.

إن المتتبع لمسيرة المالكي منذ تسلمه مقاليد رئاسة الوزراء وحتى وقتنا هذا، سيدرك مدى حقيقة عبارة (كذاب كذاب نوري المالكي)، ومن المؤكد أنه لو قُمّت بعد الآن بعدّ المواقف الكاذبة لهذا الرجل لن انتهي إلا مع حلول الليلة القادمة، ولكني سأذكر آخر كذبة كانت بمثابة القطرة التي أفاضت الكأس آلا وهي قضية تشكيل اللجان 'سراب' لتغطية ملفات وفضائح سياسية ومالية كبيرة، كما ادعى، وأنا هنا تعمدت أن أقول كلمة 'سراب' لان هذه اللجان وهمية ولا وجود لها في أرض الواقع، وكانت آخرها تشكيل

ثلاث لجان للتحقيق في قضية اغتيال محافظ البصرة الأسبق محمد مصبح الوائلي، حيث أطل علينا السيد رئيس الوزراء بعد يوم واحد من مقتل الوائلي وقال انه قام بتشكيل ثلاث لجان أمنية متخصصة للتحقيق في هذه القضية، إلا أن الحقيقة تقول عكس ذلك تماما، ولم تكن تلك إلا مجرد كذبة مضافة إلى رصيد أكاذيبه، لأنه في الواقع لم يتم تشكيل أية لجنة من اللجان وحتى تاريخ كتابة هذا المقال ولم نرى أي اهتمام من أية جهة أمنية في البصرة بالتحقيق بهذه القضية، بل بالعكس قد أهملت قيادة عمليات البصرة وقائد شرطتها وجميع الأجهزة الأمنية هذه القضية، وبعد أن شككت رئيس عائلة وعشيرة الوائلي في 15\10\2012 بجدية التحقيقات ووجهت اتهامات بضلوع السلطة بعملية الاغتيال.

ولعل ما قام به المالكي وبعد جهود مضنيّة أن كلف ضابط (دمج)[1] برتبة رائد في وكالة المعلومات والاستخبارات في البصرة يدعى (عبد الشهيد) بالتحقيق في هذه القضية، وهو غير مؤهل تماما لإدارة تحقيق بمثل هكذا قضية مهمة، فمن لا يعرف هذا الرجل نقول له أن عبد الشهيد هذا كان يعمل قبل عام 2003 عامل بناء في رصف الأرضيات بالكاشي، وهو حاصل على شهادة الابتدائية فقط. بعد سنة 2003 انتمى إلى المجلس الأعلى للثورة الإسلامية. وبعد فوز المالكي برئاسة الوزراء التحق بحزب الدعوة والأجهزة الأمنية وتم منحه رتبة نقيب ومن ثم ترفع إلى رائد (ضابط دمج)، ومن خلال الاطلاع على السيرة العملية لهذا الضابط حيث عمل في قضاء أبي الخصيب، أنه ارتكب جريمة اغتصاب لإحدى زوجات المعتقلين بتهمة الإرهاب (قامت الضحية برفع دعوى قضائية ضده) وتم اعتقاله بتهمة الاغتصاب، من قبل مديرية شؤون الشرطة في البصرة، ولكن سرعان ما تحرك مكتب رئيس الوزراء لإخراجه بعد شراء شرف القاضي المختص، ومن ثم انتقل إلى مركز المدينة في البصرة، ولا يوجد في ملفه أي انجاز يذكر يتعلق

---

[1] دمج كلمة أو مصطلح تطلق على الضباط الذين لم يدرسوا في المدارس العسكرية، زلاسباب طائفية ثم منحهم رتب اعتباطية للدفاع عن الحكومة الطائفة (حكومة الجعفري والمالكي).

بعمليات تحقيق بل بالعكس وجد بملفه أكثر من تقرير سابق يوجه به اتهامات وأكاذيب ملفقة ضد الشهيد محمد الوائلي، بالإضافة إلى عقوبات وتنبيهات ..

ولعل من ذيول قضية قتل الوائلي، أن من أولى خطوات التحقيق في أي جريمة قتل، هو استفسار أهل المجني عليه فيما إذا تعرض لأي تهديدات أو وجود عداوات أو وجود وصية أو أي معلومات مفيدة، ومن ثم سؤال أقاربه وأصدقاءه لنفس الغرض وبعدها الاستفسار من جميع من تواجد في مكان الحادث سواء أكانوا شهود عيان أو قوات أمنية، التي كانت مرابطة في مكان الحادث ولا سيما الشرطة التي كانت تقوم بحماية الجامع الذي وقعت أمام بابه جريمة القتل. علماً أن الكثير من الأشخاص كانوا في فندق (المناوي باشا) مكان تواجد الشهيد المغدور قبل دقائق من استشهاده. هذا بالإضافة إلى سحب أفلام التسجيل لكاميرات المراقبة التي كانت موجودة في الطريق والمنطقة وهي أكثر من 15 كاميرا ابتداءً من الفندق وحتى مكان الاستشهاد والشوارع المحيطة به... هذه هي الإجراءات الطبيعية التي كان من المفروض اتخاذها، بل ان ما حدث هو العكس تماما حيث تم إخفاء جميع الأدلة وتم مسح جميع تسجيلات الكاميرات ولم يكن هناك أي تحقيق أو استفسار مع أي احد يذكر[1].

لقد حاول بعض الضباط الشرفاء القيام بتحقيق من تلقاء أنفسهم بما يمليه عليهم الواجب والضمير، لكنهم سرعان ما تلقوا تهديدات من قبل جهات امنية عليا تحذرهم من الاستمرار بالتحقيق، وبعد يأس عائلة الشهيد الوائلي من جدية التدابير المتخذة للكشف عن الجاني رغم توفر جميع القرائن والأدلة، قامت بتقديم طلب بنقل القضية إلى جهة أمنية أخرى، ومن خلالها شكوى يتهمون رئيس الوزراء المالكي (الذي كذب عليهم) واثنين من رجال الأعمال القياديين في حزب الدعوة الحاكم هما (عبد الله عويز الجبوري) و(عصام الأسدي) اللذان يمولان جهاز حزب الدعوة القمعي وفرق الموت المرتبطة به بالأموال المسروقة من العقود الوهمية.

(1) ايمان محمد علي، كتابات، الكذب صفة ملازمة للمالكي 11 تشرين الثاني 2012.

وبعد أن توجهت أصابع الاتهام للمالكي، تحدث هذا الأخير في اجتماع مجلس الوزراء عن هذه القضية وقال انه لا علاقة له بالجريمة، وانه قد وجه الوكيل الأقدم لوزارة الداخلية (عدنان الأسدي) بتشكيل اللجان، مردفا القول أنه لا يعرف ما إذا كان الأسدي قد شكل هذه اللجان أم لا، وهذه هي المصيبة الكبرى، فكيف بنوري المالكي الذي يعد رئيسا للوزراء والقائد العام للقوات المسلحة ووزير الداخلية ومدير المخابرات ولا يعلم هل شكلت لجان تحقيق أم لا بهكذا قضية مهمة، فما هو حال مصداقية تشكيل اللجان في قضايا أخرى إذاً؟

إن المالكي بهذه الطريقة يريد أن يقنعنا انه غير مهتم لقضية الوائلي، محاولا إبعاد الشكوك عنه وان القضية هي آخر همه. وإن المتتبع المسار المالكي يعرف أن هذا الرجل كذاب ومنافق، وسوف لن ينتهي كذبه إلا بمقاضاته عن كل (الوعود التي قدمها للشعب العراقي بصفة عامة واخلفها[1].

إن المالكى لم يفشل فقط في التخطيط لقيام نهضة جديده في هذا البلد، بل أنه عمل على إكمال الدور الأمريكى في تخريب ما وجد من نهضة كانت قائمه في العراق قبل عام 2003. فعند العودة إلى الإحصائيات الرسمية يتضح أن فترة حكم المالكى لم تشهد تحسنا في البنى التحتية التى دمرها الغزو الأمريكى للعراق (حسب تصريح وزارة التخطيط) والانقطاع الطويل للكهرباء خير مثال على ذالك. كما رافق هذا التباطؤ في تحسين الخدمات حصول فشل في الخطة الخمسية الوطنية، حسب البيانات المتعلقه بذالك والصادرة من الأمم المتحدة. والتى على أثرها صرح مدير البرنامج الإنمائى التابع للأمم المتحدة في العراق مؤخرا أن هناك إعادة صياغة للخطة الخمسية التى أعدتها الحكومة بالعراق في عام 2005 لعدم وجود إحصائيات وأرقام لقاعدة البيانات وغياب التعداد السكانى الدقيق للبلاد. فهو يعرف أن 40 ٪ من الشعب العراقى تحت مستوى خط الفقر (حسب إحصائيات وزارة حقوق الإنسان) علما أن الميزانية السنويه للعراق تقارب ال 112 مليار دولار، تذهب أكثر من 7 مليارات منها كنفقات غير خاضعة للرقابة إلى

(1) إيمان محمد علي، المصدر السابق.

مكتب رئيس الوزراء وهى تعادل تقريبا ميزانية العراق في فترة ما قبل الحصار الاقتصادي. علما أن اتفاقية النفط مقابل الغذاء والدواء في زمن الحصار والتى خصصت الأمم المتحدة فيها 8،1 مليار دولار سنويا فقط للحصة الغذائية، كانت كافيه لأن تصل إلى أقصى مكان في العراق وبضمنها محافظات الحكم الذاتى. بينما يخصص اليوم 6 مليارات دولار لنفس الحصة المذكورة لكنها غير متوفرة لدى جميع السكان. هذا وقد تحدثت وزارة التخطيط في حكومة المالكى عن نسب الحرمان ومستوى الفقر المرتفعين في العراق، فوضحت أن معدل الحرمان في الجانب الصحى بلغ 29٪، والتعليم 29٪، والسكن 24٪، والوضع الاقتصادي للفرد العراقى 31٪، والأمن الاجتماعى 22.% بينما قدرت عدد العوائل المحرومة في العراق بمليون و32 ألف عائلة، نصفها من العوائل التى تسكن الريف، وتتصدر شريحة الأطفال النسبة الأكبر من المحرومين بنسبة 46٪، وهناك 76 ٪ من المحرومين لم يلتحقوا إطلاقاً بالمدارس.

ماذا تعرف عن (أبو محاسن) وعصابته الممتدة من طوريج إلى كربلاء...!

إن لقب رئيس حكومة الاحتلال الحالى (المالكى) هو أن غالبية العراقيين يعتقدون أنه من عشيرة بنى مالك العربية المعروفة وهذا غير صحيح وأهالى كربلاء وقضاء طوريج عندهم الخبر اليقين بالقول اسمه (نوري كامل محمد حسين أبو المحاسن)، تسكن عائلته في قرية جناجة التى كانت سابقاً معسكر للقوات البريطانية ويا سبحان الله أن سكان هذه القرية عيونهم زرقاء وحمران (والعاقل يفهم) كان سابقاً يحمل اسم (جواد المالكى) ولم يحمل هذا الاسم اعتباطاً فهو اسم شقيق زوجته المدعو (جواد) من عشيرة المشندي فخذ من عشيرة بنى مالك فأصبح مالكياً بالاستعارة.

ابن عمه "عبيد جعفر" بعثى وابنه "عبد الرزاق عبيد جعفر" عضو شعبه في حزب البعث العربى الاشتراكى وابن عمه الآخر "ضياء يحيى" كان أمين سر فرع كربلاء، لحزب البعث فيما كان نوري أبو المحاسن موظف رزام في مديرية تربية بابل. ولكونهِ من حزب الدعوة العميل هرب إلى سوريه عام 1979 وفي سوريه التقى بالجرم باقر صولاغ (ابو الدريل)[1] والأخير كان يعمل مهرباً للسكائر بين سورية وإيران وانتقل بعد ذلك إلى

([1]) كان يلقب ابن صولاغ بالمهندس.

جنوب لبنان وعمل في مؤسسة آل البيت التي هي واجهة من واجهات إيران في لبنان يديرها حزب الله العميل. أما نوري أبو المحاسن فقد بقى في سورية وفتح محلا صغيرا في دمشق قرب السيدة زينب، لبيع الترب والمسابح. وهناك من أشار إلى إنه مرتبط ومرتبط بالمخابرات السورية كمصدر ويتقاضى راتباً منهم وله ملف محفوض في دوائر المخابرات السورية.

دخل إلى العراق بعد الاحتلال واحتضنه أحد أصدقائه المدعو على الملقب بـ أبو شمس وأوجد له سكن في منطقة البلديات. وقبل أن يصبح عضو في البرلمان كان يتمنى أن يسعفه الحظ في حكومة الاحتلال وأن يصبح مدير عام تربية محافظة بابل لكن صعوده في البرلمان واستلامه لجنة الأمن والدفاع قد فتح الباب له وأول عمل قام به كمجرم هو اقتياده العميد "عدنان نبات" وولده طالب في كلية الطب بعد مداهمة داره في بغداد وذهب به إلى طويريج وجمع أقاربه وعناصر من حزب الدعوة وبأشرافه تمت تصفية الشهيد عدنان نبات وولده لكونه كان مدير شرطة طويريج سابقا (حيث كان أبو المحاسن موقوف لفترة قصيرة قبل اطلاق سراحه) وقد مثلوا بجثته وأمر نوري (أبو المحاسن) بتعليق جثة الشهيدين على احد الأعمدة الكهربائية على جسر طويريج!..

ليصبح فيما بعد رئيس لحكومة الاحتلال ويستقبل من قبل الحكام العرب.

عصابة أبو المحاسن-:

1. المجرم (على حميد هاشم) كان يعمل بائع للطيور (مطيرجى) ثم عمل بعدها سائق سيارة نوع كوستر، حكم عليه في زمن النظام الوطنى السابق خمسة سنوات لارتكابه جريمة السرقة وبعد أن شارك في قتل الشهيد (عدنان نبات) منحه المالكى رتبة رائد وأصبح آمر الفوج الثالث وارتكب عدة جرائم بشعه بحق أهالى كربلاء مع أشقائه كل من عباس حميد هاشم، ومحمد حميد هاشم. منها قيامه بذبح عائلة متكونة من سبعة أفراد بضمنهم أطفال لم يبلغوا سن السادسة من العمر.

ومن ضمن وسائل التعذيب التي يستخدمها-:

يضع جنبه برميل يحتوي على كيلات ومثقب كهربائى وشيش حديد ومكنّة وأنابيب صغيرة بطول أصابع اليد(بوري) ويطلب من المعتقل أن يختار أحد

هذه الأدوات لتعذيبه. ويروي أحد ضحايا التعذيب قصته مع المجرم (علي حميد هاشم) يقول : عندما جاء دوري قال لي اختار وسيلة تعذيبك من هذا البرميل فوجدت بوري صغير اعتقدت إنه لا يؤثر بحكم صغر حجمه ولما أخرجته قال لي ممتاز انك أخرجت أصبع (الزهرة) وأخرج خمسة من البواري الصغيرة وادخلها في أصابع يدي واخذ يدق أصابعي الواحد تلو الآخر إلى الخلف، فتكسرت أصابع اليد اليمنى ثم وضعها في اليد اليسرى وبنفس الطريقة كسر أصابع يدي اليسرى.. ويروي المواطن حالات من التعذيب للمواطنين الأبرياء لا يصدقها العقل.. وأطلق أهالي كربلاء على هذا المجرم (حرملة كربلاء) نسبة لحرمله قاتل الحسين (عليه السلام). وبعد أن ارتكب هذا المجرم سلسلة من الجرائم ولغرض طمس جرائمه قام أبو المحاسن (المالكي) بتغيير اسم الفوج الذي كان مكانا للقتل والتعذيب وكسر الأضلع والجماجم إلى فوج طوارئ كربلاء!.

2 . المجرم (عباس حميد هاشم) [شقيق] علي حميد.. هذا المجرم كان يعمل مصلح مدافيء(صوبات) وقد ... كلفه أبو المحاسن مع مجموعة من الفوج بتصفية البعثيين وبالمئات وبعد تصفيتهم يتم دفنهم في مقبرة خصصها أبو المحاسن وأهالي طويريج يعرفون أين تقع هذه المقبرة الجماعية الخاصة بعصابة أبو المحاسن وتضم رفات أكثر من 500 ضحية!!.

3 . المجرم (محمد حميد هاشم) كان يمتهن سرقة قناني الغاز سابقا وكلفهُ أبو المحاسن مع مجموعة من فوج العصابات بتهجير عوائل البعثيين من طويريج والاستيلاء على بيوتهم، علما أن فوج (حرمله) غير مرتبط بوزارة الداخلية ويأخذ أوامره من المالكي مباشرة ومجهّز بأحدث الأسلحة والآليات وتصرف لمنتسبي فوج العصابات رواتب شهريه تفوق رواتب تشكيلات وزارة الداخلية...

حكومة نوري المالكي الأولى

تشكلت حكومة نوري المالكي بتاريخ 20/ 5/ 2006 بتحالف بين الشيعة والأكراد الذين يمثلون الغالبية في البرلمان، وهذا ما أفقد حكومة المالكي دوّرها الوطني خصوصاً بعدم التحاق السنة في حكومته.

أعلنت وزارة نوري المالكي دون وزارتي الداخلية والدفاع وهي وزارة ائتلافية تضم الائتلاف العراقي الموحد والقائمة العراقية الوطنية والأكراد وجبهة التوافق.

وفي 8/ 6/ 2006 تم تسمية وزيري الداخلية والدفاع في حكومة نوري المالكي، وهما: جواد البولاني للداخلية، وعبدالقادر محمد جاسم للدفاع، كما جرى تعيين شيروان الوائلي لوزارة الأمن الوطني، وأصبحت وزارة المالكي كما يلي:

1-	**نوري كامل المالكي**	**رئيساً للوزراء**	**الائتلاف العراقي الموحد**
2-	برهم صالح	نائب رئيس الوزراء	التحالف الكردستاني
3-	سلام الزوبعي	نائب رئيس الوزراء	التوافق العراقية
4-	هوشيار زيباري	وزارة الخارجية	التحالف الكردستاني
5-	فوزي الحريري	وزارة الصناعة	التحالف الكردستاني
6-	لطيف محمد رشيد	وزارة الموارد المائية	التحالف الكردستاني
7-	بيان دزئي	وزارة الإعمار	التحالف الكردستاني
8-	نرمين عثمان	وزارة البيئة	التحالف الكردستاني
9-	د. رائد فهمي جاهد	وزارة التعليم والتكنولوجيا	القائمة العراقية الوطنية
10-	وجدان ميخائيل	وزاارة حقوق الإنسان	القائمة العراقية الوطنية

-11	عبد ذياب العجيلي	وزارة التعليم العالي	التوافق العراقية
-12	علي بابان	وزارة التخطيط	التوافق العراقية
-13	رافع جياد العيساوي	وزارة الدولـــة للـــشؤون الخارجية	التوافق العراقية
-14	أسعد كمال الهاشمي	وزارة الثقافة	التوافق العراقية
-15	فاتن عبد الرحمن محمود	وزارة الدولة لشؤون المرأة	التوافق العراقية
-16	علي الشمري	وزارة الصحة	الائتلاف الوطني العراقي
17	باقر جبر صولاغ	وزارة المالية	الائتلاف الوطني العراقي
18	حسين الشهر ستاني	وزارة النفط	الائتلاف العراقي الموحد
19	جاسم محمد جعفر	وزارة الشباب والرياضة	الائتلاف العراقي الموحد
20	كريم مهدي صالح	وزارة النقل	الائتلاف العراقي الموحد
21	فلاح السوداني	وزارة التجارة	الائتلاف العراقي الموحد
22	خضير الخزاعي	وزارة التربية	الائتلاف العراقي الموحد
23	محمود محمد جواد راضي	وزارة العمـــل والـــشؤون الاجتماعية	الائتلاف العراقي الموحد
24	وحيد كريم	وزارة الكهرباء	الائتلاف العراقي الموحد
25	رياض غريب	وزارة البلديات	الائتلاف العراقي الموحد
26	صفاء الدين الصافي	وزارة دولـة/ لـشؤون مجلـس النواب	الائتلاف العراقي الموحد

27	د.أكرم الحكيم	وزارة دولة/ للحوار الوطني	الائتلاف العراقي الموحد
28	ناظم يعرب العبودي	وزارة الزراعة	الائتلاف العراقي الموحد
29	المهندس عادل الأسدي	وزارة دولة/ للمجتمع المدني	الائتلاف العراقي الموحد
30	سعد طاهر الهاشمي	وزارة دولة/ للمحافظات	الائتلاف العراقي الموحد
31	د. لواء سميسم	وزارة السياحة والآثار	الائتلاف العراقي الموحد
32	عبدالصمد رحمن سلطان	وزارة الهجرة والمهجرين	الائتلاف العراقي الموحد
33	محمد عباس العريبي	وزارة دولة	الائتلاف العراقي الموحد
34	حسن راضي الساري	وزارة دولة	الائتلاف العراقي الموحد
35	علي محمد أحمد	وزارة دولة	الائتلاف العراقي الموحد
36	جواد البولاني	وزارة الداخلية	الائتلاف العراقي الموحد
37	عبدالقادر محمد جاسم	وزارة الدفاع	القائمة العراقية الوطنية
38	شروان الوائلي	وزارة الأمن الوطني	الائتلاف العراقي الموحد
39	هاشم الشبلي	وزارة العدل	القائمة العراقية الوطنية

حزب الدعوة الإسلامي

حل نوري المالكي بدلاً من إبراهيم الجعفري على رئاسة الوزراء وحزب الدعوة، الأمر الذي دفع الأخير لتشكيل حزب جديد أطلق عليه اسم حزب الإصلاح الوطني.

واعتبر المالكي خطوة الجعفري انشقاقاً عن حزب الدعوة، حسب بيان الحزب في السادس من حزيران/ يونيو/ عام 2006 والذي أكد فيه أن إعلان الدكتور إبراهيم الجعفري عن تيار الإصلاح الوطني هو تحرك ذاتي لا تربطه علاقة تنظيمية بحزب الدعوة الإسلامية.

لم يكن هذا أول انشقاق في حزب الدعوة فقد تعرض الحزب إلى العديد من الانشقاقات بسبب التنافس والصراع على الزعامة من جهة والاختلاف في وجهات النظر من جهة أخرى.

وفي عام 1975 تشكلت لجنة العراق وتركزت قيادة الدعوة بين محمد هادي السبتي ومعه الشيخ علي الكوراني عوضاً عن الشيخ عارف البصري بعد أن أعدم في بغداد.

وفي عام 1977 حدث انشقاق في لجنة العراق، إلى الخط البصري (بقيادة عبد الأمير المنصوري ولجنة العراق (محمد هادي السبتي). ولكن ومنذ عام 1978 بدأ التيار الفارسي بالحزب بالالتفاف حول الخميني، فقد ذهب محمد مهدي الأصفي إلى فرنسا لتقديم التأييد المطلق للخميني. وعلى أثرها وفي 1979 تولى لجنة البصرة محمد مهدي الأصفي الذي أراد نقل قيادة الدعوة إلى إيران فرفضت القيادة.

وفي تشرين أول عام 1981 حدث مؤتمر الصدر وضم (7) أفراد من القيادة بينهم الأصفي وإبراهيم الجعفري ووافقوا على مقترح الأصفي لزيارة الخميني وعلى أثرها تأزمت العلاقة بين الخطين.

وفي عام 1984 حدث انشقاق بين المرجعيات الفارسية المتمثلة بالأصفي وكاظم الحائري فكونوا حزب الدعوة الإسلامي/ المجلس الفقهي. وحتى عام 1988 كرس مؤتمر الحوار هذا الانشقاق، وأصبح اسم المنشقين ينتمي إلى حزب الدعوة الإسلامية/ ولاية الفقيه تيمناً بالولي الفقيه ومرشد الثورة الإسلامية علي خامنئي.

المالكي الوجه الآخر للجعفري

قال محللون وسياسيون أن الزعماء العرب لا يعلقون آمالا كبيرة على رئيس الوزراء العراقي الجديد نوري المالكي بعد أن شاهدوا الأداء المربك لعدد من السياسيين العراقيين في الحكومة وأضاف المحللون أن الحكومات العربية أيضا تواجه مجموعة من الخيارات المتناقضة في التعامل مع العراق بشكل يجعلها تبدو عاجزة عن التحرك عندما يتعلق أمر بوضع سياسات متسقة وعلى سبيل المثال .. هل تضغط الحكومات من أجل انسحاب أميركي سريع أم يتعين أن تنتظر على أمل أن تتمكن الولايات المتحدة والحكومة العراقية الجديدة من الحيلولة دون انزلاق هذا البلد إلى فوضى كاملة..

وهل يتعين عليها أن تقاوم إغراء دعم فصائل العرب السنة كي تكون ثقلا موازيا للنفوذ الإيراني أم تقبل حقيقة أن السنة فقدوا الهيمنة السياسية التي تمتعوا بها على مدى القرون القليلة الماضية..

وقال محمد السيد سعيد أستاذ العلوم السياسية المصري : هناك غموض حقيقي في السياسات العربية تجاه العراق فيما يتعلق بهذه النقطة. هم يتعاملون مع كثير من العناصر المتناقضة إلى درجة تجعلهم يلتزمون الصمت عندما يتعلق الأمر باتخاذ سياسات طائفية. وأضاف أن الحكومات العربية تتصرف بطريقة مزدوجة تجعلك في الحقيقة لا تعرف على وجه اليقين ماذا تريد. قد يتحدثون بطريقة ويتصرفون على نحو آخر.

وقال عبد الخالق عبد الله أستاذ العلوم السياسية بالإمارات العربية المتحدة أن نهج عدم الالتزام بموقف وهو ما تسلكه الحكومات العربية تجاه العراق إنما نتج عن حالة عدم اليقين لديها.

وأبلغ عبد الله وكالة رويترز أن رد الفعل الغامض لهذه الحكومات تجاه الحكومة العراقية الجديدة يمثل انعكاسا للوضع الرمادي الذي تراه هناك. وقال أن هذه الحكومات

تتعمد عدم اتخاذ موقف محدد لأنها تدرك أن المالكي لا يجلس في حقيقة الأمر على مقعد القيادة.

ونادرا ما تعلق الحكومات العربية على التطورات السياسية المحلية في العراق ماعدا التنديد بالعنف والتعبير بشكل عام عن عدم رغبتها في التناغم العرقي والطائفي. وتعلم زعماء مثل الرئيس المصري حسني مبارك أنه من غير الحكمة أن تقول أي شيء يغضب أيا من الأحزاب الرئيسية في العراق.

وقدمت الحكومة العراقية شكوى رسمية عندما شكك مبارك في مقابلة مع قناة تلفزيون العربية في الولاء الوطني للشيعة العراقيين. كما أن الحكومات العربية تعلمت من خبرة السنوات الثلاث الماضية أن تتشكك في المزاعم الأميركية والعراقية بوجود ضوء في نهاية النفق أو أن التغيير القادم للحكومة سيمثل مرحلة مهمة تجاه السلام والاستقرار هناك. وقال مصدر دبلوماسي مصري أن الآمال التي انتعشت بعد الانتخابات العراقية في كانون الأول الماضي تبددت في الشهور التالية بسبب التأخير في تشكيل الحكومة والخلافات بشأن الحقائب الوزارية الخاصة بالأمن. وعين المالكي في نهاية المطاف وزيرين للداخلية والدفاع.

وتابع المصدر الذي طلب عدم نشر اسمه "الناس فقدت الثقة في العملية ... ولكن يبقى الأمل في أن تكون أمام الحكومة الجديدة فرصة في إشاعة الاستقرار المطلوب، وفي حقيقة الأمر الوضع مزعج.

وقال محمد السيد سعيد أن الحكومة الجديدة أقرت على الأقل بالمشكلات التي تواجهها بما في ذلك الطائفية والفساد ووحشية الشرطة وأبدت رغبة جيدة في الاقتراب من المجتمع العراقي.

وقال مصدر في مكتب المالكي أمس أن الحكومة تبحث دعوة أعضاء بعينهم من جماعات المسلحين للمشاركة في محادثات المصالحة الوطنية ولكن سياسيين آخرين ومحللين قالوا أنهم لا يرون أملا يذكر بأن العراق سينعم بالسلام والاستقرار قريبا.

وقال سليم الحص رئيس الوزراء اللبناني الأسبق انه حتى بعد تشكيل الحكومة العراقيةمازالت الانقسامات بين الأطراف المختلفة كبيرة ولم يتغير شيء بشكل حقيقي. وقال داود الشريان الكاتب السعودي والمحلل السياسي، أن المالكي هو الوجه الآخر لرئيس الوزراء العراقي السابق إبراهيم الجعفري. وأضاف أن كل ما يحدث هو تغيير أسماء ووجوه ولكن لا شيء يتغير فعليا على أرض الواقع.

وفي الجزائر ربط المحلل السياسي "محمد لاقب" بين جميع التطورات لإنهاء الوجود العسكري الأميركي. وقال : مادامت الحكومة العراقية الجديدة مرتبطة بالأميركيين فلن يكون أمامها فرصة لاستعادة الأمن والأمل بين مواطنيها وأضاف: أدرك أن الانسحاب الآن مثير للمشاكل. ولكن البقاء هناك سيؤدي إلى تفاقم الوضع[1].

---

(1) رويترز في 13/ 8/ 2006.

تقرير ستيوارت بوين المفتش العام

بتاريخ 1/ 6/ 2006 أصدر المفتش العام لبرنامج إعادة الإعمار "ستيوارت بوين" تقريراً اتهم فيه صراحة الحاكم الأمريكي بول بريمر بتبديد (9) مليار دولار، وأن 75٪ من أساتذة الجامعات العراقية هاجروا إلى خارج العراق، مما أدى إلى تردي أوضاع الجامعات من الناحية العلمية ونقص في الكادر العلمي. فيما الرئيس الامريكي بوش يدعو الحكومة العراقية لإيجاد حل لمشكلة الميليشيات لقيامها بعمليات قتل على أساس طائفي، وقد تعهد رئيس الوزراء نوري المالكي في مقالة لواشنطن بوست بنزع سلاح الميليشيات.

وفي إحصائية للأمم المتحدة بلغ عدد المهاجرين من العراق هي الأعلى في العالم فقد بلغ عدد المهاجرين من عام (2003 – 2005) (266و 500) مهاجراً خارج العراق.

وفي 16/ 6/ 2006 جرى اعتقال الشيخ عقيل الزبيدي رئيس مجلس المحلي بمحافظة كربلاء متهماً بقيادة فرق الموت وتنفيذ عمليات اغتيال للبعثيين السابقين وعمليات خطف في بغداد وكربلاء والنجف والديوانية. حيث عثرت عناصر الأمن على كميات كبيرة من الأسلحة في منزله منها قاذفات مضادة للدبابات وأسلحة رشاشة ومدافع هاون وكميات من القنابل والأعتدة.

ووصف السفير الأمريكي في بغداد زلماي خليل زاده أن أعمال العنف الطائفية هي التحدي الأكبر الذي يواجه قوات الأمن، ويتهم إيران وسورية بعدم استقرار العراق وتقديمها الملاذ الآمن والسلاح للمتطرفين الذين يقاتلون الحكومة الجديدة، مما دفع وزير الدفاع الأمريكي رامسفيلد لزيارة العراق.

في 12/ 7/ 2006 رئيس الوزراء نوري المالكي يؤكد على أهمية قمع الطائفية مشدداً على الميليشيات المسلحة هي المصدر الرئيسي لمخاوف الحكومة العراقية، وأكد عزمه على إنجاح خطة المصالحة العراقية لأنها الملاذ الأخير.

وأكد تقرير للأمم المتحدة في 17 تموز 2006 أن إجمالي النازحين العراقيين بلغ 3و1 مليون نسمة أي قرابة خمس إجمالي سكان العراق البالغ تعدادهم 25 مليون نسمة، وأن (26) ألف عائلة نزحت من مختلف مناطق العراق.

وبتاريخ 26/ 7/ 2006 ألقى نوري المالكي رئيس الوزراء كلمة في الكونغرس الأمريكي أكد فيها أن العراق متحالف مع كل من يحارب الإرهاب وأكد على حل الميليشيات وتقوية أجهزة الأمن كما أوضح إطلاقه لمبادرة المصالحة الوطنية، وقال: "أنا مصمم على إنجاح هذه المبادرة، وأن دحر الإرهاب يعتمد على بناء الأجهزة الأمنية كماً ونوعاً، وأكد أن الميليشيات تعيق الأمن في العراق وطالب بإعادة إعمار العراق".

في نفس الوقت أكد السفير البريطاني في بغداد فقدان الشعب العراقي ثقته بالشرطة العراقية، وأكد وزير الداخلية جواد البولاني أمام مجلس النواب: "أن سلك الشرطة مخترق من عناصر فاسدة ويضم عناصر تقوم بانتهاك القانون، ووعد بإصلاح الوزارة وتطهير الشرطة". وعقب مسؤول بارز في القوات الأمريكية أن ربع قوات الشرطة العراقية يقودها رجال يشتبه بارتكابهم جرائم وأعمال عنف طائفية وينبغي ابدالهم" وعقب السفير الأمريكي ببغداد خليل زاد على المسؤول الاملايكي بالقول أن "قوات إيرانية مودودة في العراق".

داهم الجيش الأمريكي أحد مكاتب الصدر شمال غربي بغداد في 22/ آب/ 2006 وعثر على صواريخ وقذائف مورتر ومواد تصنيع القنابل ومجموعة كبيرة من البنادق الرشاشة، مادفع السفير البريطاني إلى الإعلان أن جذور الإرهاب في العراق تنبع من فقدان الثقة بين مكونات الشعب العراقي الاجتماعية ووجود الصراعات السياسية. وعزا رئيس ما تسمى لجنة العمل والشؤون الاجتماعية النيابية تفاقم نسب العوائل العراقية المحرومة التي تعيش تحت خط الفقر إلى غياب الإصلاح الاقتصادي والعجز الحكومي عن مواجهة اتساع رقعة الفقر الشديد.

وعن مستوى التعليم في العراق، ئـذكر الجميـع كيـف أن العـراق قـد محـي الأمية نهائيا ً في العام 1977. حسب شهادة منظمة اليونسكو الرسمية التي أشادت بتوجه العـراق لمحو الأمية في حينها وطالبت بتطبيقها على دول الجـوار وبقيـة دول العـالم الناميـة. ولكـن اليوم عادت المنظمة للتحـدث حاليـا عـن انحـدار مـستوى التعلـيم الجـامعي والأساسـي (الابتدائية ، المتوسـطة ، الإعداديـة) ووصـل الأمـر إلى قيـام هـذه المنظمـة الدوليـة بعـدم الاعتراف بالـشهادات الجامعيـة والعليـا الـتي تـصدرها المؤسـسات التعليميـة الجامعيـة في العراق.وفي هذا الخصوص اعترفت مديرية تربية محافظة واسط مؤخرا بأن أكثـر مـن 100 مدرسة في المحافظة لا تصلح أطلاقا لاحتواء الطلبة وإنجاز العملية التعليمية لأنها مبنية مـن الطين وجزء منها آيل للسقوط. أما في الجانب الاجتمـاعي فتـشير الإحـصائيات الرسميـة الصادرة عن وزارة شؤون المرأة العراقية إلى وجـود مليـون أرملـة عراقيـة وأربعـة ملايـين طفل عراقي يتيم ، علما أن الأرامل هـم المسؤولون عن إعالة ربع الأسر العراقية. كـذالك يوجد حاليا أربعـة ملايـين ونـصف مـواطن مهجـر خـارج العـراق (حـسب إحـصائيات المتقدمين إلى جـوازات فئـة (ج) لـدى مديريـة الجـوازات العامـة) بالإضـافة إلى مليونـان ونصف مواطن مهجر داخل العراق (حسب إحصائيات وزارة الهجرة والمهجرين).

وفي القطاع الصحي كان العـراق يعتـبر مـن البلـدان الخاليـة مـن أمـراض التـدرن والملاريا، ومن الدول الآمنه حسب منظمات الصحة الدوليـة....كمـا كانـت لديـه مكانـة جيدة في مستوى تقـديم الخـدمات الـصحية المجانيـة للمـواطن العراقـي....أمـا في الوقـت الحاضر فان البلد يعاني من نقص كبير في الكفاءات الطبية بعد أن هـاجر مـنهم أكثـر مـن 70 ٪ إلى خارج العراق و فقدت أعداد أخرى بين قتيل وسـجين ومجتـث ومهجـر، فـضلا عن تخريب أو سرقة معظم المستشفيات الحكومية. وأدى هـذا الـنقص إلى انتـشار الأوبئـة والأمراض المعدية في جميع مناطق العراق ومنها انتشار الكوليرا والجمرة الخبيثـة والتهـاب الكبـد الفايروسـي والحـصبة والخنـاق وتفـاقم حـالات التـدرن ومـرض الايـدز الـذي سجل76000 حالة من المصابين بعد أن كانت لا تتجاوز114 حالة قبل الاحتلال (حـسب

الإحصائيات المسجلة الرسمية لدى وزارة الصحة) .كما سجلت حالات انتشار المخدرات المستوردة من إيران بين طبقة الشباب نسبا مخيفة، والتي كان يخلو منها العراق سابقا(إحصائيات ومركز مكافحة المخدرات والإدمان الكحولي في وزارة الصحة).

ورغم الحصار فان القطاع الزراعي قد شهد قبل 2003 شبه اكتفاء ذاتي في معظم المحاصيل الزراعية. حيث وصل إنتاج الحبوب إلى 5.3 مليون طن سنويا وبفائض مليون طن عن حاجة القطر للثلاث السنوات السابقة للاحتلال فتم تصدير قسم منه إلى دول الخليج العربي. و اليوم تراجع الإنتاج الزراعي المحلي بشكل كبير وأصبحت الملوحة تهدد الأراضي الزراعية في وسط العراق وجنوبه وبالتالي تحول العراق من منتج إلى مستورد للمحاصيل الزراعية. فأخذ يستورد البيض من أوكرانيا والتفاح من أمريكا والعنب من جنوب أفريقيا والطماطم من الأردن و يستورد البصل والبطاطا من السعودية و الباذنجان من الإمارات.

وفي مجال القطاع النفطي اتخذت وزارة النفط العراقية الحالية من أسلوب الاعتماد على الكفاءات الأجنبية أساسا في الصناعات النفطية. وبذالك عمدت على تهميش الخبرة الذاتية للبلد في هذا المجال والتي تم بناؤها سابقا عبر عشرات السنين. وعوضا عن أن تقوم وزارة النفط ببناء وتطوير مصافي البلاد النفطية، راحت تستورد مشتقات نفطية من إيران بما يصل لحوالي 4-5 مليار دولار سنويا.. و حسب أرقام وزارة التخطيط فقد تجاوزت فاتورة الاستيراد هذه منذ الاحتلال على ما يزيد عن 25 مليار دولار وهي تكفي لبناء مصافي حديثة تصل طاقتها لأكثر من مليون برميل يوميا.كما أن الغاز العراقي يتم حرقه لتقوم وزارة النفط بأستيراد الغاز من إيران بمليارات الدولارات.أما على الصعيد الصناعي فقد صرح المستشار الاقتصادي لوزارة الصناعة الحالي بأن 192 شركة إنتاج حكومية تضم 200 مصنع كبير ومتوسط والتي كانت توفر 250000 فرصة عمل، قد توقفت عن العمل تماماً.

خلفية تفجير الإمامين العسكريين في سامراء

بتاريخ 22/ شباط فبراير 2006 قامت عناصر تابعة لإيران بتفجير مرقد الإمامين العسكريين في سامراء، وفي صباح يوم 23 شباط قام وزير الداخلية بيان جبر صولاغ بإطلاق سراح (4) إيرانيين مشتبه بهم كانت شرطة سامراء قد اعتقلهم إثر الانفجار.

ونقلاً عن شقيق أحد الحراس قوله: إن جماعة ملثمة دخلوا على الحراس في إحدى غرف الصحن الشريف وجردوهم من الأسلحة والهواتف وأخذوا أموالهم وقيدوهم، وبعد خروجهم فترة وجيزة حصل الانفجار في مرقد الإمامين العسكريين.

لقد قام الجناة بإدخال طن من المتفجرات إلى ضريح الإمامين العسكريين وهما تحت حراسة مغاوير الداخلية والبقاء في المكان من الليل حتى الصباح. وعلى أثر الحادث خرجت جماهير سامراء محتجة على تفجير الإمامين وهم يهتفون لا إله إلا الله، هذي الكاع ما نطيها علي الهادي ساكن فيها..... بالروح بالدم نفديك يا إمام.

وفي اليوم الثاني جرى اغتيال مراسلة العربية (أطوار بهجت) قرب سامراء مع زميلها على يد مسلحين. وبات الهدف واضحاً اذكاء الصراع الطائفي في العراق، حيث في نفس يوم التفجير جرى الاعتداء على ثلاث مساجد للسنة في بغداد وبعدها تم مهاجمة (27) مسجداً للسنة ومقتل (6) أشخاص وفي اليوم التالي قتل (15) من أئمة أهل السنة وحرق مساجدهم.

وفي مساء يوم التفجير، استنكر الأمريكي بوش ورئيس وزراء البريطاني بلير جريمة تفجير مرقد الإمامين العسكريين في سامراء وبدا لهما أن حرباً طائفية صدق وعدها حيث عثر في اليوم التالي على (53) جثة في مناطق مختلفة من بغداد وقد قتلوا بالرصاص. وفي الوقت الذي انشغل فيه أبناء سامراء بإزالة أنقاذ الضريحين قام مسلحون بزي الشرطة باقتحام مسجد البصرة وقتلوا (88) شخصاً بينهم مصريان.

ونقلا عن مسؤول في الطب العدلي في بغداد، أن براداته لحفظ الموتى استقبلت (80) جثة يوم تفجير مرقد الإمامين بينهم أئمة وخطباء مساجد، وقد جرى تدمير وحرق (103) مساجد للسنة.

وصرح السفير الأمريكي زلماي خليل زاده أن تفجير مرقد الإمامين العسكريين هي جريمة نكراء تسهم في إذكاء النزاع الطائفي في العراق، وأن الحدث وضع العراق على شفا حرب أهلية.

وسجلت الأحداث أثر الانفجار مقتل (38) شخصاً وجرح (125) وبعد (5) أيام من الانفجار وصل عدد القتلى إلى (379) شخصاً في مناطق حزام بغداد جراء العنف الطائفي وإصابة (459) في مختلف المحافظات خلال أسبوع من تفجير مرقد الإمامين. واتهمت هيئة علماء المسلمين يوم الأول من آذار مارس 2006 وزارة الداخلية بدعم الإرهاب والحرب الأهلية، ودعت إلى نزع فتيل الحرب الأهلية.

وأكد قائد القوات الأمريكية جورج كيسي بتاريخ 28/ 6/ 2013 قيام عملاء إيران بتفجير مرقد الإمامين العسكريين في سامراء وأن إيران مسؤولة عن مقتل آلاف العراقيين. غير أن تصريحة للصحافة جاء بعد مرور سبع سنوات على الحادث، قبل أن يهتم وزير الدفاع الأمريكي رامسفيلد الحرس الثوري الإيراني بالقيام بتسلل إلى العراق، وأنهم يقومون بإرسال أشخاص يقومون بأعمال تضر بمستقبل العراق.

وأعلنت وزارة الخارجية الأمريكية 8/ 3/ 2006 أن ميليشيات تابعة للحكومة العراقية تمارس القتل والتعذيب. وزاد السفير الأمريكي زلماي خليل زاده على ذلك بالقول أن قوات الأمن العراقية مخترقة من قبل الميليشيات الطائفية، ولا بد من إعادة بنائها من جديد على أسس غير طائفية، وبإدخال المزيد من العناصر السنية وتأسيس حكومة وحدة وطنية.

وأعلن وزير الداخلية العراقي بيان جبر صولاغ يوم 13/ 3/ 2006 بقوله: أن حادث تفجير مرقد الإمامين العسكريين علي الهادي والحسن العسكري في سامراء في 22/ 2/ 2006 يؤكد وجود 20 شخصاً وراء هذه العملية التي استغرق إعدادها (85) ساعة، وأضاف أن الفاعلين لهم خبّرة، مستخدمين جهازي إرسال، وتوقيت للتفجير، واستخدموا معدات كهربائية لإحداث ثقوب في جدران المرقد من أجل وضع حشوات المتفجرات في عدد من أركان الضريح ولكنه لم يفصح للجمهور في التقرير عن الفاعلين. فيما ذهب اللواء كما حسين وكيل وزارة الداخلية أن التحقيقات حول (فرق الموت) أسفرت عن تورط (22) شخصاً من وزارة الداخلية و (3) من وزارة الدفاع بارتكاب مخالفات قانونية قاموا بخطف مدنيين للإنتقام منهم وهو ليس الكلام الذي ينتظره الناس في 14 آذار 2006، وأعمال القتل وحرق المساجد مستمر، قبل أن يأمر قائد القوات الأمريكية الجنرال جورج كيسي بوضع الدبابات أمام المسجد لحمايتها، ومنها جامع النداء، في حي القاهرة قاطع الرصافة.... وشاهدت بأم عيني كيف دخلت ميلشيات مسلحة جامع أبو عبيدة في شارع فلسطين وقد نثروا المصاحف على الأرض، وقول أحدهم أن هذه كتب وهابية.

برنامج المالكي

في شهر تشرين الثاني / نوفمبر 2006 صرح رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي عن ثلاث قضايا في برنامجه من أجل إحداث التطبيع المنشور في الحياة السياسية وهي:

1- وضع حد للفلتان الأمني وبناء خطة بغداد (1) و (2)

2- العمل على إجراء المصالحة الوطنية.

3- حل الميليشيات حسب القرار رقم (91) الذي أصدره بول بريمر، حيث حظر الدستور في المادة التاسعة تكوين الميليشيات العسكرية خارج إطار القوات المسلحة.

إن القضايا الثلاث التي طرحها المالكي صحيحة من حيث المبدأ، لكن هل يستطيع رئيس الوزراء خلق الأجواء الموضوعية والذاتية لتطبيقها على صعيد الواقع.

فالأمن الذي يعتبر القضية الأولى لم يتمكن المالكي وحكومته من السيطرة عليه طيلة الثمان سنوات التي تولاها المالكي من عام 2006 حتى عام 2014. بل أن الأمور ازدادت سوءاً خلال فترة رئاسته للوزراء، حتى وصلت آخر أيامه في حزيران 2014 إلى احتلال الموصل وتكريت وأجزاء من ديالى ولم يتمكن أن يفعل شيئاً حيالها.

فلا المالكي ولا حكومة إبراهيم الجعفري تمكنت من خلق أجواء أمنية في البلاد كما أنها جميعاً أخفقت في تحسين الخدمات بل حصل العكس ازداد الفساد الإداري عند المالكي وتفشت الطائفية وازدادت أعمال القتل والاغتيالات والاختطاف حتى وصلت إلى حد القتل على الهوية وهي ما اعترف بها المالكي للإعلام عام 2013.

وكالعادة حمل رئيس الوزراء نوري المالكي في الأول من أيلول 2006 الميليشيات المسلحة الجزء الأكبر من مسؤولية الانهيار الأمني واتساع رقعة القتل والعمليات الإنتقامية، ووعد بوضع حد لهذه الظاهرة من خلال حل الميليشيات ونزع أسلحتها. وأكد

فيما بعد قائد القيادة الوسطى الجنرال جون أبي زيـد بوجـوب القـضاء علـى الميليـشيات، وحذر من انزلاق العراق نحو حرب أهلية. ودوماً هو مـا ذهـب اليـه المـالكي أمـام زواره الامريكان.

وصرح ممثل الأمم المتحدة في العـراق (مـانفرد نوفـاك) في الحـادي والعـشرين مـن أيلول 2006 بأن التعذيب يمارس في العراق بوتائر أعلى مما كان يمارس إبان حكـم الـرئيس السابق صدام حسين، وأضاف أن التعذيب في العراق خرج عـن الـسيطرة. وذهبـت مجلـة (ذي لانيست) البريطانية أن (655) ألف عراقي قتلـوا في العـراق منـذ الغـزو عـام 2003 وهـم يمثلون 2,5٪ من الشعب العراقي. ورد المالكي على هذا التقرير بـالقول أنـهُ (لا بـد من حل سريع لمشكلة العنف الطائفي في العراق وهو حل سيقود إلى حل الميليشيات).

غير أن الرئيس الامريكي الذي ادرك كذب (أبو المحاسـن) اعـترف بـصعوبة وضـع قواته في العراق، وهي ما جعلت رامسفيلد وزيـر الـدفاع الأمريكـي يعلـن أن الولايـات المتحدة ملتزمة بإكمال المهمة في العراق على الرغم من المصاعب الـتي تواجههـا. ولأجـل أن تتصرف الولايات المتحدة بقـرار منفـرد، وتـسحب قواتهـا، فقـد وجـد المـالكي أن في صدور حكـم الإعدام بحق الرئيس صدام حسين في الخامس من شهر تشرين الثـاني 2006 قد يدفع الرئيس بوش للبقاء، وهو يقول أن صـدور قـرار الحكـم بإعـدام الـرئيس صـدام حسين وبرزان التكريتي وعواد حمد البندر إنجازاً للديمقراطية العراقية الفتية.

واعترف الرئيس بوش للمرة الأولى أن بلاده لا تربح الحرب في العـراق علـى أثـر زيارة وزير دفاعه الجديد (روبرت غيتس) إلى العراق في الوقـت الـذي لم يـستطع المـالكي تحقيق أي فقرة من برنامجه، فلا الفلتان الأمني توقـف ولا المـصالحة الوطنيـة حـصلت ولا الميليـشيات حلـت خـلال فترتـي رئاسـته. حيـث جـرت في 30 كـانون الثـاني 2005 الانتخابات التشريعية وكانت نتائجها ما يلي:

مقعداً للائتلاف الوطني بزعامة عبد العزيز الحكيم	128
مقعداً للتحالف الكردستاني	53
مقعداً لجبهة التوافق العراقية	44
مقعداً للقائمة الوطنية العراقية	25
مقعداً للحوار الوطني بزعامة صالح المطلك	11
مقاعد للإسلامي الكردستاني	5
للمصالحة (كتلة التغيير)	3
مقاعد موزعة على حزب الأمة، والتركمان، واالرساليون، واليزيديون، والرافدين	6

إيرانيون في العراق

في 7/ 3/ 2006 اتهم وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد الحرس الثوري الإيراني بالقيام بعمليات تسلل في العراق وانهم يقومون بأعمال تضر بمستقبل العراق.

وفي 8/ 3/ 2006 قامت عناصر من الشرطة العراقية. بزيهم الرسمي باختطاف (50) شخصاً من شركة (روافد) الأمنية في (زيونة) من ضمنهم مدير الشركة واقتادوهم إلى جهة مجهولة، وأعلنت وزارة الخارجية الأمريكية أن ميليشيات تابعة للحكومة العراقية تمارس القتل والتعذيب وأن (43) طياراً قتلوا من الذين ساهموا في الحرب العراقية / الإيرانية، ومن المعروف أن إيران وراء اغتيال الطيارين العراقيين.

وصرح مدير مكتب حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة أنه جرى إعدام 1300 شخص من قبل ميليشيات ترتدي الزي الرسمي للشرطة العراقية. وعلى صعيد النساء أعلنت "ينار محمد" رئيسة إحدى منظمات النسائية في العراق أن عدد النساء المختطفات من العراقيات منذ 9/ 4/ 2003 بلغ (2000) امرأة، وعدد منهن تم بيعهّن داخل العراق وخارجه. وأشارت رابطة التدريسين العراقيين أن نحو 182 أستاذاً جامعياً قتلوا في أعمال العنف منذ غزو العراق وتعرض (85) من كبار الأكاديميين للخطف ولمحاولات اغتيال.

وصرح اللواء كمال حسين وكيل وزارة الداخلية أن التحقيقات في موضوع (فرق الموت) أثبتت تورط (22) شخصاً من وزارة الداخلية و (3) من وزارة الدفاع متورطين رسمياً في فرق الموت. وأكد الميجور "جنرال جوزيف باترسون" الأمريكي أن عصابة من ضباط عراقيين في الشرطة العراقية يقومون باختطاف الناس وقتلهم أو إطلاق سراح بعضهم مقابل فدية مالية كبيرة. وقال أن العصابة يرأسها عراقي برتبة جنرال داخل صفوف الشرطة وأكد أن العصابة مكونة من (17) ضابط سقطوا بأيادي السلطات.

وفي 26/ 3 اعتقل الجيش الأمريكي (40) عنصراً تابعاً لوزارة الداخلية العراقية كانوا يحتجزون (17) شخصاً أجنبياً في قبو. وأكد السفير الأمريكي زلماي خليل زاد أن السلطات الإيرانية تمول وتدرب الميليشيات في العراق. وأكد الجنرال جون أبي زيد أن الاستخبارات الإيرانية تعمل داخل العراق وأن إيران ضالعة في دعم النشاطات المناهضة للحكومة العراقية.

العنف الطائفي بداية دون نهاية

بتاريخ 22/ 2/ 2006 جرى تفجير مرقد الإمامين لعسكريين في سامراء وقد استنكر الرئيس بوش وبلير رئيس الوزراء البريطاني جريمة التفجير مرقد الإمامين العسكريين في سامراء، وحمل خامنئي المخابرات الأمريكية عملية الاعتداء في سامراء، فيما اتهم حسن نصرالله زعيم حزب الله اللبناني الأمريكيين والإسرائيليين والتكفيريين بتفجير سامراء.

لقد وجه الشيعة الاتهامات للسنة بتفجير الإمامين العسكريين باعتبار أن المدينة التي تحتضن الإمامين العسكريين هم من السنة، وفاتهم أن الإمامين موجودين في سامراء منذ أكثر من (1380) عاماً دون أن يمسهم أحد بسوء بالإضافة إلى أن الإمام علي الهادي والحسن العسكري هما أجداد معظم أبناء سامراء الذين ينتمون إلى الحسين بن علي (رض الله عنه).

ولم يعلن عن مفجري الإمامين إلا متأخراً، عندما أعلن قائد القوات الأمريكية الجنرال جورج كيسي الذي عمل بعد الاحتلال في العراق 28 حزيران يونيو عام 2013 أن إيران هي التي فجرت الإمامين العسكريين في سامراء، ورغم هذا التصريح فقد صمتت الحكومة العراقية والبرلمان تجاه تصريح الجنرال جورج كيسي.

وقال خطيب الجمعة الشيخ حسين غازي: اليوم انكشفت اللعبة وانتزع القناع عن المؤامرة التي استهدفت العراقيين بالتعاون بين إيران وأمريكا، وأوضح أن أمريكا حاولت تقليل أذى المقاومة على قواتها فوجدت بتفجير الإمامين العسكريين ضالتهما المنشودة.

ويذكر أن الجنرال جورج كيسي كان يقود القوات الأمريكية في العراق منذ عام 2003 حتى عام 2007. وقال خطيب جمعة سامراء أن أمريكا أرادت أن تخفف ضربات المقاومة على قواتها بتحويل الحرب إلى حرب طائفية ووجدت من يساعدها في هذا وهي إيران.

وقال "محمد طه الحمدون" المتحدث باسم المحافظات المنتفضة "اليوم ظهر مكر المجرمين وأثمر الحراك الشعبي على إظهار الحقيقة. وأضاف أن العراقيين يعلمون أن أمريكا وإيران متعاونان على تدمير العراق" وذكر أن شرطة سامراء اعتلقت يوم تفجير الإمامين العسكريين في سامراء (4) من الإيرانيين المشتبه بهم، إلا أن وزير الداخلية باقر جبر صولاغ الذي تسلم الأوامر من ايران هرع إلى سامراء في صباح ذلك اليوم وأمر بإطلاق سراح الإيرانيين بحكم موقعه كوزير للداخلية.

وتحدث مدير مشرحة بغداد الدكتور "فائق بكر" أن المشرحة تلقت ستة آلاف شخص قتلوا على أيدي فرق الموت في الشهور الأخيرة لعام 2006 وأن غالبية الجثث عليها آثار تعذيب ومقيدة بالأسلاك أو الحبال.

وكانت المشرحة المركزية في بغداد تتلقى شهرياً بين (700) جثة إلى (1100) في شهر تموز 2005، أما بعد التفجير مرقد الإمامين العسكريين في سامراء في 22/ 2/ 2006 فإن العنف الطائفي أدى لمقتل (1300) شخص خلال أسبوعين. وشهدت المناطق السنية عمليات اغتيالات في أحياء العامرية والدولعي والحرية والتاجي والطارمية وغيرها.

في شهر تموز 2006 قتل (3438) عراقياً حسب إحصائيات وزارة الصحة العراقية بمعدل (110) أشخاص يومياً.

وقتل خلال شهري أيار (مايو) وحزيران (يونيو) (5818) عراقياً حسب تقرير الأمم المتحدة في نفس العام.

والجدول أدناه يبين نوعية العناصر التي اغتيلت في عام 2006:

أستذة جامعيين	21
رجال دين	27
شيوخ عشائر	21
قادة سياسيين	26
ضباط جيش	70
إداريين	18
قضاة ومحامين	10
صحفيين	32
بعثيين سابقين	71
دبلوماسيين	4
رياضيين	7

هذه الإحصائية لا تحتوي على القتلى الذين لا تعرف هوياتهم أو مهنهم وفيما يلي:

جدول بأعداد القتلى في مشرحة بغداد خلال عام 2006 حسب الأشهر:

كانون الثاني/ يناير	1000
شباط / فبراير	1110
أذار مارس	1294
نيسان/ ابريل	1100
مايو/ أيار	1398
حزيران/ يونيو	1350
تموز/ يوليو	3590
آب/ اغسطس	3009
أيلول/ سبتمبر	2260
تشرين أول/ أكتوبر	4794
تشرين ثاني/ نوفمبر	3500
كانون أول/ ديسمبر	3700
المجموع	56320

ملاحظة: هذه الأعداد لا تشمل القتلى بالمفخخات والاغتيالات الفردية والقتلى في المحافظات الذين لم تصل جثثهم إلى المشرحة.

بوش أعطينا الثقة للمالكي بحثاً عن خروج من العراق

نوري المالكي، رئيس الوزراء العراقي الجديد لم يكن معروفا قبل شهرين لصناع السياسة الأمريكية في العراق، ويظل رجلا غير مجرب بالنسبة لهم. وزيارة الرئيس الأمريكي جورج بوش إلى بغداد فهمها المالكي أنها تزكية لحكمه، وبالتالي فأن تقرير مصير الرئاسة الأمريكية لبوش هو في سحب القوات البالغ عددها 150 ألف جندي .

وفي الوقت الذي يري فيه عدد من المحللين أن تقييم الإدارة الأمريكية لقوة الحكومة الجديدة التي اكتملت أو أعلن عن اكتمالها بعد الإعلان عن مقتل ابو مصعب الزرقاوي، زعيم تنظيم القاعدة، عام 2006 يري عدد من المراقبين أن الانقسام داخل المجتمع العراقي وصل مرحلة اللاعودة وليس بمقدور المالكي ولا غيره رأب جراحه.

ونقلت صحيفة واشنطن بوست عن ريتشارد هولبروك، السفير الأمريكي السابق قوله إن إدارة بوش اتخذت قرارا استراتيجيا بوضع كل أوراقها علي الطاولة ودعم المالكي، مشيرا إلي أن الأمريكيين يقامرون علي فكرة نجاح رئيس الوزراء الجديد. مؤكدا ان الإدارة تحمل المالكي حزمة كبيرة من المسؤوليات التي قد تترك آثارا عكسية حال فشله. وقال مسؤول عراقي انه من المبكر جدا الحكم علي نجاح المالكي أو فشله. والامتحان الأكبر لحكومة المالكي يكمن في محاولته لنزع سلاح الميليشيات التي تعود في معظمها لجماعات حزبية تشارك المالكي في حكومته، مما يعني إن أي محاولة للتصدي لسلطة الميليشيات ستضعه في مواجهة مع الأحزاب السياسية التي تدعمه وتشاركه .

ويقول المسؤول العراقي انه يجب ان يفهم رئيس الوزراء انه ليس رئيس وزراء للميليشيات فقط بل لكل العراقيين.

وأشارت الصحيفة إلي انه منذ انهيار النظام العراقي السابق والرئيس الأمريكي بوش يبحث عن شريك له في العراق علي غرار ما حدث في أفغانستان، ممثلا بحامد قرضاي. حيث في البداية دعمت واشنطن إياد علاوي كرئيس وزراء مؤقت ولكنه كان

يفتقد القاعدة الشعبية، وجاء بعده إبراهيم الجعفري، كرئيس وزراء انتقالي إلا أن تردده وعدم قدرته علي اتخاذ القرارات جعله بعيدا عن دعم الأمريكيين .

وجاء ترشيح المالكي الذي ينتمي لنفس حزب الدعوة الذي يتزعمه الجعفري بعد مماحكات ومناقشات سياسية استمرت أشهرا. والمالكي يحتفظ بصلات قوية مع سورية التي تعتبر في مرمي الإدارة الأمريكية ومن المؤيدين للقضايا الشيعية مما جعل مراقبين يعتقدون انه سيكون أكثر طائفية من سلفه.

ولكن مستشارين أمريكيين قالوا إن حديث المالكي عن سلسلة من الأولويات جعلته ينال تعاطف وثقة الأمريكيين، حيث أعلن عن خطة أمنية لحماية العاصمة. ونقلت الصحيفة عن مسؤول آخر، ان زيارته الأخيرة للبصرة جعلته محط إعجاب للمسؤولين، وتعتبر المدينة التي تسيطر عليها ميليشيات شيعية متناحرة صدرية وحزب الدعوة والمجلس الأعلى هي أكثر مناطق التوتر في العراق .

ولاحظ آخرون أن ثناء بوش علي علاوي والجعفري كان واضحا عندما انتخبا، ومن هنا فان دعمه للمالكي ليس جديدا، ولكن بوش الذي يبحث عن إستراتيجية خروج من العراق اخبر الصحافيين الأمريكيين الذين رافقوه علي الطائرة في رحلة العودة أن المالكي أعجبه لأنه رجل لا يتحدث عن الأمور التافهة ولكن عن الأولويات .

ولكن محللا في معهد راند قال إن أمريكا ليس لديها اي خيار، بل دعم المالكي. وجاءت تعليقات بوش علي خلفية الوضع الأمني المتردي الذي لم ينجح في منع العنف ومقتل العراقيين، كما أن آراء الرأي العام العراقي متناقضة مع الموقف الأمريكي، فأبناء المدينة لا يعترفون بالحكومة التي فشلت بتوفير الماء والكهرباء والأمن. وخيار واشنطن دعم المالكي هو الخيار الوحيد، فلم يعد في جعبتها رصاص جديد تطلقه. وفي حالة فشل المالكي في التصدي للعنف، وللجماعات المسلحة، فلا احد يعرف كيف ستسير الأمور في العراق .

وكشفت الصحيفة الواشنطن بوست عن حجم التحديات التي تواجه المالكي، وقالت إن العديد من السجون العراقية تسيطر عليها الميليشيات التابعة للأحزاب الشيعية. ونقلت عن مسؤول في وزارة العدل قوله ان السجون في البصرة وبغداد مخترقة من الميليشيات. وقامت جماعات بإطلاق سراح معتقلين تابعين لهذا الحزب أو ذاك وبعضهم من الذين صدرت عليهم أحكام بالإعدام.

ولا تزال مشرحة بغداد تستقبل في اليوم العادي ما بين 20 ـ 30 جثة، وذلك بحسب تقرير لصحيفة صاندي تايمز البريطانية حيث بلغ عدد الجثث التي استقبلتها المشرحة منذ بداية العام الحالي ستة آلاف جثة معظمها نتيجة للقتل الطائفي.

ويطرح آخرون إشكالية سيطرة الحكومة العراقية وسيادتها، فزيارة بوش للعراق لم تعلم بها الحكومة إلا قبل عشر دقائق من لقاء بوش مع المالكي. وحديث الأمريكيين عن نقل المسؤوليات للعراقيين يتناقض مع تأكيدهم علي السيطرة علي مجالات لن تعود للعراقيين إلا بعد أعوام طويلة. ونقلت صحيفة نيويورك تايمز عن مسؤولين عسكريين قولهم أن المجال الجوي العراقي سيظل تحت السيطرة الأمريكية لأمد غير محدد. ويقول مسؤولون أن تردد أمريكا بمنح العراقيين السيطرة علي المجال الجوي ينبع من خوفها من قيام جماعات معادية لأمريكا باستخدام المجال الجوي وقصف القواعد الأمريكية في العراق. ويتحدث طيارون عراقيون يتعاونون مع الأمريكيين عن مناخ من الشك، وعدم الثقة، حيث لا يُعلمهم الأمريكيون بالطلعات الجوية، ويتم حذف طلعات مقررة لهم. وقال إن الأمريكيين يخشون من علاقة الشيعة العراقيين بإيران .

وتعتمد القوات الأمريكية على الدعم الجوي، حيث من النادر أن تترك القوات الأمريكية قواعدها دون إسناد جوي، كما أن عمليات النقل اللوجستي تتم بالجو، بعد أن أصبحت الطرق غير آمنة، وما تبقى من الطيارين العراقيين يتعرضون للتهديد وقال كابتن طيار أن قوات بدر استهدفت عددا من الطيارين السنة بسبب مشاركتهم في الحرب العراقية الإيرانية.

لقد وضع المالكي شروطاً للمصالحة، هذه الشروط هي التي وضعت العصا في دولاب حكومته، ومن هذه الشروط ما يلي:

1- من قتل أمريكياً غير مشمول بالمصالحة، وبذلك استبعد المقاومة العراقية جميعها من المصالحة.

2- من قتل عراقيين غير مشمول بالمصالحة وبذلك استبعد جميع الميليشيات وبعض الأحزاب السياسية.

3- يستثنى من المصالحة الصداميين والزرقاويين كما أسماهم. فمن بقي إذن للمصالحة، ومن يتصالح مع من بعد استبعاد كل هؤلاء وبذلك فشل المالكي في المصالحة من خلال شروطه.

ولجأ المالكي إلى عقد مؤتمر لشيوخ العشائر واعتبر ذلك خطوة باتجاه المصالحة ولم يكن زعماء العشائر على خلاف فيما بينهم، إلا أن الخلاف كان بين القوى السياسية وليس الاجتماعية. ومع ذلك فقد اغتيل العديد من زعماء العشائر من قبل الميليشيات أو من قبل الأجهزة الأمنية وفيما يلي بعض شيوخ العشائر الذين قتلوا.

1	باقر سكر عيسى	شيخ عشيرة عيسى والبزون في البصرة.
2	نعمة عودة شكر الزويعي	شيخ عشيرة زويع
3	علي فواز دحام هليل	شيخ عشيرة البوفهد في الرمادي
4	أسامة جدعان	شيخ عشيرة الكرابلة
5	سامي عبدالله	أحد شيوخ كركوك
6	محمود الندى	شيخ عشيرة البيجات في تكريت
7	صالح ياسين	شيخ عشيرة الكعيدات في الموصل

خطة عمان: نزع الأسلحة وتعليق البرلمان وتشكيل الحكومة

تساءل مراقبون عن الخيارات البديلة لخطة المسؤول الامريكي ستيفن هادلي. وقالت مصادر مطلعة أن خطة عمان ستكون البديل الجاهز لخطة هادلي التي جاءت بعد قول الرئيس بوش أنهُ سيمهل حكومة نوري المالكي مدة لا تتجاوز نهاية العام الجاري لتصحيح الأوضاع في العراق وبخلافه فانه ستوضع موضع التنفيذ الخطة البديلة التي تقوم علي خمس نقاط:

1 ـ البدء بعمليات عسكرية تتولاها قوات عراقية خاصة مدعومة بقوات متعددة الجنسية لنزع أسلحة المليشيات.

2 ـ إصدار قرار جديد من مجلس الأمن بإعادة تأليف قوات متعددة الجنسية تحت إشراف المنظمة الدولية واحتفاظ الولايات المتحدة بمهمة قيادة هذه القوات علي أن تشارك فيها جيوش من الدول العربية والإسلامية والدول الأسيوية ودول الاتحاد الأوربي. ويستثني من ذلك دول الجوار الست. وتتزامن هذه الخطوة مع تأليف حكومة عراقية قوامها وزراء تكنوقراط بدون اي معيار للمحاصصة.

3 ـ تتولي الحكومة العراقية المقترحة إعادة تنظيم القوات المسلحة وضمان ولائها للدولة فقط.

4 ـ تعليق اجتماعات مجلس النواب لمدة 6 أشهر لمنح الحكومة الجديدة فرصة العمل والتصرف بشكل واسع.

5ـ إعداد قانون جديد للانتخابات يمهد لانتخابات جديدة لاحقة ينبثق عنها مجلس نواب يتولي إجراء التعديلات الدستورية ويعيد النظر بقانون الأقاليم (الفدرالية) ويضمن سيطرة الحكومة المركزية علي الموارد الطبيعية ولاسيما النفط والمعادن.

تقارير استخباراتية عربية

مسؤولون عراقيون متورطون في القتل الطائفي

تعتبر بعض الدول العربية أن رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي متساهل إزاء الميليشيات في العراق ما يجعله غير قادر على الإمساك بزمام الأمور الأمنية في بلاده.

وحسبما أفاد مسؤولون عرب لوكالة فرانس برس الذي تم الاتصال به عبر الهاتف من عمان أن معظم الدول العربية تنظر إلى المالكي وعدد من أعضاء حكومته على أنهم متساهلون. إن لم يكونوا متورطين مع الميليشيات وخصوصاً جيش المهدي الذي يقوده رجل الدين المتشدد مقتدى الصدر، وبحسب مسؤول ثان فإن التقارير التي أعدتها أجهزة مخابرات هذه الدول تشير إلى ضلوع أعضاء في حكومة المالكي في نشاطات جيش المهدي ومنظمة بدر الذراع المسلحة السابقة للمجلس الاعلى للثورة الإسلامية في العراق بزعامة عبد العزيز الحكيم. وأضاف هذا المسؤول قبيل ساعات من لقاء الرئيس الأمريكي جورج بوش ورئيس الوزراء العراقي في عمان أن حكومة المالكي تغلق عينها عن المضايقات الأمنية التي تقوم بها هذه الميليشيات. وبالنسبة للدول العربية فإن المشكلة لا يمكن أن تحل طالما ظلت الحكومة العراقية متساهلة مع هذه الميليشيات.

من جانب آخر أكد هذا المصدر أن هناك مسألتين أخريين بالنسبة لهذه الدول العربية تجعل من غير الممكن إيجاد أي حل للقضية العراقية وهما النفوذ الإيراني المتعاظم في العراق الذي يزعزع الأوضاع أكثر فأكثر، وغياب المؤسسات الأمنية العراقية المستقلة.

وأضاف المصدر أن هذه الدول العربية متأكدة من أن إيران تنفق الكثير من الأموال لدفع العراقيين السنة إلى التشييع، مشيراً إلى أن الأردن سجل وقوع مثل هذه الحالات على أراضيه.

رئيس الوزراء المالكي دمية لا يسيطر على البلاد

حظيت زيارة بوش السرية إلي المنطقة الخضراء في بغداد مقر القيادة الأمريكية والحكومة العراقية بتعليقات متواضعة بين المعلقين البريطانيين والأمريكيين. ورأت تحليلات أن بوش أراد استغلال الانتصار البسيط الذي حققه علي تنظيم القاعدة بقتل زعيمه في العراق أبو مصعب الزرقاوي عام 2006[1]، فيما قال معلقون أن بوش الذي وصل العراق فجأة وبدون إبلاغ الحكومة العراقية التي علمت بوصوله قبل خمس دقائق، كان يحمل رسالة إلي الجنود الأمريكيين، بأن هناك انجازات قد تمت علي الأرض ولكن لا يعني هذا الوضع بحال سحب القوات من العراق قريبا. وقالت صحيفة نيويورك تايمز أن بوش كان يستطيع التحدث مع نوري المالكي، رئيس الوزراء العراقي عبر الفيديو، ولكنه قرر معانقته في بغداد بدلا من ذلك، وبهذا يعترف بالواقع الجديد في العراق ويقوم باستغلال الأخبار الجيدة القادمة منه[2].

كما أن حكومة العراق الجديدة، هشة ولم يتم بعد امتحانها، ومع ذلك فالحكومة الأمريكية وضعت كل جهودها الدبلوماسية والبيروقراطية لدعم رئيس وزراء الذي لم يتم بعد التأكد من قدراته. وأشارت صحيفة لوس انجليس تايمز قائلة أن الرئيس بوش،

---

(1) كان اول ظهور تلفزيوني لـ أبو مصعب الزرقاوي في 25/ 6/ 2006.

(2) وصفت الصحيفة الزيارة السرية بأنها مسرح سياسي قوي، قام فريق مجرب بإعداده وبسرية تامة، مما وضع بوش الذي كان يتطلع لأخبار طيبة في مركز الأخبار، ففي مساء الاثنين وبعد تناوله العشاء، قامت طائرة مروحية بنقله في جنح الليل من كامب ديفيد الذي جمع فيه أركان إدارته، ومنها إلي بغداد حيث قضي خمس ساعات مع المالكي وقابل عددا من الجنود الأمريكيين في المنطقة الخضراء. وقالت الصحيفة أن الزيارة وان نجحت باختطاف الأضواء الإعلامية ليوم واحد، هي مقامرة، فبعد كل تقدم ملموس في العراق كان تصاعد في العمليات، مما يؤدي إلي عودة الإدارة إلي المربع الأول. واليوم الذي زار فيه بوش العراق شهد العديد من التفجيرات الانتحارية والسيارات المفخخة في عدة مدن عراقية.

اعتمد السرية مع عدد من الذين شاركوه في العشاء، وقال لهم انه فقد التركيز ويريد القراءة، حيث قام الفريق الإعلامي ومساعدوه بالتأكد من أن أحدا لا يعلم عن مكان وجوده قبل أن تهبط طائرته في بغداد. والذين عرفوا برحلته كانوا ديك تشيني، نائبه، ووزيرة الخارجية كوندوليزا رايس ووزير الدفاع دونالد رامسفيلد.

وقالت أن الزيارة خطط لها الشهر الماضي لكي تتوافق مع اكتمال الإعلان عن تشكيل الحكومة العراقية. وقالت صحيفة واشنطن بوست أن الإدارة ذهبت بعيدا في إخفاء أمر زيارة بوش، حيث أصدرت بيانا كاذبا قالت فيه ان بوش سيكون جاهزا للإجابة علي أسئلة الصحافيين في 'روز غاردين' فيما كان بوش قد وصل بغداد. وأشارت إلي أن الزيارة هي جزء من محاولة الرئيس بوش الإمساك بالمبادرة بعد سلسلة طويلة من الأخطاء التكتيكية، وتراجع التأييد الشعبي له. وقالت صحيفة الإندبندنت أن زيارة بوش جاءت بعد ثلاثة أعوام من زيارته الي بغداد عام 2003 حيث ارتفع عدد القتلى من الجنود الأمريكيين إلي 2500. واختارت صحيفة الغارديان صورة كبيرة علي صفحتين لعراقيين مصابان جراء انفجار عبوة ناسفة والدماء تسيل من وجه احدهما وخبر صغير عن زيارة بوش.

وقالت الغارديان ان الزيارة التي لم يعلم بأمرها كبار المسؤولين في أجهزة الاستخبارات المركزية كانت أيضا محاولة لمخاطبة الشعب الأمريكي الذي ملّ ثلاثة أعوام من نزف الدماء والوعود الكاذبة (ببزوغ فجر جديد).

ولكن صحيفة التايمز قالت أن زيارة بوش ودعمه للحكومة الجديدة قد يعتبر إحراجا، فحقيقة عدم معرفته بزيارة الرئيس الأمريكي إلا قبل خمس دقائق تعني انه دمية.

وقالت إن الخطة الأمنية الجديدة التي أعلن عنها المالكي أثناء زيارة بوش لتأمين مدينة بغداد، هي من صنع الأمريكيين وجاءت بعد مناشدة المالكي لجورج كيسي، قائد القوات الأمريكية في العراق بالمساعدة في تأمين بغداد ومنع المقاومة من تنفيذ عمليات فيها. وتحدثت الصحيفة أن القوات الأمريكية تسيطر علي مطار بغداد حيث قامت

بإغلاقه لكي تهبط طائرة الرئيس ولم يثق الأمريكيون بالمالكي لكي يخبروه مقدما بوصول بوش للعراق.

واعتبرت ديلي تلغراف اليمينية ان زيارة بوش هي إشارة علي عدم الثقة بالحكومة العراقية فالظهور المفاجئ لبوش لم يعكس وجود ثقة كاملة في الأمن العراقي ولا في حكومته الجديدة. وتشير الصحيفة إلي أن طابع السرية في زيارة بوش تجاوز هذه المرة كل التصورات، حيث فاجأ بوش أعضاء الإدارة الأمريكية الذين لم يعلموا بأمرها وكذلك أعضاء الحكومة العراقية الذين تم استدعاؤهم إلي مقر السفارة الأمريكية في بغداد لحضور لقاء عبر الأقمار الصناعية مع الرئيس الأمريكي. كما صودرت الهواتف النقالة للوفد الصحافي المرافق لبوش تجنبا لتسريب الخبر عبر وسائل الإعلام.

وأشارت التايمز إلي أن الزيارة التي قصد منها أصلا تأمين الجبهة الداخلية الأمريكية قبل الانتخابات النصفية قد تنفع بوش في المدى القصير مع أن استطلاعا لتلفزيون (سي بي اس) اظهر أن نسبة كبيرة من الأمريكيين لا يعتقدون بتراجع العنف بعد مقتل الزرقاوي.

ويقول معلقون إن زيارة بوش لا علاقة لها بالعراق أو الحكومة العراقية، التي لم تنجح بعد بتوفير المواد الأساسية للعراقيين، في الوقت الذي أظهرت فيه أرقام وإحصائيات لمفوضية الأمم المتحدة للاجئين أن نسبة الهجرة من العراق تعتبر الأعلى في العالم، ففي أول إحصائية تقدمها المنظمة الدولية وجدت أن تدفق اللاجئين العراقيين منذ الغزو عام 2003 وحتى 2005 بلغ 500.266 مهاجراً في سورية، ولاحظت الإحصائية التي جاءت ضمن إحصائيات عن حالات اللجوء في العالم أن التدفق الأكبر من العراق تم عام 2004 حيث سجل أن 213 ألف عراقي غادروا بلادهم. وقالت صحيفة نيويورك تايمز أن مظاهر الهجرة تبدو واضحة في التدفق علي شراء وحجز التذاكر فيما أصدرت سلطات الجوازات العراقية أكثر من مليوني جواز جديد، ويغادر العراقيون للسياحة ولكن الغالبية منهم لا يعودون.

السفير الأمريكي يمهل الحكومة العراقية ستة أشهر لكبح جماح العنف الطائفي

في الخامس عشر من حزيران 2006 وصف السفير الأمريكي لدى العراق زلماي خليل زاد العنف الطائفي بأنه التهديد الرئيسي للاستقرار هناك، وحذر من المخاطر الدولية التي ستنجم عن نشوب حرب أهلية عراقية قائلا إن على الحكومة أن تتحرك لكبحه في غضون ستة أشهر. وحذر خليل زاد في كلمة ألقاها في واشنطن (الثلاثاء) الأمريكيين من أن الانسحاب المتعجل قد يغرق العراق في حرب أهلية وأصّر على أن القادة السياسيين الأمريكيين يجب الا يعرقلوا عروض العفو عن المقاتلين الذين قتلوا جنودا أمريكيين إذا أريد للآمال في المصالحة الوطنية أن تتحقق. وتابع قائلاً «قبل عام كان الإرهاب والتمرد على قوات التحالف وقوات الأمن العراقية المصدر الرئيسي لزعزعة الاستقرار... واليوم أصبحت أعمال العنف الطائفية هي التحدي الرئيسي، ومضى يقول «يجب على الحكومة العراقية الجديدة إحراز تقدم كبير في التعامل مع هذا التحدي خلال الأشهر الستة القادمة.

واستشهد خليل زاد بتزايد المشاركة السياسية للأقلية من العرب السنة وما وصفه بالضعف الملحوظ لتنظيم (القاعدة) في العراق كسببين في أن يكون الأمريكيون «متفائلين استراتيجيا وأضاف خليل زاد «في الوقت. نفسه تكيف الإرهابيون مع هذا النجاح باستغلال الانقسامات الطائفية في العراق وأكد أن «الهدف الرئيسي» لخطة رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي للمصالحة لتجاوز هذا الانقسام هو دمج المقاتلين السنة في العملية السياسية وهو ما يتطلب إعفاء المقاتلين السابقين من المحاكمة. وقال خليل زاد معقبا على تصريحات شديدة اللهجة أدلى بها أعضاء بمجلس الشيوخ الأمريكي مفادها أنه يجب ملاحقة قتلة الأمريكيين.

وأضاف سنعمل مع القيادات العراقية للوصول إلى توازن صحيح بين المصالحة والمحاسبة... لن يكون هناك كيل بمكيالين يمنح العفو لمن قتلوا جنوداً في التحالف ولا يمنحه لمن قتلوا عراقيين.

وحذر السفير موجها حديثه للأمريكيين من الضغط في واشنطن لإعادة القوات إلى البلاد قائلا إن في هذا مخاطرة بإثارة حرب طائفية بين السنة والشيعة وبحرب انفصالية عرقية تشمل الأكراد .وقال خليل زاد «رحيل التحالف بشكل مندفع قد يؤدي إلى حرب أهلية طائفية تستقطب الدول المجاورة لا محالة، و إلى حريق إقليمي هائل يعطل إمدادات النفط.

وأضاف أن استيلاء القاعدة على جزء من العراق هو من الخطورة... وقد يجعل نمو وانتشار (القاعدة) السابق في أفغانستان يبدو كلهو أطفال.

خليل زاد الافغاني المولد الذي تقول بعض قيادات الأغلبية الشيعية إنه ينحاز للمسلمين السنة الذين ينتمي لهم، وهو يبذل جهوداً في عدم «الإفراط» في عملية اجتثاث عناصر حزب البعث. ويشعر كثير من السنة أنهم يحرمون ظلما من تولي مناصب حكومية لأنهم كانوا يعملون في ظل نظام حزب البعث بقيادة صدام حسين. وأضاف خليل زاد أن من الأهمية بمكان لإخماد الاضطرابات التي يقوم بها السنة الوفاء بالوعود بمراجعة الدستور الذي تمت صياغته العام الماضي 2005 في عملية قاطعها قادة السنة على نطاق واسع. وتابع خليل زاد قائلا إن على جيران العراق المساعدة في العملية. فيما يتعين على سورية وإيران الكف عن زعزعة استقرار البلاد. وقال خليل زاد إذا استمرت إيران في تصرفاتها التي لا تساعد فإن الحكومة العراقية والولايات المتحدة وأصدقاء العراق الآخرين سيحتاجون إلى بحث اتخاذ الإجراءات اللازمة.

بوش: صبر الولايات المتحدة على ما يجري بالعراق ليس بلا حدود

وجه الرئيس الأمريكي جورج بوش تحذيراً شديد اللهجة لرئيس الوزراء العراقي نوري المالكي قائلاً إن صبر الولايات المتحدة على ما يجري بالعراق ليس بلا حدود، بعد أن رفض المالكي لما وصف بـ"جدول زمني لوقف العنف الطائفي" بالعراق.

ويبدو أن حرج الرئيس الأمريكي يعود إلى قرب انتخابات التجديد النصفي في الكونغرس الأمريكي المقرر إجراءها في السابع من تشرين الثاني 2006 ولكن الرئيس الأمريكي أعرب عن ثقته في الحكومة العراقية، قائلاً، في مؤتمر صحفي عقد في نهاية حزيران 2006 إنه يرفض الدعوات التي تطالبه بزيادة الضغوط عليها.

وقال بوش: "إننا نضغط على القادة العراقيين ليتخذوا إجراءات جريئة لإنقاذ البلاد، ونحن نوضح أن صبر أمريكا ليس بلا حدود". وأضاف قوله: "لن نضغط على الحكومة العراقية أكثر مما تحتمل"، وأضاف أن المالكي هو الرجل المناسب لتحقيق الهدف في العراق. وأكد بوش أن الولايات المتحدة سوف تقف إلى جانب المالكي، طالما اتخذ "القرارات الصعبة" لتحقيق الاستقرار في بلاده التي تمزقها الحرب. واعترف الرئيس الأمريكي بأن عدداً كبيراً من الأمريكيين غير راضين عن الوضع في العراق، وقال إنه سوف يبحث أي اقتراح لتحقيق النصر في العراق. وأسترسل بوش في المؤتمر الصحفي: "إنني أعرف أن عدداً كبيراً من الأمريكيين غير راضين عن الوضع في العراق، وأنا أيضاً غير راض عن ذلك".

وأضاف إن الولايات المتحدة تمد يدها للدول العربية، مثل المملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات، والأردن، وتطلب منهم دعم جهود الحكومة العراقية لإقناع المسلحين السنة بإلقاء السلاح، وقبول المصالحة الوطنية.

وبرز الخلاف في موقفي الرئيس الأمريكي ورئيس الحكومة العراقية، بعد يوم من إعلان مسؤولين عسكريين ومدنيين أمريكيين في بغداد أن الحكومة العراقية وافقت على "جدول زمني" يتضمن خطوات سياسية وأمنية، تهدف لخلق ديمقراطية متحدة ومستقرة.

وكان المالكي قد نأى بنفسه في وقت سابق من شهر تشرين الأول 2006 عن "الإطار الزمني" الذي أعلنته الولايات المتحدة لإنهاء أعمال العنف الطائفية، كما انتقد الغارة التي شنتها القوات الأمريكية والعراقية على معقل لميليشيات جيش الصدر الشيعية في أحد أحياء العاصمة العراقية.

وقال المالكي الذي ينتمي إلى الطائفة الشيعية في مؤتمر صحفي، إن الأمريكيين يحق لهم أن يراجعوا سياساتهم، لكنه لا يؤمن بأي جدول زمني، ولن يقبل أن يفرض عليه أحد ذلك. كما نفى المالكي ما جاء في بيان عسكري أمريكي إن الحكومة العراقية سمحت بالهجوم البري والجوي العراقي الأمريكي المشترك على مدينة الصدر، والذي قتل فيه أربعة أشخاص.

وأثارت أحداث العنف الطائفية المتزايدة في العراق، فضلاً عن مقتل نحو 93 جندياً أمريكياً خلال 25 يوماً منذ بداية أكتوبر/ تشرين الأول الجاري، قلقاً متزايداً في الولايات المتحدة، خاصة مع قرب موعد انتخابات التجديد النصفي للكونكرس الأمريكي. وفيما تبقى أقل من أسبوعين على انتخابات الكونجرس في السابع من نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل، سعى بوش لتفسير سياساته في العراق، بقوله: "الأحداث الأخيرة أثارت قلقي بشكل خطير، وأثارت قلق الشعب الأمريكي". وأضاف بوش إنه سوف يبحث أي اقتراح يؤدي إلى النصر في العراق، مشيراً إلى رغبته في تغيير إستراتيجية بلاده في العراق، بقوله: إدارتي سوف تبحث بعناية أي اقتراح يساعد في تحقيق النصر". وبعد نحو أسبوع من اعترافه بأن قوات بلاده في العراق تواجه وضعاً صعباً، كما كان الوضع في حرب فيتنام في العام 1968، اعترف الرئيس الأمريكي بأن الحل العسكري وحدة لن ينهي العنف الدائر في العراق.

وتواجه الإدارة الأمريكية ضغوطا متزايدة من أجل تغيير خططها في العراق . وقال بوش إنه رغم هذه الخسائر فإن القيادة الأمريكية حققت أهدافاً في هذه الحرب، وتواصل تغيير تكتيكها، وهو ما يقوم به أيضاً العدو".

وأكد بوش أن العديد من قوات الأمن العراقية قتلت أيضاً في نفس هذه الفترة، وأن المدنيين العراقيين شهدوا "عنفاً لا يمكن وصفه". إلا أن الرئيس الأمريكي شدد على توضيح أن "لا نية للأمريكيين في الوقوف إلى جانب دون الآخر في الصراع الطائفي أو الوقوف في مرمى النيران بين الفصائل المتناحرة". وأضاف بوش أن مهمة إدارته هي "مساعدة الحكومة المنتخبة في العراق" على التعاطي مع المشكلة، وأن إدارته تعلمت "دروساً مهمة من المراحل الأولى للحرب".

واعترف الرئيس (المؤمن) بوش إن "الحل العسكري لوحده لا يمكنه وقف العنف، وفي نهاية المطاف فإن على الحكومة العراقية والشعب العراقي القيام بخيارات صعبة مهمة لإنهاء هذه المشاكل ". وأشار أنه بالإضافة إلى التكتيك العسكري فإن إدارته تعمل على مساعدة الحكومة العراقية على تحقيق حلول سياسية "تجمع بين السنة والشيعة والأكراد وجماعات عرقية أخرى وجماعات دينية". وظهر من حديث الرئيس المؤمن، إنهُ على يقين الفوز في الحرب بالعراق، وإن استغرق ذلك وقتاً طويلاً، وقال: "سيأخذ الأمر وقتاً طويلاً"، مؤكداً ثقته بأن ذلك سيتم دون محالة. وقال إن "العراق حالياً هو النقطة المحورية في الحرب على الإرهابيين"، واصفاً هذا الصراع بأنه "صراع إيديولوجي".

وفي معرض رده على أسئلة الصحفيين حول ما إذا كان سيرسل مزيداً من الجنود إلى العراق، قال "سأبعث بالمزيد إذا قال لي الجنرال جورج كايسي إنه يريد مزيداً من القوات لإحراز النصر".وأضاف "هذه هي الطريقة التي أدير بها هذه الحرب". رغم وجود 144 ألف جندي أمريكي في العراق حاليا.

وفي شأن تعليقات المالكي حول "سوء الاتصال" بين القوات الأمريكية والسلطات العراقية إزاء العمليات العسكرية، قال بوش إن ذلك يعني أحياناً أن الاتصالات لا تعمل بشكل جيد، لافتا أن تنسيقا أفضل هو في مصلحة جميع الأطراف.

وكان سفير واشنطن لدى بغداد، زلماي خليل زاد قد صرّح في مؤتمر صحفي مشترك مع قائد القوات الأمريكية الجنرال جورج كيسي الثلاثاء، أن "النجاح في العراق ممكن"، فيما أوضح الأخير أن القوات الأمريكية والعراقية تخوض حرباً شرسة في بغداد والأنبار.

وسجل شهر أبريل/ نيسان الفائت أعلى معدل خسائر بشرية يمني بها الجيش الأمريكي في العراق خلال العام 2006، وذلك بمقتل 76 جندياً قبيل أن يفوقه أكتوبر/ تشرين الأول عدداً. فيما شهد شهر نوفمبر/ تشرين الثاني عام 2004 أعلى الخسائر الأمريكية في العراق بسقوط 137 قتيلاً خلال مواجهات في الفلوجة، وتلاه شهر يناير/ كانون الأول عام 2005 بمقتل 107 جنود. ويأتي تزايد القتلى الأمريكيين فيما يشهد العراق تصاعداً غير مسبوق في الهجمات الدموية والتصفيات الطائفية التي تدفع بالإدارة الأمريكية إلى البحث عن مخرج ووضع تكتيكات جديدة لمواجهة الأوضاع المتأزمة.

بوش والمالكي أهداف مشتركة تصب في مصلحة العراق

اتفق الرئيس الأمريكي جورج بوش ورئيس الوزراء العراقي نوري المالكي على أجندة أهداف مشتركة تصب في مصلحة العراق، بما فيها تسريع وتيرة تدريب قوات الأمن العراقية وتولي العراقيين أمرة القوات العراقية، ونقل المسؤوليات الأمنية إلى الحكومة العراقية وفق ما جاء في بيان مشترك صدر عن البيت الأبيض ومكتب رئاسة الحكومة العراقية.

الاتفاق جاء خلال مؤتمر عن طريق دارة تلفزيونية مغلقة، بين بوش والمالكي استغرق (50) دقيقة وفق ما قاله مسؤول رفيع في البيت الأبيض.

وجاء في البيان تطرقنا إلى عدد من القضايا ذات أهمية بارزة لمهمتنا المشتركة في العراق، بما فيها تطوير قوات الأمن العراقية، وجهود الترويج للمصالحة بين جميع العراقيين، بالإضافة إلى التزاماتنا بعراق ديمقراطي آمن ومزدهر والتزاماتنا بالحرب الدولية ضد الإرهاب الذي يؤثر في جميع مواطنينا".

وقالت الحكومة العراقية إن هذه المجموعة ستضم مستشار الأمن الوطني العراقي ووزيري الداخلية والدفاع العراقيين والجنرال جورج كيسي، قائد القوات الأمريكية في العراق، والسفير الأمريكي ببغداد زلماي زاد، وكان مصدر مقرب من المالكي أكد في وقت سابق، أن الأخير أبلغ خليل زاد، إنه ليس "رجل أمريكا في العراق" وأن المسؤولين تباحثا لاحقاً خلال اجتماع خاص، نقاط الخلاف المتعلقة بجداول زمنية لاتخاذ خطوات إيجابية إلى الأمام.

وأكد المتحدث باسم الحكومة العراقية "علي الدباغ" أن رئيس الوزراء المالكي كرر للرئيس بوش ما ألقاه على مسمع سفير واشنطن لدى بغداد، بأنه يمثل إرادة الشعب العراقي والبرلمان، من جهة متصلة، أكد أحد أعضاء الجمعية الوطنية العراقية (البرلمان) حسن السنيد، وهو مستشار للمالكي في مقابلة مع شبكة CNN السبت أن لدى المالكي وخليل زاد أهدافاً مشتركة حول

القضايا والأوضاع، إلا أن المحادثات الجمعة بينهما أظهـرت أيـضاً خلافـات معينـة، منهـا مـا تعلـق بالسيطرة علـى الميليـشيات الطائفيـة وضـرورة كبحهـا. وقـال الـسيد الـسنيد أن الإدارة الأمريكيـة تستعجل المالكي باتخاذ قرارات صعبة في هذا الشأن.

ونقل عضو البرلمان العراقي عن المالكي قوله أعتـبر نفـسي صـديق للولايـات المتحـدة، إلا أنني لست رجل أمريكا في العراق، وأضاف أن رئيس الوزراء العراقي أبلـغ زاد أن أي اتفاقيـة تـبرم مع الولايات المتحدة يجب أن تنال موافقـة البرلمـان العراقـي، وأكـد الـسنيد لا اتفاقيـة هنـاك علـى جداول زمنية، فرئيس الوزراء يعتبر أي محادثات في هذا الشأن هي مجرد اقتراحات فقط.

وجـاء في البيـان العـراق والولايـات المتحـدة ملتزمـان بالعمـل معـاً للاسـتجابة لحاجـات الناس.... الحكومة العراقية بحثت بوضوح القضايا التي يجب حلها وفق جـداول زمنيـة كـي يمكنهـا اتخاذ خطوات إيجابية للأمام باسم الـشعب العراقـي .... والولايـات المتحـدة تـدعم بالكامـل هـذه الأهداف وستساعد على إنجاحها.

إلا أن البيان لم يذكر ما هي هذه القضايا، رغم الاعتراف بوجـود صـعوبات يمكـن التغلـب عليها، وشـدد البيـان علـى الـشراكة القويـة بـين العـراق والولايـات المتحـدة، وجـاء في البيـان أن واشنطن ستواصل دعمها للحكومة العراقية، فيما رحبت حكومة المالكي بهذا الدعم.

أداء المالكي يدفع بوش لحافة الجنون

تشير تصريحات من داخل الإدارة الأمريكية إلى بداية النهاية لشهر العسل في البيت الأبيض ورئيس الوزراء العراقي نوري المالكي، حيث ترى التصريحات أن هناك شكاً في قدرة أداء المالكي، مع تصاعد العنف، وتزايد أعداد القتلى، وفسر عدد من المراقبين تصريحات الرئيس الأمريكي أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بأنها تصب في اتجاه فقدان الثقة بالمالكي وحكومته التي لم تعد قادرة على ضبط الأمن واتخاذ قرارات حاسمة خاصة فيما يتعلق بدور الميليشيات وفرق الموت.

ودعا بوش في كلمته في الأمم المتحدة العراقيين لاتخاذ قرارات صعبة. وقال إن الولايات المتحدة ستواصل الوقوف مع العراقيين طالما واصلت الحكومة اتخاذ قرارات صعبة ضرورية لكي يسود السلام. وأضاف قائلاً وفي المقابل يجب على قادتكم الارتقاء إلى مستوى التحديات التي يواجهها بلدكم واتخاذ خيارات صعبة لجلب الأمن والرفاهية. ونقلت صحيفة نيويورك تايمز عن محللين ومسؤولين أمريكيين قولهم أن المالكي منذ توليه المنصب في أيار- مايو 2006 الماضي فشل في اتخاذ قرارات حاسمة لإنهاء العنف الطائفي وذلك لخوفه من تحييد وتهميش المتطرفين الشيعة في حكومته الضعيفة بحسب مسؤول عراقي بارز، فيما تتصاعد الشكوى بين العراقيين الذين لم يلحظوا أي تحسن على أوضاعهم الاقتصادية وفي مجال الخدمات الأساسية، كما يعاني المالكي من مشاكل وضغوط في محاولته التفاوض مع المقاتلين السنة وجماعات المقاومة. وبحسب مسؤول أمريكي في بغداد فإن الإدارة الأمريكية لم تفقد الثقة بعد بالمالكي، خاصة أن الأخير لديه عدد من الأهداف التي يرغب بتحقيقها وتصب فيها أكثر من جناح وهو بحاجة إلى التفاوض في كل خطوة يتخذها. ومع ذلك أكدت الصحيفة أن عدداً من مستشاري الرئيس الأمريكي والمقربين من مسؤولي ملف العراق لاحظوا أن تقييم الوضع في العراق يبدو متشائماً. وقال مسؤول كبير في الإدارة أن ما تسمعه الأن في أروقة الإدارة

هو أن المالكي لم يتخذ أي قرار، مما يدفع الرئيس الأمريكي لحافة الجنون بحسب المسؤول هذا.

ويقول مسؤولون أمريكيون في بغداد إن الإدارة لا تريد فشل أو إفشال المالكي وتحاول السفارة الأمريكية مساعدته في أي مجال، وتشير الصحيفة إلى أن الأمريكيين ينفقون أموالاً في إعادة الإعمار وقاموا بتوفير حاويات لجمع القمامة من شوارع العاصمة بغداد.

كما لدي السفارة مستشارون في كل وزارات الحكومة العراقية، وأرسلت مئات المستشارين لعدد من المحافظات والأقاليم العراقية لمساعدة المسؤولين في الإدارات المحلية، وتطوير الاقتصاد والنظام الإداري فيها. ويقلل الدبلوماسيون غربيون من فكرة الحكومة الوطنية، حيث قالوا انها حكومة وحدة بالاسم لأنها تضم عددا من الأحزاب التي تخدم مصالحها أكثر من مساعدة المالكي، كما أن القائمة الشيعية الموحدة التي تسيطر على الحكومة منقسمة على نفسها مما لم يترك للمالكي أي خيار بل الاعتماد على مقتدى الصدر وما يعرف بالتيار الصدري. ونقلت عن مسؤول كردي قوله أن المالكي قال أشياء جيدة وجميلة ولكنه لم يفعل شيئاً، وأضاف أن المالكي يشعر بالإحباط لأنه لا يوجد احد يتعاون معه.

وتقول الصحيفة أن كوندااليزا رايس مستشارة الامن القومي الامريكي في اجتماعاتها مع مسؤولي وطاقم الوزارة تؤكد باستمرار على ضرورة إعطاء المالكي المزيد من الوقت، إلا أن عدداً من المسؤولين لا يرون إمكانية قيام المالكي بتغيير اسلوبه في الحكم. ويقول المدافعون عن المالكي أنه بحاجة للوقت ولم يمض على وجوده في الحكم إلا فترة قصيرة. ويقول نائب قضي وقتاً معه في الآونة الأخيرة، أن المالكي رد على سؤال على تغيُّرهُ من معسكر الصقور إلى الحمائم، وأكد أنه لا يزال مع الصقور ولكنه بحاجة للوقت.

ويتساءل عدد من العسكريين الأمريكيين عن الوقت الذي سيتم فيه التخلص من الميليشيات، ويقول عسكري أنه عندما يسأل العسكريون العراقيون عن الأمر يجيبون أنهم بحاجة لقرار من الحكومة للقيام بذلك، وكان مسؤول لجنة تقوم بدراسة السياسة الأمريكية في العراق قد طالب حكومة المالكي باتخاذ قرارات عاجلة لتحسين الوضع الأمني، وإنهاء العنف الطائفي، وتقليل الفساد وتوفير الخدمات الرئيسية.

إن المالكي، وطريقة تعامله مع الإدارة الأمريكية ليس هو المسؤول عن تحسن الأمن في العراق فهو في نظرهم موظف يتلقى التوجيهات، هذا الموظف ليس لديه أو وزراءه صلاحيات وقد يكون التلقين الإيراني له قد فعل فعله لإحباط الرئيس بوش في الانتخابات التشريعية القادمة. وربما وهو الأرجح أن الرئيس المضطرب قد عمل في كل الاتجاهات لكسب نصر ولو بسيط يمكن أن يتذكره الشعب الأمريكي بعد أن زجّ جيشه في حرب غير قانونية وغير أخلاقية، وقد فهم وزير الخارجية الأسبق جيمس بيكر مخاوف الرئيس بوش حول العراق عندما قابله في البيت الأبيض. وربما ما تطرق إليه بيكر في حديثه مع الرئيس أنه وعد طارق عزيز عام 1991، أن أمريكا ستعيد العراق إلى ما عصر قبل الصناعة.... ولكن اليوم كيف تعيده إلى عصر الصناعة والشعب الامريكي يريد التخلص من عواقب غزو العراق بدون وجه قانوني .... ذلك ما كان يفكر به الرئيس المؤمن.

توصيات تقرير بيكر - هاملتون حول العراق

دوّن بيكر - هاملتون في التوصيات حول العراق (79) توصية هي:

1- ينبغي على الولايات المتحدة العمل مع الحكومة العراقية لبدء "هجوم دبلوماسي" شامل جديد، للتعامل مع مشاكل العراق والمنطقة، قبل 31 ديسمبر 2006.

2- ينبغي أن تكون أهداف هذه الحملة الدبلوماسية الإقليمية: دعم وحدة العراق وسلامة أراضيه، ووقف التدخلات وأعمال زعزعة الاستقرار من جانب جيران العراق، وتأمين الحدود، بما في ذلك تسيّير دوريات مشتركة مع دول الجوار، ومنع امتداد النزاعات وتعزيز المساعدات الاقتصادية والتجارية والدعم السياسي والمساعدات العسكرية (إن أمكن) للحكومة العراقية من الدول الإسلامية غير المجاورة، وتحفيز الدول على دعم المصالحة الوطنية في العراق، وتفعيل الشرعية العراقية عبر استئناف العلاقات الدبلوماسية، متى كان ذلك مناسبا، وإعادة فتح السفارات في بغداد، ومساعدة العراق في تأسيس سفارات نشطة في العواصم الرئيسية في المنطقة (الرياض مثلا)، ومساعدته على التوصل إلى اتفاق مقبول في شأن كركوك، ومساعدة الحكومة العراقية في وضع بنّية صلبة في الجوانب الأمنية والسياسية والاقتصادية، بما في ذلك تحسين أدائها في قضايا مثل المصالحة الوطنية والتوزيع العادل لعائدات النفط وتفكيك الميليشيات.

3- استكمالاً لهذه الحملة الدبلوماسية، ينبغي أن تدعم الولايات المتحدة والحكومة العراقية عقد مؤتمر أو اجتماع في بغداد لمنظمة المؤتمر الإسلامي أو الجامعة العربية، للمساعدة في تحقيق المصالحة الوطنية واستعادة حضورها الدبلوماسي

في العراق. ولا يمكن أن تنجح هذه الحملة، ما لم تتضمن مشاركة فاعلة للبلدان التي لها دور ضروري في منع سقوط العراق في الفوضى.

وتشجيعا لمشاركة هذه الدول، على الولايات المتحدة أن تسعى فورا إلى إنشاء "المجموعة الدولية لدعم العراق" التي يجب أن تشمل جميع دول جوار العراق، فضلا عن غيرها من بلدان المنطقة والعالم. (أشار التقرير إلى أدوار محددة لدول مثل السعودية ومصر وتركيا والأردن والكويت وسورية وإيران، على رغم الدور الذي قال إن الأخيرتين تلعبانه في دعم الميليشيات والتمرد).

4- يجب تشكيل "المجموعة الدولية لدعم العراق" فور بدء هذه الهجمة الدبلوماسية الجديدة، باعتبارها إحدى أدواتها.

5- ينبغي أن تتشكل هذه المجموعة من العراق وكل دول جواره، بما فيها إيران وسورية، إضافة إلى الدول الرئيسية في المنطقة، ومنها مصر ودول الخليج، والأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن والاتحاد الأوروبي. ويمكن أن تنضم دول أخرى مثل ألمانيا واليابان وكوريا الجنوبية، التي قد تكون مستعدة للمساهمة في حل سياسي ودبلوماسي.

6- الدبلوماسية الجديدة وعمل "المجموعة الدولية" ينبغي أن يتم بسرعة، وأن يكون على مستوى وزراء الخارجية أو أعلى. ويجب أن تتولى وزيرة الخارجية الأمريكية، إن لم يكن الرئيس، جهود الولايات المتحدة التي يمكن أن تكون ثنائية أو متعددة الأطراف، حسبما تقتضي الظروف.

7- يجب أن تطلب "المجموعة الدولية" مشاركة مكتب الأمين العام للأمم المتحدة في عملها. وينبغي أن يسمي الأمين العام مبعوثا خاصا له في المجموعة.

8- ينبغي أن تطور المجموعة نهجا محددا للتعاطي مع دول الجوار، يأخذ بعين الاعتبار مصالح هذه الدول واتجاهاتها ومساهماتها المحتملة.

إن التعامل مع إيران وسورية مثار خلاف. ومع ذلك، نرى أن أي أمة، من وجهة نظر دبلوماسية، يمكنها وينبغي عليها أن تشرك خصومها وأعداءها في محاولة لتسوية النزاعات والخلافات تماشيا مع مصالحها. وعليه، فإن على "المجموعة الدولية" إشراك إيران وسورية في حوارها الدبلوماسي من دون شروط مسبقة. وترى "مجموعة الدراسات حول العراق" أن العلاقات الأمريكية مع سورية وإيران تشمل قضايا صعبة يجب أن تحل. لكن ينبغي إجراء محادثات دبلوماسية مكثفة وموضوعية، تتضمن قدرًا من توازن المصالح. ويجب أن تضع واشنطن في اعتبارها نظام الحوافز لإشراك سورية وإيران، كما حدث بنجاح مع ليبيا.

9- يجب على الولايات المتحدة أن تنخرط مباشرة مع إيران وسورية في محاولة للحصول على التزام منهما بسياسات بناءة تجاه العراق والقضايا الإقليمية الأخرى. وعلى واشنطن التفكير في الحوافز وكذلك العقبات، في سعيها إلى نتيجة ايجابية. وينبغي البحث في إمكان تكرار التعاون الإيراني- الأمريكي في أفغانستان، لتطبيقه على الحال العراقية، على رغم أن إيران ترى أن من مصلحتها أن تغوص الولايات المتحدة في مستنقع العراق.

10- يجب أن يستمر التعامل مع مسألة البرنامج النووي الإيراني عبر مجلس الأمن وأعضائه الخمسة الدائمين، إضافة إلى ألمانيا.

11- يجب أن تسعى "المجموعة الدولية" إلى إقناع إيران، عبر الجهود الدبلوماسية، بأن عليها اتخاذ خطوات محددة لتحسين الوضع في العراق. كذلك، وعلى رغم أن العلاقة بين الولايات المتحدة وسورية في أدنى مستوياتها، فإن المصالح السورية في النزاع العربي- الإسرائيلي مهمة ويمكن تحريكها. ونوصي بما يلي:

12- يجب إقناع سورية بمصلحتها وتشجيعها على المساهمة في خطوات مثل مراقبة حدودها مع العراق إلى أقصى حد ممكن، وتسيير دوريات مشتركة مع العراقيين على الحدود، وإنشاء خطوط لتبادل المعلومات، وزيادة التعاون السياسي والاقتصادي مع العراق.

وفي سياق إقليمي أوسع، لن تكون الولايات المتحدة قادرة على تحقيق أهدافها في الشرق الأوسط ما لم تتعامل مباشرة مع الصراع العربي- الإسرائيلي. يجب أن يكون هناك التزام متجدد ومستمر بتسوية شاملة بين العرب والإسرائيليين على جميع الجبهات: لبنان وسورية وفلسطين. وهذا الالتزام يجب أن يشمل المحادثات المباشرة مع وبين إسرائيل ولبنان والفلسطينيين الذين يقبلون بحق إسرائيل في الوجود، ولا سيما سورية التي تعتبر نقطة العبور الرئيسية لنقل الأسلحة إلى "حزب الله" وتدعم مجموعات فلسطينية متطرفة. ولا حل عسكريا لهذا الصراع.

13- يجب أن يكون هناك التزام متجدد ومستمر من الولايات المتحدة بتسوية سلمية شاملة بين العرب والإسرائيليين على الجبهات كافة.

14- هذا الجهد يجب أن يشمل الدعوة غير المشروطة في اقرب وقت ممكن إلى اجتماعات تحت رعاية الولايات المتحدة أو اللجنة الرباعية الدولية، بين إسرائيل ولبنان وسورية من جهة، وإسرائيل والفلسطينيين من جهة أخرى، بغرض التفاوض حول السلام كما حدث في مؤتمر مدريد العام 1991، على مسارين منفصلين أحدهما سوري ولبناني، والآخر فلسطيني.

15- يجب أن تشمل المفاوضات مع سورية في شأن السلام بعض العناصر، وهي الامتثال الكامل لقرار مجلس الأمن 1701 الذي يوفر إطارا لاستعادة لبنان سيادته، والتعاون الكامل مع التحقيق في كل الاغتيالات السياسية في لبنان، لا سيما رفيق الحريري وبيار الجميل، والتحقق من وقف المساعدات إلى

"حزب الله" واستخدام الأراضي السورية لنقل الأسلحة من إيران إليه، وأن تستخدم سورية نفوذها لدى "حزب الله" و"حماس" لإطلاق الجنود الإسرائيليين الأسرى، والتحقق من وقف سورية محاولات تقويض الحكومة المنتخبة ديمقراطيا في لبنان، والتحقق من وقف شحنات الأسلحة من سورية إلى "حماس" أو غيرها من الجماعات الفلسطينية المتشددة، وأن تساعد سورية في الحصول على التزام من "حماس" بالاعتراف بحق إسرائيل في الوجود.

16- وفي مقابل هذه الإجراءات وفي سياق اتفاق سلام شامل آمن، يعيد الإسرائيليون الجولان، مع ضمانات أمريكية لأمن إسرائيل، يمكن أن تضم قوة دولية على الحدود، بما في ذلك قوات أمريكية، إذا طلب الطرفان.

17- فيما يخص القضية الفلسطينية، يجب التمسك بقراري مجلس الأمن 242 و338 ومبدأ الأرض مقابل السلام، باعتبارهما الأساس الوحيد لتحقيق السلام، وتقديم دعم قوي للرئيس الفلسطيني محمود عباس والسلطة الفلسطينية لأخذ زمام المبادرة في تمهيد الطريق لإجراء مفاوضات مع إسرائيل، وبذل جهد كبير في دعم وقف إطلاق النار، وتقديم الدعم لحكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية، وعقد مفاوضات تعالج قضايا الوضع النهائي الخاصة بالحدود والمستوطنات والقدس وحق العودة ونهاية الصراع.

18- من الضروري للغاية بالنسبة إلى الولايات المتحدة أن تقدم مزيدًا من الدعم السياسي والاقتصادي والعسكري لأفغانستان، بما في ذلك الموارد التي قد تصبح متاحة إذا انسحبت القوات من العراق.

19- على الرئيس وفريق الأمن القومي التابع له أن يظلا على اتصال قريب ومستمر مع القيادة العراقية. وهذه الاتصالات يجب أن تبعث برسالة واضحة: يجب أن تتحرك الحكومة العراقية لتحقيق تقدم ملموس.

20- على الولايات المتحدة أن توضح استعدادها لمواصلة تدريب قوات الأمن العراقية ومساعدتها ودعمها، والاستمرار في تقديم الدعم السياسي والعسكري والاقتصادي للحكومة العراقية. فكلما أصبح العراق أكثر قدرة على ممارسة مهمات الدفاع والحكم، كان خفض الوجود العسكري والمدني الأمريكي في العراق ممكنا.

21- وفي حال لم تحقق الحكومة العراقية تقدما ملموسا على طريق المصالحة الوطنية وتحقيق الأمن وتثبيت الحكم، ينبغي على الولايات المتحدة أن تخفض الدعم السياسي أو العسكري أو الاقتصادي لها.

22- ينبغي أن يعلن الرئيس الأمريكي أن بلاده لا تسعى إلى إقامة قواعد عسكرية دائمة في العراق. وإذا طلبت الحكومة العراقية إقامة قاعدة مؤقتة أو قواعد، فعلى الولايات المتحدة أن تنظر في هذا الطلب كأي طلب من حكومة دولة أخرى.

23- يجب أن يؤكد الرئيس الأمريكي مجددا أن الولايات المتحدة لا تسعى إلى السيطرة على نفط العراق.

24- الجدول الزمني الذي وضعته حكومة نوري المالكي لبعض المهمات في نهاية 2006 أو مطلع 2007، قد لا يكون واقعيا. وينبغي أن يكتمل بحلول الربع الأول من العام 2007.

25- يجب أن تتشاور الولايات المتحدة عن كثب مع الحكومة العراقية لوضع أهداف إضافية في ثلاثة مجالات: المصالحة الوطنية، والأمن، وتحسين الخدمات التي تمس الحياة اليومية للعراقيين. وينبغي أن توضع جداول زمنية لتنفيذ هذه الأهداف.

26- مراجعة الدستور العراقي أمر أساسي لتحقيق المصالحة الوطنية ويجب أن يتم ذلك في شكل عاجل. والأمم المتحدة لديها خبرة في هذا المجال، ويجب أن تلعب دوراً في هذه العملية.

27- تتطلب المصالحة الوطنية إعادة البعثيين والقوميين العرب إلى الحياة الوطنية، مع رموز نظام صدام حسين. على الولايات المتحدة أن تشجع عودة العراقيين المؤهلين من السنة أو الشيعة أو القوميين أو البعثيين السابقين أو الأكراد إلى الحكومة.

28- تقاسم العائدات النفطية. يجب أن تعود عائدات النفط إلى الحكومة المركزية ويتم اقتسامها على أساس عدد السكان.

29- يجب أن تجري انتخابات المحافظات في أقرب وقت ممكن. وبموجب الدستور الجديد، يجب أن تكون هذه الانتخابات أجريت بالفعل. وهي ضرورية لاستعادة حكومة تمثيلية.

30- في ضوء الوضع الخطير في كركوك، هناك ضرورة للتحكيم الدولي لتجنب العنف الطائفي. كركوك يمكن أن تكون برميل بارود. وإجراء استفتاء حول مصير كركوك قبل نهاية عام 2007، كما يقضي الدستور العراقي، سيكون انفجارا؛ لذا يجب تأخيره. وهذه مسألة يجب أن تدرج على جدول أعمال "المجموعة الدولية لدعم العراق" في إطار عملها الدبلوماسي.

31- يجب أن تكون مبادرات العفو متاحة. ولنجاح أي جهد في المصالحة الوطنية يجب أن يشمل إيجاد سبل للتوفيق بين ألد الأعداء السابقين.

32- يجب حماية حقوق المرأة وجميع الأقليات في العراق، بما في ذلك التركمان والآشوريين والكلدانيين والأيزيديين والصابئة والأرمن.

33- على الحكومة العراقية الكف عن تسييس المنظمات غير الحكومية أو وقف نشاطها. يجب أن يكون التسجيل إجراء إداريا فقط وليس مناسبة للرقابة وتدخل الحكومة.

34- يجب أن يكون مستقبل وجود القوات الأمريكية على بساط البحث في جهود المصالحة الوطنية. وزيادة إمكان مشاركة قادة التمرد والميليشيات، وبالتالي زيادة احتمالات نجاح هذه الجهود.

العنف لن ينتهي ما لم يبدأ الحوار، والحوار يجب أن يشمل من يسيطرون على السلطة. وعلى الولايات المتحدة أن تحاول التحدث مباشرة مع آية الله العظمى علي السيستاني، والتحدث مباشرة مع مقتدي الصدر وقادة الميليشيات وزعماء المتمردين. الأمم المتحدة يمكن أن تساعد في تسهيل الاتصالات.

35- الولايات المتحدة يجب أن تبذل جهودًا نشطة لإشراك جميع الأطراف في العراق، باستثناء تنظيم "القاعدة". لكن التركيز الشديد على الهوية الطائفية يهدد فرصا أوسع للحصول على دعم وطني للمصالحة.

36- على الولايات المتحدة أن تشجع الحوار بين الجماعات الطائفية. ويجب أن تكون الحكومة العراقية أكثر سخاء فيما يتعلق بموضوع العفو عن المسلحين.

37- يجب ألا تعوق الولايات المتحدة مشاريع العفو العراقية، سواء عبر السلطة التنفيذية أو التشريعية.

38- على الولايات المتحدة تأييد وجود خبراء دوليين محايدين كمستشارين للحكومة العراقية في عمليات نزع السلاح وإعادة الاندماج وإنهاء التعبئة.

39- على الولايات المتحدة تقديم دعم مالي وتقني وإنشاء مكتب واحد في العراق لتنسيق المساعدة للحكومة العراقية ومستشاريها الخبراء لمساعدة برنامج لنزع سلاح أعضاء الميليشيات وإعادة دمجهم وإنهاء تعبئتهم.

ليس هناك عمل للجيش الأمريكي يمكن أن يحقق وحده النجاح في العراق، إنما هناك أفعال يمكن أن تقوم بها الحكومتان الأمريكية والعراقية لزيادة احتمال تجنب الكارثة هناك وزيادة فرص النجاح. وعلى الحكومة العراقية تسريع برنامج المصالحة الوطنية الذي توجد هناك حاجة ماسة إليه، وفي تسليم القوات العراقية المسؤوليات الأمنية. كما يمكن الولايات المتحدة أن تزيد عدد العسكريين الأمريكيين المنضوين في الوحدات العسكرية العراقية. ومثل هذه الخطوة قد تزيد أعداد الجنود الأمريكيين المنضوين في الوحدات العراقية المنتشرة من ثلاثة أو أربعة آلاف متشرين الآن، إلى ما بين عشرة وعشرين ألفا. كما ستكون مهمة أخرى للقوات الأمريكية مساعدة الفرق العسكرية العراقية بالاستخبارات والمواصلات والدعمين الجوي واللوجستي وتوفير بعض المعدات. وسيكون على الجيش الأمريكي الحفاظ على فرق تدخل سريع وأخرى خاصة لتنفيذ عمليات عسكرية ضد تنظيم "القاعدة" في العراق عندما تسنح الفرصة. وسيتحسن أداء القوات العراقية في شكل كبير لو كان في حوزتها معدات أفضل. وقد يكون أحد مصادر هذه المعدات هو تلك التي تتركها الفرق العسكرية الأمريكية المغادرة خلفها، فيما تكمن الطريقة الأسرع للحصول عليها عبر برنامجنا لمبيعات الأسلحة إلى الخارج.

وفيما نمضي قدما بهذه الخطوات، يمكننا البدء بسحب القوات الأمريكية من العراق.

وحتى بعد أن تسحب الولايات المتحدة كل فرقها القتالية خارج العراق، سنبقي على وجود عسكري مهم في المنطقة، مع قوتنا المهمة في العراق وانتشارنا الجوي والبري والبحري في الكويت والبحرين وقطر ووجود أكبر

في أفغانستان. وستسمح هذه القوات للولايات المتحدة، وبمساعدة الحكومة العراقية، بتنفيذ مهمات بينها ردع تدخلات سورية وإيرانية مدمرة أكثر.

40- على الولايات المتحدة ألا تقدم التزاما مفتوحا لإبقاء عدد كبير من الجنود الأمريكيين منتشرين في العراق.

41- على الولايات المتحدة أن توضح للحكومة العراقية أنها يمكنها تنفيذ خططها وبينها عمليات إعادة انتشار مخطط لها، حتى لو لم ينفذ العراق تغييراته المخطط لها أيضا. إذ لا يمكن أن تبقى الحاجات الأمنية الأخرى للولايات المتحدة ومستقبل جيشها رهينة لأفعال الحكومة العراقية أو عجزها.

42- علينا السعي إلى استكمال عملية التدريب والتسليح في حلول الربع الأول من عام 2008، كما أفاد الجنرال جورج كايسي في 24 تشرين الأول (أكتوبر) عام 2006.

43- الأولويات العسكرية في العراق يجب أن تتغير، مع منح الأولوية الأعلى إلى التدريب والتسليح والاستشارة وعمليات الدعم ومكافحة الإرهاب.

44- يجب إلحاق أكثر العناصر العسكرية والضباط كفاءة في القوات الأمريكية، بالفرق المنضوية في الوحدات العراقية.

45- على الولايات المتحدة دعم تقديم مزيد من العتاد إلى الجيش العراقي عبر تشجيع الحكومة العراقية على تسريع عمليات الشراء الأجنبية، وترك بعض أسلحة ومعدات الفرق القتالية الأمريكية لدى انسحابها من العراق.

46- سيبذل وزير الدفاع الأمريكي الجديد كل جهد لبناء علاقات عسكرية مدنية سليمة عبر توفير أجواء يمكن خلالها الضابط العسكري الرفيع تقديم المشورة المستقلة ليس إلى القيادة المدنية في البنتاغون فحسب، بل إلى الرئيس ومجلس الأمن القومي.

47- فيما تتواصل عملية إعادة الانتشار، على قيادة البنتاغون التشديد على برامج التدريب والتثقيف للقوات العائدة إلى الولايات المتحدة لإعادة تنضيدها لتستعيد درجة عالية من الجهوزية لعمليات انتشار عالمية.

48- وفيما تعود المعدات العسكرية إلى الولايات المتحدة، على الكونغرس تخصيص أموال كافية لاستعادة عمل هذه المعدات خلال السنوات الخمس المقبلة.

49- على الإدارة وباستشارة كاملة مع اللجان المختصة في الكونغرس تقويم التأثير المستقبلي الكامل للحرب في العراق وانعكاساتها المحتملة على الجهوزية المستقبلية لهذه القوة، وقدرتها على التجنيد والحفاظ على موظفين كفوئين.

50- يجب نقل الشرطة الوطنية العراقية إلى وزارة الدفاع حيث ستصبح الوحدات الخاصة جزءًا من الجيش العراقي الجديد.

51- يجب نقل شرطة الحدود العراقية بأكملها إلى وزارة الدفاع التي ستتولى المسئولية الكاملة عن السيطرة على الحدود والأمن الخارجي.

52- يجب منح جهاز الشرطة العراقية مسئوليات أكبر لإجراء تحقيقات جنائية، فيما عليها تعزيز تعاونها مع عناصر أخرى في الجهاز القضائي العراقي، لتحسين السيطرة على الجريمة وحماية المدنيين العراقيين.

53- يجب إخضاع وزارة الداخلية العراقية إلى عملية تحويل تنظيمية تتضمن جهودًا لتوسيع قدرات الوحدة الرئيسية لمكافحة الجريمة وفرض مزيد من السيطرة على قوات الشرطة المحلية. ويجب نقل السلطة الوحيدة لدفع مرتبات الشرطة المحلية إلى وزارة الداخلية.

54- على وزارة الداخلية العراقية المضي قدمًا في الجهود الحالية لتحديد وتسجيل والسيطرة على جهاز حماية المنشآت.

55- على وزارة الدفاع الأمريكية مواصلة مهمتها تدريب الشرطة الوطنية العراقية وشرطة الحدود العراقية التي يجب نقلها إلى وزارة الدفاع.

56- على وزارة العدل الأمريكية توجيه مهمة تدريب قوات الشرطة الباقية ضمن سلطة وزارة الداخلية.

57- وفيما تنضوي فرق التدريب العسكرية الأمريكية في الوحدات العسكرية الأمريكية، يجب توسيع عملية انضواء المدربين الأمريكيين في الشرطة.

58- على مكتب التحقيقات الفيدرالي توسيع تدريبه التحقيقي ومنشآته في العراق، ليشمل الإرهاب أيضا.

59- على الحكومة العراقية توفير الأموال لزيادة عدد السيارات وأجهزة الاتصالات وتطويرها لدى جهاز الشرطة.

60- يجب تولي وزارة العدل الأمريكية قيادة عمل التحول التنظيمي في وزارة الداخلية.

61- يجب دعم وتمويل البرامج التي تقودها وزارة العدل لإنشاء المحاكم وتدريب القضاة وإيجاد المؤسسات والممارسات لمكافحة الفساد.

62- يجب على الحكومة الأمريكية، وفي أقرب وقت، توفير المساعدة التقنية إلى الحكومة العراقية، للتحضير لقانون نفط عراقي يحدد حقوق الحكومات الإقليمية والمحلية.

63- على الولايات المتحدة تشجيع الاستثمار في القطاع النفطي العراقي عبر المجتمع الدولي وشركات الطاقة الدولية.

64- يجب زيادة المساعدة الاقتصادية الأمريكية لتصل إلى درجة خمسة بلايين دولار سنويا.

65- يجب أن تكون المشاركة الأوسع للشركاء الدوليين، الذين عليهم أن يفعلوا أكثر من مجرد تقديم الأموال، جزءًا أساسيا من جهود إعادة الإعمار في العراق.

66- يجب أن تقود الولايات المتحدة تمويل طلبات المفوض الأعلى لشئون اللاجئين ووكالات إنسانية أخرى.

67- على الرئيس الأمريكي إيجاد منصب مستشار لإعادة الإعمار الاقتصادي في العراق.

68 - على رئيس المهمة في العراق، أن تكون لديه السلطة لإنفاق مبالغ مهمة عبر برنامج القائد للرد الطارئ.

69- يجب تجديد سلطة المفتش العام لإعادة إعمار العراق خلال فترة برامج المساعدة في العراق.

70- يجب تشكيل وتنفيذ برنامج مساعدة أمنية أكثر ليونة للعراق، لكسر الحواجز أمام تعاون فاعل بين الوكالات.

71- يجب توفير السلطات المطلوبة لدمج الأموال الأمريكية وتلك القادمة من المتبرعين الدوليين والمشاركين العراقيين.

72- يجب تضمين تكاليف الحرب في العراق في الموازنة السنوية للرئيس بدءا من السنة المالية 2008.

73- على وزيرة الخارجية ووزير الدفاع ومدير الاستخبارات الوطنية منح الأولوية القصوى للتدريب اللغوي والثقافي في شكل عام، وخصوصا للضباط والعسكريين المكلفين مهمات في العراق.

74- على المدى القصير، وإذا لم يتقدم عدد كاف من المتطوعين المدنيين، فعلى الوكالات المدنية شغر هذه الوظائف.

75- على المدى البعيد، تحتاج الولايات المتحدة من أجل تحسين قدرة وكالاتها على الرد إلى عمليات استقرار معقدة كتلك في العراق وأفغانستان.

76- على وزارة الخارجية تدريب موظفيها لتولي مهمات مدنية مرتبطة بعملية استقرار معقدة خارج السفارة التقليدية.

77- على مدير الاستخبارات الوطنية ووزير الدفاع تخصيص موارد تحليلية أكبر لمهمة فهم التهديدات ومصادر العنف في العراق.

78- وعلى مدير الاستخبارات الوطنية ووزير الدفاع أيضاً إجراء تغييرات فورية على عملية جمع المعطيات عن العنف ومصادره في العراق، لتوفير صورة أكثر دقة عن الأحداث على الأرض.

79- على وكالة الاستخبارات المركزية (سي آي آي) توفير جنود أكثر في العراق لتطوير وكالة استخبارات فاعلة وتدريبها وبناء مركز لمكافحة الإرهاب يمكنه تسهيل جهود مكافحة الإرهاب بقيادة شخصيات التقتها لجنة بيكر.

بيكر – هاملتون: التقسيم الثلاثي للعراق يمهد للحرب الأهلية

خرج إلى النور بشكل رسمي التقرير الكامل للجنة بيكر هاملتون حول العراق وتسلم الرئيس الأمريكي جورج بوش أول نسخة منه واصفاً إياه بالتقرير القاسي وواعداً بالتعامل الجدي معه.

وشدد التقرير الذي يتضمن 97 توصية على تنفيذ توصية أساسية لقت دعماً خاصاً من الديمقراطيين وهي ضرورة الاشتراط على الحكومة العراقية بالمضي قدماً لتحسين الوضع الأمني وتأمين الخدمات والاتفاق على مشروع سياسي للمصالحة الوطنية.

وإن إخلال الحكومة العراقية بتنفيذ هذه البنود يوجب علي واشنطن قطع الدعم السياسي والاقتصادي والعسكري والأمني عنها فيما استبعد الناطق باسم البيت الأبيض أي حوار مع إيران ما لم تتخل عن تخصيب اليورانيوم.

وأكد التقرير أن تقسيم العراق إلى ثلاثة أقاليم سيؤدي إلى حرب أهلية وشدد على أن انسحاباً سريعاً للقوات الأمريكية من هذا البلد سيسفر عن حرب اقليمية.

من جانبه أقر رئيس الوزراء البريطاني 'توني بلير' قبل مباحثات يجريها في البيت الأبيض أن قوات التحالف التي تقودها الولايات المتحدة لا تحقق نصراً في العراق. وأضاف أن الوضع في بغداد والقتل الطائفي وسفك الدماء مريع، ولفت التقرير إلى أن جميع الخيارات لم تستبعد حتى الآن في العراق وأنه بات مؤكداً عدم رضى الأمريكيين عما يجري هناك وأنه يجب على واشنطن أن تجد طريقاً جديداً إلى الأمام. وأن تغير من المهمة الرئيسة لقواتها لتقوم بدور المساندة للقوات العراقية التي يجب أن تنفذ المهمات القتالية بدلاً عنها، وأوصى التقرير بأن تزيد واشنطن خمس مرات نسبة تدريب العراقيين. تمهيداً لإمكانية خروج الجيش الأمريكي من العراق في الربع الأول من عام 2008 كانسحاب الأولية غير المهمة مع ضرورة الإبقاء على الألوية الفاعلة في التدريب

والعمليات الخاصة والانتشار السريع لتأمين استهداف تنظيم القاعدة في العراق. لكن التقرير لم يوص بأي انسحاب مجدّول للقوات الأمريكية وأكد أن الحل العسكري لن ينهي العنف في العراق. مشيراً إلى أنه ليس هناك صيغة سحرية للنجاح مطالباً الحصول على التزامات من جيران العراق على التعاون محملاً الحكومة العراقية مسؤولية إيجاد مجموعة دعم دولي لها من إيران وسورية ومصر والخليج ومجلس الأمن والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة.

وأوصى التقرير بعدم تقسيم العراق إلى ثلاث مناطق حيث يضعف ذلك الحكومة المركزية. وأفاد أنه لا يمكن إدامة ثلاث مناطق في العراق وفقاً للتقسيم المذكور لأن المدن العراقية تضم أطيافاً وأدياناً واثنيات.... وأن التقسيم على هذا النحو يؤدي إلى حرب أهلية مثلما قد يقود الانسحاب السريع إلى حرب إقليمية. وحذر من مغبة استمرار تدهور الأوضاع في العراق مما يزيد من مخاطر الانزلاق نحو فوضى قد تؤدي إلى إطاحة الحكومة العراقية وخلق كارثة إنسانية.

سياسة بوش تجاه العراق غير فاعلة

أشار تقرير "مجموعة دراسة العراق" بوضوح أن سياسة الرئيس الأمريكي جورج بوش في العراق "غير فاعلة" وأن النفوذ الأمريكي هناك في تضاؤل وحث الإدارة على انتهاج مسار الدبلوماسية وحتى استقرار البلاد والسماح بسحب معظم القوات المقاتلة من هناك في مطلع عام 2008.وأوصت اللجنة بتغيير المهمة الأساسية للقوات الأمريكية بما يتيح سحبها بطريقة مسؤولة، كما طالبت الولايات المتحدة خفض "دعمها السياسي والعسكري والاقتصادي حال فشل حكومة العراق في إحراز تقدم مهم نحو تأمين البلاد.

وقال ليون بانيتا، العضو في "مجموعة دراسة العراق" إن حرب العراق أدت لتقسيم الشعب الأمريكي، بصورة سيئة وأن الرئيس بوش لن يحقق نجاحاً في تحويل الأوضاع دون إجماع يتضمن الشعب الأمريكي. وأضاف قائلاً "قدمنا التزاماً فادحاً تجاه العراق من حيث الدم والمال، وأعتقد أننا مدينون لهم بانتهاز الفرصة الأخيرة لإنجاح العراق".

وإلى ذلك قال الرئيس الأمريكي جورج بوش الأربعاء إن إدارته ستتعاطى "بجدية بالغة" مع تقرير "مجموعة دراسة العراق" الذي أوصي بتغيير الإستراتيجية الأمريكية ورسم صورة قاتمة للأوضاع هناك. وأعلن بوش عقب لقائه برئيسي اللجنة، وزير الخارجية الأمريكي (جيمس بيكر ولي هاملتون) رئيس لجنة الاستخبارات في مجلس النواب السابق، إن التقرير المسمى "الطريق قدماً أعطى "تقييم قاس للغاية بشأن الأوضاع في العراق".

وأضاف بالقول "إنه يأتي ببعض المقترحات المهمة للغاية.. وسننظر في كل مقترح بجدية".

وتوجه بيكر وهاملتون عقب لقائهما بوش للاجتماع بالكونغرس. وحث بوش الكونغرس على وزن توصيات التقرير بحرص وأضاف قائلاً "قد لا يتفقون مع كل

المقترحات، وقد لا نوافق عليها جميعاً، وبالرغم من ذلك، سيمنحنا هذا التقرير جميعاً فرصة إيجاد أرضية مشتركة من أجل خير هذا البلد".

وحذر التقرير، الذي استغرق إعداده ثمانية أشهر حول النزاع الذي كلف أمريكا أكثر من 2900 جندياً قتيلاً، من أن "الوضع في العراق خطر ومتدهور".

وكشفت شبكة CNN، في وقت سابق وبالاستناد إلى مقتطفات من التقرير أن توصيات اللجنة لن تطالب بجدول زمني لانسحاب القوات الأمريكية من هناك.

وأضافت الشبكة أن التوصيات ستطالب واشنطن بتحرك إقليمي أوسع وإيجاد خطة سلام شاملة في الشرق الأوسط من أجل إرساء الاستقرار في العراق والمنطقة.

وتدعو المجموعة إلى تغيير جذري في سياسات الحرب، كما حثت إدارة الرئيس بوش إلى تحديد هدف بتحويل دور القوات الأمريكية في العراق من العمليات القتالية إلى تقديم الدعم، في حلول العام 2008، وفق ما قاله مصدران مطلعان على ملخص التقرير لشبكة CNN.

وجاء فيه "المهمة الرئيسية للقوات الأمريكية في العراق يجب أن تتطوّر إلى مهمة دعم الجيش العراقي" ويضيف التقرير "من الواضح أن الحكومة العراقية ستحتاج إلى الدعم لبعض الوقت، خاصة في تحمل مسؤوليات أمنية جديدة. لكن في الوقت ذاته يجب ألا تقوم الولايات المتحدة بالتزامات بإبقاء أعداد كبيرة من قواتها منتشرة في العراق".

وأضافت المصادر أن التقرير يحث الإدارة الأمريكية على شن مبادرة دبلوماسية جديدة لحل النزاع الإسرائيلي الفلسطيني.

ويخلص التقرير إلى أن الولايات المتحدة "لا يمكن أن تحقق أهدافها في الشرق الأوسط" ما لم تباشر "في تجديد التزامها الشامل بخطة سلام كاملة على كافة الجبهات".

وكجزء من هذه المبادرة، فإن لجنة دراسة العراق تطالب بإقامة مفاوضات مباشرة بين الولايات المتحدة وإيران بالإضافة إلى سورية، وهي خطوة طالما عارضتها إدارة الرئيس بوش.

ورغم أن الرئيس الأمريكي قد أعلن في أكثر من مناسبة بأن هدفه هو المساعدة في تشكيل حكومة عراقية يمكنها أن تدافع عن نفسها، فإن التقرير يقرّ باستحالة تحقيق ذلك، من دون مساعدة جدية من بعض الدول في الشرق الأوسط.

ويقول التقرير "جيران العراق، ودول رئيسية في داخل وخارج المنطقة عليهم تشكيل مجموعة دعم" لمساعدة العراق في تحقيق أمن طويل الأمد ومصالحة سياسية.

وتقول مصادر إن التوصيات حملت في بعضها نقدا لاذعا يلمح إلى أن المهمة في العراق قد تفشل ما لم يتحد الطرفان، الإدارة الأمريكية والكونغرس الذي يسيطر عليه الديمقراطيون، في مسألة مواجهة تراجع الدعم للحرب في الشارع الأمريكي.

وجاء في التقرير "ما نوصي به يتطلب إرادة سياسية جبارة وتعاونا بين أفرع السلطة التنفيذية والتشريعية في الحكومة الأمريكية".

ويستخلص التقرير بلهجة تشاؤمية بأن "السياسة الخارجية مقدّر لها الفشل.. كما عمل في العراق، ما لم تدعم بإجماع مؤازر عريض".

بموازاة ذلك، أكد الناطق باسم البيت الأبيض، طوني سنو، أن أي اقتراحات بأن تقرير "لجنة دراسة العراق" سيوفر حلا سحرياً لإنهاء الصراع الدائر هناك، ستشكل على الأرجح عبئا إضافيا على اللجنة. وقال سنو في أعقاب عشاء جمع الرئيس بوش، ورئيس اللجنة، وزير الخارجية الأسبق جيمس بيكر في البيت الأبيض، عشية إعلان التقرير، إنهم يطّلعون على وضع معقد جدا، وبدون شك فإن أي توصيات ستتخذها لجنة بيكر-هاميلتون، وبيتر بيس، رئيس هيئة الأركان المشتركة للجيش الأمريكي، ووزارة الخارجية، ستتطلب إدخال تعديلات استنادا إلى الوقائع الميدانية".

وكان بيكر، وهو من الحزب الجمهوري، والسيناتور الديمقراطي السابق لي هاميلتون، اللذين يرأسان اللجنة، قد أمضيا عدة أشهر في مراجعة سياسات وإستراتيجية القيادة الأمريكية المتعلقة بالعراق إلا أن سنو استبق ما قد يحمله التقرير من توصيات، بالتأكيد بأن ما من شيء سيغير في مهمة الولايات المتحدة في العراق.

وقال سنو إن أيا من التقارير المتعلقة بمراجعة سياسات واشنطن بما فيها تقرير "لجنة دراسة العراق" قادر على توقع تغيير في مهمة العراق، المحددة بإحلال "عراق قادر على الحكم والدفاع عن نفسه".

وفيما يتعلق بالعراق، نقلت شبكة CNN أن لجنة دراسة العراق ستقترح بأن على الرئيس بوش مطالبة رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي تلبية شروط محددة لتحسين الأوضاع ميدانيا، وإبلاغه بأن واشنطن ستبدأ تخفيضا مهما في عدد قواتها هناك.

الجدير بالذكر أن لجنة دراسة العراق، شكلها مشرعون من الحزبين في مارس/ آذار المنصرم لرفع تقييماتها المستقلة للأوضاع الراهنة وما يمكن إحرازه في العراق ووقع ذلك على المصالح الأمريكية في المنطقة. ولكن الولاء للوطن شيء والولاء لا يران شيء آخر... ونجد أن السياسيين الذين جلبهم الأمريكان لحكم العراق ليس همّهم بناء العراق بقدر همّهم أمن واستقرار ايران الثورية.

لقد ضحك السياسيون في طهران على جاك سترو وزير الخارجية البريطاني الذي زار طهران خمس مرات، وضحكوا على رئيس وزراءه توني بلير، والرئيس المؤمن بوش، وهم يستحقون ذلك... ولكن إيران ولاية الفقيه لن تفلت عاجلاً أو آجلاً والزمن كفيل بتغير إدارة الرئيس الديمقراطي أوباما!!

بيكر يطالب بسحب القوات الأمريكية بحلول عام 2008

الوضع في العراق خطير ومتفاقم هكذا بدأت مجموعة الدراسات المعروفة بلجنة بيكر وهاميلتون تقريرها المطول حل العراق الذي بدا معنياً بتوفير غطاء لخروج مشرف لأمريكا من مأزقها وليس المساعدة بالضرورة على تحسين الوضع في العراق.

وكما أشارت تسريبات أمس الأول فقد أوصى التقرير بخروج كل الوحدات الأمريكية المقاتلة من العراق في العام 2008 مع الإبقاء على قوات خاصة مندمجة مع الجيش العراقي الذي ستوكل إليه مهمة مقاتلة الميليشيات المسلحة.

وفي هذا الإطار أوصي التقرير بزيادة القوات الأمريكية المخصصة لتدريب العراقيين من أربعة آلاف عنصر إلى عشرين ألفاً. ويوصي بتشكيل مجموعة دعم إقليمية تشمل جيران العراق والدول المؤثرة في محيطه لمساعدته على تحقيق المصالحة الوطنية والأمن، وهما هدفان لا يستطيع العراق تحقيق أي منهما بمفرده.

وفي هذا الإطار يوصي التقرير بإشراك إيران وسورية بشكل بناء مشدداً على ضرورة أن تحترم إيران سيادة العراق وأن توقف تدفق الأسلحة إليه عبر حدودها، وكذلك أن تستخدم نفوذها على الميليشيات الشيعية لتشجيع عملية المصالحة الوطنية واعتبر أن التعامل مع ملف إيران النووي يجب أن يستمر عبر مجموعة الدول الدائمة.

وطالب التقرير كذلك سورية بأن تسيطر على حدودها لوقف تدفق المقاتلين والأموال ومن أسماهم الإرهابيين إلى العراق ومنه. وحسب النص الحرفي لملخص التقرير الذي حصلت صحيفة القدس العربي على نسخة منه، فإن أهم توصيتين جاءت فيه هما: أولاً: الدعوة إلى بذل جهود سياسية ودبلوماسية معززة في العراق والمنطقة، وثانياً: تغيير المهمة الأساسية للقوات الأمريكية في العراق بما يمكن الولايات المتحدة من البدء في سحب قواتها المقاتلة من العراق بشكل معقول.

ويعزو التقرير أسباب العنف الذي يتصاعد في مداه وتأثيره المميت إلى المقاتلين السنة والميليشيات وفرق الموت الشيعية، وتنظيم القاعدة ومجموعة الإجرام المنتشرة في العراق.

ويصف الصراع الطائفي بأنه تحد رئيسي للاستقرار ويحذر من انزلاق العراق إلى حرب طائفية قد تؤدي إلى انهيار الحكومة التي ينتقدها لفشلها في تحقيق تقدم نحو المصالحة أو توفير الحد الأدنى من الأمن أو الخدمات الأساسية. ويقسم التقرير توصياته إلى مقاربة خارجية وأخرى داخلية مشيراً إلى أنها جاءت بعد ثمانية شهور متواصلة من الدراسة. وأثار التقرير مفاجأة عندما طالب إدارة بوش بالتحرك وتجديد التزاماتها للتوصل إلى تسوية شاملة للنزاع العربي – الإسرائيلي على كافة الجبهات وأشار بالاسم إلى لبنان وسورية والتزام بوش بحل الدولتين فلسطين وإسرائيل.

أما المقاربة الداخلية فبدأها التقرير بمطالبة الحكومة العراقية بتسريع تولي مسؤولية الأمن وزيادة عدد الفرق المؤهلة في الجيش. لكنه سرعان ما شدد على أن المهمة الأساسية للقوات الأمريكية في العراق يجب أن تتطور إلى دعم الجيش العراقي الذي سيتولى مسؤولية عمليات القتال.

ويمضي قائلاً بحلول الربع الأول من عام 2008، وحسب التطورات غير المتوقعة في الوضع الأمني على الأرض يمكن لجميع الفرق الأمريكية المقاتلة وغير الضرورية لحماية القوات أن تكون خارج العراق وفي ذلك الحين يمكن للقوات الأمريكية المقاتلة أن تكون منتشرة فقط في وحدات مرافقة للقوات العراقية، وقوات رد الفعل السريع والعمليات الخاصة والبحث والإنقاذ. ويدعو التقرير الإدارة إلى ممارسة الضغوط على الحكومة العراقية بالتلويح بإعادة نشر القوات الأمريكية بشكل أحادي في حال عدم تطبيقها التغييرات المخطط لها.

وفي لهجة صارمة يطالب التقرير الحكومة العراقية أن تثبت لمواطنيها ولمواطني الولايات المتحدة وباقي الدول أنها تستحق الدعم المتواصل، لانها مخلصة ووطنية لبلدها.

ويطالب التقرير بتخفيض المساعدات السياسية والعسكرية والاقتصادية التي تقدمها الإدارة إلى حكومة المالكي في حال فشلت الأخيرة في تحقيق تقدم باتجاه المصالحة الوطنية وتحسين الوضع الأمني وشؤون الحكم.

ويقدم التقرير توصيات في مجالات أخرى مثل النظام القضائي وقطاع النفط، حيث يشير إلى ضياع مئات الآلاف من براميل النفط يومياً بفعل جهات سياسية متحكمة بالعملية السياسية.

ويتحدث عن فشل المخابرات الأمريكية في فهم طبيعة المتمردين السنة والميليشيات الشيعية، والاكتفاء بالتركيز على مطاردة تنظيم القاعدة في العراق.

بيكر وجيتس وكلارك بوش خسر الحرب في العراق

يبدو أن الأيام الباقية للرئيس الأمريكي جورج بوش فى السلطة لـن تـشهد سـوى المزيد من الـضربات الموجعـة، فلـم يكـد يفـق مـن صـدمة الهزيمـة القاسـية في انتخابـات الكونجرس في السابع من تشرين الثاني 2007 حتى خـرج وزيـر الـدفاع الجديـد روبـرت جيتس بتصريح مدوي أكد خلاله أن الولايات المتحدة لا تحقق نصرا في العراق.

وبعد ثماني وأربعين ساعة من هذا الاعتراف، تلقـى بـوش صـفعة أخـرى عنـدما نشرت مجموعة دراسة العراق برئاسة (جيمس بيكـر) تقريرهـا الـذي رسـم صـورة قاتمـة لمستقبل هذا البلد المحتل، موصيا بتغيير المهمة الأساسية للقوات الأمريكية بما يتـيح سـحبها بطريقة مسئولة.

ولم يقتصر الأمر على هذا، بل انضم الجنـرال الأمريكـي (ويـسلي كـلارك) القائـد السابق لقوات حلف شمـالي الأطلـسي "النـاتو" أيـضا إلى قائمـة المتقـدين لـسياسة بـوش بتأكيده أن المعركة التي تقودها الولايات المتحدة ضد مـا تـسميه بـ "جماعـات الإرهـاب في العراق"، لن يتم حسمها من خلال المواجهـات العـسكرية، موجهـا انتقـادات لاذعـة لأداء الجيش الأمريكي هناك .

ورغم رفض بوش الاعتراف بتلك الحقائق، إلا أنه – بحسب المراقبين– لـن يـستمر طويلا على عناده بسبب تصاعد الضغوط الداخلية ليس مـن قبـل الـديمقراطيين فحـسب وإنما أيضا من قبل حزبه الجمهوري لإصلاح مسار الحرب بالعراق، حيث نقلـت صـحيفة واشنطن بوست مؤخرا عن السيناتور (أولمبيا سنوي) عـضو مجلـس الـشيوخ عـن ولايـة مين، وهي من الحزب الجمهوري، قولها إن الاستمرار على أسـاس وجـود مفتـوح وغـير مشروط بالعراق أمر غير مقبول، مرجحة أن يطرأ تغيير في الإسـتراتيجية الأمريكيـة، كمـا كشفت صحيفة "نيويـورك تـايمز" أنـه بعـد تـصاعد سـخرية الـديمقراطيين مـن إسـتراتيجيته الفاشلة في العراق، فإن بوش تخلي في تصريحاته الأخيرة عن التأكيد علي عراق تزدهر فيـه

الديمقراطية وتشع علي كل الشرق الأوسط. ووفقا للمراقبين، فإنه أمام بوش ثلاثة خيارات للخروج من المستنقع العراقي، هي:

1- انسحاب تدريجي مثلما يطالب الديمقراطيون أو.

2- التفاوض مع سورية وإيران أو.

3- الضغط بقوة على الحكومة العراقية للإسراع بالمصالحة الوطنية. وبالنسبة للخيار الأول، فإن بوش يرفضه بزعم أن الانسحاب قبل أن يكون العراق قادرا علي حماية أمنه في الداخل سوف يزيد الموقف سوءا، وقد يؤدي إلي إشاعة الحرب الأهلية، كما أنه يترك العراق وقد أصبح منطلقا لعمليات تنظيم القاعدة في عدد من الدول المجاورة تستهدف هز أمن الشرق الأوسط واستقراره، كما أن الانسحاب من العراق، سوف يكون بمثابة اعتراف بهزيمة الولايات المتحدة في حربها علي ما تسميه بالإرهاب. أما الخيار الثاني، فإنه جاء في توصية للجنة التي شكلها الكونجرس في مارس الماضي برئاسة جيمس بيكر وزير الخارجية الأسبق لبحث سبل الخروج من المأزق العراقي، ورغم أن بوش كان يعتبر فتح حوار مباشر بين واشنطن وكل من طهران ودمشق بشأن العراق وإنهاء الخلافات معهما ، بمثابة اعتراف بهزيمته، إلا أنه بعد نشر تقرير لجنة بيكر صرح الناطق باسم البيت الأبيض طوني سنو بأن الولايات المتحدة تشجع العراق على إجراء محادثات مع إيران وسورية في شأن المسائل الأمنية.

وقال :لم نقل قط أن على العراق عدم التعامل مع جيرانه، بل العكس لقد قلنا إن ذلك أمر طبيعي، وبالتأكيد إننا نتوقع منهم القيام بذلك .إنه أمر جيد أن يعمل العراقيون مع جيرانهم لمناقشة مسائل الأمن الإقليمي وهم لا يحتاجون إلى موافقتنا لأن الحكومة العراقية ذات سيادة "كان رئيس الوزراء نوري المالكي قد أعلن عشية صدور تقرير لجنة

بيكر أنه سيدعو إلى مؤتمر إقليمي تشارك فيه الدول المجاورة للعراق، وربما دول أخرى لتبادل وجهات النظر حول تعزيز الأمن والاستقرار في العراق.

وبالنسبة للخيار الثالث، فإنه جاء أيضا في تقرير لجنة بيكر عندما أوصى بالضغط على الحكومة العراقية لتحقيق أهداف محددة لتحسين الأمن وإلا تتعرض لتقليص الدعم الاقتصادي والعسكري الأمريكي لها، ويبدو أن هذا الخيار هو الأكثر قبولا من جانب بوش، بعد أن طالب في الرابع والعشرين من تشرين الأول/ أكتوبر 2006 رئيس الوزراء العراقي نورى المالكي بتحديد جدول زمني لإنهاء العنف ومنحه مهلة عام لإنهاء الحرب الأهلية، ونزع سلاح ميلشيات الشيعة وبدء برنامج تحسين الخدمات، وهو ما استجاب له نوري المالكي حيث أعلن عشية صدور تقرير لجنة بيكر أن الزعماء العراقيين وكل الرموز السياسية والأحزاب والمنظمات ستشارك في مؤتمر للقوى السياسية في العراق في منتصف ديسمبر 2006 لإنهاء النزاع الطائفي، وإعلان مبادرة المصالحة الوطنية إلي جانب الاتفاق على ميثاق شرف لإنهاء المذابح التي يتعرض لها العراقيون.

ورغم أن الخيار الأخير هو الأكثر ترجيحا حدوثه إلا أنه خطة خبيثة هدفها إعفاء بوش من مسئولية تدهور الأوضاع في العراق، وإدخال العراق في ثلاثة حروب متداخلة، الحرب بين الشيعة والسنة التي تتصاعد يوما بعد يوم ، والحرب داخل الشيعة ذاتها بين الميلشيات التي يقودها الزعيم الشيعي مقتدي الصدر وميلشيات المجلس الأعلى للثورة الإسلامية التي يقودها عبدالعزيز الحكيم حول من تكون له الغلبة في مستقبل الشيعة وصورة العراق في المرحلة القادمة، ثم الحرب التي يخوضها السنة ضد الوجود العسكري الأمريكي في العراق.

ويمكن القول إن سياسات بوش في العراق وصلت إلي طريق مسدود وعدم الاعتراف بتلك الحقيقة يفتح الباب على مصراعيه أمام مصير مظلم ليس لأبناء هذا البلد الجريح فحسب وإنما أيضا للغزاة الذين تعهدوا قبل ثلاث سنوات من الآن بتحويل العراق واحة للاستقرار والديمقراطية وتحول العراق على أيديهم لما يشبه "بلدا للقبور.

روبرت جيتس يعترف بالفشل أعترف وزير الدفاع المكلف روبرت جيتس في الرابع من ديسمبر 2006 خلال جلسة استماع أمام مجلس الشيوخ لتثبيت تعيينه وزيراً للدفاع خلفاً لدونالد رامسفيلد الذي استقال من منصبه مرغماً بأن الولايات المتحدة لا تحقق أي انتصار في العراق، وأكد أن الوضع في هذا البلد خلال العامين المقبلين سيعيد تشكيل منطقة الشرق الأوسط برمتها لسنوات، مشدداً على أهمية عدم ترك العراق في حال فوضى. وقال جيتس وهو مدير سابق لوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية "سي اي ايه" إن الوضع الجيو - سياسى العالمى سيتأثر أيضا بما ستؤول إليه حال العراق، إلى جانب تأثر العراقيين والأمريكيين مباشرة، مشيراً إلى أنه سيتشاور مع القادة العسكريين في مسرح العمليات والمسئولين في مجلس الأمن القومى والكونجرس لوضع إستراتيجية جديدة. وأوضح لأعضاء مجلس الشيوخ أنه سيقدم توصيات إلى الرئيس جورج بوش بناء على القناعات التى سيخلص إليها، مؤكداً أن القرار النهائى يعود إلى الرئيس بوصفه القائد الأعلى للقوات المسلحة الأمريكية. كما أشار جيتس إلى أنه يعارض مهاجمة إيران إلا إذا كان ذلك "خياراً أخيراً ووحيداً"، مضيفا أنه لا يؤيد كذلك شن أي هجوم ضد سورية. وأضاف أن أي عملية عسكرية ضد الجمهورية الإسلامية الإيرانية سيكون لها تأثير كبير في الأمن الأمريكى، قائلا :" تعلمنا من العراق أنه عندما تبدأ الحرب يصبح توقع ما سيحدث صعباً، وانعكاسات أي نزاع عسكري مع إيران ستكون كبيرة للغاية." ورداً على سؤال عما إذا كان سيوافق على شن هجوم ضد سورية، قال: "لا يا سيدي"، معرباً عن تأييده إجراء حوار مع الدولتين على رغم تشاؤمه من نجاح ذلك مع طهران وويسلى كلارك هو الآخر ينتقد بشدة أداء الجيش الأمريكى في العراق في كلمة له خلال الجلسة العامة للمنتدى الاستراتيجى العربى، والتى عقدت بعنوان "الحرب على الإرهاب: العرب هم من يدفع الثمن"، وفي السادس من أيلول سبتمبر 2006 أعلن الجنرال الأمريكى ويسلى كلارك من دبى أن المعركة التى تقودها الولايات المتحدة ضد ما تسميه بـ "جماعات الإرهاب في العراق"، لن يتم حسمها من خلال المواجهات العسكرية، داعياً إلى تطوير سياسة بلاده تجاه العراق عبر الدفع باتجاه تطوير العملية التفاوضية مع دول الجوار.

الرئيس بوش (المؤمن) يقر بالهزيمة العسكرية

في الثامن من كانون الأول 2006 أقر الرئيس الأمريكي جورج بوش (الابن)، أن الوضع سيء في العراق لكنه عاد إلى ذات النغمة المتعجرفة أنه سينتصر في العراق. وأكد هذا الرئيس في مؤتمره الصحفي الذي طالما جمعه مع رئيس وزراء بريطانيا توني بلير الكذاب والمراوغ إنه ليس وارداً الانسحاب من العراق قبل عام 2008. وفي عقل الكثير من المحللين أن بلير هو من ورط بوش (الإبن) بعد أن سمع من وزير خارجيته "جاك سترو" أن طهران وعدته بوعود منها أن أمن إسرائيل مضمون، وأن بالإمكان رسم خريطة جديدة لدول عرب المشرق إذا ما تمكنا من هزيمة الرئيس القومي صدام حسين.

ولكن بعد مرور ثلاث سنوات على احتلال الولايات المتحدة للعراق منذ عام 2003، لم يشعر القادة الميدانيين الأمريكان في أي يوم أنهم على طريق النصر... وكثيراً ما رددت القيادة الأمريكية الوسطى بقيادة "جون أبي زيد" أن إيران وسورية هما من أحبطا المشروع الديمقراطي الأمريكي في العراق والمنطقة دون ذكر الخديعة الإيرانية" لهزيمة الجيشين الأمريكي والبريطاني عبر استخدام الميليشيات الشيعية المسلحة والسنية المؤجرة بالوكالة عن إيران.

وبالقدر الذي كان لقاء بوش بلير مقلقاً للحكومة العراقية والعرب السنة قبل الغزو عام 2003، صار اللقاء بينهما عام 2006 فيه نوع من الريبة والشك عن أدوار لدول أخرى مثل إيران وسورية ومعهما روسيا التي هزمت في أفغانستان بين 1979 – 1989.

ولم يكن أمام الرئيس الأمريكي بوش الإبن الذي وعد الغرب، أنه سيجعل الإرهابيين وقصد المسلمين – يتصارعون فيما بينهم، غير أن يوجه دعوة لرئيس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق عبدالعزيز الحكيم لزيارة واشنطن ومعرفة لماذا تصرفت إيران الإسلامية خارج تفاهمات جاك سترو أكبر ولايتي.

ناقش بوش الإبن والحكيم الذي تربطه صلات قوية للغاية مع إيران مسألة عقد مؤتمر دولي حول العراق برعاية الأمم المتحدة وأسباب رفض إيران الإسلامية ذلك المؤتمر. وإجابة الحكيم أن الحاجة إلى دعم الحكومة العراقية بأسرع وقت ممكن، بما يتيح لها أن تلبي مطالب المواطنين، وتكون قادرة على تأمين البلاد من القتلة والإرهابيين ".

وأضاف بوش قائلا: " أبلغته أننا غير راضين عن إيقاع التقدم في العراق، وبرغبتنا في العمل مع الحكومة الشرعية في العراق لتحقيق أهدافنا المشتركة، وهي إقامة دولة قادرة على الحكم والاستمرار والدفاع عن نفسها ".

إن حل المشكلة العراقية يجب أن يكون في بغداد، ومن خلال العراقيين أنفسهم والقول لبوش، فيما أشار الحكيم إلى أن "عناصر القاعدة والتكفيريين والصداميين، يشنون حرب إبادة في العراق منذ ثلاث سنوات، من أجل إذكاء الفتنة الطائفية في العراق" حسب قوله.

وفي تصريحات الجمعة، قال الحكيم إنه يرفض القتل على أساس الهوية المذهبية، ووصف ذلك بأنه من "أكبر المعاصي" لافتاً إلى أن السنة والشيعة في العراق يتصاهرون، وأن "النسيج العراقي واحد غير قابل للتفكيك" وفي خطبة صلاة الجمعة بمسجد الملك حسين في العاصمة الأردنية عمان، قال: إن العراقيين أقوى من كل المحاولات التي تريد تمزيقهم" وهذه هي الطريقة المعتادة في التصريحات للذين اوجعتهم الغربة، ولكن اليوم هم في عاصمة هارون الرشيد بغداد المقسمة الأحياء بالكتل الكونكريتية.

هل يتمكن المالكي من حل الميليشيات العراقية؟

طرح رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي، في برنامجه ثلاث قضايا مهمة وأساسية لإحداث التطبيع المنشود في الحياة السياسية. الأولى تتعلق بوضع حد للفلتان الأمني، وصيغت خطة أمن بغداد رقم (1) ورقم (2) على أساسها. والثانية تختص بمشروع "المصالحة الوطنية"، وجرت تحركات واتصالات ومؤتمرات لإخراجها ووضعها على بساط البحث، رغم الإشكالات العديدة التي تعترضها لجهة تحديد طبيعة المصالحة والقوى المستهدفة أو المستثناة منها وآفاقها. والثالثة شملت موضوع حل الميليشيات، وذلك بفعل القرار 91 الذي أصدره بول بريمر الحاكم المدني الأميركي للعراق.

وقالت مصادر أميركية (إحصائية لانسنت الطبية وجامعة جونز هوبكنز) أن ضحايا العراق بلغت 650 ألف عراقي منذ الاحتلال عام 2003 حتى الآن. ورغم أن الرئيس بوش انتقد هذه التقديرات، وقال إن العدد "المعقول" قد يصل إلى 50 ألفاً، إلاّ أن هذا العدد في تزايد، كما وصلت ضحايا الجانب الأميركي نحو ثلاثة آلاف شخص، وخلال الشهر الماضي وحده (شهر رمضان) بلغت 86 شخصا. واعترفت الولايات المتحدة بفشل الخطة الأمنية، وخصوصا بانتشار ظاهرة الجثث المجهولة الهوية، وعدم قدرة حكومة المالكي على احتواء موجة العنف الطائفي، وبأن الخطر اليوم هو من الميليشيات بما فيها "شبه الرسمية"، أو تلك التي يمكن اعتبارها من المقاومة أو من قوى الإرهاب بمن فيهم جماعة الزرقاوي حتى بعد مقتله.

ودعا الرئيس بوش إلى اعتماد خطط وتكتيكات جديدة بسبب الأوضاع الأمنية المتدهورة وذلك خلال اجتماعه بكبار مساعديه ومستشاريه السياسيين والعسكريين والأمنيين بمن فيهم السفير الأميركي في العراق زلماي خليل زاد.

أما المصالحة الوطنية فإنها حتى الآن تتقدم خطوة وتتأخر خطوتين، وتدور في الإطار ذاته أو حول نفسها. ورغم مؤتمر العشائر ومؤتمر المجتمع المدني وقوى وفعاليات

أخرى لعل آخرها مؤتمر (مكة)، فان الحصيلة لم تستطع إيقاف دولاب الدم ووضع حد للعنف المنفلت من عقاله.

وإذا كانت مبادىء مؤتمر مكة العشرة ايجابية من حيث الجوهر والمضمون، إلاّ أن الأمر لا يتعلق باجتماع بعض رجال الدين وجلّهم من السياسيين وليسوا "علماء". وحتى لو اجتمع "العلماء" فأية قوة سحرية لديهم لكي تصغي الميليشيات والقوى الإرهابية أو المقاومة إليهم، طالما ظل الاحتلال جاثما على الصدور ومتحكّما بالمصائر، بما في ذلك الحكومة العراقية "المنتخبة"؟!

حتى الآن لم تخبرنا حكومة المالكي أي الطرق ستسلك لحل الميليشيات: هل ستختار الطريق السياسي؟ أي عبر إقناع قيادات الأحزاب، التي تمتلك ميليشيات لحلها وتالياً نزع سلاحها، وماذا لو رفضت هذه الأحزاب وغالبيتها حاكمة، هل سيضطر المالكي لاختيار الطريق العسكري؟ أي سحق الميليشيات؟ ولكن بأي جيش وعبر أية قوات مسلحة ووفقا لأية إرادة سياسية، إذا كانت القوى الميليشيوية هي "الخصم والحكم"؟! وبمن سيبدأ؟ وإذا افترضنا أن حكومة المالكي استطاعت انجاز احد الحلين السياسي أو العسكري، فما هو السبيل لاحتواء أفراد الميليشيات؟!

هل هناك خطة لإدماجهم بالقوات المسلحة، وأي خطر سيترتب على معايير الكفاية والمهنية، ناهيكم عن الوطنية، الأساس في أي جيش أو قوات مسلحة؟ وإذا ذهبنا بعيدا وقلنا أن قيادات الأحزاب استجابت لنداءات الحل ذاتيا أو طوعيا، فكيف السبيل لاستيعاب أفراد الميليشيات في أجهزة الدولة كأفراد وليس كمجموعات وقسم كبير منهم بدون مؤهلات!؟

ولعل مشكلة الميليشيات تبدو مستعصية أو عويصة في ظل غياب الدولة ومرجعيتها وهيبتها وقوتها العسكرية، وفي ظل سياسات التخبّط والتشظي والتفتت (إعلان فصل ثلاثة آلاف من مستخدمي وزارة الداخلية واكتشاف أن عددا منهم يعملون مع الإرهابيين أو فرق الموت) وكذلك في ظل تصاعد الاحتقان الطائفي والمذهبي والإثني،

ونهج التطهير، الذي طاول ما يزيد عن ربع مليون إنسان، في حين ما زال قانون الأقاليم مصدر اختلاف جذري، رغم موافقة البرلمان عليه (بغالبية صوت واحد)، وقد ينفجر مع الألغام الكثيرة التي تتعلق بتعديل الدستور.

إذن المشكلة لا تكمن في قرار سياسي من رئيس الوزراء المالكي، بل تتطلب "اتفاقاً" حاسما بين الفرقاء (على الأقل الأحزاب الممثلة في الحكومة) لحل الأجنحة العسكرية التابعة لها، فالأمر يتعلق بمشكلة الحكم ككل خصوصا في ظل الاستقطابات والأجندات والإمتدادات الدولية والإقليمية والمخاوف المحلية.

وإذا كان الحل السياسي مفقودا في ظل حكومة تعطلها وتضعفها إلى حد الإنهاك سياسة "التوافق" غير المنطقي أحيانا، فهل يمكن ترجيح الخيار العسكري؟ أم انه سيكون بالضرورة متعذراً، لان المشكلة سياسية قبل أن تكون عسكرية؟

العقبة الأساس في طريق حل الميليشيات تكمن في تفضيل ما هو "ذاتي" على حساب ما هو "موضوعي". فالأطراف الحاكمة "صاحبة الميليشيات" لا تريد ذلك وكل صاحب ميليشيا يعتز بها (كل حزب بما عندهم فرحون)، ولتذهب الدولة إلى الجحيم (الجحيم هم الآخرون على حد تعبير سارتر)، خصوصا مع تصاعد النزعات المذهبية والإثنية والعشائرية والجهوية والتجزيئية والتقسيمية .

الحركة الكردية لديها البيشمركة، التي ساهمت من العام 1961 وحتى 2003 في التصدي للحكومات المتعاقبة والدفاع عن الحركة الكردية، وكوّنت "جيشا محلياً" منذ أواخر 1991، حين سحب النظام العراقي السابق قواته وإدارته من منطقة كردستان، وقامت "الجبهة الكردستانية" وذراعها العسكري "البيشمركة" بملء الفراغ السياسي والإداري والأمني. وخلال الخمسة عشر عاما الماضية أنشأت جيشا تطور رغم الاقتتال الكردي – الكردي (1994– 1998)، وانقسام المنطقة الكردية قسمين (الأول يعود إلى الاتحاد الوطني الكردستاني وعاصمته السليمانية، أما الثاني فعاصمته أربيل ويعود إلى الحزب

الديموقراطي الكردستاني) إلا أن البيشمركة أصبحت تدريجا كيانا عسكريا (اقرب إلى وزارة دفاع ناشئة حديثا) وسميت وزارة البيشمركة.

تقول الحكومة الكردية وممثلوها: أن البيشمركة جيش نظامي له خصوصية وليسوا ميليشيا (اي لم يعودوا ميليشيا) ويمكن أن يكونوا جزءا من الحرس الوطني في إقليم كردستان، خصوصا بعد توحيد الإدارتين الكرديتين. ويستندون في ذلك إلى نص الدستور العراقي ومشروع الدستور الكردستاني، وهم يرفضون بشكل قاطع تواجد أية وحدات عسكرية تابعة للحكومة الفيديرالية "الاتحادية" على أرضهم وبهذا المعنى فان البيشمركة هي جيش مستقل أو اقرب إلى ذلك، في كل تركيبته، فكيف السبيل إلى حل الميليشيات الكردية، إذا كانت جيشا؟!

أما "قوات بدر" التي تأسست في أواسط الثمانينات في إيران (خلال الحرب العراقية – الإيرانية) وهي تابعة للمجلس الإسلامي الأعلى بقيادة السيد محمد باقر الحكيم، والذي خلفه أخوه السيد عبد العزيز الحكيم بعد مقتله في النجف (آب 2003) فإنها حسب أوساطها تحولت حزباً او منظمة سياسية ولها ممثلون في البرلمان وهي بقيادة هادي العامري. فهل يستطيع المالكي حل حزب سياسي إسلامي وان اختفت وراءه ميليشيات!؟

الميليشيات الأخرى هي "جيش المهدي" التابع للسيد مقتدى الصدر، الزعيم الشاب الذي أعلن تأسيسه في تموز 2003، واختار اسما له دلالة رمزية شيعية، "المهدي المنتظر" أي صاحب الزمان، "الحجة الغائب عجّل الله فرجه" كما تقول الدعوات الشيعية المتدينة!! والسيد الصدر يرفض اعتبار جيشه رغم تشكيلاته وأسلحته جيشا عسكرياً، بل هو "جيش عقائدي" ويقول أن قرار حله بيد "المرجعية" ولا ادري إن كان يقصد السيد السيستاني، وما إذا كان بمقدور المرجعية اتخاذ قرار بحل "جيش المهدي" أو "قوات بدر"؟ وهل سيمتثل الزعيمان الصدر والحكيم لذلك؟ ولعل ذلك ما استهدفه المالكي من زيارته للسيد السيستاني في النجف أخيراً، وقد يكون حمل معه مراراته وشكاواه!

لعل المسألة ابعد من ذلك بكثير، فمجموعة السيد مقتدى الصدر، التي ينتسب إليها "جيش المهدي" مشاركة في الحكومة والبرلمان، وإن كانت تتصرف خارجهما في الكثير من الأحيان، وهي لا تختلف عن المجموعات الشيعية الأخرى في توجهاتها الأساسية، بل لعلها أكثر تشددا في نهجها باستثناء موقفها من الاحتلال التي تدعو إلى إنهائه، وذلك ما يميزها.

أما الميليشيات التي تنتسب إلى المقاومة، فيمكن الإشارة إلى "الجيش الإسلامي" و"كتائب ثورة العشرين" و"مجلس شورى المجاهدين" وغيرها، فهذه كلها فصائل خارج العملية السياسية وبعضها لا يرغب في الحوار مع الحكومة، ناهيكم عن نزع سلاحه، وقد يفضل التفاوض مع الاحتلال، خصوصا انه يعتبر العراق منقسما بين الاحتلال وتوابعه من جهة، والمقاومة وأنصارها من جهة أخرى. أي بين من يحكم ومن يقاوم. ولعل هناك إشارات واستفهامات حول دور القوى الإرهابية والتكفيرية وبعض المتورطين، الذين لا يرغبون بأية مصالحة، وان أدّت إلى إنهاء الاحتلال، طالما أنها لا تخدم مصالحها الضيقة ومشروعها المتعصب والمتطرف!

العقبة الأخرى هي استغلال الظروف القاسية التي يعيشها العراق وتفشي ظاهرة الارتزاق. وهي حالة هيمنت على بعض الميليشيات، فمثلا هناك قوة حماية المنشآت النفطية التي يريدها بعقد رسمي مشعان الجبوري الذي لا يهمه استقرار الوضع بقدر ما يهمه تنفيذ العقد المبرم بالدولار وهناك قوة حماية المنشآت الكهربائية وقوة حماية الوقف الشيعي وقوة حماية الوقف السني، وهذه القوى تجد من مصلحتها استمرار الوضع الأمني متدهورا، وإلاّ فان عملها سينتهي وهي تحصل على ملايين الدولارات. وسببت هذه الظاهرة بالانقسامات الحاصلة في بعض الميليشيات والتي بلغت نحو 25 مجموعة، بعضها يستهدف الحصول على المال أو البحث عن عمل أو وظيفة، خصوصا أن الانخراط في الميلشيات لا يحتاج إلى أية مؤهلات. وشهد "جيش المهدي" أكثر من انقسام، إضافة إلى

بعض الميليشيات التابعة للعشائر، التي تشكلت تحت باب حماية مناطقهم والحصول على الدعم والسعي للحصول على مراكز سياسية.

وأود هنا التنويه إلى مشكلة خطيرة أخرى، فمع افتراض إمكان حل الميليشيات، كيف السبيل لاحتواء أفرادها، خصوصا أن غالبيتهم من الشباب وقسم كبير منهم من المحرومين الذين انخرطوا في العمل المسلح سعيا لتوفير لقمة العيش في ظل انتشار البطالة، ولا يمكن تالياً رميهم إلى الشارع بدون توفير فرص عمل لهم بما يتناسب مع مؤهلاتهم البسيطة!؟

والاهم من ذلك كيف سيتم تأهيلهم وإعادة دمجهم بالمجتمع، خصوصا أن بينهم الكثير من المجرمين الذين عاشوا على رائحة الدم ومشاهد قطع الرؤوس وجزّ الاعناق؟! فهل سيستطيع المالكي إنجاز مشروعه بحل الميليشيات رغم العقبات والعراقيل من الحلفاء قبل الخصوم والأعداء؟ أم أن المشكلة عويصة بل مستعصية في ظل الأوضاع على الأرض. وكان على واشنطن وبغداد التفكير بعمل حاسم لتحقيق ولو نصر معنوي بعد سلسلة العمليات الناجحة للمقاومة العراقية الوطنية ضد الحكومة المالكي المضطربة والفاشلة... والحقيقة ضد المشروع الصفوي المكرس لتخريب البلاد عن طريق الفتنة الطائفية.

لقاء المالكي – بوش في الأردن 8 كانون الأول 2006

ألغى الرئيس الامريكي جورج بوش القمة المقررة التي كان يفترض ان تضم العاهل الاردني عبد الله الثاني ورئيس الوزراء نوري المالكي مساء أمس حيث أجري لقاءاً ثنائياً مع عبد الله الثاني فيما سيبدأ مباحثاته مع المالكي اليوم. واشترك في المشاورات المسائية في اجتماعات عمان السفير الأمريكي في بغداد زلماي خليل زاد، وتركز البحث علي فرص نجاح اشتراك إيران في مؤتمر إقليمي حول العراق. وقالت مصادر أن في رجوع هوشيار زيباري من طهران إلى عمان مؤشرات علي لمسه استعداداً لدي الإيرانيين للعب دور إيجابي في العراق. ونقل زيباري هذه الأفكار والمؤشرات إلى أعضاء الوفد الأمريكي الذي يرافق بوش في لقاء معه مساء أمس. في حين تسارع أمس إيقاع اللقاءات العراقية في العاصمة الأردنية عمّان، التي احتشد فيها عشرات السياسيين والنواب الذين وصل بعضهم بشكل مفاجئ الثلاثاء، لينضموا إلى آخرين يتخذون من عمّان مقر إقامة لهم، فضلاً على قدوم شخصيات أخرى من بغداد ولندن والقاهرة وبيروت، عشية المباحثات بين بوش والمالكي اليوم.

والتقى عاهل الأردن قيادات عراقية، كان من بينها نائب الرئيس العراقي طارق الهاشمي، ورئيس الائتلاف الموحد عبد العزيز الحكيم الذي وصل أمس، فيما امتنع قياديون في القائمة العراقية الوطنية عن الحديث عن جدول أعمال رئيس القائمة رئيس الوزراء الأسبق إياد علاوي الذي وصل هو الآخر إلى عمان مبتدئاً زيارة يلتقي خلالها الملك عبد الله الثاني وأعضاء في الوفد الأمريكي المرافق لبوش.

ورافق علاوي الذي وصل عمان قبل ساعات من وصول المالكي إليها وفد كبير يضم شخصيات سياسية من خارج الحكومة وأعضاء في مجلس النواب. وأعرب العاهل الأردني أمس عن الأمل في أن يفضي لقاء بوش والمالكي إلى إيجاد آلية لوضع حد للتدهور الأمني في العراق. ومساعدة الشرطة والجيش على الإمساك بزمام الأمور حسب

بيان الديوان الملكي الأردني. وأوضح البيان أن نجاح حكومة المالكي في سيطرتها على العنف في العراق، يشكل أولوية يعمل الأردن من أجل تحقيقها. ودعا العاهل الأردني جميع مكونات الشعب العراقي إلى توحيد الصفوف أكثر من أي وقت مضي وإلى نبذ الخلافات للتغلب على المحاولات الهادفة لإذكاء نار الفرقة وزرع الخلاف بينهم. وساد أوساط السياسيين العراقيين المحتشدين في عمان القلق من تصريح الحكيم بعد مباحثاته مع العاهل الأردني في أن الخاسر الأكبر من الحرب الطائفية في العراق إن وقعت هم إخواننا السنة.. (حسب بيان آخر صدر عن الديوان الملكي الأردني) وسيغادر الحكيم عمان متوجها إلى الكويت ولندن وواشنطن. وأعرب المالكي عن أمله في أن تدعم الدول العربية العملية السياسية في بلاده، مؤكداً أن بلاده قطعت شوطاً بعيداً في مجال الديمقراطية وأنه لا مجال للعودة عنها. واعتبر المالكي أن اللقاء الذي سيجمعه في عمان بالرئيس الأمريكي مهم وتعول عليه القيادتان الأمريكية والعراقية لتدارك الوضع الأمني الخطير وعدم اتساع رقعته.

وعلى صعيد متصل دعا الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد قبل ساعات من بدء مباحثات عمان القوات الأمريكية إلى الخروج من العراق للحفاظ على ما تبقى لهم من سمعة على حد قوله وذلك في مؤتمر صحافي مشترك مع الرئيس العراقي جلال الطالباني الذي يفترض أن يغادر طهران إلى بغداد بعد أن قال أنه طلب من المسؤولين الإيرانيين المساعدة للحد من الإرهاب في بلاده. وفي تطور آخر استبق لقاء بوش وعبد الله الثاني والمالكي نفذ التيار الصدري تهديداته وأعلن تعليق عضويته في الحكومة والبرلمان احتجاجاً على مباحثات الأردن التي اعتبرها استفزازاً لمشاعر الشعب العراقي وتجاوزاً لحقوقه الدستورية وفق بيان أصدره هذا التيار أمس وقلل متحدث بالبيت الأبيض من ذلك التعليق.

واستبق الملك عبد الله الثاني مباحثاته مع بوش والمالكي اللذين سيبدآن مباحثاتهما اليوم على الفطور، بدعوته القيادات العراقية كافة إلى الوقوف في وجه (أي مؤامرة) قد تفضي إلى تفتت بلادهم،

وقال في مقابلة مع هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي) أول أمس (أتمنى على إخواننا في العراق وعلى القيادات السياسية والدينية سواء أكانت من شيعة أم سنّة أن يقدروا خطورة الوضع وأن لا يسمحوا بتمرير أي مؤامرة تهدف إلى تقسيم العراق أو تدميره في دوامة العنف والفوضى)، مضيفاً (اليوم نحن نحذر من جديد من إثارة الفتنة والتي ربما تؤدي لا سمح الله إلى حرب أهلية أو تقسيم العراق إلى كيانات على أسس مذهبية أو عرقية).

من جهته، قال بوش أنه سيضغط على المالكي فيما يتعلق باستراتيجيات قمع أعمال القتل الطائفية، مؤكداً أنه لا يؤيد المطالب بإجراء محادثات مع إيران ولا سحب القوات الأمريكية من العراق، رافضاً وصف إراقة الدماء الجارية في العراق بأنها حرب أهلية، وتمسك بوجهة نظره القائلة بأن القتال في العراق يجيء في إطار كفاح أشمل بين الديمقراطية والتطرف في الشرق الأوسط كله.

وقال إن هدفه هو أن يتولى العراقيون مسؤولية الأمن في بلادهم قبل انسحاب القوات الأمريكية من هناك، وأوضح (سنناقش الموقف على الأرض في العراق وجهودنا المستمرة لنقل مزيد من المسؤولية إلى قوات الأمن العراقية ومسؤولية الدول الأخرى في المنطقة لتأييد أمن العراق واستقراره)، مضيفاً (سنستمر في أن نكون مرنين وسنجري التغييرات الضرورية للنجاح، لكن هناك شيئاً واحداً لن أفعله، لن أسحب قواتنا من المعركة قبل إتمام المهمة).

غير أن صحيفة (نيويورك تايمز)، نقلت عن مستشار الأمن القومي "ستيفن هادلي" الذي أعد للقاء القمة في عمان وسبق له أن التقى المالكي وفرقاء عراقيين في بغداد شكوكه الجدية بشأن قدرة المالكي في السيطرة على العنف الطائفي وكبح المليشيات المتنفذة في الأوضاع، لافتاً إلى أن الولايات المتحدة تعرف أن مهمة المالكي صعبة لكن جهود الحكومة العراقية والتحالف الذي تقوده الولايات المتحدة للسيطرة بشكل أكبر علي الموقف الأمني في العاصمة العراقية بغداد لم تكن ناجحة (ولم تسفر عن تقدم مناسب في إطار جدول زمني مقبول).

وأضافت الصحيفة أن هادلي الذي يُعرف ببرنامجه للنقاط الست لحل الأزمة العراقية أبلغ بوش ومسؤولين كباراً آخرين في الإدارة الأمريكية في مذكرة سرية في الثامن من الشهر الحالي، أن الولايات المتحدة ربما عليها اتخاذ خطوات لتقوية المالكي سياسياً.

ونقلت الصحيفة عن هادلي قوله في المذكرة أن المالكي (أثار إعجابي كقائد يريد أن يكون قوياً، لكنه يواجه صعوبة في معرفة كيف يفعل ذلك)، مشيراً إلى أن المالكي يحصل على معلومات (محرفة دون شك) من دائرة صغيرة من المستشارين من حزب الدعوة، وأضاف (نيته تبدو جيدة عندما يتحدث مع الأمريكيين، لكن الواقع في شوارع بغداد يشير إلى أن المالكي إما يجهل ما يحدث أو يسيء التعبير عن نياته أو أن قدراته ليست كافية بعد لتحويل نياته الطيبة إلى أفعال).

نيات بوش

وتضمنت المذكرة أيضاً، بحسب الصحيفة عدداً من الخطوات يمكن للمالكي اتخاذها لتعزيز سيطرته، لكنها قالت إن موقفه قد يكون أضعف من أن يمكنه من كبح المليشيات وتشكيل طاقم عمل أكثر تنوعاً والسيطرة على الصراع الطائفي المتصاعد.

وعبر مراقبون عن اعتقادهم بأن هدف زيارة بوش إلى عمان وحرصه على لقاء المالكي يكمن في سعيه إلى إفهام العالم بأنه يمتلك حلولاً للأزمة العراقية قبل أن تشرع لجنة بيكر بإنهاء تقريرها.

وكانت معظم الدول الإقليمية ولا سيما إيران تتابع عن كثب تحضيرات اجتماع عمان وبذلت أجهزة استخباراتها جهوداً مضنية لمعرفة خلفيات وأسرار هذا الاجتماع ومنها مسألة إعدام الرئيس صدام حسين قبل نهاية عام 2006.

وتساءل الرئيس الأمريكي المؤمن بوش إذا كان إعدام صدام حسين سيحل المشكلة الأمنية في العراق.. وكانت إجابة أبو المحاسن المالكي، أن إعدامه يخلصنا من

احتمالات الانقلاب على الشرعية الدستورية، ونُحمّل اتباعه أي أعمال إرهابية في المستقبل وهذه رغبة الشعب العراقي الذي نُكّل به في ظل حكم البعث الكافر.

ويجدر الانتباه إلى أن بعد كل ضائقة أمنية يتعرض لها حاكم العراق، يذهب إلى تنفيذ حكم الإعدام بالرموز السنية.

فالحاكم إبراهيم الجعفري مثلاً، ولأجل التخلص من أداته الشيعة لهُ بعد مقتل ما يقارب الـ (1000) زائر على جسر الأئمة (خلال زيارة الإمام موسى الكاظم) 30 آب عام 2005، فإن أول إجراء اتخذهُ في اليوم التالي هو في إعدام ثلاثة من السنة في سجن واسط المركزي.

ويظهر أن المالكي الطائفي بامتياز الذي أوصل البلاد إلى حافة الحرب الأهلية أو هي حرباً أهلية لم يأخذ باستشارة رئيس مجلس القضاء الأعلى القانونية.. ليوقع على إعدام الرئيس صدام حسين هو وليس مجلس رئاسة الجمهورية الذي خوّل بموجب الدستور أن يحمل توقيع رئيس الجمهورية حصراً.

التفكير بإعدام الرئيس صدام حسين

عبر مجلس القضاء الأعلى الذي يديرهُ (مدحت المحمود) عن الحذر والتنبه لموضوع حساس يتعلق بإعدام صدام حسين، على الأقل من وجهة نظر القانون العراقي.

ولأجل أن لا يكتب التاريخ عن (المحمود) أنهُ متواطئ مع نوري المالكي أو الإدارة الأمريكية، فقد حرّر القضاء العراقي رسالة (سري وشخصي) للمالكي هي:

(سري وشخصي)

جمهورية العراق العدد: 545/ م/ 2006

مجلس القضاء الأعلى التاريخ: 28/ 12/ 2003

إلى/ السيد رئيس مجلس الوزراء المحترم

الموضوع/ إعدام صدام

كتابكم ق 4/ 4/ 4226 في 27/ 12/ 2006 بخصوص وجهة نظرنا من الناحية القانونية لإعدام كل من المتهمين صدام حسين وبرزان إبراهيم وعواد البندر، يجب أن يعرض الأمر على هيئة الرئاسة والمصادقة عليه بالإجماع قبل تنفيذ الحكم وإلا سوف يكون التنفيذ غير قانوني وغير دستوري.

مع فائق التقدير.

مدحت المحمود

رئيس مجلس القضاء الأعلى

28/ 12/ 2006

نسخة إلى:

وزارة العدل/ مكتب معالي الوزير المحترم

رئاسة الادعاء العام

إعدام الرئيس صدام حسين 30 كانون الأول 2006

تكفل موفق الربيعي باعتباره مستشار الأمن القومي أمام واشنطن وطهران وتل أبيب والكويت أن يتم إعدام الرئيس صدام حسين وفق الإجراءات القانونية بعد أن حكمت عليه المحكمة الجنائية الخاصة بالإعدام لمقتل (182) مدنياً من أهل قضاء الدجيل خلال الحرب العراقية-الإيرانية.

حدد مكان الإعدام في الشعبة الخامسة لمديرية الاستخبارات العسكرية العامة في الكاظمية، وهي الشعبة المسؤولة عن جمع المعلومات عن إيران خلال حرب الثمان سنوات.

ويشير موفق الربيعي إلا أن اختيار الزمن لإعدام صدام حسين كان مقصوداً، أي التضحية به كما يضحي المسلمون في كل بقاع الأرض بالأضاحي في عيد المسلمين الكبير الذي يصادف الثلاثين من كانون الأول 2006. وهناك من أشار للربيعي، إلى أن العرب وهم حملة دين الإسلام للمعمورة لم يتخذوا مثل هذا القرار في حياتهم الكفاحية لنصرة دين الإسلام. ولكننا لا نعرف ما هو دين الذي يلقب بالربيعي!

وصل الرئيس صدام حسين إلى منصة الإعدام مقيد اليدين والرجلين، وتحت هتاف الحاضرين بإنزاله عقوبة الإعدام حدثت ملاسنة، قال فيها الرئيس الذي تقدم إلى حبل المشنقة ثابت الخطى مرفوع الهام، والجرأة والشجاعة التي عرف بها (هل هذه هي المرجلة أو الرجولة). وعندما أراد الجلادون تغطية وجهه رفض الرئيس صدام، ونطق بالشهادة، قبل أن يلفظ أنفاسه بالساعة 4:35 بتوقيت غرينتش (بغداد).

وبثت قناة العربية المعروفة صوراً لصدام حسين لمدة دقيقة وعشرة ثوان قبل وضع الحبل في رقبته، شاهدها الملايين من الناس.. ونعتقد، أن الربيعي ومجموعة أبو المحاسن، لم يعودوا يرغبون برؤية حبل غليظ حتى وإن كان مخصصاً لنشر الملابس المغسولة في بيوتهم.

وتنوعت ردود الأفعال الإقليمية والدولية على عملية إعدام صدام حسين، حين قالت إيران، أن إعدام صدام هو نصر للعراقيين وصاغ الرئيس الأمريكي المؤمن بوش كلماته بدقة، حين قال أن إعدام صدام تعتبر نقطة تحول مهمة في تاريخ العراق، ولكن العنف لم ينته.

وأدان الفاتيكان (روما) إعدام صدام حسين واعتبره حدثاً مأساوياً. أما منظمة حقوق الإنسان، فقالت أن التاريخ سيحكم بقسوة على المحكمة. وعبرت الخارجية الروسية عن أسفها لإعدام صدام. فيما دعت الخارجية الفرنسية العراقيين النظر إلى المستقبل وإلى المصالحة. وفي ليبيا، كان العقيد القذافي هو الرئيس الوحيد بين رؤساء الدول العربية الذي قال: أن صدام حسين أسير حرب ولا يجوز محاكمته أو إعدامه حسب مواثيق لاهاي وجنيف.. وأن ما حصل سيطال الآخرين من الرؤساء العرب، وعندما سأل من قبل الصحفيين حتى أنت، أجاب (وأنا أيضاً). وقد حصل ذلك للقذافي عام 2012 ولكن بطريقة مهينة.

وعبر ممثل المقاومة العراقية العميد الركن (علي عباس) بالقول:

إن المقاومة العراقية فيها الشيعي والسني والمسيحي والصابئي. وأقول أن هؤلاء عصابة صفوية حاقدة، وهؤلاء الحكام لا كرامة لهم، نحن لا نقاتل من أجل صدام ولكن من أجل بلدنا. وذهب عبد الكريم العلوجي السياسي إلى أن قواعد حزب البعث بدأت تلملم شتاتها، وهناك منشورات للحزب وزعت داخل وخارج العراق.

وفي محافظة ديالى، شهد قضاء الخالص مقتل (كاظم البياتي) ممثل المرجع الديني (علي السيستاني) و(12) من مرافقيه في سيارة مفخخة. فيما شهدت مدينة الكوفة مقتل (30) شخص في انفجار مروع.

وَشمّر أبو المحاسن عن ساعديه بشعور يقول فيه للشيعة أنا الذي وقعت على إعدام صدام حسين، وأنا الذي يحميكم من شرور البعثيين والصداميين والتكفيريين،

الذي سرعان ما أصدر أمرهُ بغلق قناة الشرقية في اليوم الأول من شهر كانون الثاني 2007 التي يديرها الإعلامي سعد البزاز من لندن... بدعوى إنها تثير المشاكل والعنف في البلاد (الملحق 1) يظهر أهم الأحداث التي وافقت حكومة المالكي الأولى عام 2007.

معركة الزركا شمال النجف

بتاريخ 28 كانون الثاني 2007 جرت معركة واسعة بين قوات الجيش والشرطة مدعومة من الجيش الأميركي ومجموعات من الزوار الذين يمثلون عشائر عربية من الحواتم والخزاعل وبني إبراهيم والجبور والكرعان الذين يشكلون مواكب تعزية جاءوا مع عوائلهم وأقاموا في البساتين القريبة من النجف.

كانت الإجراءات الأمنية قد اتخذت بشكل كبير في كربلاء والنجف حيث أحيطت بسبع أحزمة أمنية خشية من القاعدة أو غيرها من أجل أمن الزائرين وعوائلهم ومنعت السيارات من الدخول تحسباً للسيارات المفخخة كما حصل في السابق.

بدأت الحادثة بحركة شيخ عشيرة الحواتمة "سعد نايف الحاتم" من الديوانية بسيارته تصحبه زوجته وسائقهما بغية الدخول بسيارتهما لعدم قدرتهما على السير فمنعوا من الدخول[1].

حصلت مشادة كلامية عنيفة بين الحراس وبين الشيخ سعد وكان التهديد بالسلاح هو الحل من قبل الحراس الشباب وتطور الأمر فأطلقوا النار على من في السيارة فقتلوا الشيخ سعد وزوجته "حليمة خواف الحاتمي" وسائقهما "عباس عبد حمزة" فانتشر الخبر بين عشيرة الحواتم فجاءوا بأسلحته مما أدى إلى اشتباكات بين الحواتم وبين الشرطة العراقية.

تم تدمير (11) سيارة وعربة عسكرية للشرطة والحرس الوطني والاستيلاء على (19) سيارة وعربة بعضها محمل بالسلاح.

---

(1) كان الشيخ سعد نايف الحاتم وحمايته يستقلون سيارة نوع تويوتا سوبر بيضاء موديل 1982 وتحمل الرقم 3124 قادسيه.

واتصلت جهات حكومية وحزبية في النجف بالقيادة الأميركية لإسعافهم فقدمت طائرات مروحية وطائرات حربية ودبابات لتعزيز الشرطة والجيش العراقي بمواجهة أبناء العشائر. وتمكن أبناء العشائر من إسقاط مروحية أميركية من نوع أباشي وعلى متنها (11) عسكرياً قتلوا جميعاً. وقتل (120) فرداً من الجيش والشرطة منهم العقيد 'عبد الكريم المياحي' وهو من لواء القدس الإيراني وتعززت العشائر بمجاميع أخرى مسلحة لدعم عشيرة الحواتم لتدور معركة واسعة بين أبناء العشائر وبين رجال السلطة والجيش الأميركي أدت إلى مقتل (263) من أبناء العشائر وأسر 502 منهم بينهم (210) من الجرحى.

خطة بوش الأمنية وتداعياتها

في شهر كانون الثاني 2007 عقد بوش العديد من الاجتماعات مع القادة العسكريين الأميركيين ومسؤولي المخابرات والأجهزة الأمنية والسياسية كما التقى برئيس وزراء العراق نوري المالكي، ثم لقاءه في واشنطن بعبد العزيز الحكيم زعيم الائتلاف الوطني (الشيعي) ثم لقاءه بعد ذلك بنائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي زعيم الحزب الإسلامي (سني).

جاء ذلك إثر فشل الحزب الجمهوري في انتخابات الكونغرس وقيام لجنة بيكر – هاملتون بإصدار دراسة عن الوضع في العراق مع توصيات عديدة لحل الأزمة الأميركية في العراق. وعلى أثر كل هذه الاتصالات وضع بوش ستراتيجيته الجديدة حول العراق والتي نوجزها بما يأتي:

1- رفض بوش سحب القوات الأميركية من العراق بل على العكس أمر بتعزيزها بقوات جديدة تبلغ (21:500) جندي أميركي وتوسيع نطاق مهامتها العسكرية. محذراً أن الانسحاب العسكري سيؤدي إلى زيادة خطر الإرهاب وانهيار الحكومة العراقية.

2- رفض بوش توصية بيكر –هاملتون بفتح حوار مع سورية وإيران لما لهما من تأثير في أوضاع العراق واستقراره.

3- قال بوش أن العراقيين وحدهم يمكنهم من إنهاء العنف الطائفي في بلادهم وقال محذراً أن صبر أمريكا ليس بلا حدود.

4- أوضحت مصادر أميركية أن خطة بوش الجديدة في العراق تلزم السلطات العراقية بوقف العنف الطائفي بما في ذلك الاغتيالات والمداهمات والتهجير القسري ووقف العمل باجتثاث البعث.

5- وأعلن القائد الأميركي أوديرنو العثور على أسلحة إيرانية في العراق وأن إيران تقوم بتسليح المليشيات لمقاومة الوجود الأميركي في العراق. وذكرت القوات الأميركية أنها اعتقلت أشخاص يقومون بتهريب أسلحة من إيران وعثرت بحوزتهم على وثائق وخرائط وصور وأفلام فيديو في عملية مداهمة لمقر المجلس الإسلامي الأعلى بينهم إيرانيان. وقال مسؤول عسكري أميركي لقد عثرنا على أسلحة إيرانية في مناطق شيعية في العراق منها صواريخ كاتيوشا وقاذفات صاروخية مصنوعة في إيران.

وقامت القوات الإيرانية باعتقال (5) إيرانيين في أربيل ادعت السلطات الإيرانية أنهم دبلوماسيين إلا أن وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري أعلن أنهم لا يحملون جوازات سفر دبلوماسية واتضح أنهم من فيلق القدس وقد صادر الأميركان عدداً من الوثائق وأجهزة الكومبيوتر. كما أعلنت القوات الأميركية أنها عثرت على وثائق لتهجير السنة من بغداد.

6- أعلن الرئيس بوش أنه من الصعب الدفاع عن حكومة المالكي لممارستها أعمال انتقامية طائفية واعتبرها حكومة غير ناضجة ورد المالكي في مقابلة مع صحيفة (كوريري دي لا سيرا) أن بوش أكثر ضعفاً من أي وقت مضى

بعد فوز الديمقراطيين في نوفمبر الماضي. ثم عاد بوش ليدعم حكومة المالكي ويعتقد بنجاح خطته الجديدة في العراق. وقدم بوش للمالكي معلومات موثقة من المخابرات المركزية حول الذبح الطائفي الذي مارسه جيش المهدي.

7- أعلن هوشيار زيباري على أثر التدخلات الإيرانية الواسعة في العراق وتصريحات المسؤولين الأميركيين بقوله أن العراق بصدد إعادة نظر مكثفة في بروتوكولاته مع إيران ومن المحتمل وضع قيود جديدة – وهذا يعني أن الاتفاقيات العراقية الإيرانية تسمح لإيران بشكل واسع التدخل في العراق- وقررت الحكومة العراقية تشديد الرقابة الدبلوماسية على المسؤولين الإيرانيين وأن تكون زيارات الإيرانيين مصادق عليها من مجلس الوزراء بما في ذلك الحرس الثوري الإيراني الذي تعتبره الولايات المتحدة منظمة إرهابية. وأضاف أن هنالك (36) دبلوماسياً إيرانياً ببغداد و(11) في القنصلية الإيرانية في كربلاء و(9) في القنصلية في البصرة.

8- أعلن الخبير الاستراتيجي علي جعفر صاحب زاده مؤلف كتاب (خطر إيران) في حوار مع CNN أن إيران زرعت (32) ألف عميل لها في العراق يتقاضون رواتبهم من إيران. وأصدرت منظمة مجاهدي خلق وثيقة بهذا الشأن تحوي أسماء للعملاء العراقيين الذي جندتهم المخابرات الإيرانية.

9- قامت القوات الأميركية باعتقال عبد الهادي الدراجي الناطق الإعلامي باسم التيار الصدري في حسينية ببغداد، وقد اعترف بعلاقته بمسؤولين كبار في الحرس الثوري الإيراني وبقائد فرق الموت المدعو (أبو درع) وأن تلك العلاقة كانت بعلم رئيس الوزراء نوري المالكي. كما اعترف بقيادته لمحكمة تابعة لجيش المهدي مهمتها إصدار فتاوى وأحكام حول من يتم استهدافهم

من السنة منذ تفجير مرقدي الإمامين علي الهادي والحسن العسكري في سامراء في 22-2-2006.

وأكد الجيش الأميركي أن قواته اعتقلت (600) من عناصر جيش المهدي بينهم (16) قيادياً كما أكد بوجود التدخل الإيراني في العراق.

10- نشرت وسائل الإعلام وثيقة صادرة من مجلس الوزراء سرية بتاريخ 14-1-2007 تشير إلى اتفاق بين المالكي ومقتدى الصدر يطلب فيها إخفاء قيادات جيش المهدي من الخط الأول من الذين يرتبطون بالحرس الثوري الإيراني ويفضل إرسالهم إلى إيران لحين انتهاء الأزمة. كما يفضل إرسال قيادات الخط الثاني إلى جنوب العراق. وذكرت الوثيقة أسماء (11) اسماً وهم (عباس الكوفي. عامر محيسن خواجه. سليم حسين. أزهر المالكي. الشيخ فرحان الساعدي. فاضل الشرع. رياض النوري. علي الفرطوسي. حيدر الأعرجي. أحمد الدراجي. وعامر الساعدي).

وذكرت مصادر مقربة أن حكومة المالكي أصدرت لهم جوازات سفر لمغادرة العراق بأسماء مغايرة لأسمائهم وطلبت منهم مغادرة العراق بأسرع وقت.

11- نزوح (2) مليون عراقي للخارج بسبب أعمال العنف المستمرة في العراق كما نزح حوالي مليون آخر داخل العراق عن مناطق سكنهم نتيجة للعنف الطائفي والتهجير القسري وما يزال النزوح مستمراً.

بدأت الخطة الأمنية ببغداد رسمياً في 15-2-2007 حسب الإعلان الحكومي وقسمت بغداد إلى عشرة مناطق وكما يلي:

1- الأعظمية.

2- المنصور.

3- الكاظمية.

4- الكرادة.

5- الكرخ.

6- بغداد الجديدة.

7- الرشيد.

8- الرصافة.

9- مدينة الصدر.

10- غرب بغداد.

شارك في الخطة الأمنية (211) ألف جندي بينهم (53) ألف جندي أميركي، حيث ظهرت وزيرة الخارجية الأميركية في بغداد لمراقبة تنفيذ الخطة الأمنية بعد يوم من بدأها وكانت نتائج الخطة لما تبقى من شهر شباط/ فبراير 2007 كما يلي:

أ. 400 قتيل من المدنيين.

ب. 513 جريح.

ت. 37 جندي أميركي قتل خلال الفترة.

وفي شهر آذار/ مارس 2007

أ. 223 قتيل من المدنيين

ب. 379 جريح

ت. 64 قتيل من القوات الأميركية

ث. 770 معتقل من المدنيين

المالكي والتيار الصدري

بتاريخ 16/ 4/ 2007 أعلن التيار الصدري انسحابه من الحكومة حيث للصدريين ستة وزارات منها الصحة، شؤون المحافظات، المواصلات، السياحة، الزراعة، ومنظمات المجتمع المدني.

وظهرت التوجهات الأميركية الجديدة لتحجيم دور الصدريين، ومنهم حاكم الزاملي وكيل وزارة الصحة المتهم بخطف "عمار الصفار" من حزب الدعوة من منزله في الأعظمية وعمليات قتل وتصفية لأطباء ومرضى وتحويل المستشفيات إلى مسلخ بشري.

وبتاريخ 27/ 5/ 2007 أعلنت النائبة "غفران الشمري" من الكتلة الصدرية إن علي الشمري وزير الصحة بقي متمسكاً بمنصبه ورفض الانصياع لأوامر الكتلة بالانسحاب من الحكومة ونقلت عنه قوله "أنا لا أستطيع أن أعيش دون أن أكون وزيراً".!!

وكان الشمري قد لجأ إلى الولايات المتحدة في 25/ 5/ 2007 حيث كشف مسؤول أميركي من دائرة الهجرة والتجنس إن الدائرة منحت علي الشمري وزير الصحة الصدري المستقيل حق اللجوء المؤقت للولايات المتحدة ضمن برنامج منح اللجوء المؤقت للعراقيين. وأضاف المسؤول الأميركي لصحيفة نيويورك تايمز أنه اصطحب الشمري من العراق إلى نيويورك في الأسبوع الماضي ويتمتع بحق البقاء المؤقت لحين البت بموضوعه كلاجئ سياسي. وأكد الدكتور سعد حقي مدير جمعية الهلال الأحمر إن

الشمري كان مهدداً بالقتل بسبب إقصاءه مئات الموظفين. وهو متهم بالفساد والطائفية في وزارته.

أعد مقتدى الصدر بتاريخ 29 مايو/ أيار 2007 خطة جديدة تعرف باسم (الإصلاح والمصالحة) تشمل إبعاد قياديين من جيش المهدي ومسؤولين سياسيين استخدموا في الصراع الطائفي بهدف استعادة التيار الصدري الصفة الوطنية الجامعة. وقد أصدر مقتدى الصدر أوامر للتصدي للخارجين عن القانون موضحاً أن الجماعات التي لا تعمل بأمر الصدر قد قويت شوكتها وباتت تملك الكثير من المال والأسلحة ولها قدرة على خوض مواجهات مسلحة مع أي جهة.

وبتاريخ 5/ 6/ 2007 كتبت صحيفة الصباح (6) نقاط المالكي لتعزيز المصالحة الوطنية وهي:

1. تناول القضايا الخلافية في الدستور.
2. استيعاب المليشيات.
3. إعادة النظر في هيكلة وزارتي الدفاع والداخلية.
4. استيعاب الفصائل المسلحة (المقاومة).
5. عزل الجماعات الإرهابية للقضاء عليها.
6. إعطاء دور للعشائر والأهالي لإعادة المهجرين وطرد الإرهابيين من مناطقهم.

ويذكر إن الكتلة الصدرية التي علقت عضويتها في مجلس النواب كان احتجاجاً على تفجير منارتي الإمامين علي الهادي والحسن العسكري في سامراء في 11 حزيران 2007 وهو التفجير الثاني لمرقد الإمامين العسكريين الذي أطاح بالمنارة. وطالب التيار الصدري العمل بجدية لإعادة أعمار المرقدين في سامراء.

بتاريخ 7/7/2007 هاجم رئيس الوزراء نوري المالكي ميليشيات في التيار الصدري، وقد وصفها بأنهم من الصداميين والبعثيين وعصابات سلب ونهب ويدعو التيار الصدري لاتخاذ قرارات صعبة ويدعوهم للعودة للعمل مع الحكومة وعلى خطا الصدريين.

قرر الأعضاء السنة في حكومة المالكي في نهاية حزيران 2007 تعليق مشاركتهم فيها بسبب الكيفية التي تعامل بها رئيسها نوري المالكي ضد شخصية سنية مطلوب التحقيق في قضية جنائية بمقتل ولدي مثال الألوسي النائب في البرلمان والتي حدثت قبل سنتين. وكانت والشخصية المطلوبة هو أسعد الهاشمي وزير الثقافة الذي اختفى، وقالت السلطات العراقية أنه على على علاقة بحادث وقع في الثامن من شباط 2005 استهدف مثال الألوسي وقد قتل ولداه في الهجوم.

وأسعد الهاشمي ينتمي إلى جبهة التوافق وهي من أكبر التجمعات السنية في العراق وكان أسعد الهاشمي إماماً بأحد المساجد آنذاك. وقال مسؤولون في الحكومة بأن اثنين من المعتقلين اعترفا بأنهما تلقيا الأوامر من الهاشمي.

وهناك حالة من الشلل تصيب مجلس النواب العراقي في الأول من تموز بسبب تعليق 3 كتل عضويتها فيه لأسباب متعددة مما أدى إلى عدم اكتمال النصاب القانوني فيه وهذه الكتل هي الفضيلة والصدريين والتوافق التي علقت عضويتها بسبب إقالة رئيس مجلس النواب. فيما أعلن النائب عبد الناصر الجنابي انسحابه من البرلمان من جبهة التوافق إثر مشادة كلامية مع رئيس الوزراء نوري المالكي معلناً أن لا خيار لحل المشكلة العراقية إلا بخيار المقاومة العراقية. وأضاف أنه لم يعد ثمة مبرر للبقاء بعد في الحوار الوطني الذي يرأسه "خلف العليان" أحد المكونات الثلاث لجبهة التوافق إضافة للحزب الإسلامي ومؤتمر أهل العراق.

وأوضح نور الدين الحيالي عن جبهة التوافق إن الجبهة قدمت مطالبها وشروطها للعودة لحضور اجتماعات "مجلس الوزراء" والتي تتمثل في لجنة محايدة للتحقيق مع المتهمين

ورد الاعتبار لوزير الثقافة "أسعد الهاشمي" وإيقاف عمليات الاعتقال العشوائية وإطلاق سراح المعتقلين من أفراد حمايات نواب جبهة التوافق. وأضاف الحيالي إن الجبهة قد تفكر بالانسحاب من العملية السياسية في حال تأزم الأمور لأن مسيرة الحكومة اكتنفتها أخطاء كثيرة ولم تحرز تقدماً في مساعيها نحو المصالحة وبناء الدولة وبسط الأمن.

وفي نفس الفترة يدعو نوري المالكي رئيس الوزراء إلى إقامة تحالف لكتلة سياسية جديدة تتألف من الأحزاب السياسية الرئيسة، الحزبين الشيعيين: الدعوة والمجلس الإسلامي والحزبين الكرديين: الحزب الديمقراطي والحزب الوطني. فضلاً عن بقاء الباب مفتوح للحزب الإسلامي.

وأعلن "صلاح العبيدي" المتحدث باسم مقتدى الصدر أن المالكي أعطى الضوء الأخضر لجنود الاحتلال لضرب التيار الصدري والقضاء عليه في الثامن من تموز. فيما اعلن آخرون من التيار الصدري: أوصلنا المالكي للحكم ولبينا مطالبه فانقلب علينا. وقد أبدى التيار الصدري امتعاضه الشديد من اتهامات المالكي بأن (البعثيين والصداميين يقودون أجنحة داخل التيار الصدري). وقال قيادي في التيار الصدري لو صحت هذه الاتهامات فيعني إن البعثيين والصداميين هم الذين أوصلوا المالكي إلى رئاسة الوزراء.

وقال أحمد الشريفي القيادي في التيار الصدري أن المالكي يعمل بنفاق، وأن حكومة المالكي استدرجت قوات الاحتلال لضرب التيار الصدري. وأوضح الشريف إن موقف التياري الصدري الجديد من المالكي يأتي رداً على تشكيل لجنة تنسيق من حزب الدعوة والمجلس الإسلامي من وراء ظهر التيار الصدري، وإن هدف اللجنة الجديدة هو إفراز محاصصات فئوية جديدة لصالح الحزبين المذكورين. وأكد الشريف أن المالكي يعيش أزمة مع البرلمان وفشل في اختيار وزراء بدلاً لوزراء التيار الصدري المنسحبين من الوزارة. وقال إن المالكي يقطع الوعود للعراقيين ويتصرف على ما يقوله ووعد به.

وفي تقرير للبيت الأبيض في الثالث عشر من تموز 2007 جاء فيه: "إن القوات الحكومية العراقية طائفية.. وأن مجموعة من مستشاري رئيس الحكومة نوري المالكي

سعت لاستخدام قوات الأمن لأهداف طائفية". وأقر تقرير البيت الأبيض إن هدف تشكيل جيش وشرطة بعيدين عن التأثيرات الطائفية ما زال بعيد المنال أكثر من أي وقت مضى.... وأبدى البيت الأبيض قلقه من التدخلات السياسية التي تحول دون القيام بعمليات ضد المجموعات الشيعية المتطرفة، ولا سيما جيش المهدي، ومن استحالة اتخاذ أي إجراءات بحق مسؤولين وزاريين يشتبه بارتكابهم انتهاكات لحقوق الإنسان. وأشار التقرير إلى خضوع تعيينات كبار المسؤولين في الجيش والشرطة لاعتبارات طائفية، وإلى الملاحقات بحق قادة السنة لإرغامهم على التنحي من مناصبهم، وثمة أدلة عن تعليمات أعطيت لضابط وقادة عسكريين برتب متدنية للقيام باعتقالات تستهدف السنة بشكل أساسي.

وأعلن الأمريكي المكلف بمقاومة الإرهاب ساترفيلد إن الكثير من عناصر جيش المهدي تتحرك بشكل مستقل وبتأثير من إيران" وربما ما أفرزته القيادة الأمريكية من جنونية الطائفية في مفاصل حكم الدولة العراقية، قد أقنعت محمود المشهداني رئيس مجلس النواب للعودة إلى البرلمان مع جبهة التوافق في التاسع عشر من شهر تموز، غير أن التخبط الأمني ما زال هو سيد الموقف، عندما أعلنت كتلة إياد علاوي (الوطنية العراقية) تعليق اجتماع وزرائها في السابع من شهر آب.

الاختلاف داخل حكومة المالكي

بتاريخ 16/ 9/ 2007 انسحب ممثلو التيار الصدري من الائتلاف الوطني العراقي بسبب أحداث كربلاء وموقف الحكومة منها، ويتكون الائتلاف الوطني من أربعة فصائل شيعية هي:

1- الكتلة الصدرية.

2- المجلس الإسلامي الأعلى.

3- حزب الدعوة.

4- حزب الفضيلة.

والائتلاف له (128) مقعداً في البرلمان، ويوجد للصدريين (30) مقعداً في مجلس النواب، وللفضيلة (15) مقعداً، وللصدريين (6) وزراء هم وزير الصحة ووزير الزراعة ووزير شؤون المحافظات ووزير النقل ووزير السياحة ووزير منظمات المجتمع المدني.

لقد أحدث انسحاب الصدريين من الوزارة ثم من الائتلاف الوطني أزمة كبيرة في حكومة المالكي. ويذكر أن الصدريين كانوا وراء وصول المالكي إلى رئاسة الوزراء. كما أنسحبت القائمة الوطنية العراقية بزعامة إياد علاوي من الحكومة وهي ثاني تكتل ينسحب من الحكومة بعد الكتلة الصدرية. وللقائمة العراقية (25) مقعداً في البرلمان وخمس حقائب وزارية هي: العدل، والاتصالات، والعلوم والتكنولوجيا، وحقوق الإنسان، ووزارة دولة.

تعقيدات الأزمة العراقية

أولاً: إن المشهد السياسي العراقي يعاني من حالة عدم استقرار نظراً لتباين مواقف القوى الحزبية والطائفية حول مسألة تحقيق المصالحة الوطنية، وانسحاب قوات الاحتلال. وهذا ما أدى إلى مسلسل الانسحاب من حكومة نوري المالكي.

وكان انسحاب جبهة التوافق السنية من الحكومة احتجاجاً على فشل الحكومة في تحقيق المصالحة مؤثراً ومهماً.. ولايزال.. خاصة وأن جبهة التوافق لم تبد ارتياحها لإجراءات المالكي الأخيرة الخاصة بالمصالحة والتي تقضي بالسماح لأعضاء حزب البعث المنحل بالعودة إلى العمل في أجهزة الحكومة، وإجراء انتخابات إقليمية في المحافظات، والإفراج عن المحتجزين من دون تهمة.

ثانياً: في سياق عدم الاتفاق مع سياسات حكومة المالكي.. جاء انسحاب وزراء القائمة الوطنية بزعامة إياد علاوي من الحكومة في الأسبوع الأخير من آب/ أغسطس، احتجاجاً على ماوصفته بفشل الحكومة في تنفيذ برنامجها.

ثالثاً: إن المشهد العسكري في العراق يبدو عاصفاً وخطيراً.. فالتفجيرات تتصاعد،والاشتباكات تزداد.. وتؤكد تقارير أمريكية أن فكرة التعزيزات العسكرية الأمريكية في العراق التي يدافع عنها بوش فشلت في تحقيق إنجاز ملموس، فلم تفلح في تحجيم الميلشيات المسلحة. وإن أكثر من60 عراقياً يسقطون قتلى في كل يوم.

إن العراق في ظل الاحتلال العسكري الأمريكي مقبل على أيام عصيبة للغاية.. فليس ثمة شك في إن المشروع الأمريكي في العراق قد تعثر إلى حد الفشل الذريع... وأن المخرج الوحيد للعراق من محنة الاحتلال وتوابعها المدمرة.. هو السعي الجاد للقوى

العراقية لتحقيق المصالحة الوطنية، واقتران ذلك بالتوصل لوضع جدول زمني لانسحاب القوات الأمريكية.

وكانت جبهة التوافق العراقية التي سحبت وزرائها الستة من الحكومة أوائل آب/ أغسطس 2007. قد جاءت بعد اتهامات للمالكي بعدم تلبية مطالبها.

وسلطت تلك الخطوة الضوء على عمق الانقسام الطائفي في العراق الذي عرقل عملية اتخاذ القرار، وكان أحد الوزراء الستة وهو علي بابان وزير التخطيط الذي قرر العودة إلى الحكومة مما دفع الجبهة إلى طرده.

وفي ظل غياب جبهة التوافق تكّون لحكومة المالكي مشكلة إلى حد كبير من الأحزاب الدينية والقومية الكردية. وقال إياد علاوي رئيس القائمة العراقية الوطنية للأسف أن الحكومة العراقية ورئيسها مهزوزان، فالحكومة اعتمدت على عناصر ضيقة التفكير ومُخربة في تسيير أعمالها. هذه العناصر دأبت على مهاجمة الرموز الوطنية والقيادات السياسية. مشيراً إلى أن المشروع الذي عرضه للخروج من الأزمة يتمّحور في تحقيق المصالحة الوطنية من خلال مبادئ عدة أهمها إلغاء المحاصصة وإصدار عفو عام يستثني من وصفهم بـ(الإرهابيين) وإلغاء قانون اجتثاث البعث وحل الميليشيات. وأشار إلى تسييس قانون اجتثاث البعث من قبل هيئة اجتثاث البعث (حيث تمت استباحة واستهداف أي عراقي بعثياً كان أم غير بعثي وحتى أعضاء مجلس النواب الذين انتخبهم الشعب قد شملوا بإجراءات الاجتثاث، ومعروف من هم القائمون والمسؤولون عن هذه الهيئة التي أضحت تنظيماً واسعاً ينهش في جسم العراق وفي وحدته الوطنية ويبتعد عن محاسبة المجرمين ويعاقب الأبرياء.

وبتاريخ الحادي عشر من تشرين الثاني 2007 وجه رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي انتقادات حادة للولايات المتحدة بسبب عدم تسليم القوات الأمريكية ثلاثة من المحكومين بالأعدام والذين كانوا يشغلون مناصب قيادية في عهد الرئيس السابق صدام حسين.

وبين هؤلاء الثلاثة علي حسن المجيد (المعروف بعلي الكيماوي) حيث أيدّت محكمة التمييز العراقية في سبتمبر/ أيلول الماضي الأحكام الصادرة من المحكمة الجنائية العراقية في يونيو / حزيران الماضي بالاعدام شنقا لعلي الكيماوي ووزير الدفاع السابق "سلطان هاشم" و معاون رئيس الأركان "حسين رشيد" في حملة الأنفال ضد الأكراد في شمال العراق عام 1988. كما صدرت احكام بحق "على فرحان صالح" المسؤول السابق في الاستخبارات العسكرية وصابر الدوري مدير الاستخبارات بالسجن مدى الحياة، بينما أسقطت التهم ضد طاهر توفيق العاني حاكم مدينة الموصل السابق لعدم توفر الأدلة.

وأعلنت مصادر رفيعة المستوى إن الرئيس الأمريكي جورج بوش الذي التقى رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي في نيويورك شهر تشرين الأول/ أكتوبر 2007 قد اقترح على المالكي عقد اتفاقية أمنية استراتيجية طويلة الأمد بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية على غرار الاتفاقيات التي عقدتها الولايات المتحدة الأمريكية مع دول الخليج وبالذات الاتفاقية الأمنية الطويلة الأمد مع المملكة العربية السعودية. وعندما ظهر التردد في إجابة المالكي، فهم بوش، أن على المالكي استشارة إيران قبل إعطاء قرار نهائي.

طائفية المالكي في مذكرة سرية للبيت الأبيض الأمريكي

عبرت مذكرة سرية لمستشار الرئيس بوش للأمن القومي عن قدرة رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي في السيطرة على العنف الطائفي، وقد أعدت المذكرة التي تحمل تاريخ الثامن من تشرين الثاني/ نوفمبر 2007.

وكرر المالكي رؤيته لشراكة الشيعة والسنة والأكراد. ولكنه يواجه صعوبة في تحديد كيفية إنجاز ذلك. وأشارت المذكرة إلى تدخل مكتب رئيس الوزراء لإيقاف العمل العسكري ضد أهداف شيعية وتشجيعها ضد أهداف سنية وتسريح القادة العسكريين الأكثر فاعلية في العراق على أسس طائفية والجهود الرامية إلى ضمان وجود أغلبية شيعية في كل الوزارات لتعزيز سلطة الشيعة في بغداد.

وعلى الرغم من كلمات المالكي المطمئنة، فإن التقارير المتكررة من قادة الميدان هي من أسهمت في قلق واشنطن بشأن حكومة المالكي. فالتقارير عن انعدام الخدمات في المناطق السنية، ولا ريب إن المعلومات التي يتلقاها تقدم من جانب دائرة ضيقة من مستشاريه وهم من حزب الدعوة، وهو ما يلوّن أفعاله وتفسيره للواقع. وتبدو نواياه طيبة عندما يتحدث مع الأمريكين. وتشير تقارير حساسة إلى أنه يحول دون مجابهة المؤسسة الشيعية ويفرض تغييراً إيجابياً. ولكن الواقع في شوارع بغداد يشير إلى أن المالكي إما أن يكون جاهلاً بما يجري ويساء تفسير نواياه أو أن قدراته ليست كافية حتى الآن لتحويل نواياه الطيبة إلى أفعال.

إن على المالكي:

- إرغام وزرائه على اتخاذ خطوات صغيرة، مثل توفير الخدمات الصحية وفتح فروع البنوك في الأحياء السنية، لإظهار أن حكومته تخدم كل الجماعات السنية.

- إنهاء استراتيجيته السياسية مع مقتدى الصدر وتقديم أفراد جيش المهدي الذين لا يتخلون عن العنف الى العدالة.

- إعادة ترتيب حكومته بتعيين تكنوقراط كفوئين غير طائفيين في الوزارات الأمنية والأساسية.

- مطالبة جميع الموظفين والعاملين في الحكومة (في الوزارات ومجلس النواب ومكاتبه الخاصة) بالإدانة العلنية لكل أشكال العنف سعياً الى تحقيق أهداف سياسية كشرط للبقاء في مناصبهم.

- الاعلان ان العراق سيدعم تجديد تفويض الأمم المتحدة للقوات المتعددة الجنسية.

- إعلان خطط لتوسيع الجيش العراقي خلال الأشهر التسعة المقبلة.

- والإعلان عن الإيقاف الفوري لوحدات الشرطة العراقية المشتبه فيها وبرنامج نشيط لوجود قوات التحالف في وحدات وزارة الداخلية.

الحزب الإسلامي يرفض العودة لحكومة المالكي

أكد مسؤول في الحزب الاسلامي العراقي، أحد مكونات جبهة التوافق العراقية السنية، الاثنين ان عودة وزراء الجبهة المقاطعين لحكومة رئيس الوزراء نوري المالكي لن تتم الا بعد تحقيق مطالب الجبهة.

وقال "عمار وجيه" عضو المكتب السياسي للحزب الاسلامي الذي يتزعمه نائب رئيس الجمهورية العراقي طارق الهاشمي ان "عودة وزراء جبهة التوافق الى حكومة المالكي شيء من عالم الاحلام ولن يتم الا بعد تحقيق مطالب الجبهة.وأضاف لا معنى لعودة وزير لحكومة، في وضع سياسي غير طبيعي".

وتابع وجيه أن "رئيس الوزراء (نوري المالكي) يمارس التهميش والضغط على جبهة التوافق مؤكداً أن الجبهة لن تعبأ بذلك، ولن تهتم بالقرار الذي يعد ظلماً. وكان رئيس الوزراء قد قبل استقالة الوزراء الخمسة وبينهم نائبه سلام الزوبعي بعد مرور نحو شهرين على تقديم استقالتهم.

وتطالب الجبهة التي ينتمون إليها بإعطاء صلاحيات أكبر لها في القرار وإطلاق سراح معتقلين من أعضائها ووقف حملات الدهم والاعتقال، والتي تؤكد الجبهة أن ميليشيات متحالفة مع ائتلاف المالكي تتولى تنفيذها.

وفي غمرة التناقضات التي يحملها المالكي، وهو يتكلم بوجهين، مع شركائه في العملية السياسية، فقد ذهب هذه المرّة إلى توجيه اتهامات لأحد رموز جبهة التوافق الدكتور عدنان الدليمي، وقد تكون هي لإجباره على ترك البلاد. مما دفع الجبهة إلى إصدار بيان حول ما روجّهُ الناطق باسم المالكي اللواء قاسم عطا من افتراءات كاذبة ضد الدليمي.

بيان عن جبهة التوافق العراقية.

حول تصريحات قاسم عطا والتداعيات التي تعرض لها الدكتور عدنان الدليمي قامت قوة مشتركة فجر يوم الجمعة 30/ 11/ 2007 بإقتحام منزل الدكتور عدنان الدليمي

القيادي في جبهة التوافق الواقع في منطقة حي العدل واعتقلت ابنه وجميع أفراد حمايته والذين يناهز عددهم خمسين فرداً ووَضعَت الدكتور بما يشبه (الإقامة الجبرية).

كل ذلك جاء على خلفية تصريحات قاسم عطا يوم أمس الملفقة سواء في ادعائه مطاردة قتلة أحد أفراد الصحوة حيث ادعى أنهم لاذوا بمنزل الدكتور أو ادعائه بوجود سيارتين مفخختين في منزله والذي نفتهُ مصادر مقربة من قيادة القوات المتعددة الجنسيات جملةً وتفصيلا.

إن الأمر العاجل الذي جعل جبهة التوافق تطالب به الحكومة، هو الحفاظ على سلامة الدكتور عدنان الدليمي من التعرض إلى أي نوع من أنواع الأذى والمضايقة خاصة بعد اعتقال جميع حمايته ونطالب بالحفاظ على سلامة الحرس المعتقلين وابن الدكتور والإسراع بإطلاق سراحهم والكف عن استهداف الرموز الوطنية وتشويه سمعتهم وعدم مشاركة الإرهاب والمليشيات بعداوتهم لهذه الرموز .

إن جبهة التوافق إذ تدين وتستنكر هذه الفعال المشينة من قبل الأجهزة الأمنية ترى في ذلك تعقيداً للموقف ضد جبهة التوافق وبالتالي سوف يعقد الأزمة ويزيد من الاحتقان السياسي. في الوقت الذي تعيش فيه بغداد في بحبوحة من الوضع الأمني بفعل ما يقوم به أهالي المناطق وصحوتها وما تشهده منطقة حي العدل بالتحديد من قرب تسلم رجال الصحوة مسؤوليتهم فيها نرى إن الأجهزة الأمنية تفتعل مثل هذه الأزمة وتسوّقها لتترك ورائها جواً من الفوضى والإرباك الأمني وربما لعرقلة مشاريع الصحوة التي استطاعت الحد من نشاطات القاعدة والمليشيات الإرهابية.

جبهة التوافق العراقية

21/ ذي القعدة / 1428 هـ

30 تشرين الثاني / 2007م

حكومة كردستان وعلاقاتها مع حكومة المالكي

أعلنت حكومة إقليم كردستان رسمياً، ثلاثة ملفات أساسية تعكر صفو علاقاتها، مع السلطات الاتحادية في بغداد ألا وهي ملف كركوك وملف العقود النفطية وملف الموازنة المالية للعام 2008.

وفيما يتعلق **بملف كركوك**، التي تشكل العقبة الكأداء والمستعصية على طريق مسيرة حكومة "نوري المالكي" ومستقبل علاقاتها مع الإقليم الكردي، هناك آراء ومواقف شبه رسمية ومتضاربة أحياناً وغامضة أحياناً أخرى، تصدر من الأطراف والجهات المعنية بالأمر، وسط أنباء غير مؤكدة تشير إلى احتمال صياغة سيناريو مشترك بين التحالف الكردستاني، واللجنة العليا المكلفة بتطبيق المادة 140 من الدستور العراقي، بهدف تمديد فترة تنفذها عدة أشهر أخرى، ريثما يتم حلحلة المشاكل السياسية ذات الصلة وتذليل العقبات التي تعترض عملية الاستفتاء الشعبي لسكان كركوك على مصير مدينتهم إدارياً.

ويؤكد بهذا الصدد "سردار عبد الكريم" عضو اللجنة العليا للانتخابات في العراق، أنه تم تهيئة معظم المستلزمات الضرورية للاستفتاء الذي كان مقرراً نهاية العام الحالي بموجب المادة الدستورية المذكورة، إلا أن المعلومات الدقيقة والمطلوبة لعملية الاستفتاء لم تصل إلى اللجنة لحد الآن، بينما كان من المفترض وصولها قبل شهرين من موعد الاستفتاء على الأقل.

فيما تؤكد اللجنة العليا للانتخابات أنها تحتاج إلى نحو (5) أشهر للحصول على المعلومات المطلوبة، وهذا يعني عملياً وفنياً تأجيل عملية الاستفتاء إلى منتصف العام المقبل على أقل تقدير، بينما يؤكد "فرج الحيدري" رئيس اللجنة العليا المستقلة للانتخابات في العراق، أن اللجنة تقدمت بطلب إجراء الاستفتاء في كركوك إلى رئاسة مجلس الوزراء العراقي، إلا أنها لم تتلق الرد عليه حتى الآن، مشدداً في الوقت ذاته على أن قرار إجراء

الاستفتاء ليس بيد اللجنة العليا، لأنها الجهة المنفذة وليست المقررة ويمكن أن تبدأ اللجنة بإجراء الاستفتاء فور تلقي الإشارة من مجلس الوزراء رغم قصر المدة المتبقية لذلك.

ومن جانبها أكدت الكردية 'نرمين عثمان' عضو اللجنة العليا المكلفة بتنفيذ المادة 140 أن أعضاء اللجنة مستعدون لحضور جلسة البرلمان الخاصة بكركوك والمقرر عقدها هذا الأسبوع، والإجابة على كل التساؤلات المتعلقة بالقضية، لكنها شككت في جدوى تلك الجلسة على اعتبار أن العديد من الكتل البرلمانية تعارض تنفيذ تلك المادة من الدستور، وهو السبب الرئيس لتعثر تنفيذها حتى الآن على حد تعبير 'نرمين' التي دعت إلى ممارسة المزيد من الضغوط من جانب التحالف الكردستاني على البرلمان والحكومة العراقيين لحملهما على تنفيذ المادة المذكورة.

وفي هذه الأثناء تتواصل ميدانياً عملية إعادة العوائل العربية إلى كركوك من زمن النظام السابق، إلى مواطنها الأصلية في وسط وجنوب العراق، وكذلك إعادة العوائل الكردية والتركمانية المهجرة سابقاً إلى كركوك بعد منحها تعويضات مادية مجزية، إذ أكد رئيس لجنة رائد فهمي إن (3) آلاف عائلة مهجرة ووافدة ستتلقى التعويضات المادية، وأن الحكومة العراقية وفرت فعلاً المبالغ المطلوبة لذلك، والبالغة 200 مليون دولار. وشدد فهمي أن لجنته تقوم حالياً وبالتعاون مع وزارتي التخطيط والداخلية العراقية بإعداد القوائم بأسماء الذين يحق لهم المشاركة في عملية الاستفتاء على مصير كركوك، وفقاً لإحصائية عام 1957 مع مراعاة حالات الوفيات والولادات.

أما على صعيد الشارع الكردي وطبقاً لاستطلاعات الرأي التي تجريها بعض الصحف الكردية بخصوص قضية الاستفتاء على مصير كركوك وأسباب تأخر تنفيذ المادة 140، فإن معظم الآراء تتهم حكومتي 'المالكي والجعفري' بالتسبب المتعمد في عرقلة تنفيذ تلك المادة بأغراض وأهداف مختلفة وعديدة، مثلما تتهم القيادات الكردية بالتقاعس في هذا الميدان بالرغم من التأكيدات المتتالية التي تصدر من الزعماء الكرد بضرورة تنفيذ

المادة الدستورية في موعدها المقرر، وعدم السماح بأي تغيير أو تعديل أو تأجيل لبنودها أو مقرراتها.

أما مشكلة **العقود النفطية** التي أبرمتها حكومة الإقليم مع عدد من الشركات الأجنبية التي تنوي الاستثمار في القطاع النفطي في إقليم كردستان، فإنها جاءت متزامنة مع مشكلة تأخر الاستفتاء على مصير ركوك لتخلق المزيد من التوتر بين بغداد وإقليم كردستان، في ضوء تصريحات وزير النفط "حسين الشهرستاني" بإلغاء العقود المذكورة ومعاقبة الشركات الأجنبية الموقعة على العقود، وما جابه ذلك من ردود أفعال نارية من جانب حكومة الإقليم. ما حدا بحكومة "المالكي" إلى دراسة احتمالات إعادة الحوار والتفاوض مع حكومة الإقليم بشأن قانون النفط والغاز الصادر في الإقليم. وهو ما أكده الدكتور "أبا يزيد حسن" عضو لجنة قانون النفط والغاز في البرلمان العراقي والذي أوضح أن مسودة قانون النفط والغاز التي كانت السلطات المركزية قد اتفقت بشأنها مع حكومة الإقليم في وقت سابق قد خضعت لتعديلات عديدة من جانب مجلس الشورى، الأمر الذي رفض التحالف الكردستاني الموافقة عليه في البرلمان، فظلت المسوّدة عالقة دون تصديق منذ عدة أشهر، منوهاً في الوقت ذاته إلى أن حكومة "المالكي" ربما ستوافق على العمل بالقانون المذكور، أو قد تجري حواراً بشأنه مع حكومة الإقليم خصوصاً وأنها تتعرض لضغوط حقيقية وكبيرة من جانب الولايات المتحدة للموافقة على قانون النفط والغاز. وأكد الدكتور "رؤوف عثمان" النائب في البرلمان العراقي عن قائمة التحالف الكردستاني، أن العقود المبرمة بين حكومة الإقليم والشركات الأجنبية قانونية وسليمة، ولا تشوبها شائبة، مشيراً إلى أن وزير النفط العراقي ربما نسي أو يتناسى أن العقود المذكورة أياً كانت طبيعتها، فإن تصدير النفط الخام يجب أن يتم عبر السلطات المركزية في بغداد في نهاية الأمر، مُنوّهاً إلى سعي "الشهرستاني" الدؤوب لعرقلة مشاريع الجانب الكردي حتى عندما كان وكيلاً للوزارة، ومنوهاً إلى احتمال قيامه بذلك الدور تنفيذاً لأملاآت خارجية على حد تعبيره، مضيفاً أن التحالف الكردستاني يضغط باتجاه حمل

حكومة "المالكي" على إبعاد الشهرستاني من وزارة النفط، أو إرغامه على التخلي عن أسلوبه الحالي.

أما على الصعيد الرسمي فقد جددت حكومة إقليم كردستان التأكيد ثانية بأنها ستواصل العمل بالعقود التي أبرمتها مع الشركات الأجنبية التي تنجز مشاريع استثمارية في قطاع النفط بالإقليم، بالرغم من إعلان الشهرستاني إيقاف العمل بتلك العقود.

وجاء التأكيد على لسان "جمال عبد الله" المتحدث الرسمي باسم حكومة الإقليم الذي قال إن قرار إلغاء تلك العقود من قبل وزير النفط هو إجراء غير قانوني ويفوق صلاحياته، وأن جميع العقود التي يعترض عليها قانونية ومطابقة لمقررات قانون النفط والغاز في الإقليم. وأضاف "عبدالله" إن الحجج التي يسوقها الدكتور الشهرستاني بخصوص تلك العقود وضرورة مصادقة مجلس النواب العراقي عليها قبل أن توضع حيز التنفيذ هي حجج غير منطقية وأن قراره يأتي كرد فعل على مواقف سابقة وليس نابعاً من صلاحياته القانونية على حد تعبيره. واستبعد عبد الله أن يترك قرار وزير النفط إيقاف العمل بالعقود المذكورة أي أثر سلبي على اقتصاد الإقليم أو نشاط الشركات المعنية.

أما قضية **الموازنة المالية** السنوية الممنوحة لإقليم كردستان بواقع 13٪ من ميزانية الدولة العراقية منذ تنفيذ مذكرة التفاهم بين الأمم المتحدة والنظام السابق في إطار ما سمي بقرار النفط مقابل الغذاء، فإنها ستكون المعضلة الأهم، والتي ستفاقم التوتر الحالي في العلاقة بين بغداد وأربيل، ما لم توافق السلطات المركزية على زيادة تلك النسبة إلى 17٪ التي تطالب بها حكومة كردستان على اعتبار أن النسبة السابقة مجحفة ولا تتناسب مع الكثافة السكانية للإقليم وحجم الدمار الحاصل فيه إبان عهد النظام السابق والذي يتطلب مبالغ هائلة لإعادة الحياة إلى القرى والقصبات المدمرة وإنعاش البنى التحتية فيه. ولا شك أن زيادة النسبة المخصصة للإقليم، ستحتاج إلى موافقة البرلمان العراقي الذي تقول بعض المصادر المطلعة بأن هناك معارضة شديدة لهذا المطلب الكردي داخل الكتل البرلمانية.

ومن جانبها أعلنت حكومة إقليم كردستان قبل أيام أنها توصلت إلى اتفاق نهائي مع السلطات الاتحادية في بغداد بشأن زيادة الموازنة المالية المخصصة لإقليم كردستان لعام 2008، لتصبح 17٪ من إجمالي الميزانية المالية للعراق بدلاً من نسبة 13٪ التي كانت قد خصصت للإقليم من قبل الأمم المتحدة قبل عام 2003 في إطار تطبيق القرار الدولي المعروف بالنفط مقابل الغذاء.

وقال المتحدث الرسمي باسم حكومة الإقليم "جمال عبد الله" في حديث خاص لوكالة الصحافة الفرنسية أن الحكومة العراقية كانت قد شرعت بوضع الموازنة السنوية للبلاد قبل أربعة أشهر، وأن وزارة التجارة العراقية كانت قد اقترحت على وزارة المالية تخصيص نسبة 13٪ من إجمالي الموازنة لإقليم كردستان بالاستناد إلى معلومات البطاقات التموينية في عملية تحديد الكثافة السكانية للإقليم والتي تراعى كأساس في توزيع الموازنة (بموجب أحكام الدستور). وأضاف عبد الله أن ذلك المقترح لم يأخذ بعين الاعتبار أهم ما ورد في الدستور بهذا الخصوص ألا وهو حجم الدمار الحاصل في الإقليم إبان عهد النظام السابق والذي ينص الدستور على مراعاته في عملية توزيع الميزانية السنوية لكي يتسنى للسلطات المحلية إنجاز مشاريع إعادة الإعمار ودعم ركائز البنى التحتية للإقليم. لذلك أوفدت حكومة الإقليم عدداً من المتخصصين والمسؤولين إلى بغداد لحل المسألة مع السلطات الاتحادية وهو ما تم بالفعل وقال أن المسألة ستعرض لاحقاً على البرلمان العراقي للمصادقة النهائية عليه.

خلافات تهدد بأحالة الشهرستاني إلى القضاء

كشف النائب أحمد سليمان المهنا مقرر اللجنة الاقتصادية في مجلس النواب العراقي لـالزمان أمس عن أن وزير النفط حسين الشهرستاني لم يقدم للجنة أي كشوفات نهائية عن ايرادات النفط العراقي البالغة مليارات من الدولارات للعامين الماضي والحالي برغم قراءة البرلمان بشكل اولي لتقرير موازنة الدولة للعام 2008 الذي قدمته إليه الحكومة. وعلى الرغم من أن حجم الموازنة الحالية يبلغ حوالي 46 مليار دولار (يعتمد تمويلها علي ايرادات النفط). فقد استغرب المهنا في تصريحه لـالزمان عن عدم تقديم الشهرستاني كشوفات عن الاستقطاعات والتعويضات المدفوعة إلى الدول المتضررة من حرب الكويت البالغة 5٪ من إيرادات النفط حيث تبلغ هذه التعويضات مليارات عدة من دون ان يعرف مجلس النواب واللجنة الاقتصادية في المجلس اي معلومات عنها. وأكد المهنا أن محافظ البنك المركزي العراقي "سنان الشبيبي" لم يحوّل جزءاً من احتياطي العراق النقدي البالغ 17 مليار دولار والذي يستخدم كغطاء للدينار إلى العملات الأخرى مثل الجنيه الاسترليني واليورو بعد تراجع سعر الدولار الذي أدى إلى ان يخسر العراق حوالي 4 مليارات دولار نتيجة هذا التراجع في سعر العملة الامريكية. وعزا ذلك إلى ضعف الكفاءة في إدارة البنك المركزي وانعدام الرقابة عليه، في وقت حولت اغلبية البنوك المركزية في الشرق الاوسط محفظتها الدولارية إلى العملات الغربية الاخري والذهب لتحاشي الخسارة. وكان برهم صالح نائب رئيس الوزراء العراقي رئيس اللجنة الاقتصادية الحكومية، (اعلى هيئة تدير الاقتصاد العراقي) قد رفض الاجابة عن هذا السؤال خلال محاضرة القاها في لندن الشهر الماضي. من جانبه قال "حسين الفلوجي" النائب عن جبهة التوافق لـالزمان ان الانفاق العسكري في ميزانية العام الحالي المخصص

لوزارتي الدفاع والداخلية قد ارتفع إلى عشرة مليارات دولار، فيما قدمت وزارة المالية موازنة للعام الحالي بعجز في مفردات الموازنة يبلغ عشرة مليارات دولار. وفي اشارة إلى الفوضي الاقتصادية التي يعيشها العراق حاليا قال المهنا ان الحكومة قد فشلت في تشكيل هيئة عليا للاستثمار تابعة لها برغم صدور قانون بهذا الخصوص وشدد المهنا في تصريحه علي ان هذه الفوضى الاقتصادية والاستثمارية قد انعكست في فشل الوزارات والادارات الحكومية في انفاق المبالغ المخصصة للاستثمار. وشدد المهنا علي ان اللجنة الاقتصادية التابعة للبرلمان لا تعرف حتى المتبقي من المبالغ المخصصة للاستثمار خلال العام الماضي. ولا تتضمن ميزانية العام الحالي اي اشارة اليها. وقال الفلوجي ان الاستثمارات المخصصة للتوسع في رفع الطاقة الانتاجية في ميزانية العام الحالي يبلغ 3.5 مليار دولار. ولاحظ الفلوجي ان الطاقة الانتاجية للنفط العراقي قد تراجعت من 1.7 مليون برميل إلى 1.3 مليون برميل بدلاً من أن ترتفع. ولا يعرف احد اين ذهبت موازنة الاستثمار الخاصة بوزارة النفط حسب قوله. وقال المهنا ان اكبر العقبات التي تعترض تمرير الموازنة من البرلمان هي انها مقدرة بالدينار وليس بالدولار وهو الامر المعمول به في الموازنات السابقة. وقال المهنا ان حجم الموازنة كبير لكن الفساد وضعف الاداء أديا إلى عدم تحقيق اهدافها. من جانبهم اجمع خبراء في العلوم المالية طلبوا عدم ذكر اسمائهم لاسباب امنية لـ"الزمان" انهم "يخشون انه جرى توزيع المخصصات على بنود الانفاق في الموازنة بدوافع طائفية وحزبية" واستغربوا تخصيص 2.5 مليار دولار لوزارة الصحة في ميزانية العام الحالي التي فشلت في الاستفادة من المخصص لها للاستثمار في ميزانية العام الماضي" الذي يعد السبب الرئيس لتدهور الخدمات. وقال هؤلاء الخبراء انهم رصدوا "انحيازات طائفية وحزبية في توزيع التخصيصات المالية". واستغربوا ان "يتم تمويل موازنة اقليم كردستان بالمخصص لها البالغ 17٪ من ميزانية الدولة".

وقال النائب مهدي الحافظ، في الجانب السياسي هناك ثغرات كثيرة ويجب الاعتراف بذلك، الوضع في البلد يصل إلى ما يشبه أزمة الحكم لوجود مراكز عديدة للسلطة والخلاف فيما بينها يظهر للعلن سواء على شكل تصريحات لهذا المسؤول أو ذاك وهم في قمة السلطة. وكذلك أيضاً نجد ممارسات متناقضة لا يحكمها بالحقيقة سياسة واحدة وإنما تعبر عن تناقضات داخل المجموعة سواء كانت في إطار مجلس الوزراء أو في الهيئة الرئاسية أو الرئيسية الأخرى وأنا أعتقد أن هذه المسألة ما لم تحل ويوضع لها نوع من الحل السليم يصبح الأمر مصدر متاعب للمستقبل لأن المناخ السياسي هو شرط حيوي لنجاح الأمن والاستقرار لنجاح التجربة الإنمائية في العراق وحل مشكلة البطالة.

إن مشكلة الحكم هي الأهم ولا بد أن تعالج بطريقة سليمة ويوضع حد لكل الممارسات المتناقضة سواء كان في إطار الهيئات القائمة أو فيما يتعلق بمضمون السياسات المتبعة مثلاً: إن المشكلة الرئيسة في الحكم في العراق الآن هي المحاصصة الطائفية وأنا أعتقد مهما تكلمنا عن هذا الأمر لا يكفي ولا بد أن توضع ضوابط وهذه الضوابط هي التي تؤمن أن يكون هناك حكم سليم مبني على أساس قواعد اللعبة الديمقراطية. هناك كتل سياسية في البرلمان ومن حقها أن تكون ممثلة في الحكم بشكل أو بآخر ولكن هذا لا يبرر أن تعتمد هذه القاعدة كغطاء لتوزيع طائفي وهذا ما يجري. وأنا مثلاً من الأمور التي لا أرى مسوغاً لها بالمرة أن نعتمد الآن نظرية التوازن في بناء المؤسسات وأنا لا أعلم هل هناك من رابط بين استحقاقات الكتل السياسية في المجلس النيابي وبين أن تثبت قاعدة لبناء الدولة ومؤسساتها؟ هذه القاعدة تمتد من قمة السلطة إلى أبنائها وهذه بالحقيقة لا تبني مؤسسات حقيقية وإنما تبني دولة طائفية عرقية لا يمكن أن يكتب لها النجاح وتضع اللبنة الأساسية فيما بعد لزعزعة الوحدة الوطنية وتقسيم البلاد.

النائب فالح الفياض يكشف لـ(الزمان)

عن خارطة التحالفات في بغداد

كشف النائب العراقي فلاح الفياض الناطق باسم رئيس الوزراء العراقي السابق إبراهيم الجعفري لـ"الزمان" أن "الجعفري سيعلن خلال الأسابيع المقبلة عن التيار الوطني العراقي الذي يترأسه وهياكله التنظيمية". وأكد الفياض أن "الجعفري يعارض قيام فيدرالية على أساس طائفي" في إشارة إلى فيدرالية جنوب العراق. وقال أن "كوادر وقيادات حزب الدعوة الإسلامي المؤيدين للجعفري سينضمون إلى التيار الجديد"، منفصلين عن جناح الحزب الذي يترأسه نوري المالكي رئيس الحكومة. وقال الفياض في تصريحه لـ"الزمان" أن "الجعفري يعارض جميع المقدمات التي سبقت انعقاد المؤتمر الأخير لحزب الدعوة والنتائج التي أسفر عنها"، في إشارة إلى اختيار المالكي رئيساً للحزب". على صعيد آخر قال عبد العزيز الحكيم الذي يترأس المجلس الأعلى الإسلامي والائتلاف العراقي العائد إلى بغداد بعد تلقيه العلاج من مرض سرطان الرئة في طهران أنه شفي من المرض الذي كان يعاني منه. في حين عاد الرئيس العراقي جلال الطالباني إلى بغداد قادماً من الرياض في ختام جولة شملت أيضاً مصر والكويت شارك خلالها في افتتاح الدورة الرياضية العربية الحادية عشرة في مصر والقمة الثالثة لقادة ورؤساء الدول الأعضاء بمنظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك" التي اختتمت أعمالها في العاصمة السعودية أمس الأول[1].

في غضون ذلك أجلت رئاسة مجلس النواب مناقشة قانون المساءلة والعدالة الذي يفترض أن يحل بدلاً من اجتثاث البعث حتى العام المقبل بسبب الخلافات بين الكتل

---

(1) وكان عبد العزيز الحكيم قد قضى فترة خمسة أشهر في طهران للعلاج من مرض سرطان الرئة للفترة من مايو (أيار) إلى غاية (تشرين أول) الماضي قبل عودته إلى بغداد الشهر الماضي التي أعلن فيها عن استكمال مراحل العلاج. إلا أن الزيارة الأخيرة التي بدأت مطلع الشهر الحالي وصفت بأنها تكميلية.

حول مشروع هذا القانون. وقال الفياض لـ"الزمان" أن "الجعفري يريد تشكيل إطار تيار وطني يضم الأطياف الدينية والسياسية والاجتماعية للعراقيين. ووصف الفياض هذا بأنه هو الإطار الأفضل "لاستيعاب الشخصيات الوطنية والاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني في مشروع يهدف إلى القضاء على الاحتقان الطائفي ويكون له بعد وعمق وطنيان غير منحاز لهذه الطائفة أو تلك. وشدد الفياض في تصريحه لـ"الزمان" على أن "هذا التيار ليس حزباً سياسياً ليختنق في مساحة ضيقة". وأشار إلى أنه "ليس تجمعاً لأحزاب". وأوضح أن الفكرة هي "تشكيل تيار يختلف عن آليات العمل الحزبي" وقال أن "هذا التيار يستوعب كفاءات وفعاليات سياسية ذات بعد ثقافي وفكري ووطني" ورفق الفياض في تصريحه لـ"الزمان" أن يكون هذا "التيار تجمعاً لأحزاب سياسية لكنه استدرك قائلاً أن رئيس الوزراء السابق يجري حوارات مع الكتل والأحزاب للاتفاق على قواسم عمل مشتركة.

ومن جانب آخر بين إياد علاوي أن لا يمكن أن تقوم جبهة وطنية بالعراق تؤمن بالمشروع الوطني من دون الاخوة الاكراد الذين هم من الكيانات السياسية الرئيسية التي أصبحت جزء مهم من المكون العراقي . وبالنسبة لجبهة المعتدلين لقد كان اسمي مطروحاً بالحقيقة ولا اعرف الان هل هو مطروح ام لا وفُوتحت من قبل أمريكا في مسالة جبهة المعتدلين وكان معي الاستاذ عدنان الباجه جي والمشكلة لدينا هو ليس جبهة المعتدلين وجبهة المتطرفين بل المشكلة بالنسبة لنا من يتبنى المشروع الوطني العراقي. فالعراق لكل العراقيين بغض النظر عن العرق واللون والشكل والدين وان هؤلاءالعراقيين يبنون مؤسسات قادرة على حمايتهم والمحافظة على كرامتهم وان يتقدم العراق ويلعب دور ايجابي في المنطقة العربية والاسلامية.وفي معرض رده على التحالفات قلت هذا للامريكان وان هذا هو المطلوب وليس المطلوب ان هذا معتدل وهذا متطرف فنحن بقينا ننزف دم والشعب العراقي ينزف دم الى هذه اللحظة فالقصةهي الابتعاد عن الطائفية والمحاصصية وتكريس مبادئ المصالحة الوطنية الاساسية. نحن لا نريد خلق محّور ضد مجموعة او مجاميع اخرى والذي نريده هو ان نسير باجمعنا كعراقيين لمصلحة العراق سني

وشيعي ومسيحي وكردي وتركماني هذا هو بالحقيقة الذي نراه لكيّ يتجه بالعراقيين نحو الاستقرار.

وصادق رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي في السابع عشر من تشرين الثاني/ نوفمبر 2007 على محاكمة مسؤولين اثنين سابقين في وزارة الصحة العراقية اتهما بتنفيذ عمليات اختطاف وقتل طائفي حسبما ذكره مستشارون أمريكيون للقضاء العراقي. وقال مايكل والثر المسؤول في وزارة العدل الأمريكية والذي يراقب عمل المستشارين الأمريكيين لدى القضاء العراقي في تصريحات صحفية أن القضاء العراقي أصدر قراراً الشهر الماضي أقر فيه كفاية الأدلة لمحاكمة "حاكم الزاملي" وكيل وزارة الصحة وقائد قوة حماية الوزارة حميد الشمري. هذا واعتبر "والثر" هذه القضية بأنها على قدر بالغ من الأهمية لأنها ستظهر استعداد حكومة رئيس الوزراء نوري المالكي لمحاكمة أفرادها من عدمه من دون أن يشير إلى موعد بدء إجراءاتها. هذا ومن بين الأشخاص التي يقول التحقيق القضائي العراقي أن الزاملي استهدفهم هو "عمار الصفار" وكيل وزارة الصحة بسبب خلافات حول الترقيات الوظيفية.

وحكومة كردستان ترفض أي عقوبات من المركز

أعلنت حكومة إقليم كردستان في العشرين من تشرين الثاني 2007 أنها لن تقبل بأي عقوبة من الحكومة المركزية بشأن عقود نفطية اتفقوا عليها من شركات نفط أجنبية بعدما هدد وزير النفط العراقي حسين الشهرستاني بمنع الشركات من إبرام صفقات مع الحكومة المركزية. وقالت الحكومة الكردية المتمتعة بحكم شبه ذاتي في بيان أنها لا تتوقع ولا تقبل تهديدات ولا جزاءات أو عقوبات من شركاء في حكومة بغداد. وقال البيان أن عقود التنقيب عن النفط الموقعة من طرف الحكومة الكردية ستضيف مليون برميل من النفط يومياً لتحسين عائدات تشتد الحاجة إليها لكل الشعب العراقي في المستقبل القريب. هذا وسنت حكومة كردستان قانونها النفطي الخاص بها في أغسطس آب.

رئيس وزراء العراق يحلم بالفساد

ولعل من المفارقات التي قلما تجدها في دولة عريقة مثل العراق، أن رئيس الدولة يفكر في مسائل سطحية، ولا يعرف كيف يعيش الشعب، بحجة أن الصلاحيات هي بيد رئيس الوزراء.

أما رئيس وزراءه الذي خطف الأضواء بطائفيته وفسادهِ، فلم يتمكن من حلحلة مشكلة الأمن، وزاد القتل، والاغتصاب، والتعذيب، وهجر الناس بيوتهم إلى أماكن اخرى لضمان الأمان، وهو نسي على كل أرض العراق. ورئيس الوزراء (أبو المحاسن) يشاهد عوائل تنبش القمامة لعلها تكسب قوت لأطفالها، والميسورين هجروا بلدهم، وأحمد ابن المالكي أصبح من الميسورين يشتري فندق بالإمارات بسعر (350) مليون دولار لأنه ربح من تجارة محل والده في الست زينب في دمشق هذا المبلغ وليس من الدولة العراقية، وأكيد عندما تسأل المالكي، سيقول ليس من أموال شعب العراق البائس!.

وفي جلسة ساخنة داخل اروقة الكونغرس الامريكي تم استضافة رئيس هيئة النزاهة راضي الراضي في يوم 4\10\2007 من قبل لجنة التحقيقات الخاصة بالفساد المالي التي يرأسها السيد 'هنري واكس مان' وهو ديمقراطي حيث تكلم القاضي راضي الراضي و كشف ما هو مستور عن السراق الذين سرقوا أموال الشعب العراقي بالوثائق المدعومة بالادلة حيث قال ان السيد المالكي قد قام بايقاف جميع التحقيقات الخاصة بالفساد المالي على الوزراء والمسؤلين والمقربين منه ومن هم اقاربه الذين ينتمون إليه.

إن أكثر من 48 شخص ما بين محقق و موظف يعملون في النزاهة قد قتلوا هم وعوائلهم من خلال خطفهم وتعذيبهم على أيدي مليشيات تابعة إلى المالكي وانا طلبت اللجوء السياسي داخل أميركا خوفاً من أن يكون مصيري ومصير عائلتي مثل مصير الذين عذبوا وقتلوا بأبشع الأدوات الإجرامية، وأن هناك 3000 قضية فساد مالي لدى المحققين في النزاهة لكن المالكي وافق على إحالة (241) قضية الى المحاكم كون هذه

القضايا بعيدة عن المالكي وأقاربه وأن مبلغ الفساد المالي لهذه القضايا أكثر من 18 مليار دولار. وهذا المبلغ شيء صغير بالنسبة للسرقات الكبيرة التي لم تنجز وهي في مراحلها الأولية وأن الفاسدين لا يتوقفون عن السرقات لأنهم أصبحوا قوة اقتصادية مخيفة. ولكن مصيرهم سيكون الحساب و سياخذون جزاءهم العادل و سوف أعطيكم بعض الامثلة على الجرائم التي لحقت المحققين الذين قتلوا على يد مليشيات تابعة للمالكي بعد ان قام هؤلاء المحققين بكشف هذه السرقات.

إن أحد المحققين قتل هو وزوجته التي كانت حامل بشهورها السبعة بطريقة إجرامية ووحشية من خلال تعذيبهم وتعليقهم في السقوف (الجناكيل) وعذبوا حتى الموت، ووجدت جثثهم في مزابل الطرقات اضافة إلى قتل والد أحد المحققين بالة (الدرل) ومرمية أيضاً في الطرقات. وقد أيدّ المفتش العام للحكومة الامريكية وهو الجنرال "ديفيد ام واكل" إضافة إلى دعم كلام المفتش الخاص لإعمار العراق السيد "ستيوارت باون" حيث أيد ما تطرق إليه القاضي راضي الراضي. وأن رئيس اللجنة التحقيقية "كونغرس مان هنري" كان منزعجاً من تصرفات الخارجية الأمريكية ومن المحتمل أن تواجه رايس مشكلة كبيرة مع هذه اللجنة التحقيقية لأن هناك إحراج وعدم فهم وهناك ضبابية في موقف وزارة الخارجية الأمريكية من هذه السرقات وقد طلب السيد باتلر وهو يعمل مساعد للخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأوسط أن تكون هناك جلسة مغلقة بعيدة عن الإعلام لأنه هناك تورط ملموس من جهات أمريكية كبيرة مع جهات عراقية مسؤولة.

وقد سأل رئيس اللجنة التحقيقية "الكونغرس مان هنري واكس" السيد باتلر: هل لدى الحكومة العراقية الإرادة السياسية بأن تقلع الفساد من داخلها؟ و أجابه باتلر: علينا أن نحدد جلسة مغلقة وسرية حفاظاً على العلاقات العامة و قد أصر باتلر على أن تكون الجلسة بسرية تامة.

وحيث قال هنري واكس مان رئيس اللجنة التحقيقية لباتلر لماذا تتكلم عن الأمور الإيجابية فقط؟ وتترك الأمور السلبية وهي كثيرة جداً! أجابه باتلر: سوف يتم الإجابة عن جميع الأسئلة ولكن في جلسة سرية ومغلقة. وضحك هنري واكس، هل هذا المكان

مناسب للأشياء الإيجابية فقط؟ وهي قليلة! والاشياء السلبية الكبيرة تريدها ان تكون خلف الابواب المغلقة؟ أجابه باتلر: هذا الكلام يرمي في صميم العلاقات الدبلوماسية وفي الأمن القومي الأمريكي.

ابتسم هنري واكس مان واستهزء لطريقة كلام باتلر وموقف الخارجية الأمريكية من هذه السرقات وقد دافع بعض الجمهوريين عن كلام باتلر حيث قال كريستوفر: إنني غير محبط بشهادة باتلر.. ولكن طلب من باتلر أن يقر بأن هناك أشخاص في الحكومة العراقية هم فاسدين وسراق للمال العام.

واعترف القاضي راضي الراضي بأن المالكي رفض أن يعترف باستقلالية هيئة النزاهة التي أسست عام 2004 ولكن الاستقلالية موجودة في الدستور العراقي وأن هناك فقرة في القانون العراقي السابق والنافذ اليوم وتحديداً المادة(136 ب) التي تقول لا يمكن إلقاء القبض على أي متهم أو سارق إلا بعد أخذ موافقة المرجع. ولكن المالكي لا يسمح أن يعطي الإذن وفق هذه المادة بالرغم من وجود أدلة كافية ودامغة على المتهم أنهُ لا يسمح بتطبيق القانون لأنه الأغلبية من المتهمين والسراق هم من المقربين منه ومن أقاربه بل هو متورط معهم ودائماً ما يريد أن يغطي عليهم.

إن وزارة النفط هي من أكثر الوزارات عرضة للسرقة من قبل مسؤولين كبار هم يموّلون المليشيات التي تقتل العراقيين والقوات الأمريكية، والمالكي، يرفض شخصياً فتح أي ملف فساد مالي في هذه الوزارة وهذا مخالف لأنه ليس من اختصاصه.

وكان قسم من أعضاء الكونغرس وتحديداً الجمهوريين هم من أرادوا التشكيك بما طرحه القاضي راضي الراضي ومن ضمنهم "دان برتن" حيث قال أن القاضي راضي الراضي عمل لصالح نظام صدام حسين من عام 1979 ولغاية عام 1992 كمدعي عام وسألهُ كيف حصلت على هذه المناصب؟ فأجابه القاضي راضي الراضي: إنني مهني وقد تخرجت من كلية القانون وتدرجت في المناصب بجهودي الشخصية وبامكانياتي الذاتية وخبرتي الكبيرة في القضاء، ولكنني مع الاسف سجنت في فترة نظام صدام حسين وعذبت وكسر عظم رأسي ورفضت أن أنفذ ما يريده نظام صدام وكنت أمين وحريص على سمعتي في تطبيق القانون.

أسمعوا قصة الدكتور عبد الكريم هاشم مصطفى!!

صدر أمر ديواني من رئيس وزراء العراق المرقم 141 في 7/ 8/ 2007 تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء في جلسته الرابعة والثلاثين المنعقدة في 6/ 7/ 2007 بتكليف الدكتور "عبد الكريم هاشم مصطفى" بالقيام بمهام وكيل وزارة الخارجية للشؤون الإدارية والمالية بالإضافة إلى مهامه الحالية اعتباراً من تاريخه أعلاه.

أما مهام الدكتور عبد الكريم هاشم مصطفى الحالية التي لم يشر اليها الأمر الديواني فهي سفير العراق في موسكو.وهكذا يعين شخص في موقعين يفصل بينهما أكثر من 2500كيلومتر، ناهيكم عن تنازع الاختصاصات بين المنصبين. فالوكيل الإداري والمالي مطلوب منه أن يراقب تنفيذ السفراء لمهامهم، فإن كان هو السفير أيضاً فسيكون هوالخصم والحكم كما يقال.

والسؤال هو لماذا يصدر المالكي مثل هذا الأمر الذي ليس له سابقة لا في العراق ولا في غير العراق. ويأتينا الجواب سريعاً إنها المحاصصة الطائفية والتكالب على المناصب وإحتقار العقل والمنطق والقانون. فبعد الإحتلال وضمن توزيع المناصب والمواقع على أساس طائفي أصبحت سفارة العراق في موسكو حصة المجلس الأعلى وجيء "بعبد الكريم" هذا سفيراً هناك.ولما شغر منصب وكيل وزارة الخارجية للشؤون الإدارية أصر المجلس الأعلى على أن يحصل على هذا المنصب، كونه مغبون في وزارة الخارجية. ولما كانت مؤهلات أغلب كوادر المجلس الاعلى تصلح لوزارة الداخلية حصراً (لخبرتهم السابقة في تعذيب وقتل الأسرى العراقيين في إيران) فلم يكن لديهم غير الدكتور عبد الكريم ليشغل المنصب ولكن دون التخلي عن سفارة موسكو لإنها حصتهم ويجب أن تبقى بأيديهم.

والأمر الأكثر غرابة أن هذا السفير – الوكيل لا علاقة له بالدبلوماسية البتة ولا يحمل شهادة الدكتوراه. لقد كان هذا الرجل لغاية الاحتلال الأمريكي للعراق مقيما في

باريس ويعمل حارساً في مطبعة يملكها الدكتور "عادل عبد المهدي" نائب رئيس الجمهورية المحتلة، حيث تربطه بعادل عبد المهدي علاقة مصاهرة. أما حكاية نيله شهادة الدكتوراه، فهو يدعي أنه خريج كلية الطب البيطري في العراق وانه حاصل على شهادة الدكتوراه في الصيدلة من فرنسا، ولحد الآن لم يرسل الى لجنة تقييم الشهادات في وزارة الخارجية بشهاداته المدعاة، واللجنة ساكتة مثلما سكتت على غيره مثل "فارس الياور" شقيق "غازي الياور"، ومثلماسكتت على الشهادات المزورة المقدمة لها ومنها شهادة الدكتوراه لمندوب العراق المحتل لدى الأمم المتحدة حامد البياتي، ومثلما سكتت أيضا على سفير من الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي طالبته الخارجية العراقية بإبراز شهاداته أجاب بأنه يحمل شهادة (دكتوراه في مقارعة نظام صدام حسين).

ولنعد الى الدكتور المزيف "عبد الكريم" ذو المنصبين الرفيعين، فهذا الرجل متزوج من جزائرية مقيمة في فرنسا، وهذه السيده لم تكن تحلم أن يتحول زوجها من حارس يقضي لياليه في المطبعة الى سفير، فأخذت هي الأخرى تمارس سلطات السفير، وتقوم يوميا بجولة على مكاتب موظفي السفارة وتتدخل في شؤونهم وتسخرهم لجولاتها التسويقية. هذه السيدة هربت من شتاء موسكو الى دفءالإمارات وقنصلية العراق في دبي توفر لها السيارة الخاصة والسائق، وهي تستلم راتب زوجها كسفير ومقداره 12 ألف دولار إضافة الى مخصصات مقدارهاثمانية آلاف دولار، إضافة إلى دار السكن والخدم والسواق وبقية الإمتيازات.

إن المطلوب من كل عراقي شريف يرى ما وصل إليه الوضع في بلاده أن لا يسكت. إننا هنالا نتحدث عن شكوك ومبالغات بل حقائق، واتحدى نوري المالكي أن ينفي أنه عين السفير وكيلاً وأبقاه سفيراً يقبض راتب السفير دون اداء عمله.واتحدى عبد الكريم أن يثبت أنه يحمل شهادة الدكتوراه في الصيدلة من فرنسا، ولو كان كذلك فكيف يعمل حارسا في مطبعة.واتحدى هوشيار زيباري أن يعلن على الملأ كم من سفرائه زوّروا الشهادات وكم منهم لم يقدموا أي شهادة لإنه لم يكمل الدراسة المتوسطة.

في كل يوم يمر يكتشف العراقيون المزيد من الفساد والسرقة والكذب والغش والنهب والقتل وخرق القانون من عملاء الإحتلال.وأمس كشف مواطن شريف حقيقة أن وزير النقل من التيار الصدري المدعو كريم مهدي صالح الذي شغل تلك الوزارة الحساسة لمدة أسبوعين فقط وأعفي منها في حزيران 2006 كان مجنونا، وأنه أصيب بلوثة عقلية لكثرة ولوغه بدماء العراقيين، وقبل ذلك إكتشف الجميع أن وزير الصحة ووكلائه كانت مهمتهم الأساسية قتل المرضى ومراجعي المستشفيات، ولا نتحدث عما يعمله وزير الداخلية البولاني، فالجثث مجهولة الهوية والمعتقلات المليئة بالعراقيين الشرفاء خير دليل.

إن في وضع العراق اليوم ألف سبب وسبب يدعو كل عراقي شريف أن يثور على هذا الوضع. وإذا كان الإحتلال لوحده يجعل مقاومته فرض عين وواجب أخلاقي وإنساني، فكيف إذا كان المحتل والزمرة التي جاءت مع الإحتلال يمثل هذا الإجرام والفساد! واحداث التاريخ تقول إن شعب العراق ما رضي بظلم أبداً ولم يحن رأسه لغير الله، وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون. صدق الله العظيم.

تقرير أمريكي يتهم حكومة "المالكي بالفساد في الثاني من أيلول 2007

اتهم تقرير أمريكي حكومة رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي بالفساد، وزاد بالقول إنها تعرقل التحقيقات الرسمية التي تطال عدداً من حلفائها السياسيين بهذا الخصوص.وذكرت الإذاعة الوطنية الأمريكية أن السفارة الأمريكية في العراق أعدت تقريراً قالت فيه: إن حكومة رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي فشلت في منع مسؤولين من ارتكاب جرائم تتعلق بالفساد فضلاً عن سعيها لمنع السلطات العراقية المعنية من القيام بتحقيقات فعالة للكشف عن المتورطين.

وأشار التقرير إلى أن الحكومة العراقية منعت مخصصات مالية كان يفترض أن توضع في ميزانية هيئة النزاهة العامة الموكلة إليها مهمة مكافحة الفساد في المؤسسات

الحكومية.كما اتهم التقرير مكتب المالكي بالوقوف وراء إحباط العديد من التحقيقات التي تطال حلفاء سياسيين للحكومة يشتبه في تورطهم في عمليات فساد تتضمن الاختلاس واستغلال السلطة.ونقلت الإذاعة الأمريكية عن مراسلها في بغداد "كوري فليتوف" قوله: إن العديد من الوزراء، ومن بينهم وزير الداخلية العراقي جواد كاظم البولاني، يتمتعون بحصانة قوية؛ بسبب ارتباطاتهم السياسية مع الحكومة. وأضاف المراسل: إن تقرير السفارة الأمريكية ببغداد بالإضافة إلى إفادات من موظفين في وزارات الدولة يعطي انطباعاً قوياً بأن"الفساد يلتهم موارد الحكومة، مع وجود كبار المسؤولين بوزارة الداخلية المستفيدين من عقود شراء التجهيزات والمعدات". وأوصى التقرير بأن تقوم وزارة الخارجية الأمريكية بدعم هيئة النزاهة العامة واستخدام القوات الأمريكية في العراق لحماية موظفيها، لاسيما أن عدداً منهم تعرض للقتل أثناء العمل. وذكرت الإذاعة عن مسؤول في السفارة الأمريكية ببغداد قوله: إن التقرير مجرد مسودة أولى لافتا إلى وجود بعض التساؤلات حول مصداقية بعض المصادر التي وردت في التقرير.وعلى حد قوله العراق ثالث أسوأ دولة في العالم في الفساد الإداري والمالي. حسب تقرير منظمة الشفافية الدولية الذي صدر الأربعاء حيث لم يتقدم على العراق سوى الصومال وميثمار.

وقد جاء تقرير المنظمة الذي يقع مقرها في مدينة برلين ليغطي 180 دولة على مستوى العالم، مؤكداً أن الفساد يترافق عادة مع الفقر، وضعف موارد الدولة. وقالت "هوغيت لابيل" رئيسة المنظمة المعروفة دولياً برصانة تقاريرها في مؤتمر صحفي عقدته في لندن إن لائحة المنظمة لسنة 2006 شملت أسوا الدول على مستوى العالم في مجال الفساد، وكان على رأسها مينمار والعراق وهايتي.

وأشار تقرير المنظمة إلى أن تكرار اسم العراق على مدى السنوات الماضية قد يرجع إلى أنه أصبح في بؤرة الاهتمام العالمي منذ سنة 2003، فضلاً عن توافر المعونات الدولية لعمليات إعادة الإعمار. وأكد التقرير أن دولاً مثل العراق وأفغانستان والصومال

والسودان بقيت في السنوات الأخيرة في قاع القائمة، بسبب النزاع الداخلي المسلح، وضعف الحكومة، وتراجع كل شكل من أشكال الرعاية الإجتماعية أو غيابه تماماً، مما يدفع الموظفين الحكوميين إلى اللجوء إلى الإختلاس أو الرشوة.

وشدد التقرير على أن وجود نظام قضائي مهني مستقل يساعد كثيراً في تقليص ظاهرة الفساد، لأنه عندما تعجز المحاكم عن ملاحقة المرتشين والفاسدين ومقاضاتهم، وإعادة الأموال المنهوبة إلى خزينة الدولة، فإنه من الصعب جداً محاربة الفساد والقضاء عليه.

رئيس هيئة النزاهة العراقية يشهد أمام الكونغرس:

كشف راضي الراضي رئيس اللجنة العراقية للنزاهة أمام الكونغرس أن رئيس الحكومة نوري المالكي يحمي أقاربه ووزراء في حكومته من التحقيق معهم في قضايا فساد مالي تورطوا فيها. وقال القاضي الراضي الذي عينته الولايات المتحدة عام 2004 لرئاسة اللجنة العراقية للنزاهة أن الفساد تسبب في خسارة 18 مليار دولار.وأضاف القاضي الذي غادر إلى الولايات المتحدة في آب (أغسطس)الماضي بعد أن تلقى تهديدات بالاغتيال من أقطاب الحكومة أن " المالكي حمى أقارب له من التحقيق وسمح لوزراء بحماية موظفين متورطين. من جهة أخرى أوضح تقرير لهيئة مراقبة الحسابات العامة الأمريكية أن الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة لتطوير قدرات الوزارات الرئيسية والفساد والتغيب أو هجرة الأدمغة بسبب العنف في البلاد. وأكد الراضي في جلسة أمام الكونكرس ان 31 موظفاً في لجنته قتلوا. في حين تساءل النائب هنري واكسمان الديمقراطي عن كاليفورنيا الذي رأس الجلسة "هل حكومة المالكي فاسدة جداً إلى درجة يتعذر نجاحها" وقال إن الجهود الأمريكية لمعالجة المشكلة في حالة فوضى تامة" وانتقد ما أسماه مقاومة وزارة الخارجية لتحقيقات اللجنة قائلاًإن الحكومة الامريكية فيما يبدو تخشى أن تتسبب معلومات الفساد التي يكشف النقاب عنها في احراج او أذى لعلاقاتنا مع حكومة المالكي.ورفض لاري بتلر الاجابة علانية عما اذا كان المالكي عرقل التحقيقات في الفساد قائلاًأنه لا يمكنه الاجابة الا في جلسة مغلقة. وأوضح الراضي أن رئيس الوزراء حمى بعض أقاربه الذين تورطوا في الفساد". وقال أنه ليس لديه أدلة تدين رئيس الحكومة.

وأضاف الراضي أمام لجنة الرقابة والإصلاح الحكومي التابعة للكونغرس أن أحد هؤلاء هو وزير نقل سابق" من دون أن يذكر اسمه. وكان المالكي قد أقال الراضي من منصبه بعد وصوله إلى الولايات المتحدة واتهمه بالفساد في محاولة استباقية للتشكيك في المعلومات عن الفساد التي بحوزته.

ولم تتحرك الشرطة المخترقة للتحقيق في اغتيال موظفي هيئة النزاهة، فيما يتهم مسؤولون وشهود يطلبون عدم ذكر أسمائهم المليشيات التابعة للأحزاب الدينية في اغتيال هؤلاء الموظفين في بغداد ومحافظات كربلاء والنجف وبابل والديوانية بعد أن تخيرهم بين القتل أو إغلاق ملفات فساد مسؤولين كبار يتولون التحقيق بشأنها. وقال المسؤول الأمريكي الذي أدلى بشهادته أمام المفتش العام لشؤون إعمار العراق : ستوارت بوين " أنه شهد أيضاً تزايد مد الفساد في العراق". وقال أن الجهود الأمريكية لمكافحته مخيبة للأمل (وينقصها التمويل) والتركيز. ودافعت وزارة الخارجية عن موقف بتلر. وقال المتحدث باسم الوزارة "شين ماكورماك" أنه في تحقيقات الفساد من الأفضل معالجة الأمور في سرية باديء الأمر لحماية حقوق من يكونون محل شبهات. وقال الراضي أنه لم يعد للعراق بسبب تهديدات لسلامته لكنه ذهب أيضاً إلى القول بأن مسؤول عن محاولات لمقاضاته إذا هو عاد لوطنه. وقال الراضي في بيان أن 13 من موظفي لجنته و21 من أقاربه قتلوا بسبب أعمالهم. على صعيد آخر قالت رئاسة إقليم كردستان أمس أن قرار مجلس الشيوخ بتقسيم العراق ينسجم مع الدستور العراقي. ودعت الأحزاب العراقية إلى مؤتمر يعقد في أربيل لمناقشة النظام الفيدرالي واصفة الرافضين لقرار الكونغرس بأنهم أعلنوا موقفاً شوفينياً أو عبّروا عن عدم دقة في قراءة القرار. وقال بيان رئاسة الإقليم أن مشروع مجلس الشيوخ ينسجم مع الدستور العراقي والذي تم بناء المسيرة السياسية على دعائمه، وهو فساد سياسي كردي لتمزيق وحدة العراق العربي.

سوق "مريدي" لشراء الشهادات المزوّرة

برلمانيون ومحافظون ونواب وزراء يتقاضون رواتبهم بوثائق من سوق (مريدي)، ذلك ما ذكرهُ المستشار الثقافي للسفارة العراقية في لندن لـ (الزمان): وأضاف نحن نتعرض إلى ضغوط من مسؤولين في بغداد لتصديق شهاداتهم المزورة.

بعد الغزو الأمريكي – البريطاني للعراق عام 2003، كان السياسيون العائدون على ظهور الدبابات الأمريكية على موعد مع الرواتب المغرية بالدولار. وعندما همست الزوجة في أذن زوجها، كيف تجعل من نفسك دكتوراً في السياسة أو القانون، وجارتنا لا يفارق لسانها أن زوجي متخرج من جامعة كاليفورنيا الأمريكية وليس من خريجي جامعة (مريدي) وكان من أبرز المتورطين فيها نواب في البرلمان ووكلاء وزارات ومحافظون لا زالوا مستمرين في الخدمة ويحصلون علي رواتبهم ومخصصاتهم المالية من الدولة علي أساس شهاداتهم المزوّرة التي ضمّوها إلى وثائقهم الرسمية حيث تحتفظ بها الادارات العامة.

وكشف الدكتور عبدالله الموسوي المستشار الثقافي في السفارة العراقية في لندن لـ"الزمان" انه يتعرض لضغوط من مسؤولين عراقيين كبار لاعتماد شهاداتهم المزورة واعادتها إلى بغداد كشهادات حقيقية حصلوا عليها من جامعات غير موجودة اساساً في بريطانيا. أو مهروا عليها بأختام مزورة باسم مواقع اجنبية علي الانترنت لا علاقة لها بمنح شهادات الدكتوراة والماجستير. وأكد الموسوي لـ"الزمان" ان "وزارة التعليم العالي التي يتبع لها اعلمته بكتاب رسمي صدر عن هيئة النزاهة اوضحت فيه للوزارة انها تلاحق 905 من العراقيين الذين زوّروا شهاداتهم حيث طلبت من الوزارة مساعدتها في هذه الملاحقة" خاصة وان اغلب هؤلاء المزورين لازالوا في الخدمة العامة ويعاملون علي اساس شهاداتهم في سلم التدرج الوظيفي والرواتب والامتيازات المالية العالية. من جانبه قال "عبدالحميد معلة" المتحدث باسم المجلس الاعلى الاسلامي لـ"الزمان" رداً علي معلومات

حـول قيـام محـافظي البـصرة وبابـل القيـاديين في المجلـس بتزويـر شـهادتهما،وأن الاثـنين حاصلان علي شهادة من معهـد علمـي في الجمهوريـة الاسـلامية لم تـتم معادلتهمـا مـن الوزارة المختصة، وأكد ان ذلـك لا يعـد تزويـراً رافـضاً التلاعـب بـالقوانين. وقـال نحـن نرفض تزوير الشهادات سواء كان من اعضاء في المجلس او من غيره لاننـا نلتـزم القـانون. وكانت تقارير قد ذكرت في وقـت سـابق ان اكـبر مـسؤولين اداريـين في محـافظتي البـصرة وبابل اضافة إلى مسؤولين عراقيين آخرين قد زوروا شهاداتهم في ايران لتـسهيل تـسلمهم مناصب رفيعة في الدولـة. في حـين ذكـرت مـصادر عراقيـة طلبـت عـدم ذكـر اسمهـا في تصريح لـالزمان ان السلطات الامنية ترفض اغلاق سوق مريـدي حيـث يـزور مـزورون محترفون الشهادات والوثائق الرسمية الحكوميـة تحـسباً مـن افتـضاح امـر مـسؤولين كبـار حصلوا علي شهاداتهم من هذا السوق الواقـع في مدينـة الـصدر شـرق بغـداد. في حـين قالت المصادر ان دوراً سكنية واراضي قد تم الاستيلاء عليها علي اسـاس صـدور وثـائق مزورة في سوق مريدي حيث لازال هذا السوق مستمراً في العمل برعايـة مـسؤولين كبـار في الاجهزة الحكومية. وقال الموسوي لـالزمان ان الخريجين يقدمون طلبات معادلة واقـرار شهاداتهم في بريطانيا إلى دائرة البعثات في وزارة التعليم العـالي. واكـد انـه بـدوره يفـاتح الجامعات البريطانية. واوضح ان بعضاً على مستوى وكـلاء وزارات وأعـضاء في البرلمـان يخاطبوننا عبر دائرة البعثات عن صدق الشهادات التي حـصلوا عليهـا. وقـال للاسـف ان النتائج كانت في بعض الاحيان سلبية حيث تم منحها من جامعات وهمية وبعـضها الآخـر ممهورة من جامعات لا أساس لها الا على مواقع الانترنت. وقال انـه يـرفض اي مـصادقة علي مثل الشهادات المزورة. واكد أنه سبق وان تعرض للضغوط في هذا الجانب.وقـال ان عدداً من الذين كشفت هيئـة النزاهـة عـن شـهاداتهم المـزوّرة يحتلـون مناصـب رفيعـة في الدولة. **الملحق (4) المرفق.**

الفساد في وزارة الدفاع

انتقد موسى فرج رئيس هيئة النزاهة بالوكالة تشريع قانون أصول المحاكم العسكرية، وعده عائقاً أمام كشف ملفات الفساد في وزارة الدفاع التي قال إنها تأتي في المرتبة الأولى بين الوزارات العراقية من حيث نسبة الفساد الإداري والمالي فيها. وأضاف فرج أن المبالغ المدفوعة لتسليح الجيش العراقي بلغت أكثر من 19 مليار دولار من موازنات الدولة العراقية في السنوات الثلاث الفائتة:

وذكر موسى فرج أن الهيئة تتابع ملفات الفساد التي لها صلة بالجانب الأميركي والتي وصفها بالضخمة ومنها صندوق التنمية العراقي والإعمار المنجز من السفارة الأميركية والنفط مقابل الغذاء، فضلاً عن ملفات تتعلق بأموال النظام السابق.

الفساد في وزارة الداخلية

أعلن "علي الدباغ" الناطق باسم الحكومة في الحادي عشر من شهر كانون الثاني 2007 بوجود ولاءات في صفوف قوات الأمن العراقية التي اخترقت من قبل الميليشيات وأكد وجود العديد من العناصر الفاسدة في صفوفها، وقال طردنا أكثر من 6000 من منتسبي الداخلية.

- في 29/ 1/ 2007 جرى تسريح 1500 شرطي في ديالي وإقالة قائممقام بعقوبة خالد السنجري وتعيين داود الكرطاني بدلاً عنهُ.
- في 30/ 3/ 2007 أصدرت المحكمة الجنائية حكماً بالسجن لمدة 6 سنوات على عقيد في الشرطة من مديرية الجرائم الكبرى بوزارة الداخلية حيث استولى على 20 مليون دينار عراقي دون سند قانوني.

- في 16/ 5/ 2007 أعلن عن وجود مئات الضباط الذين يحملون رتباً مزورة ويبلغ عددهم أكثر من ألف ضابط وأن 4 آلاف ضابط زوروا الوثائق التي منحوا رتباً على ضوئها.

- في 13/ 7/ 2007 وزير الدفاع الأمريكي غيتس يتهم الشرطة العراقية بالطائفية.

- في 15/ 7/ 2007 أعلن الأدميرال فوكس الأميركي أن عناصر من الشرطة العراقية تهرب أسلحة إيرانية إلى العراق.

- في 25/ 7/ 2007 صرح نوري المالكي بطرد 14000 من عناصر الشرطة التي لها علاقة بالميليشيات من وزارة الداخلية.

- في 7/ 9/ 2007 أعلن اللواء عبد الكريم خلف أن وزارة الداخلية فصلت 16000 من منسبيها لخرقهم القانون ولانتمائهم الطائفي ولارتكابهم جرائم جنائية وخرقهم حقوق الإنسان.

- في 6/ 10/ 2007 أعلن وكيل وزارة الداخلية "أحمد الخفاجي" أن عمليات الخطف التي تجري في البصرة تتم من قبل شرطة فاسدين ويتم بيع المخطوفين إلى عناصر معروفة تتولى المفاوضات واستلام الفدية.
- في 11/ 11/ 2007 جرى اعتقال مدير استخبارات شرطة كربلاء المقدم "هاشم جلوب" بتهمة الإرهاب حيث عثر في بيته على عبوة تزن 10 كغم مصنوعة في إحدى الدول المجاورة.
- في 11/ 11/ 2007 جرى تعيين 18000 من عناصر ميليشيات حزب الدعوة والمجلس الأعلى في الأجهزة رداً على تجهيز الصحوات السنية بالأسلحة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية.
- في 24/ 11/ 2007 أعلن عن وجود 9000 شهادة مزورة في وزارة الداخلية وإلقاء القبض على مزّور الشهادات وبحوزته أختام وشهادات مزورة.

كشفت مديرية الشؤون الداخلية والأمن في وزارة الداخلية أن أكثر من من ثلاثة آلاف منتسب في الوزارة تم ابعادهم بسسبب وجود قيود جنائية في ملفاتهم.وأكد مدير

عام الدائرة اللواء احمد طه ابو رغيف لـ(الصباح) ان الوزارة مستمرة بتطهير أجهزتها من العناصر التي اندست خلال فترة تشكيلها.

وان المديرية كانت وراء الكشف عن معظم الذين تم طردهم من اجهزة الوزارة لاسباب شتى، من بينها الولاء لجهات سياسية وحزبية، والفساد وغير ذلك من الاسباب.وأوضح ابو رغيف ان النظام السابق افرج عن جميع المعتقلين والمحكومين في سجونه وهم من ارباب السوابق ومتهمون بجرائم قتل وتسليب وسرقات، وان قسماً من هؤلاء تمكن من التوغل داخل مؤسسة الشرطة في مرحلة ما بعد سقوط النظام السابق.واضاف ان مديرية الشؤون الداخلية مستمرة بتدقيق ملفات منتسبي الوزارة، وان لديها بيانات وملفات كاملة عن القيود الجنائية، وتقوم برفع الاسماء استناداًإلى هذه البيانات والبلاغات التي تتلقاها الى لجنة مختصة في مركز الوزارة التي تتبنى اتخاذ الاجراءات القانونية بطردهم من الشرطة او احالة ملفاتهم الى الجهات القضائية.واشار إلى أن من بين مهام مديرية الشؤون متابعة عمليات التحقيق مع المعتقلين والتأكد من سلامة الإجراءات من خلال الاطلاع على أطراف القضية والاوراق التحقيقية وزيارة المعتقلات ولقاء الموقوفين، موضحاً أنه يتم استجواب بعض الموقوفين فيما لو تعرضوا الى عمليات ابتزاز او ضغوط او انتزاع الاعترافات منهم بأساليب قسرية، وان المدة الماضية شهدت تشخيص عدد من الخروقات في هذا الصدد وتم رفعها الى وزير الداخلية جواد البولاني الذي اتخذ اجراءات ادارية رادعة بشأنها.

واشار اللواء ابو رغيف الى التعاون المثمر مع مكتب المفتش العام في الوزارة والعمل سوية في متابعة الخروقات والفساد الاداري والمالي، مؤكداً ان هذه الجهود المشتركة ادت خلال هذا العام الى الوصول الى اهداف ومجرمين كانوا يتخذون من زي الشرطة وآلياتها غطاء لتنفيذ الجرائم. وتزداد المشكلة تعقيداً وضراوة حين يكون 'حاميها حراميها' كما يقال. فالشرطي هو العنصر الأساس في تطبيق القانون وتنفيذه. وهو الوجه الذي يعكس تعامل الحكومة المباشر مع الناس في الشارع وفي كل مكان. فكيف نُعيّنه بالرشوة ونطلب منه أن يكون 'حاميها' لا 'حراميها'.

وربما تكون ظاهرة الفساد والسرقات -كما تناولتها وكالة برس في تقرير سابق- حالة تعم العراق بأسره. لكنّ ثمة أموراً لا يمكن تفسيرها. فالحكومة كما هو معروف

تهيمن عليها أغلبية شيعية غير أنّ مصدرا محايدا (وهو شرطي سني في أكاديمية الشرطة ببغداد) يكشف لصحيفة أميركية أن كل أفراد الشرطة في صفه التدريبي كانوا من مدينة الصدر ودفعوا 'المقسوم' ساعة تقديمهم. فمن المتهم بالفساد. وهل كان 'التكارتة' مثلاً يدفعون 'الرشاوى' كي ينتموا للحرس الجمهوري في نظام الرئيس السابق صدام حسين.

إن ظاهرة الفساد الإداري والتلاعب بقوائم الرواتب ورشاوى التعيينات وما يسمى بـ'الكمشنات' أي رشاوى الصفقات الكبيرة، ومبالغ النثرية التي تصرف بلا حساب. ودور الحكومة وأراضيها وأبنيتها التي يسيطر عليها الأفراد. والأراضي التي تباع بأبخس الأثمان كلها مظاهر لفساد مستشر بحاجة الى كشف وفضح، لعل هذا المحاولات يمكن أن تصلح بعض ما أفسده الاحتلال لا الدهر.

قصة أبو علي مع الفساد

هذه قصة روّتها صحيفة النيويورك تايمز عن معاناة الرجل المدعو أبـو علـي خـلال ستة أشهر.

يقول (أبو علي) 23 سنة وهو من العرب الـسنة إن زوجتـه، وأمـه المُسنّة، (كـبيرة العمر) وستة من أقربائه هربوا من بيتهم في منطقة تقع شرقي بغداد السنة الماضـية بعـد أن تسلموا رسالة تهديد بالموت من المليـشيات الـشيعية. ولم يكـن بوسـعهم في البدايـة إلا أن يُـهرعوا الى محافظة ديالى، لكنْ عندما اجتاحها العنف، قفلوا راجعين الى منطقة أكثـر أمانـاً في بغداد وهم في حالة انكسار ويأس.

ولأن (أبو علـي) هـو المعيـل الكـبير لعائلتـه، فإنـه بـات يحتـاج الى وظيفـة. ومثـل الكثيرين من العراقيين –تقول صحيفة النيويورك تايمز– فهـو يـرى أن أسـهل طريقـة هـي التعيين في الحكومة. واقترح عليه جار له يعمل ضابط شرطة الالتحاق بهـذا الـصنف مـن القوات الأمنية. فسأل (أبو علي) عن الكيفية التي يحـصل بهـا علـى هـذه الوظيفـة، وهـو يلاحظ أن الجنود والشرطة منتشرون في كل مكان، فكانت الإجابـة ببـساطة؛ دفـع رشـوة قدرها 500 دولار.

فاستعار (أبو علي) المال قبل شهور عدة ووجد طريقه الى مخـزن لأجهـزة الخلـوي في الباب الشرقي، حيث رحب به كمـا يقـول شـخص في العـشرينات مـن العمـر داخـل المحل. وعرف الشخص نفسه بأنه رائـد في الـشرطة. ويـدا مرتاحـاً جـداً ويبـدو أن ثروتـه تكونـت مـن الظـروف المستجدة، فمثـل هـؤلاء النـاس "حـديثو النعمـة" سيماهم علـى وجوههم.

يقول (أبو علي) إنه كان يركب مرسيدس فضية، وفي رقبتـه سلـسلة ذهبيـة سميكـة فيما تزهو على معصمه الأيسر ساعة من ذهب. حاول (أبـو علـي) مـساومته علـى مبلـغ (الرشوة) لتخفيضه قليلاً، لكنه فشل. ولـذا سـلمه المبلـغ نقـداً ومـلأ اسـتمارات رسميـة

خاصة بالانتماء للشرطة. وحسب قوله أنه تسلم "بطاقة زرقاء" مختومة باسم "وزارة الداخلية العراقية"، تعترف بقبوله واحداً من أفراد قوة الشرطة العراقية. وأخبره الرجل ذو السلسلة الذهبية بضرورة مراقبة الإعلان عن أسماء المجندين المقبولين في الصحف المحلية، وجلب "البطاقة الزرقاء" في اليوم الأول لتلقيه التدريب.

وسأل (أبو علي): "كيف سأعرف أنني فعلا حصلت على الوظيفة". فأجابه ذو السلسلة الذهبية: "أنا قد سجلت لحد الآن 70 الى 80 شخصاً. فلا تقلق من ذلك". وبعد خمسة شهور ظهر اسم (أبو علي) في الصحيفة. وقال: في شهر أيلول وداخل أكاديمية الشرطة اكتشفت أن معظم الذين كانوا في صفي التدريبي هم من مدينة الصدر وأن كل واحد منهم دفع من 400 دولار إلى 800 دولار، ليلتحق بالشرطة. وشدد عليّ القول: "ليس هناك أي شرطي في صفي انتمى إلى الأكاديمية من دون دفع الرشوة".

وأضاف (أبو علي) قائلاً: إن قادته يجمعون رواتب المجندين التاركين، وهي مبالغ تقرب من 100.000 دولار شهرياً ويتقاسمونها. ولا أحد يمكن أن يوقفهم عند حدهم. فالفساد -كما قال لصحيفة النيويورك تايمز- جار من الأعلى الى الأسفل.

إن التفاصيل التي تحتويها قصة (أبو علي) لا يمكن التحقق من صحة معلوماتها بشكل مستقل. لكنها تتلاءم وتتطابق تماماً مع ظاهرة شيوع الفساد والرشاوى من أجل التعيين في الشرطة أو في الوظائف الأخرى، والتلاعب في قوائم الرواتب. إن هذه المظاهر -كما يقول عاملون في الدولة ونواب في المجلس الوطني ومسؤولون أميركان موجودون في العراق- تشمل كل زاوية من زوايا المؤسسات الحكومية.

وفي تقرير ثالث تتابع (برس) أبعادا أخرى لقصة الفساد المستشري في واقع الحكومة العراقية. حيث ما زالت فضيحة الشهادات المزورة تتفاقم منذ اتهام محافظ الحلة بتزوير شهادته الدراسية. وقد اتخذت الاحزاب السياسية مسالة الشهادات المزورة ذريعة للتشهير ببعض المسؤولين الحكوميين.

ولعل الشهادات الصادرة عن ايران تمثل النسبة الاكبر من بين الشهادات المتهمة بالتزوير، ويعود السبب كما صرحت بعض المصادر هو عدم اعتراف وزارة التعليم العالي العراقية بضوابط منح الشهادات الصادرة عن الحوزات العلمية والجامعات الحرة المنتشرة في العالم.

وأخيراً أكدت مصادر رفيعة المستوى في وزارة الداخلية العراقية القبض على شخص زور شهادات ووثائق رسمية. وفيما اعترفت وزارة الداخلية بأن 9 آلاف من العناصر والضباط والموظفين في الوزارة، وفي رئاسة الحكومة، شهاداتهم مزورة، وأكدت مصادر في هيئة النزاهة إحالة 40 مسؤولاً حكومياً على المحاكم بتهمة التزوير.

وأعلن مسؤول أمني، فضل عدم نشر اسمه في تصريح الى صحيفة الحياة ان «المتهم (لم يسمه) اعترف بتزوير اكثر من 4 آلاف وثيقة باعها الى مسؤولين وموظفين في الوزارات المختلفة، وفي المحافظات، وتم القبض عليه الشهر الماضي». وقال المصدر الذي لقب المتهم بـ«مزور الكبار» إنه عثر في حوزته «على أعداد كبيرة من صور ووثائق لموظفين ومسؤولين كبار غالبيتهم في الوزارات الامنية والعسكرية وأكثر من مئة ختم للوزارات والجامعات ودوائر التربية كان يستخدمها في عمله».

إلى ذلك، قال مطلعون على التحقيق في هذه القضية إن المحققين «تعرضوا لضغوط إلا ان أحدهم صور اعترافات المتهم وتوقيعه لمنع اي تلاعب في الاعترافات، خصوصاً انها تدين اسماء مهمة في الحكومة والاحزاب المتنفذة». ولقطع الطريق امام محاولات مسؤولين كبار حاولوا تهريب المتهم أبلغت القوات الاميركية بالقضية فنقلت المتهم الى احدى قواعدها حيث يتم التحقيق معه.

وتحتوي قائمة الحاصلين على شهادات دراسية، ضبطت في حوزة المتهم، اسماء عدد من مستشاري مجلس الوزراء (تتحفظ الحياة عن ذكر اسمائهم) أحدهم شقيق قيادي بارز في «الائتلاف» الشيعي، ومستشارين لوزراء، بالإضافة الى وزيري دولة تم تعيينهما،

من خلال «كوتة» المحاصصة الحزبية، في مناصب رفيعة داخل «الائتلاف». وذكرت المصادر أن «وزيري دولة لا يحملان شهادات جامعية».

لكن حسين الشامي، مستشار رئيس الوزراء نوري المالكي، الذي «لم ينف ولم يؤكد قصة المزور ودافع عن مستشارين»، قال لـ «الحياة» خلال اتصال هاتفي ان «اثارة تهمة تزوير الوثائق الدراسية هذه الايام جزء من حملة المزايدات والتهم الجاهزة لإسقاط الآخر». وأضاف ان «مستشاري رئيس الوزراء لا يشترط في تعيينهم الشهادة الدراسية او الدرجة العلمية وانما يتم اختيارهم من خلال ما يمتلكه كل منهم من امكانات في مجال تخصصه».

ولدى سؤاله عن شهادات من جامعات غير معترف بها، او غير معادلة لمثيلاتها في العراق، قال ان «بعض المسؤولين درس في جامعات مفتوحة وحرة تنتشر في أوروبا وحوزات علمية دينية في ايران وسورية والنجف. والمشكلة ان القانون العراقي ووزارة التعليم العالي لا تعترفان بهذه الجامعات، والخلل ان الوزارة العراقية غير منفتحة على هذه النظم من التعليم المتطور في الدول المتقدمة». وأوضح ان «الامتناع عن معادلة الشهادات اضطر بعض المسؤولين الى جلب شهادات معادلة بطريقة غير قانونية او البحث عن جامعات في الخارج لمعادلة شهادته وهي طريقة غير شرعية أيضاً».

الى ذلك، قال الناطق باسم هيئة النزاهة "سمير الشويلي"أن «اجراءات قانونية اتخذت بحق عشرات الموظفين الكبار بتهم التزوير فأحيل 40 مسؤولاً حكومياً الى المحاكم المختصة، بعضهم يعمل في الحكومة المركزية في بغداد وآخرون في المحافظات».

وأوضح الشويلي أن الهيئة «شكلت لجنة خاصة للتدقيق في الشهادات الدراسية الصادرة من جمهورية ايران لمعادلتها»، وأضاف أن «مهمة هيئة النزاهة التحقيق في قضايا الفساد وإحالة المتهمين على المحاكم المختصة». وأكد: «إحالة المدير السابق لدائرة الرقابة والشفافية إلى القضاء بعد ثبوت تزويره الشهادة الجامعية التي تم تعيينه بموجبها في وظيفته ونتابعه قانونيا لاسترداد الرواتب التي تقاضاها».

وكانت هذه القضية قد تفجرت عندما كُشف تزوير محافظ بابل ومسؤولين في محافظة كربلاء والناصرية شهاداتهم الدراسية. واعترفت وزارة الداخلية في بيان امس بأن 9 آلاف من عناصر الشرطة والضباط وموظفين كبار في الوزارة زوروا شهاداتهم. وقالت مصادر مقربة من مجلس الوزراء لـ «الحياة» إن «حوالي 1000 موظف في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي زوّروا شهاداتهم ويعاملون على اساس الشهادات، ووفقا لسلم التدرج الوظيفي يتقاضون الرواتب والامتيازات المالية».

وبلغ الانقسام بين أعضاء مجلس محافظة بابل في شهر تشرين الثاني 2007 ذروته بخصوص قضية سحب الثقة من محافظ بابل بسبب التهم التي أسندت إليه فيما يتعلق بتحصيله الدراسي، فبعد يومين من إصدار 15 عضواً من أعضاء المجلس بياناً بسحب الثقة من سالم المسلماوي سارع أعضاء آخرون إلى إصدار بيان مضاد يستنكرون فيه بيان زملائهم الأول. الموقعون على البيان وغالبيتهم من المجلس الإسلامي الأعلى الذي ينتمي إليه المحافظ.

استبق مواطنو محافظات وسط وجنوب العراق جلسات مجلس النواب العراقي التي من المتوقع أن يصادق فيها على قانون الانتخابات المحلية الجديدة –أحد علامات التقدم أميركياً– وشقوا حملة شعبية ضد الفساد الإداري في مدنهم، من خلال كشف الوثائق المزورة التي تحصن بها بعض كبار المسؤولين في محافظات وسط وجنوب العراق وغالبيتهم من ممثلي (المجلس الإسلامي الأعلى) الذي يتزعمه عبد العزيز الحكيم ويتبنى الدعوة لإقامة إقليم شيعي في الجنوب.

وجاءت عملية القبض على من اطلق عليه اصطلاحاً (مزور الكبار) الذي اعترف بتزوير وثائق لنحو اربع الاف مسؤول وموظف حكومي كبير بينهم وزيرا دولة في حكومة المالكي ونواب ومستشارون لتزيد من عمق ازمة الفساد الاداري الذي يضرب اطنابه في مفاصل الدولة العراقية الجديدة.

الاهالي في وسط وجنوب العراق الذين يرزحون تحت وطأة ضغوط اقليم الجنوب،والتلويح بفتاوى المراجع الشيعية الملزمة لمقلديها، قد كشفوا طواعية عن أكبر فضيحة لتزوير الشهادات العلمية في العراق، وأبرز المتورطين فيها نواب في البرلمان ووكلاء وزارات ومحافظون لا زالوا مستمرين في الخدمة ويحصلون على رواتبهم ومخصصاتهم المالية من الدولة على أساس شهاداتهم.

ومع اقتراب موعد المصادقة على قانون مجالس المحافظات واجراء الانتخابات المحلية، احتدم الصراع بين القوى السياسية الشيعية، خصوصاً أن هذا القانون يمهد للفيدرالية، واتخذ الصراع شكل التشكيك بخلفيات المحافظين وأعضاء مجالس المحافظات، وتبودلت الاتهامات بتزوير شهادات دراسية من إيران.

قضية الشهادات الدراسية المزورة وألقاب (الدكترة) التي لم يحوزوها يوماً والتي اسبغها عدداًمن المسؤولين في العراق الجديد على انفسهم، ليست بجديدة في مشهد العراق المحتل، فثمةمن هو في راس الهرم السلطوي لم يناقش رسالة الدكتوراه، واخرون بينهم نواب ومسؤولون كبار لاتعرف الجامعات التي يزعمون انها منحتهم شهاداتهم، ولم يسمع بها احد، بل ان وزيراً يُعرف بانه مهندس تخرج من كلية الهندسة بجامعة بغداد أثير حوله لغط كبير، وربما كانت هذه النقطة واحدة من اسباب الفصل بين عراقي الداخل والخارج.

غير أن الجديد في القضية برمتها هو ان المواطن المغلوب على امره هو من بادر، بل وتطوع لفضح الشهادات المزورة، وليس الحكومة او مفوضية النزاهة، في مؤشر يعكس ياس واحباط المواطنين من الاسلام السياسي الشيعي الذي يتحكم بمصيرهم منذ اربع سنوات، من دون ان يلمسوا اي تحسن سواء على مستوىالامن او الخدمات، وباتوا يتندرون في مجالسهم سراً وعلانية، بشعارات المحرومية والمظلومية التي ينادي بها قادة الاحزاب الدينية والائتلاف العراقي الموحد.

أن أول قضية تزوير شهادات دراسية اثيرت علناً كانت في وجه محافظ بابل، القيادي في منظمة (بدر)، الجناح العسكري للمجلس الاعلى سالم المسلماوي، ومعه ثلاثة آخرون من كتلته، ما ادى الى انقسام مجلس المحافظة بين مؤيد لما جاء به وفد الاهالي من وثائق وبين معارض ومدافع عن المسلماوي. وقال قاسم حمود جراح، عضو مجلس المحافظة من الكتلة 'المستقلة'، إن 'المحافظ قدم وثيقة دراسية من معهد إيراني للدراسات الإسلامية وتم الطعن فيها، لأنها لا تتفق وشروط معادلتها في وزارة التعليم العالي العراقية'. وأضاف: 'لكن المحافظ بعد أن وجد نفسه في موقف حرج، حاول الخروج منه بتقديم وثيقة تخرج من ثانوية دجلة في بغداد وبعد التحقق منها تبين أنها مدرسة للبنات وليست للذكور'. وتابع أن 'المديرية العامة للتربية في المحافظة أبلغتنا ان المحافظ لم يكمل دراسته الابتدائية، وترك الدراسة بعد نجاحه في الصف الخامس الابتدائي'. وكشف أن 'عضوين آخرين في مجلس المحافظة لا يحملان شهادة الاعدادية، الأولى عضو في حزب الدعوة قدمت شهادة من المعهد الإيراني ذاته، وآخر مستقل قدم شهادة تخرج تبيّن انها لأخيه'.

ونفى المحافظ المسلماوي أي علاقة له بتزوير شهادة الاعدادية التي قدمت إلى مجلس المحافظة، ووصف المسلماوي اعضاء الوفد بالخونة والمغرضين، مشيراً إلى 'أنهم يسعون الى الاطاحة به والاساءة الى سمعة المحافظة وزعزعة الامن والاستقرار فيها'. لكنه وإن ابدى انزعاجه من هذه القضية، وما يثار بشانها من لغط وصل الى الشارع الحلي رفض التعليق على الوثائق المقدمة ضده او مناقشتها مع الصحفيين الذين استدعاهم مكتبه الاعلامي للرد على الاتهامات الموجهة ضده. بل الادهى ان المحافظ وهو يدفع ببراءته من تهمة التزوير الصقها به من حيث لايدري عندما قدم مؤخراً وثائق تدينه اكثر مما تبرأه لتناقض تواريخ صدورها.

كان تحرك أهالي بابل الذي وصفه المراقبون بـ (الجريء)، قد وضع هيئة النزاهة في موقف حرج لا تحسد عليه، لاسيما فروعها في المحافظات الوسطى والجنوبية التي

يسيطر عليها قياديي المجلس الاعلى ادارياً وامنياً، فيما تعترض قوى سياسية اخرى على ذلك بينها التيار الصدري.

وأول رد فعل للنزاهة صدر من مكتب النزاهة العام في منطقة الفرات الأوسط، اذ طالب رؤساء الوحدات الإدارية وأعضاء مجلس المحافظة بإثبات صحة شهاداتهم الدراسية مشيراً إلى أن التحقق من الشهادات سيشمل قطاعاً أوسع من المسؤولين في دوائر الدولة.

وقال أمير مالك الشبلي مدير فرع هيئة النزاهة في النجف انه طالب المسؤولين الاداريين وأولهم محافظ النجف باثبات صحة شهاداتهم الدراسية، فيما طالب مدير مكتب هيئة النزاهة في كربلاء محافظ كربلاء ورئيس وأعضاء مجلس المحافظة بتزويد الهيئة بشهادات تخرجهم الدراسية، على أن تكون مصدقة من الجهات الرسمية.

وقال "مشرق الغزالي"أن هذه المطالبة تأتي في ضوء كتاب صادر من رئيس هيئة النزاهة العامة وكالة، حول وجود ادعاءات بعدم صحة الشهادات الدراسية الخاصة ببعض أعضاء مجالس المحافظات والمحافظين ومنهم مسؤولي كربلاء.

وتابع الغزالي "من أجل الوقوف على صحة هذه الادعاءات وتأكد من حقيقتها"، مشيرا في الوقت نفسه إلى أن هذا الإجراء يأتي "لوضع حد للإساءة إلى المسؤولين والتأكيد على ممارسة الشفافية في العمل الحكومي"، مضيفاً القول "أما بالنسبة للشهادات الصادرة من جهات خارج العراق، فانه سيتم إحالتها إلى وزارة التعليم العالي لغرض معادلتها"، وحذر من أنه "سيتم مخاطبة وزارة المالية رسميا لوقف صرف رواتب كل من لا تصل وثائقهم الدراسية في الوقت المحدد".

فضيحة تزوير الشهادات العلمية في العراق بحسب مصدر في مفوضية النزاهة طلب من وكالة (الملف برس) عدم الافصاح عن هويته، تورط فيها نواب في البرلمان ووكلاء وزارات ومحافظون لا زالوا مستمرين في الخدمة ويحصلون على رواتبهم ومخصصاتهم المالية من الدولة.

تجارة تزوير الوثائق والشهادات التي ازدهرت على نحو مذهل في عراق ما بعد الاحتلال، كما يقول الاعلامي الاردني ياسر الزعاترة "يمكنك ان تجد اليوم ضباطاً كباراً في الجيش والأجهزة الأمنية تابعين لفصائل السياسية، لاسيما المجلس الأعلى، لا يحملون شهادة الثانوية لكنهم جاؤوا بشهادات جامعية عليا عن طريق مقاولي التزوير".

ويروي لـ (الملف برس) انه شخصياً على علم ببعض ما يحدث، بالقول : "أخبرني صديق أن عراقياً قد عرض عليه شهادة دكتوراة مسجلة في جامعة عراقية (مع رسالة بالطبع) مقابل ثلاثة آلاف دولار".

ما قاله الزعاترة يتطابق في جزء منه مع ما ذكرته مصادر عراقية طلبت عدم ذكر اسمها، لصحيفة عراقية من ان "السلطات الامنية ترفض اغلاق سوق مريدي حيث يزور مزورون محترفون الشهادات والوثائق الرسمية الحكومية تحسباً وخوفاً من افتضاح امر مسؤولين كبار حصلوا على شهاداتهم من هذا السوق الواقع في مدينة الصدر شرق بغداد".

ويقول متعاملون أن سوق مريدي في مدينة الصدر تخرج طلاباً أكثر من الجامعات، ويحددون اسعار الشهادات العلمية التي يمنحها السوق، بانها تختلف بين جامعة وأخرى، كما تختلف من درجة الى درجة. فشهادة البكالوريوس تنحصر أسعارها بين 70 و100 دولار، اما شهادة الماجستير فتراوح أسعارها بين 350 و500 دولار، فيما تصل اسعار شهادة الدكتوراه الى 700 دولار. وعن امكان كشف التزوير يقول ان "تلك الشهادات لا تختلف عن الشهادات الرسمية بشيء، لكنها ليست مسجلة في الدوائر واكتشافها يتم بسهولة كبيرة في حال الاستفسار عن صحة صدورها من تلك الدوائر"، لكنهم يرون ان هناك صعوبات كبيرة في كشف الوثائق والشهادات التي يتم استخراجها للسفر، لان "غالبية تلك الشهادات يتم تصديقها من وزارة الخارجية، التي تنبهت الى الأمر في الآونة الأخيرة وحددت تصديق الوثائق بالمعتمدين لدى الكليات".

يشار إلى ان سوق مريدي كان اشهر مكان في العراق يتم الاتجار فيه بالممنوعات حتى أبان حكم الرئيس الاسبق صدام حسين،لكنه تحول الى تجارة السلاح والتزوير بعد الاحتلال بسبب أعمال النهب والسلب التي تعرضت لها مؤسسات الدولة العراقية.

غير ان قضية تزوير الشهادات الدراسية في العراق الجديد، تبدو اليوم اكثر وضوحاً في المحافظات الشيعية، بسبب اقتراب احتمالات اجراء انتخابات للمجالس المحلية بعد اقرار قانونها الجديد في البرلمان، لتعكس شهوة القوى السياسية المتصارعة للسلطة، مثلما تعكس ايضاً تخوف هذه القوى من فقدان مكاسب وامتيازات حصلت عليها خلال السنوات الاربعة المنصرمة، حتى باتت من وجهة نظرها (حقوقاً مكتسبة) لا يمكن المساس بها، ولذا فإنها مستعدة للقتال دونها حتى لو استعانت بالعشيرة، اذا ما وجدت ان الطائفة او الحزب قد تخلى عنها.

ويقول مراقبون لتداعيات ما يحدث في محافظات الجنوب العراقي ان الصراع بين المشروع السياسي الاسلامي المهيمن حالياً وبين المشروع العلماني، يتبلور تدريجياً في هذه المنطقة النائمة على خزان نفطي كبير، وهو اليوم كما النار تحت الرماد، قد يشتعل اواره في اية لحظة.

ويستدلون على صدقية طروحاتهم بخطوة أهالي محافظتي بابل والبصرة الذين تصدوا لقوتين إسلاميتّين كبيرتين (المجلس الأعلى والفضيلة)، وأيضاً يشيرون إلى حالة التذمر بين المواطنين في هذه المحافظات جراء تدني مستوى الخدمات وتفشي البطالة بين الشباب، واستئثار القوى المهيمنة بمقاليد السلطة والثروة في هذه المحافظات، ويقولون ان الناس بدأوا بالحديث علناً عن خروقات ومخالفات القوى الاسلامية.

وفي المقابل يرى آخرون ان من السابق لأوانه القول أن قضايا تزوير الشهادات الدراسية ستغير من خارطة القوى السياسية واصطفافاتها في الجنوب العراقي، ويقولون ان هذه القوى تعتمد ارثاً دينياً وتاريخياً ممزوجاً بفتاوى التقليد الشيعي التي لا يمكن تجاوزها باي حال من الأحوال.

غير أن استاذاً بجامعة الكوفة ينتمي لأسرة دين وعلم، قال لوكالة (الملف برس) مشترطاً عدم ذكر اسمه لحساسية الموضوع أن المرجعية الدينية في النجف بكّرت بإعلان عدم تدخلها بدعم أي قائمة انتخابية في انتخابات مجالس المحافظات المزمع إجراؤها في العام المقبل، ما يجعل القوائم الدينية التي استفادت من دعم المرجعية في الانتخابات السابقة في وضع حرج ربما يبدد آمالها في التربع على عروش مجالس المحافظات هذه المرة، على حد قوله.

وينقل الأستاذ الجامعي الكوفي عن والده المقرب من مكتب المرجع الشيعي الأعلى آية الله العظمى السيد السيستاني قوله إن المرجعية الدينية ممثلة بالمرجع الأعلى آية الله السيد علي السيستاني نبهت منذ الان مخوليها وممثليها في المحافظات بعدم التدخل في الانتخابات المقبلة، وعدم دعم اية قائمة مهما كانت مرجعيتها السياسية او الأثنية او الدينية".

ويصنف الأكاديمي الكوفي الخبير بالوقائع على الأرض، القوى التي تسيطر علي السلطة في المحافظات وتمنع تطوير الممارسة الديمقراطية فيها علي الشكل التالي:

أولاً: قوي دينية مسيسة ترى بأنها الوحيدة التي لها الحق في قيادة السلطة والسيطرة عليها تستخدم (المذهب – الطائفة) في خدمة أهدافها السياسية وبشكل مكثف وتجعل القضية تبدو كما لو كانت قضية (مذهبية – دينية) وليست سياسية.

ثانياً: قوى عشائرية تنفرد بالسلطة في المحافظة أو القضاء أو الناحية سواء من قبل عشيرة معينة أو مجموعة من العشائر المتحالفة مما يشكل عائقا امام العشائر الاخرى يمنعها من العمل السياسي الديمقراطي.

ثالثاً: عوائل معينة تستغل علاقاتها مع بعض المسؤولين في قمة الهرم السياسي الرسمي لتفرض هيمنتها علي المحافظة أو على بعض الوحدات الادارية.

رابعاً: مجموعات سياسية سواء كانت لها صفة حزبية أو غير حزبية تنفرد بالسيطرة على بعض المدن أو المناطق متخطية الأساليب الديمقراطية المعتادة بل تفرض نفسها بالقوة أو عن طريق الترهيب والترغيب.

ويرى هذا الأكاديمي انه يجب أن لا تُبرأ قوى الاحتلال من إشاعة هذا الوضع، ويقول أن بعض السياسيين فرض نفسه باعتباره (مسنود) اميركياً أو ان الأميركان بالفعل دعموه وساندوه في هيمنته علي السلطة في المحافظة أو المدينة، ويعرب عن خشيته من ان مثل هذه الممارسات غير الديمقراطية اذا ما استمرت ان تمنع قيام تمثيل عادل لكل فئات الشعب العراقي أو تمنع حتى قيام انتخابات سليمة - لو جرت الانتخابات في الموعد المضروب لها وهو نيسان من العام 2008 .

لكن السؤال الآن بالرغم من هذه الضجة ازاء قضية تزوير شهادات بعض من يتولون المواقع الأولى في المحافظات العراقية، هل فعلاً خبا بريق (العمامة) التي تمثل رمز المشروع الإسلامي السياسي، وهل يبحث الناس فعلاً عن (الرحمة المرجوة والعدل المفتقد) لدى العلمانيين (الافندية)، ام انهم تحت وطأة التخويف من (الخروج عن المذهب وتشتيت الكلمة) سيتجاوزون ثانية كل معضلاتهم وانتقاداتهم العلنية والسرية ويُملكون رقابهم لمن يرفضونهم اليوم؟!... الاجابة عن هذا السؤال في ملف اخر قادم يُقارب بين (المعمم) و (الافندي) في المشهد السياسي في العراق الجديد.

يحذر مسؤولون عراقيون وأميركان من خطورة "استشراء الفساد والرشوة والسرقات" مؤكدين أن تحسن الحالة الأمنية لا يعني شيئاً لأن وضع البلد ينحدر نحو أعماق جديدة من الفوضى. وإذا بقيت "الديمقراطية الحديثة" في العراق تعيش على هذه الأرض الرملية المتحركة، فإن البلد كما عبّر مواطن عراقي سيتحول إلى "دولة كاكه مريدي".

وتزعم صحيفة النيويورك تايمز أن الرجل يدفع رشوة قدرها 500 دولار ليلتحق بالشرطة. وأن هناك عوائل تبني بيوتها بشكل غير قانوني على أراض تابعة للدولة، فيما يسرق المشتغلون بغسل السيارات من مياه الأنابيب العامة.

وكل شيء تقريباً تشتريه دوائر الحكومة أو تبيعه يمكن أن يوجد في السوق السوداء. مضادات آلام السرطان (تُسرق من مخازن وزارة الصحة) وتباع على الرصيف حيث تكلف الكبسولات القليلة منها 80 دولاراً؛ مقاييس الكهرباء (تسرق أيضاً من وزارة الكهرباء) يصل سعر المقياس الواحد إلى 200 دولار، وحتى كتب الصف الثالث الابتدائي (تسرق من وزارة التربية).

وقال أحد الأكراد –طلب عدم ذكر اسمه– إن الوضع العراقي يوحي لي أننا نعيش في "دولة كاكه مريدي" أو "سوق الحرامية". وقال (عادل الصبيحاوي) وهو أحد شيوخ العشائر البارزين في مدينة الصدر: "أي واحد يسرق من الدولة إنها كعكة كبيرة والكل تريد أن تأكل".

إن مديات السرقة تتأرجح في العراق. فبعض المسؤولين الأميركان يخمّنون أن ثلث ما أنفقت الولايات المتحدة على العقود والمنح انتهى إلى السرقة مع "حصص" ذهبت إلى الميليشيات الشيعية أو السنية.

بالإضافة إلى ذلك يقدر مسؤول عراقي عن محاربة الفساد أن الخريف الحالي (وقبل أن يرفع استقالته ويهرب من العراق بعد أن قتل 31 من موظفي دائرته في فترة السنوات الثلاث الماضية).. يقدر أن 18 مليار دولار من أموال الحكومة العراقية "مفقودة" لا سباب مختلفة خطط لها منذ سنة 2004.

ومن أهم النتائج الكارثية أن "السرقة الجماعية" تقوّض قدرة الحكومة العراقية على توفير الخدمات الضرورية للمواطنين، وحتى بعض المكاسب الأمنية التي تحققت أخيراً تتعرّض للتهديد إذا ما استمرت حالة الفوضى الحالية طبقاً لما قاله قادة عسكريون

أميركان لصحيفة النيويورك تايمز. كما أنها برأيهم تؤدي تدريجياً إلى تآكل الثقة بأساليب الحياة الديمقراطية وتعرقل عملية المصالحة، كما تطوّق الحكومة التي تقودها الأكثرية الشيعية وفي مقابلات أجرتها صحيفة نيويورك تايمز عبر مدينة بغداد، يقول المواطنون إن السرقات التي تحدث في البلد على نطاق واسع تؤثر بشكل جوهري على عاطفة الإنسان العراقي ووجدانه وأخلاقياته بالدرجة الأولى.

ويقولون إن القرآن الكريم يحدد هذه المسألة بوضوح، حيث تقول إحدى آياته إن الله لا يحب الفساد. وبالنسبة للعراقيين المعتدلين فإنهم يقولون إنهم يشعرون بالعار من شيوع الفساد، خاصة عمليات النهب والسلب التي حدثت بعد سقوط نظام الرئيس السابق صدام حسين. إن أي شيء يحدث في هذه الفترة يمكن أن يعم على ناس كثيرين حتى لو كان الفاعلون قلة معروفة فقد اختلطت الخنادق وأصبح الناس الأبرياء عرضة للتحطم لأيما سبب، وكل ذلك بسبب شيوع الفساد.

وبالنسبة للكثيرين فإنهم لا يسألون عن الكيفية التي أصبح بها فلان وفلان من الأثرياء بين ليلة وضحاها. لكن المشكلة الحقيقية في تصورات عموم الناس أن الفساد والسرقة أصبحا بشكل شائع أهم أدوات البقاء وأساليبه، بالإضافة إلى الصفقات المشبوهة التي تترك من يُبرّمها ويستفيد منها، يشعر بالانحطاط والقذارة بحيث يحاول تعميم تجربته بإفساد ذمم الآخرين.

وفي تقرير لاحق تتابع (الملف برس) المزيد من تفاصيل هذا التقرير الذي يحاول النظر في قضايا الفساد والرشاوى والسرقات من زوايا مختلفة بينها آراء الناس وتجاربهم الشخصية، حيث لا يُعّد الحديث عن 19 ألف شرطي عراقي أمي مفاجئاً للعراقيين الذين عايشوا عن كثب تفاصيل تشكيل جهاز الشرطة العراقي إلا أنه يسلط الضوء على مبررات الفشل الأمني طوال السنوات الماضية فيما يكشف حجم التدخل الحزبي في تشكيل القوات الأمنية العراقية. وتكشف إحصائية نادرة أعدّتها وزارة الداخلية العراقية أن 12 في المائة من أفراد جهاز الشرطة يعانون من الأمية ولا يجيدون القراءة والكتابة وأن

هناك عدداً كبيراً من منتسبي جهاز الشرطة يعانون من الأمية وغير قادرين على التدقيق في الأوراق الرسمية للمواطنين في نقاط التفتيش الداخلية والخارجية. وإثر النتائج التي كشفت عنها الإحصائية باشرت وزارة الداخلية بفتح مجموعة من مراكز محو الأمية وتعليم الكبار في بغداد وعدد من مدن جنوب العراق لتعليم أفراد من الشرطة القراءة والكتابة. ويؤكد مصدر أمني مطلع أن المعلومات الاستخبارية المتوافرة لدى القوات الأمريكية والحكومة العراقية عن طرق تحرك الجماعات المسلحة وأساليب تنقلهم تكشف عن مرور عشرات الإرهابيين من نقاط التفتيش من دون تمكن رجال الشرطة من تدقيق هوياتهم، فيما كان مصدر مقرب من زعيم تنظيم "القاعدة" كشف عن مرور الأخير في عشرات نقاط التفيش بهويات مزورة بعضها ينتحل صفة رجال أمن أو عامل لدى القوات الأمريكية. ويصف رائد الشرطة حسين علوان ما يحدث في بعض نقاط التفتيش بأنه مثير للسخرية ويقول إن ضباط ومنتسبي الشرطة من الأميين يطلعون على هويات من دون أن يعرفوا محتواها ويدّعون أنهم يعرفون القراءة والكتابة. ويروي علوان أن قيادياً في تنظيم "القاعدة" في منطقة الدورة جنوب بغداد كان يتنقل بهوية مزورة تثبت أنه مترجم لدى القوات الأمريكية لعلمه مسبقاً أن رجال الشرطة يتجنبون التدقيق مع حاملي الهويات المكتوبة باللغة الإنكليزية لأن معظمهم يقرأ العربية بصعوبة. وتؤكد وزارة الداخلية العراقية أن كل مركز لمحو أمية سوف يضم أربع مراحل هي الأساسية والتكميلية والخاصة والخامسة والسادسة وتستمر كل مرحلة ستة أشهر يحصل بعدها الشرطي على شهادة المرحلة الابتدائية التي تؤهله لإكمال دراسته المتوسطة. وأصدرت الوزارة تعليمات خاصة بإجبار جميع منتسبي جهاز الشرطة الأميين على الحضور إلى مراكز محو الأمية التي فتحتها الوزارة.

ويؤكد اللواء مهدي صبيح، قائد قوات حفظ الأمن والنظام أن بروز الأمية بين صفوف الشرطة تسبب في مشكلات أمنية كبيرة ولا سيما في نقاط التفتيش التي تنتشر عند مداخل ومخارج العاصمة حيث يعجز هؤلاء عن تدقيق الهويات والأوراق الرسمية

للوافدين والخارجين، ويعتمد كثيرون منهم على الصورة الملصقة في تلك الأوراق للتعرف على صاحبها ومقارنتها بالشخص الذي يخضع لعمليات التفتيش. ويقول إن تأسيس جهاز الشرطة انطلق من نقاط خاطئة، ولا سيما أولئك الذين انتسبوا للجهاز عام 2004 بعد قرار إعادة تشكيل الأجهزة الأمنية في وزارتي الدفاع والداخلية. ويرى أن القوات الأمريكية في العراق تتحمل العبء الأكبر من المسؤولية في هذا الجانب كونها وافقت على استقبال المتطوعين من دون إجراء اختبارات الكفاءة. لكن سياسيين عراقيين مطلعين يؤكدون إن قبول آلاف المتسبين في جهاز الشرطة تم عبر قوائم قدمتها الأحزاب المتنفذة تحت بند قرار 91 الخاص بدمج المليشيات في القوى الأمنية وأن القوائم التي قدمت باسم تلك المليشيات وتصل إلى نحو 50 ألف منتسب جميعها تمت المصادقة عليها من دون النظر لكفاءات أفرادها أو إجادتهم القراءة والكتابة على الأقل. ويقول العميد عبد الكريم خلف، مدير مركز القيادة الوطنية في الوزارة إن مشروع محو أمية منتسبي وزارة الداخلية سيعود بالفائدة على أكثر من 19 ألف شرطي عراقي من الذين يعانون من الأمية حيث سيتم إرسال جميع هؤلاء إلى مراكز مكافحة الأمية التي تم فتحها في بغداد والمحافظات بهذا الخصوص.

ويرى أن هذه المراكز بمثابة خطوة رئيسة لمعالجة قضية تدني الكفاءة لدى الأجهزة الأمنية في وزارة الداخلية. ويطالب اللواء "عبد العزيز محمد جاسم" مدير العمليات العسكرية في وزارة الدفاع بفتح مراكز مماثلة لمتسبي الجيش للقضاء على ظاهرة الأمية بين منتسبي الجهاز، وقال إن هناك المئات من العسكريين الذين لا يجيدون القراءة والكتابة وأن شروط قبولهم تمت وفق الخبرة العسكرية وتبعاً للحاجة الملحة لمتطوعين في بداية تشكيل الوزارة. وكان الناطق باسم خطة أمن بغداد أعلن في وقت سابق إن عدد القوات الأمنية في العراق وصل إلى 328700 من الشرطة والجيش، مشيراً إلى وجود عمليات غربلة لمعالجة الفساد والمشكلات التي يعاني منها الجهاز الأمني في البلاد.

الأمن الهش الذي لا يتحسن!

الشقيقات المتنفذان في كربلاء.

تستعد مئات العائلات من التي جرى اغتيال أبنائها في كربلاء لإقامة دعاوى قضائية على الرائد علي حميد سعيد أمر فوج طوارئ المحافظة وشقيقه العقيد عباس سعيد مدير أمن كربلاء محمليهما مسؤولية اغتيال واختفاء المئات من أبناء المدينة الذين لا يزال مصيرهم مجهولاً بحجة الانتماء إلى التيار الصدري أو حزب البعث المحظور. في حين كشفت مصادر وثيقة الاطلاع لـ"الزمان" أن فوج الطوارئ في كربلاء غير تابع لوزارة الداخلية ولا لوزارة الدفاع وأن قائده علي حميد سعيد يتلقى الأوامرمن رئيس الوزراء نوري المالكي مباشرة الذي تربطه بالشقيقين علاقة وثيقة منذ عودته إلى العراق عام 2003. وناشد عدد من أهالي الضحايا في اتصالات هاتفية مع (الزمان) في لندن رئيس البرلمان محمود المشهداني التدخل "لفتح تحقيق مع الشقيقين حول الاغتيالات التي لا زالت مستمرة في المدينة باعتبارهما أكبر مسؤولين أمنيين توجه لهما شبهة تنفيذ "هذه الجرائم أو التساهل معها". وحسب المصادر فإنه تم منح الأول رتبة (رائد)، حيث كان يدير ورشة لتصليح المواد الكهربائية قبل أن يتولى قيادة مليشيات حزب الدعوة مع شقيقه الذي منح رتبة (عقيد) من دون أن يدخلا أي معهد أو كلية عسكرية خلافاً للقوانين والأعراف المعمول بها حالياً. وطالب أهالي الضحايا وضع "الشقيقين رهن الاحتجاز تحسباً من قيام مسؤولين كبار كانوا يصدرون لهما أوامر القتل والاغتيال بتهريبهما إلى خارج العراق تحسباً من انكشاف المسؤولين الحقيقيين". وأكدت المصادر أن "عناصر فوج الطوارئ في كربلاء الذين يتراوح عددهم بين 500 – 750 عنصر ينتمون جميعهم إلى حزب الدعوة باعتبار ذلك شرطاً للتطوع ويتلقون ما يتراوح بين 700 – 800 دولار كراتب شهري خلافاً للوائح المعمول بها.

وذكرت أن الشقيقين لعبا دوراً مهماً في الترويج للمالكي إثر عودته إلى محافظة كربلاء التي يتحدر منها. وذكرت المصادر أن من بين الذين تعرضوا للاغتيال أو لا يزالون مجهولي المصير هناك من كان ينتمي إلى حزب البعث أو التيار الصدري وقد أكتضّت سجون العراق بالمعتقلين، وأن 90٪ منهم من طائفة واحد.

وعلى صعيد آخر قال الجيش الأمريكي في العراق أنه يخطط لتخفيض عدد العراقيين المحتجزين إلى الثلثين بنهاية العام المقبل من العدد الكلي لديه 25 ألف معتقل. وقال المحتجزين إلى الثلثين بنهاية العام المقبل من العدد الكلي لديه 25 ألف معتقل. وقال الميجر جنرال دوجلاس ستون رئيس منشآت الاحتجاز الأمريكية في العراق أنه قدم اقتراحاً لقائد القوات الأمريكية في العراق الجنرال ديفيد بتريوس لخفض عدد المعتقلين في السجون الأمريكية بشكل كبير. وقال نسعى الآن ليصبح العدد عشرة آلاف أو ثمانية آلاف. وقالت المتحدثة باسم البيض الأبيض، دانا بيرنو، أن بوش والحكيم ناقشا تحسن الوضع الأمني في العراق وأهمية الاتفاق الذي توصل إليه مع المالكي لبدء مفاوضات رسمية العام المقبل بشأن العلاقة الطويلة الأجل بين العراق والولايات المتحدة.

اعتقال ضابط الداخلية علاء عبود الكناني في المطار

منعت السلطات المحلية في مطار بغداد الدولي في الخامس من تشرين الثاني سفر ضابط بارز في وزارة الداخلية بعد اتهامه بسرقة رواتب موظفين وهميين تقدر بمليار دينار عراقي شهرياً. وقال شهود عيان في مطار بغداد أن علاء عبود الكناني الضابط في وزارة الداخلية العراقية والمسؤول في وحدات حماية المنشآت اعتقل من داخل الطائرة العراقية التي كانت على وشك الإقلاع باتجاه مطار عمان مساء السبت الماضي. وكان مسؤول في وزارة الداخلية كشف أن الوزير جواد البولاني يجري مراجعة شاملة لأوضاع ضابط الوزارة ويحقق في صلة الضابط المعتقل مع ضباط آخرين قد يكونوا متورطين في الاستحواذ على أموال الدولة من خلال لوائح رواتب الموظفين الوهميين. كما طلب

الوزير من ضباط الداخلية تقديم الشهادات الدراسية الموثقة بعد أن اكتشف أن عـدداً مـن أصحاب المحال والباعة على الأرصفة والباعـة المتجـولين تـسللوا إلى بعـض المؤسـسات التابعة للوزارة خلال السنوات الأربع الماضية ومنحوا أنفسهم رتباً عسكرية تصل إلى رتبـة لواء من دون أن يكونوا قد درسوا أو تخرجوا من كلية الشرطة أو الكلية العـسكرية. كمـا حصل الأمر نفسه مع قتلة محترفين انضموا إلى المؤسسات الأمنية.

المالكي يعيد العمل بحضر مساءلة الوزراء 2007

رئيس الوزراء نوري المالكي يعيد العمل بالقانون الذي يحظر مساءلة الوزراء في قضايا الفساد الإداري والمالي. وأوقف المالكي التحقيق في (48) قضية فساد لوزراء ومسؤولين كبار في حكومته وقعت في الفترة بين أيلول/ سبتمبر 2006 وشباط فبراير 2007، كانت قد تقدمت بها لجنة النزاهة العامة، وتشمل (11) وزيراً في الحكومة إلى جانب مسؤولين كبار في البنك المركزي العراقي. ويذكر أن أبرز المسؤولين عن تهم الفساد ينتمون إلى حزب الدعوة والمجلس الإسلامي الأعلى والتيار الصدري. وقال بودين المفتش الأمريكي في العراق المسؤول عن إعادة إعمار العراق أن هناك (2000) قضية فساد حددتها لجنة النزاهة العامة تصل قيمتها إلى (5) مليار دولار جميعها معطلة.

البصرة خارج سيطرة المالكي 2007

أعلن السفير البريطاني في بغداد "دومنيك اسكويت": "أن مروحيات إيرانية تقوم بنقل الحرس الثوري الإيراني إلى داخل العراق لتنفيذ هجمات وتدريب الميليشيات ونقل أجهزة عسكرية. وأضاف السفير أن البصرة خارج سيطرة الحكومة، وتخضع لحكم الميليشيات، وأوضح أن ميليشيات تمولها إيران هي التي خطفت البريطانيين من وزارة المالية، وأن الوقت قد فات على حكومة المالكي لاستعادة السيطرة على البصرة.

وذكرت مصادر مطلعة أن قوات المنافذ الحدودية التي يقودها أحمد الخفاجي أصبحت من حصة ميليشيات بدر حيث تستأثر بمواردها، وأن عناصرها تشغل جميع الوظائف في هذا القطاع.

ويسيطر التيار الصدري على الموانئ التي تدر عليه إيرادات تقدر بالملايين من الدولارات شهرياً، أما حزب الفضيلة فيسيطر على النفط وحمايته وإيران تسيطر على الميشيليات التي تتبع مراكز نفوذها وتتلقى منها الدعم المادي والسلاح والتدريب، بالإضافة إلى مجاميع يديرها هاشمي رفسنجاني. وواشنطن تتهم إيران بالمساعدة على هجمات في العراق.

بتاريخ 23 حزيران 2007 انتقد السيستاني والمجلس الأعلى المالكي وامهلاهُ مهلة شهرين للتغيير، فقد هاجم "عادل عبد المهدي" نائب الرئيس العراقي المتمسك باستقالته حكومة نوري المالكي وعدّها فاشلة. واتفق "همام حمودي" معه على أن الحكومة فاشلة. في الوقت الذي طالب فيه أحمد الصافي ممثل السيستاني باستقالة الحكومة أو محاسبة المقصرين في تفجير سامراء. وقد أمهلا حكومة المالكي شهرين كحد أقصى لاحداث التغيير المطلوب.

وطالب الشيخ أحمد الصافي وكيل السيستاني والقيادي في المجلس الأعلى الإسلامي خلال خطبة الجمعة في كربلاء إقالة كبار المسؤولين الأمنيين في العراق وحملهم مسؤولية تفجير منارتي سامراء. أما رئيس الوزراء نوري المالكي فقد أعاد العمل بالقانون الذي يحظر مساءلة الوزراء بتاريخ 26 حزيران/ يونيو 2007. بعد يوم حافل بالدماء في فندق المنصور.

في فندق المنصور حيث يجتمع زعماء عشائر الأنبار، وقد أدى الانفجار إلى مقتل (49) على الأقل وإصابة (135) آخرين، وقتل في الانفجار الصحفي "رحيم المالكي" الذي يعمل في تلفزيون العراقية، كما قتل (6) من زعماء عشائر الأنبار. وأهالي الأنبار يتهمون رئيس الوزراء نوري المالكي بتدبير انفجار المنصور وقتل شيوخهم -لغلق ملف تسليح

العشائر- حيث أن المكان يخضع لإشراف أمني من قبل وزارة الداخلية. وقال ياسين الكعود وكيل وزارة الداخلية السابق وأحد شيوخ الأنبار لرويترز أن هذه العملية نفذتها حكومة المالكي، وبوش يؤكد دعمه للمالكي بعد تفجيرات منصور ميليا ببغداد. وحدد الجيش الأميركي الشيوخ الستة وهم:

1- الشيخ عبد العزيز الزبن (البو فهد).

2- الشيخ طارق البكري (البو عساف).

3- الشيخ حسين الشعلان العجيلي ونجله.

4- الشيخ علي الخليفة.

5- الشيخ فصال الكعود (البو نمر).

مؤتمرات دولية لنصرة العراق أم ماذا!!

1. مؤتمر بغداد: بتاريخ (10) آذار 2007 عقد في بغداد مؤتمراً دولياً من أجل أمن العراق حضرته (16) دولة، منها الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي ودول جوار العراق.

وقد أكد رئيس الوفد الإيراني "عباس أرغش" أن إيران تأمل في اتخاذ المزيد من الخطوات لمؤازرة الحكومة العراقية المدعومة من الولايات المتحدة كما دعا إلى جدول زمني لخروج القوات الأميركية من العراق.

وتحدث نوري المالكي رئيس وزراء العراق وطالب الدول، وخاصة العربية بعدم التدخل في شؤون العراق وأكد أن المصالحة الوطنية هي السبيل لإنقاذ العراق.

أما رئيس الوفد الأمريكي فقد أعلن الخميس قبل يومين من انعقاد المؤتمر أن أميركا ستنتهز انعقاد المؤتمر لتعزيز موقفها في مواجهة الدولتين، إيران وسورية، حيث تتهم إيران بتمويل الميليشيات الشيعة في العراق وتتهم سورية بالتقاعس في ضبط حدودها مع العراق.

وفي اليوم التالي أكد الوفد الأمريكي أن بلاده لن تدير ظهرها وتبتعد حال محاولة إيران وسورية مناقشة موضوع العراق. ويرى المراقبون أن المؤتمر وسيلة لإذابة الجليد بين الولايات المتحدة من جهة وإيران وسورية من جهة أخرى.

وأعلن الرئيس بوش أن رسالة واشنطن لكل من طهران ودمشق واضحة ونتوقع منهما مساعدة هذه الديمقراطية الناشئة، وسندافع عن أنفسنا وعن شعب العراق ضد أولئك الذين يقتلون الأبرياء لتحقيق مآرب سياسية. والجدير بالذكر أن دول الجوار تتخوف من تحول العنف الطائفي الذي يطحن العراق إلى حرب أهلية قد تمتد أبعادها إلى خارج حدود العراق. الأمر الذي يوحد المشاركين في المؤتمر.

وقال الناطق باسم الخارجية الإيرانية "سيد محمد الحسيني" أن بلاده لن تألوا جهداً للتباحث بشأن ملفها النووي بدون شروط مسبقة للاجتماع مع الأمريكيين وأكد أن ملف بلاده النووي يكون عبر الحوار.

وجدد البيت الأبيض قبل المؤتمر بيومين موقفه المعارض لأي جدول زمني لسحب القوات الأميركية من العراق. ووصف السفير زلماي خليل زاد نتائج المؤتمر الدولي بالإيجابية، كما وصف رئيس الوفد الإيراني نتائج المؤتمر بالإيجابية أيضاً ونفى تدخل بلاده في الشؤون الداخلية للعراق وقال أن يحقق الأمن في العراق يعادل تحقيق الأمن في إيران.

وخلال انعقاد المؤتمر دوى انفجار بالقرب من وزارة الخارجية العراقية التي تستضيف المؤتمر ناتجة عن قذائف مورتر سقطت على بعد أمتار وأدت إلى تحطم زجاج وزارة الخارجية، وأدى هذا الانفجار إلى إنهاء المؤتمر دون إصدار بيان ختامي.

وقد قطع الأمين العام للأمم المتحدة "بان كي مون" خطابه في المؤتمر على إثر الهجوم.

1. **مؤتمر الرياض** 28، 29 **آذار** 2007

أكد دبلوماسي عربي أمس ان المملكة العربية السعودية رفضت اخيراً استقبال رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي لانها تعتبره مسؤولا عن تعميق الصراع المذهبي في العراق.

وقال الدبلوماسي الذي فضل عدم ذكر اسمه ان العاهل السعودي عبد الله بن عبد العزيز رفض استقبال المالكي قبل المؤتمر الدولي حول العراق الذي يبدأ اعماله الخميس في شرم الشيخ بمصر لان المملكة "ترى انه هو الذي كرس التقسيم المذهبي في العملية السياسية في العراق".

وكان وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري قال الاحد ان العاهل السعودي لن يستقبل رئيس الوزراء العراقي بسبب تضارب في جدول مواعيدهما لكن الدبلوماسي العربي قال ان المالكي طلب زيارة الرياض في ختام زيارته الى مصر غير ان السلطات السعودية لم ترد على هذا الطلب.

واشار المصدر الى ان السعودية كانت استقبلت في اواخرشباط (فبراير) عدداً من القادة السياسيين العراقيين من بينهم رئيس اقليم كردستان مسعود بارزاني ورئيس الوزراء العراقي السابق اياد علاوي.

وذكرت صحيفة "واشنطن بوست" الاميركية الاحد ان الموعد رفض، ونقلت عن مصادر رسمية عربية وعراقية ان هذا الرفض يجسد ازدياد التوتر بين البلدين وشكوك المسؤولين السنة في المنطقة ازاء الحكومة العراقية التي يسيطر عليها الشيعة.

ورأت "واشنطن بوست" ان "الصفعة" الموجهة من العاهل السعودي الى رئيس الوزراء العراقي تقلل من فرص الولايات المتحدة في التوصل الى تهدئة التوترالاقليمي وبدء عملية تعاون حول العراق من خلال المؤتمر.

وقال الدبلوماسي العربي ان السعودية "سبق ان ابلغت الولايات المتحدة تحفظاتها حول سياسة المالكي". واعترفت وزيرة الخارجية الأميركية كوندوليزا رايس الأربعاءبأن الدول العربية المجاورة للعراق ذات الغالبية السنية ما زالت "مشككة" حيال المالكي.

واوضح الدبلوماسي ان السعودية كانت تفضل ايضاً ان لا يرأس المالكي الوفد العراقي الى القمة العربية التي عقدت في الرياض في 28 و29 آذار (مارس) وقد ترأس الرئيس العراقي جلال طالباني وفد بلاده الى القمة وتغيب المالكي.

ويذكر ان الملك عبدالله قد انتقد في خطابه امام القادة العرب "الاحتلال الاجنبي غير المشروع" للعراق مشيراً الى ان هذه القوى الخارجية لا يجب ان تقرر مصير المنطقة.

وقال "طوني سنو" المتحدث باسم البيت الأبيض بتاريخ 1/ 5/ 2007 أن هناك خلافاً في الوقت الحالي بين العراق والسعودية، وحث العاهل السعودي على دعم الحكومة العراقية قائلاً أن ذلك سيصب في مصلحة السعودية على المدى البعيد.

2. مؤتمر شرم الشيخ

في مايو/ أيار 2007 عقد مؤتمر شرم الشيخ حول أمن العراق حضرهُ وزراء خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، وسورية والسعودية والعراق ومصر الدولة المضيفة. كانت وزيرة خارجية أمريكا كوندليزا رايس متحمسة لإجراء مصالحة بين العراق والسعودية، على أمل أن تؤثر الرياض بنفوذها على العرب السنة لتخفيف معارضتهم للمالكي، كما أن في وارد حماستها أن توقع واشنطن مع بغداد على اتفاقيات أمنية ثنائية في نهاية خروجها من العراق لاحقاً.

ويظهر من كلمات الوفود المشاركة، أنها دعت الحكومة العراقية إلى إجراء مصالحة وطنية بين الفصائل السياسية. وهذه أقصى ما تملكهُ الدول العربية بعد تعثر أجراء الحديث بالعمق مع المالكي في تهميش العرب السنة، والذي سرعان ما يظهر مستشاروه ليقولوا أن العراق لا يرحب بأي تدخل في أمور العراق.. ومن سمع تكرارها في المؤتمرات يشعر أنه شعار مستورد. ويقيناً لم تكن واشنطن هي مصدرهُ وهي تعمل على وجود سفارات عربية في بغداد ومنها المملكة العربية السعودية التي تحاملت على اتهامات بغداد لها بأنها تدعم الإرهاب في العراق.

وبانتهاء المؤتمر، حاولت واشنطن دفع الأمير سعود الفيصل لاستقبال المالكي، إلا أن الفيصل رَفض أي لقاء معللاً ذلك لسياسته الطائفية، حيث ترى الرياض أن المالكي لم يتخلص من طائفيته ومعاداته للعرب السنة. ذلك فضلاً عن متاجرة المالكي بالمسألة الإنسانية الخاصة بتبادل المساجين العراقيين والسعوديين منذ عام 2004، واستمرت هذه المعاناة حتى رحيل المالكي من السلطة في أيلول 2014.

عصائب "أهل الحق" بديلاً للتيار الصدري

خرجت حركة عصائب أهل الحق أو ما يطلق عليها مؤيدوها "المقاومة الإسلامية في العراق" من رحم التيار الصدري بزعامة رجل الدين الشيعي مقتدى الصدر في (7) آذار 2007. ان كوادر هذا التيار انشقوا عن التيار وأسسوا منظمة خاصة بهم كان هدفها "مقاومة الاحتلال الأميركي" وأعلنوا مسؤوليتهم عن ستة آلاف هجوم على القوات الأميركية والعراقية.

وتخطت هذه الحركة المدعومة من فيلق القدس والتي تتلقى التدريب والدعم المادي والتسليحي الإيراني، جغرافية بلادها لترسل عناصرها للقتال في سورية بحجة "الدفاع عن مقام السيدة زينب" وينضوي عناصرها تحت لواء "أبو الفضل العباس" المنتشر في ريف دمشق وتحديدا بالمناطق المحيطة بالمقام.

يقدر عدد مقاتلي هذه الحركة التي أسسها عدد من طلاب الحوزة الدينية بينهم قيس الخزعلي (الأمين العام) وأكرم الكعبي (نائبه) بأكثر من عشرة آلاف مقاتل بعدما كان عددهم لا يتجاوز ثلاثة آلاف عام 2007.

وبعد انسحاب الجيش الأميركي من العراق في يناير/ كانون الثاني عام 2012 أعلن الخزعلي هزيمة أميركا وأن مجموعته تتحضر لتسليم سلاحها والالتحاق بالعملية السياسية ولكن الخزعلي والكعبي وأغلب عناصر "عصائب أهل الحق" الذين انشقوا عن التيار الصدري وُصفوا من قبل زعيمهم السابق مقتدى الصدر بأنهم "أهل الباطل وتعدوا الخطوط" كما اتهمهم بمحاولة اغتيال مساعد له وقيادي بارز في تياره حازم الأعرجي، وخاطبهم بالقول "كفاني وكفا الصدر شر أعمالكم فلستم لي ولا لآبائي تنتمون".

وهناك تضارب في تاريخ تأسيس هذه الحركة وانشقاق قادتها الذين يضعون على صفحاتهم الخاصة ومواقع الحركة صور لوالد مقتدى الصدر المرجع الديني محمد محمد صادق الصدر الذي قتل عام 1999 في عملية اتهم فيها نظام صدام حسين.

لقد ظهر الخزعلي ممثلاً عن جيش المهدي التابع للتيار الصدري سنة 2004 أي بعد عام من الغزو الأميركي لينشأ حركة خاصة به. وعندما وَقَع جيش المهدي اتفاق وقف إطلاق النار مع الحكومة العراقية والجيش الأميركي، استمر الخزعلي بإعطاء أوامره بالاستمرار بالقتال دون الرجوع للصدر.ولكن عادت الأمور إلى مجاريها بين قيادة هذه الحركة ومقتدى الصدر في مصالحة جرت بينهم منتصف عام 2005، لكن بعد أقل من عام ظهرت "عصائب أهل الحق" كمجموعة تعمل باستقلالية كاملة عن جيش المهدي بعدما أعلن الصدر حله واستبداله "بلواء اليوم الموعود" وطالب "عصائب أهل الحق" بالانضمام إليه لكنها رفضت.

استهدفت عصائب أهل الحق الجيش الأمريكي والبريطاني في العراق، ومن أعمالها خطف الخبير البريطاني "بيتر مور" وأربعة عن مرافقيه. أما علاقتها بإيران، فكشفها رئيس أركان الجيش الأميركي راي أوديرنو، عندما قال أن إيران تدعم إضافة "لعصائب أهل الحق" "لواء اليوم الموعود" وكتائب "حزب الله العراقي" هذه الحركة قامت بحملة لتوزيع نحو عشرين ألف صورة للمرشد الإيراني الأعلى علي خامنئي في العراق، وتحدث وقتها مسؤول حكومي رفيع بالحكومة أن عمال البلدية لم ينزعوها لخوفهم من عناصر هذه الحركة.

وعن التقارب بين الحكومة العراقية التي يرأسها المالكي وهذه الحركة، طالب مقتدى الصدر الحكومة العراقية بوضع حد لنفوذ مليشيات بدأت تتحرك تحت أغطية رسمية بالشارع العراقي وتمارس عمليات القتل والخطف، داعيا أهالي مدينة الكاظمية و"محبي آل الصدر" إلى التعاون لـ"تحجيم" حركة عصائب أهل الحق. ويقول متابعون إن هذه الحركة تتلقى التدريب والسلاح من فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني وحزب الله اللبناني. وتذهب تقديرات إلى أن الدعم يصل إلى خمسة ملايين دولار شهرياً.

وتتشكل هذه الحركة من أربعة فروع عسكرية رئيسية هي "كتائب الإمام علي، وكتائب الإمام الكاظم ، وكتائب الإمام الهادي ، وكتائب الإمام العسكري.

وتعتزم جماعة «عصائب أهل الحق» الشيعية، المدعومة من إيران، والمسؤولة عن أغلب الهجمات التي تعرضت لها القوات الأميركية في السنوات الأخيرة من حرب العراق، العودة إلى الساحة مجددا لكن هذه المرة ككيان سياسي بصورة قد تؤدي إلى زيادة النفوذ الإيراني في عراق ما بعد الولايات المتحدة وربما أبعد من ذلك. عندما عملت الجماعة خلال الشهور الأخيرة على تكثيف وجودها في العراق متباهية بالدور الذي تقول الجماعة - التي كانت مبهمة فيما مضى - إنها لعبته في إجبار القوات الأميركية على الرحيل عبر هجماتها الصاروخية ضد أهداف أميركية.

ومع عودة قادتها من المنفى في إيران، شرعت الجماعة في افتتاح سلسلة من المكاتب السياسية ووضعت برنامجا لتقديم الخدمات الإنسانية لمساعدة الأرامل والأيتام ودشنت شبكة مدارس دينية تتشابه في مناهجها وبنيتها مع حليفها المقرب، حزب الله الشيعي اللبناني.

وفي أحد مكاتب الجماعة الكائن بحي الكاظمية في بغداد وضعت صورتا المرشد الأعلى الإيراني آية الله علي خامنئي ومؤسس الجمهورية الإسلامية آية الله روح الله الخميني إلى جانب الرموز الدينية الشيعية العراقية ومؤسس الجماعة قيس الخزعلي، أحد العائدين من إيران، التي لجأ إليها في عام 2010 بعد ثلاث سنوات من الاعتقال في السجون الأميركية في العراق بسبب دوره المزعوم في قيادة هجوم أدى إلى مقتل خمسة أميركيين.

وقال الشيخ ميثاق الحميري (30 عاما) الشيخ الشاب المسؤول عن المكتب الذي يتخذ من منزل صغير مقرا له في شارع هادئ: «إن جماعة (عصائب أهل الحق) تهدف في الوقت الراهن إلى زيادة أسهمها في الشارع بعد سنوات من العمل السري الذي فرضته الحرب ضد القوات الأميركية». وأضاف: «تأسست جماعة (عصائب أهل الحق) وهي حركة مقاومة إسلامية لقتال الاحتلال الأميركي، لكن هذه المرحلة انتهت. ودخلنا الآن مرحلة جديدة لتعريف العراقيين بـ(عصائب أهل الحق)».

وكانت الحركة قد أعلنت مع رحيل القوات الأميركية في ديسمبر (كانون الأول) 2011، أنها ستدخل الساحة السياسية وبدأت في تكثيف نشاطاتها قبيل الانتخابات المحلية المقررة في أبريل (نيسان) المقبل والانتخابات البرلمانية المقررة في بداية عام 2014 التي ستعطي مؤشرا هاما على المسار الذي يسلكه العراق بعد الانسحاب الأميركي.

وتحظى الجماعة بدعم حليف قوي في العراق هو رئيس الوزراء الشيعي نوري المالكي، الذي أيد دخولها معترك السياسة بوصفها تمثل ثقلا موازيا لنفوذ رجل الدين مقتدى الصدر، المنافس العتيد الذي يرى فيه شريكا غير موثوق به في حكومة التحالف. ورغم إنكار مساعدي المالكي ومسؤولي «عصائب أهل الحق» وجود أية صلة رسمية بينهما، إلا أنهم اعترفوا بوجود علاقات صداقة ولا يستبعدان إمكانية عقد تحالف انتخابي. ويقول 'غيث التميمي'، رجل الدين الشيعي المقرب من كلا المجموعتين والذي يرأس مركز التقارب الديني في بغداد، والمدعوم من رئيس الوزراء: «لا يوجد تحالف علني، لكن وجود مثل هذا التحالف ليس عيبا، وأتوقع حدوثه، فالمالكي بحاجة إلى الرموز الشيعية لشق صف الصدريين». هذا النجاح سيضع جماعة تفتخر صراحة بدورها في قتل أميركيين، في صدارة السياسة العراقية، الأمر الذي وصفه مسؤول أميركي سابق خدم في العراق في ذروة الهجمات بأنه «يثير مشكلات عميقة».

يذكر أن عصائب أهل الحق زعمت بعد إنشائها في عام 2007 عن مسؤوليتها عما يزيد على 6.000 هجمة ضد القوات الأميركية كان من بينها بعض أكثر القنابل المزروعة على الطريق تطورا في الحرب وكثير من الهجمات بقذائف الهاون ضد منشآت أميركية شملت السفارة الأميركية في بغداد. ورغم عدم وجود إحصاء دقيق لعدد القتلى الأميركيين في العمليات التي قامت بها الجماعة، إلا أنه بعد الهزائم التي منيت بها القاعدة في العراق عام 2008، وصف المسؤولون الأميركيون جماعة عصائب أهل الحق بالتهديد الأكبر ضد القوات الأميركية.

كما تتحمل جماعة «عصائب أهل الحق» مسؤولية اختطاف متعاقد بريطاني ومقتل أربعة حراس بريطانيين في الأسر. وقد تم تحرير بيتر مور بعد مفاوضات مع الجيش الأميركي لإطلاق سراح قيس الخزعلي ومئات من ناشطي «عصائب أهل الحق»، وهي النتيجة التي وصفها الخزعلي في مقابلة معه الشهر الماضي على قناة «السومرية» بالإنجاز الكبير. وقال: «هذا شيء نفخر به، لأننا أجبرناهم على التفاوض مع مجموعة مسلحة، في الوقت الذي تأبى فيه سياستهم بذلك».

وحسب تقرير أصدره معهد دراسات الحرب الأمريكية في كانون الأول/ ديسمبر فإن عمق روابط المجموعة مع إيران يشير إلى أن الدور السياسي الذي تلعبه سيدعم السياسات والنفوذ الديني الإيراني في العراق. ويعتقد سام وير، كاتب التقرير، أن هناك صعوبة في فصل الطموح السياسي لـ«عصائب أهل الحق» عن الطموحات الإقليمية الإيرانية، فيقول: «إنهم يحاولون من خلال هذا التحول الكامل لحو السياسة تصوير أنفسهم بأنهم ليسوا وكلاء لإيران، لكنها خطة فاشلة».

وكانت إيران الداعم والممول الأول للجماعة المؤلفة من عدد من المنشقين عن التيار الصدري لتأسيس حركة بديلة أكثر ولاء من الصدر المتقلب وجيش المهدي غير المنضبط التابع له، بحسب مسؤولين أميركيين. في ذلك الوقت، وصف المسؤولون الأميركيون الجماعة بأنها محاولة من إيران لإنشاء نسخة عراقية من حزب الله اللبناني، الذي استغل دوره الذي لعبه بنجاح في طرد قوات الاحتلال الإسرائيلي من لبنان عام 2000 للقيام بدور قيادي في الحكومة اللبنانية.

وبعد توثيق علاقاتها بحزب الله، افتتحت جماعة «عصائب أهل الحق» مكتبا لها في بيروت العام الماضي، وهناك شكوك في إرسالها متطوعين للقتال في سورية لدعم الرئيس بشار الأسد، وهو ما يشير إلى طموحاتها ببسط نفوذها إلى ما وراء العراق.

ويرى مسؤول أميركي تحدث - شريطة عدم ذكر اسمه لأنه غير مفوض بالحديث عن هذه القضية - أنه في الوقت الذي يتعرض فيه النفوذ الإقليمي لإيران ومكانة حليفها

حزب الله للخطر نتيجة الثورة ضد الأسد، يبدو ظهور عصائب أهل الحق أشبه بمحاولة جديدة لإيجاد بديل لإظهار النفوذ الإيراني. ويقول: «أعتقد أن الجماعة تشكل في المقام الأول وكيلا إيرانيا. ولا أعتقد أنهم يريدون التخلي عن هدفهم بأن يكونوا نظيراً عراقياً لحزب الله. وسيكونون دائما مصدر خطر يهدد باختطاف الأميركيين وشن التفجيرات ضد القنصليات الأميركية أو القيام بأنواع أخرى من الأنشطة».

لكن قدرة «عصائب أهل الحق» على الحصول على قاعدة دعم واسع في المشهد السياسي العراقي المكتظ لا تزال موضع شكوك، ففي مؤشر على عدم نجاح جهودها، قررت الحركة الامتناع عن خوض الانتخابات المحلية القادمة المزمع إجراؤها في نيسان/ أبريل 2014، بحجة التركيز على الانتخابات البرلمانية المزمع إجراؤها العام القادم.

إيران تدعم «عصائب أهل الحق» في طرح نفسها بديلاً للتيار الصدري سياسياً، وطهران تعول على الجماعة لتكون نظيراً لـ«حزب الله» اللبناني... وتوقع تحالف المالكي معها لأنها حركة طائفية بامتياز.

ولفت تقرير معهد كارنيغي للأبحاث أن بانضمام العصائب إلى العملية السياسية، أراد المالكي أن يظهر بمظهر الرجل المتسامح الذي يرعى المصالحة الوطنية في البلاد واستخدم حجة خلق التوازن في الشارع العراقي بين عصائب أهل الحق وبين التيار الصدري. ولكن هذه الخطوة لم تقنع الكثيرين، بل أظهرت المالكي بمظهر الساعي إلى ضرب الطرفين بيعضهما البعض وانتظار النتائج.

واعتبر التقرير أن تقرب المالكي مع العصائب يعكس الحالة الراهنة لعلاقته مع التيار الصدري،فقد قرّب المالكي جيش المهدي منه بشكل ملفت عقب تولّيه رئاسة الوزراء في 2006 وقدم في العام 2007 كتب سرية تناقلتها بعض وسائل الإعلام المحلية، إلى حلفائه في التيار الصدري، يطالب فيها السيد مقتدى الصدر بإبعاد قيادات جيش المهدي وترحيلهم إلى إيران لوجود تحرّك لاستهدافهم من قبل القوات الأميركية. وقد

مهّدت تلك الرسالة بالفعل لمغادرة الكثيرين من قيادات جيش المهدي البلاد باتجاه إيران، من بينهم أبو درع" المتّهم بتصفيات طائفية ضدّ السنّة، والذي انضم لاحقاً إلى العصائب".

ومن الواضح بحسب التقرير أنه بتقاربه من العصائب"، فقد أراد المالكي توجيه رسالة إلى التيار الصدري الذي توتّرت علاقته به مجدداً، بأنه يمكن أن يعتمد على العصائب كداعم فاعل له، فضلاً عن السعي للحفاظ من ناحية أخرى على علاقته مع إيران.

ويقول التقرير أن المالكي" ربما نسي أن القاعدة الشعبية للعصائب في العراق لايمكن مقارنتها بما يتمتّع به تيار الصدر الذي يملك 40 مقعداً برلمانياً وسبعة وزراء. ولم يميّز سكان مدينة الصدر شرق بغداد والمدن الجنوبية إلا مؤخراً بين العصائب" وبين التيار الصدري، عقب تبادل الطرفين إطلاق النار في مدينة الصدر في حزيران/ يونيو الماضي، في مواجهات لم يُعلَن عنها". وأوضح التقرير ان "تقارب المالكي مع "عصائب أهل الحق" أفرز تحركات خطيرة، كان آخرها قيامها بمجموعة تصفيات لعدد من الشباب العراقيين المقلِدين لظاهرة "الإيمو" في بغداد، فضلاً عن اختطافها وتهديدها عدداً آخر من هؤلاء الشباب في مدن عراقية أخرى.

وكان تحرّك العصائب في الشارع العراقي بهذا الشكل قد أعاد إلى ذاكرة العراقيين تلك الأيام التي كانت فيها الميليشيات والجماعات المتشدّدة تُدير الشارع العراقي، وتفرض الإتاوات على الأهالي، وتقوم بتصفيات جماعية للسكان طبقاً لخلفيتهم الطائفية". وأضاف، "لو تطور نشاط العصائب في الشارع العراقي لاحقا فلن تجني كتلة المالكي النتيجة ذاتها في الإنتخابات المقبلة، فضلا عن انعكاسات الأمر على علاقة المالكي مع التيار الصدري من جهة والكتلة العراقية التي تسير في الطريق المعاكس للأخير بشكل دائم".

إن وجود (3000) مقاتل منشق من جيش المهدي تحت قيادة قيس الخزعلي إنما هي ميلشيات مسلحة يحركها الجنرال الإيراني قاسم سليماني بالطريق الذي يريده، لتجنب استخدام أي قوة عسكرية إيرانية حتى لو كانت على خط الحدود بين البلدين.

وفي إحصائية لعدد المعتقلين والإصابات في شهر نيسان 2007 تبين ما يلي:

5125 معتقل.

800 قتيل.

1494 مصاب

والعثور على 255 جثة لمواطنين عراقيين دون معرفة الفاعلين.

وفي 6/ 5/ 2007 أصدرت الأمم المتحدة إحصائية حول هجرة العراقيين بسبب عدم الاستقرار وممارسة الطائفية من قبل الميليشيات المدعومة من الحكومة وكما يلي:

1- مليون ومائتي ألف هاجروا إلى سورية.

2- سبعمائة وخمسون ألف هاجروا إلى الأردن.

3- مائة ألف شخص هاجروا إلى مصر.

4- ألف شخص هاجروا إلى إيران.

5- ألف شخص هاجروا إلى لبنان.

6- عشرة آلاف هاجروا إلى تركيا.

أما حصيلة شهر مايو/ أيار 2007 فكانت:

879 جثة لمواطنين عثر عليها في شهر كانون الثاني/ يناير.

681 جثة لمواطنين عثر عليها في شهر شباط/ فبراير.

673 جثة لمواطنين عثر عليها في شهر آذار/ مارس.

575 جثة لمواطنين عثر عليها في شهر نيسان/ إبريل.

644 جثة لمواطنين عثر عليها في شهر مايو/ أيار.

ونجحت إيران عبر عملائها في العراق لأن تتحكم بالملف الأمني واستقرار الناس في ديارهم، فيما أخفقت الولايات المتحدة عبر عملائها في العراق من وقف النزيف الدموي لقواتها أو المدنيين الذين أصبحوا تحت حمايتها كونها دولة احتلال.

الجنرال الأمريكي "بتريوس" وهو قائد القوات الأمريكية في العراق، ومن خلال إيجازه المستمر للرئيس الأمريكي قد أصابهُ الملل دون إنجاز نوعي وتاريخي يسجل للرئيس أمام خصومه من الحزب الديمقراطي بعد أن أرهق الميزانية الأمريكية.

وعندما نجح الجنرال بتريوس في تأسيس حركة الصحوات السنية بالتعاون مع الشيخ عبد الستار أبو ريشة في الأنبار عام 2006 كان الموضوع في مناقشات الحكومة التي يرأسها المالكي وحزب الدعوة أن هؤلاء مشروع للانقلاب لتقويض حكم الشيعة في العراق بعد مخاض عسير. وهو ما لم تسمح به إيران ولا المالكي، الذي كثيراً ما رفع صوته عالياً على الجنرال بتريوس والسياسة الأمريكية بسبب الصحوات.

وإذا كان الهدف المركزي الذي أرادهُ بتريوس من الصحوات السنية لهزيمة تنظيم القاعدة في الأنبار وبقية المحافظات السنية الحاضنة للتنظيم، فإن المالكي وبدفع إيراني قد رُوّض لقبول ميلشيات عصائب أهل الحق على الساحة العراقية... وإضافة (18000) مقطوع من حزب الدعوة لتكون ضمن القوات المسلحة (الداخلية والدفاع والمخابرات).

أي جيش يريد المالكي؟

بعد أحداث الديوانية عام 2007 واجه نوري المالكي رئيس الوزراء مشكلة كبيرة فهو من جهة يعتمد في سلطته على الجيش العراقي الذي يتم تدريبه وإعداده من قبل الولايات المتحدة. ومن جهة أخرى أمام مشكلة جيش المهدي الذي يمثل ميليشيا شيعية راديكالية موالية لمقتدى الصدر وهو أكبر الداعمين للمالكي وحزب الدعوة.

لكن تفجر الأعمال العدائية في الديوانية بين الجيش العراق وجيش المهدي ومقتل (70) شخصاً من جيش المهدي قد وضع المالكي في أزمة أين يقف ومن يؤيد وهو الذي يصر أن السلاح يجب أن يكون في يد الحكومة وحدها ويعمل على حل الميليشيات من أجل استتباب الأمن.

لقد أقدم جيش المهدي على إعدام عدد من الجنود العراقيين من الأسرى قبل أن تنجح الوساطة في وقف إطلاق النار بين الطرفين. والصدر لا يزال يقف في الوسط وقد رفض عرضاً أميركياً لدعم الجيش العراقي في شن هجوم على مواقع الصدر القوية في مدينة الصدر ببغداد. ومواقف المالكي المائعة تفسر لنا أسباب استمرار العنف الطائفي برغم ما يدعيه المالكي من جهد للقضاء على الفلتان الأمني، فهو إما ضعيف أمام إرادة الآخرين الذين يدعمون المليشيات، وأما يرى في عمل المليشيات تحقيقاً لرغباته وبذلك يسكت عنها. وكلا الموقفين لا يؤديان إلى المصالحة الوطنية.

فالمالكي الذي يدين بمنصبه للتحالف بين حزبه (الدعوة) والصدريين في الوقت الذي يرفض فيه جيش المهدي (الصدريين) نزع سلاحهم.

البيت الأبيض والبنتاغون لا يزالان يؤكدان للشعب الأمريكي أن الجيش العراقي أصبح الآن قادراً بصورة متزايدة على القيام بواجبات الدفاع الأساسية لكن الأدلة على الأرض تخالف ذلك. ففي محافظة الأنبار وهي أحد معاقل المقاومة العراقية بلغت نسبة الفرار من الجيش حوالي 40٪.

وفي مدينة ميسان الشيعية الواقعة في جنوب العراق فإن (100) جندي رفضوا الأوامر للانتشار في بغداد، رافضين مقاتلة الميليشيات الشيعية. كما أقدمت مجموعة من اللصوص على نهب القاعدة العسكرية البريطانية السابقة في ميسان التي سلمت للجيش العراقي في الوقت الذي وقفت قوات الشرطة تتفرج دون أن تتدخل والمالكي في حيّرة اين يضع قدميّه.

ولا يزال المالكي حائراً أين يضع قدميه، كان لقاءهُ بالصحفيين.

سنحارب الميليشيات وكل خارج عن القانون شيعياً كان أ سنياً!

أكد رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي أن المصالحة الوطنية خياره الجيد لتسوية الخلافات السياسية والأمنية. وقال في حديث للأمم المتحدة أن 'الميليشات ظاهرة غريبة' وسيحاربها وكل خارج عن القانون شيعياً كان أم سنياً.

ورفض أن تكون حكومته قد فشلت لأن حجم الخراب الذي ورثه من العهد السابق والذي أحدثته الميليشيات والإرهاب كبير جداً، وتابع أن لديه تحفظ عن الدور الإيراني والسوري ولكنه لمس تغيراً لدى الدولتين في الاتجاه الإيجابي. وتعهد بأن لا تسمح حكومته لأن يكون العراق قاعدة لهجوم أميركي على أي دولة في المنطقة. وهنا نص الحديث:

* هل من جديد على مستوى المصالحة الوطنية وعلاقة الحكومة مع الميليشيات؟

- طرحت برنامجي منذ البداية وهو محدد. وما زلت أعتقد بأنه ليس لي خيارغيره وهو يقوم على مبدأ المصالحة الوطنية، وأنا مطمئن وأعتقد بأن لا حل للمشكلة الأمنية.

* ماذا عن الميليشيات؟

- المصالحة الوطنية تفتح ملف الأمن، والأمن لا يضبط بالقوة. الميليشيات ظاهرة غريبة شاذة تتعارض مع فكرة الدولة. ولا يمكن أن تبقى. والآن ليس لها أي غطاء قانوني، ولا أميّز بين شيعي وسني عربي أو كردي.

* نعرف أن عليك ضغوط وعليك مآخذ واعتراضات وأنت تعرف أن هناك من يقول أنك، الى حد ما، لم تلب ما تعهدته، أو فشلت، هل ستقدم جديداً يبعد عنك تلك الانتقادات؟

- أوجه كلامي الى الذين يقولون فشلت أو لم تكن كذا... إلى غير ذلك. أقول لهم إن من يطلع على حجم الخراب الموجود في العراق، سواء الموروث أو ما حصل بعد سقوط النظام، أن ما تحقق حتى الآن نجاح، وتنفيذاً لوعود قطعتها. أنا أنقذت العراق من الحرب الطائفية. ولولا ثقة المواطنين بأنني لا أميل باتجاه مكوّن من المكونات، لما انحاز الناس الى جانب الحكومة.

إن المصالحة الوطنية والحيادية التي اعتمدناها هي التي جاءت بالعشائر وجاءت بالمسلحين ليقفوا مع الحكومة لمواجهة «القاعدة». سأستمر في منهجي. وأقول: نعم لم يتحقق وما زلت في حاجة، وما زال الوضع يحتاج الى مزيد من الجهد والوقت ومعالجات داخلية وخارجية. لدينا أزمة داخلية متعددة الوجوه. لدينا أزمة خارجية متعددة الوجوه. لذا فإن تعاملنا مع القضية الأمنية سيأخذ الحيز الكبير.

* تعرف أن الولايات المتحدة غير مرتاحة الى الدور الايراني في العراق. وتقول إن ايران تكرس جهودها لضرب قواتها... (أي القوات الامريكية).

- الحكومة العراقية لم تسمح، ولن تسمح، لإيران أو لغير إيران بأن تتخذ العراق قاعدة لضرب الأميركيين. وقلنا لهم صراحة ما نحرمه عليكم بالنسبة الى العراقيين محرم عليكم بالنسبة الى الأميركيين، هم موجودون على الأرض العراقية بعقد وتفاهم، وبموجب قرار من الحكومة العراقية.

* أليس لديك تحفظ عن الدور الايراني أو الدور السوري في العـراق، والولايـات المتحدة تتهم الطرفين بلعب دور سلبـي.

- كيف استنتجت انه ليس لي تحفظ؟ عندي تحفظ عن اي شبر يتجاوزه الايرانيـون أو السوريون، نعم عندي تحفظ بكل معنى الكلمة. ولن اسمح ولن تكـون لـي صـلة مـع أي دولة.

* هل تغير الموقف السوري بعد زيارتكم لدمشق؟

- في زيارتي الأخيرة لإيران وسورية، تكوّن عـندي شـعور بـتغير جيـد في الاتجـاه الايجابي. وسـأعمل علـى تنميتـه وتطـويره وتعميقـه لأنـه مهـم بالنـسبة الى أمـن المنطقـة واستقرارها.

* هل طلبت من الرئيس الأسد تسليم بعض القيادات البعثية؟

- لا، لا، في الحقيقة لم أطلب لأنني لا أهتم كثيراً بعملية التسليم. والقضية ليست انتقاماً.

* هناك اغتيالات كثيرة تستهدف وكلاء السيد السيستاني في الجنوب، ما تفسير ذلك؟

- تفسيرها هو محاولة إثـارة إربـاك أمـني في الجنـوب، ومـع الأسـف الـشديد لهـذه المحاولة امتدادات مع مؤسـسات متعـصبة متطرفـة، لـيس مـع دول، تريـد ان توقـع فتنـة، أصابع النظام السابق موجودة.

* أين عزت الدوري؟

- لا أعرف!

* أليس عندكم تقارير استخباراتية؟

- عندنا تقارير ونعلم أحيانـاً انـه في هـذه الدولـة وأحيانـاً في تلـك الدولـة، لكـنني بالتأكيد لست مهتماً به كثيراً.

* قيل سابقاً ان الاستخبارات العسكرية حددت موقعه في اليمن، هل هذا صحيح؟

- نعم. كان في فترة في اليمن. وكان في فترة في سورية. وكان في فترة في السعودية. يعني هو يتحرك، بحسب المعلومات التي ترد. أنا لا استطيع أن أؤكد مئة في المئة.

* أتعتقد أن الإدارة الأميركية قررت أن تعطي حكومتك فترة معينة لامتحانها؟

- أتمنى عليكم أنتم الصحافيون أن تخرجوا من هذه المشكلة، وحكومة المالكي لا أحد يعطيها ترخيصاً أو يحدد لها سقفاً. حكومة المالكي منتخبة. شعب بكامله كان خلف عملية الانتخابات.

* هل تشعر بأن الأميركيين يريدون الخروج بسرعة من العراق؟

- نعم. والمشكلة في تحديد التواريخ، لأن الخروج مرتبط بايجاد من يملأ الفراغ الأمني. وهناك حديث عن ملء فراغات أمنية. من يملأ الفراغ إنها القوات العراقية.

عندنا مشكلة ولكنها تتضاءل بشكل مستمر، قضية تسليح وتجهيز القوات. هذه ستكتمل. وهناك حديث عن اتفاق لنقل المسؤوليات ونقل المسؤولية الأمنية والأميركيون يبحثون عن الفرصة المناسبة للخروج ولكنهم لا يريدون خروجاً يؤدي إلى فراغ أمني.

واختار الصحفيون الغربيون من طروحات المالكي شعاراً فهو في حضورنا يظهر عمق العلاقة والشكر للإدارة الأمريكية، ولكنه من خلف ظهورنا يظهر ممارسات غيرها، وكأنهُ الحليف المضمون لإيران.

وقد تكون الوثيقة الرسمية التي وقعها المالكي لسفير الجمهورية الإيرانية حول تصفية شخصيات برلمانية في جيب أحد الصحفيين الأمريكان الذي حضر المؤتمر الصحفي وهي مؤرخة في الثاني من شهر آذار 2007.

REPUBLIC OF IRAQ
Prime Minister's Office



[illegible]

No.:
Date: / / 2007

سري وشخصي

إلى / سعادة سفير الجمهورية الإسلامية الإيرانية في بغداد المحترم

م/ تصفية شخصيات وطنية

تحية طيبة

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

وتقبلوا فائق الاحترام والتقدير

نوري كامل المالكي
رئيس الوزراء

أما ممثل الجامعة العربية في العراق "مختار لماني" الذي عمل بصدق لان يكون للعرب صوت في بغداد، فقد قال في المؤتمر الصحفي في تشرين الثاني 2008، أن المالكي طائفي حتى النخاع" والمعروف أن (لماني) ترك منصبه بإرادته. وأعرب لماني في مقابلة مع مجلة "الوطن العربي" عن قناعته بأنه لو خيّر المالكي بين أمريكا وإيران فسيختار إيران وقال: إن الأمريكيين لن ينسحبوا من العراق إلا بعد أن يتعب العراقيون من قتل بعضهم، وأشار إلى أنه يخشى من تقسيم العراق، وأوضح بأن ما قامت به الولايات المتحدة في العراق لم يكن ديمقراطية بل كان تدميرا وهدما بالكامل، وأكد أن الحل هو فى وجود مشروع سياسي يجتمع عليه العراقيون..وفيما يلي نص الحديث من مجلة (الوطن العربي):

لماذا استقلت من مهمتك كمبعوث للجامعة العربية فى العراق؟

– لم تكن استقالة بل كانت أقوى من الاستقالة فقد وجهت رسالة إلى أمين الجامعة العربية من (8) صفحات تشخص الوضع الحقيقى فى العراق ولن تجد كلمة استقالة فيها، بل رويت حقيقة الوضع فى العراق، وعدم تحقيق ماكان متفقاً عليه، وأننى توصلت إلى قناعة وأبلغت الأمين العام للجامعة العربية أنه بالنظر إلى انعدام رؤية عربية جادة ومتماسكة لمساعدة الشعب العراقى، فأجد نفسى متألماً أن أبلغكم أننى قررت الانسحاب من هذه المهمة. الاستقالة إما أن تقبل أو ترفض، ولكن هذا كان قرارى لا رجعة فيه، لأنه بالرجوع إلى قرار القمة العربية الذى بعثنى إلى بغداد لفتح بعثة نراه يقول: إنها أول خطوة فى عمل كبير لمساعدة العراقيين، لكن من خلال عملى لمدة سنة، وجدت أن هدفهم فقط كان إرسالى للعراق ليقولوا عندنا سفير ويظهر على -الجزيرة- و-العربية-..بينما قررت أنا أن أقيم فى المنطقة الحمراء مع الشعب العراقى وليس الخضراء الامريكية التي لا يمكن للمالكي أن يتجوّل بحرّية إلا فيها.

أنت تتهم المالكي رئيس الوزراء العراقي بأنه متطرف شيعي وطائفي مع أنك اجتمعت به أكثر من مرة؟

- أنا أكثر واحد لم أكن مرتاحاً له، لأن المالكي رجل طائفي حتى النخاع.

كيف؟

- ينتمي لحزب طائفي، وهو حزب الدعوة الشيعي الذي انقسم إلى ثلاثة أحزاب، وسيزداد الانقسام أكثر، لأن الصراع على السلطة رهيب في العراق لقد رفض إدخال أفراد الصحوات في الجيش، فقط لأنهم سنة.

هل المالكي حليف لأمريكا أم عميل لإيران

تساءلت مجلة "فورن بوليسي" الأمريكية اليوم الجمعة الثاني من شهر تشرين الأول 2012 اذا ما كان "العراق الجديد" حليفا حقيقا للولايات المتحدة كما تزعم إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما، أم أنه عميل لإيران كما يخشى الكثيرون من جيرانها.

وقالت المجلة - في سياق تحليل إخباري أوردته على موقعها الإلكتروني اليوم الجمعة - "إن العراق يتأرجح الآن على خيط رفيع بين الولايات المتحدة من جهة وإيران من جهة أخرى، مشيرة إلى أنه على الرغم من أن الحكومة العراقية تجري حساباتها على أن واشنطن تحتاجها كحليف أساسي من أجل الحفاظ على الثورة النفطية وبيع أسلحتها، إلا أنه كلما انكمش حجم النفوذ الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط مثلما بدأ يتجلى الآن، كلما تمكنت تركيا وإيران من إعادة مليء الفراغ الإقليمي".

وأكدت المجلة أن محاولة استكشاف وفك طلاسم التحالفات السياسية لبغداد أمر ليس بالهين، معتبرة أنه كي يتم فهم معطيات السياسة الخارجية العراقية يجدر التعرف جيداً كيف تشكل البيئتين الداخلية والاقليمية سلوك الحكومة.

ورأت المجلة أن الغزو الأمريكي للعراق قد تمخض عنه ثلاثة نتائج محورية في المنطقة يتمثل أولها: في تحول جذري في موازين القوى الاقليمية لصالح إيران نتيجة الإطاحة بنظام الرئيس العراقي السابق صدام حسين الذي كان يكن عداء شديدا للنظام الإيراني، إضافة إلى تدمير الجيش العراقي.

وأضافت أن النتيجة الثانية كانت بزوغ وتنامي دور الجماعات الجهادية، حيث كرس متشددون من المذهب السني أنشطتهم للكفاح ضد الاحتلال الأمريكي في العراق

والحكومة العراقية ذات الاغلبية الشيعية، وأن تلك الجماعات رأت في أحداث الربيع العربي فرصته جديدة لتوسيع نطاق نفوذها داخل المنطقة.

وأشارت المجلة إلى أن النتيجة الثالثة تبلورت في الصراع الطائفي في البلاد حيث تتنازع الجماعات المسلحة فيما بينها لمليء الفراغ في السلطة الناجم عن الإطاحة بنظام صدام حسين البعثي.

ولفتت مجلة "فورن بوليسي" الأمريكية إلى أن حالة الضعف والركود التي أصابت الدولة العراقية قد قوضت قدرتها على تبني سياسة خارجية متجانسة، مشيرة إلى أن الساسة العراقيين تدفعهم بالدرجة الأولى رغبتهم في حماية وتوسيع نطاق نفوذهم ومواردهم داخل البلاد، لذا فهم في أغلب الأوقات يفتشون عن دولة أجنبية ترعى مصالحهم. وقالت المجلة "إنه لم يعد يخفى على أحد أن العديد من الساسة العراقيين يحصولون بالفعل على تمويلات من دول مجاورة لبلدهم، إضافة إلى أموال خزانة الدولة".

وأضافت أنه على الرغم من مساع بعض المراقبين لتصوير العراق على أنه دولة مصطنعة تتكون من ثلاثة مجتمعات مختلفة (السنة، والشيعة، والأكراد)، وأن ما أبقى على تماسكها قبل الاحتلال الأمريكي كان نظام الرئيس صدام حسين، وأن سقوطه أدى لإندلاع قتال مستدام نتيجة أحقاد قديمة بين المجتمعات الثلاثة المذكورة، إلا أن تلك المجتمعات المتباينة تضم عراقيين وطنيين وقوميين حتى وإن كانت لديهم تفسيراتهم المختلفة لمفهوم الوطنية أو تحالفات العراق الخارجية".

ولفتت المجلة إلى أن السنة العراقيين يعتقدون بأنه من الأفضل لوطنهم التحالف مع العالم العربي ضد إيران، بينما يستشعر الشيعة في بعض الدول العربية ذات الأغلبية السنية خطرا يحدق بدولتهم، فيما قد يدعم الأكراد التحالف مع الولايات المتحدة.

وأوضحت أن كثيرا من الساسة العراقيين بشكل عام يعتقدون بأن حربا إقليميا ناجمة عن النزاع الدامي في سورية تقف فيها الولايات المتحدة إلى جانب الدول السنية ضد الشيعة باتت على الأبواب، حيث يخشون من أن واشنطن قد تتخلى عن الشيعة في العراق بمجابهة إيران وخيانتهم تماما كما حدث عام 1991 حينما دعا الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الأب العراقيين للانتفاضة ضد نظام صدام وعندما استجابوا لدعواته تم ذبحهم وإراقة دمائهم.

خبيران أميركان : نفوذ طهران يتعاظم واشنطن تواجه الكارثة في العراق!

هؤلاء الذين جادلوا بان العراقيين العرب سوف يقاومون بصورة طبيعية الضغط الايراني بدون مساعدة اميركية معينة قد يثبت صحة تصورهم في المدى الطويل، ولكن النخبة السياسية العراقية اليوم هي من تدعم اهداف ايران الاقليمية في المواضيع الاكثر اهمية في الوقت الحاضر، ويصبح العراق واحداً من اهم مناطق الالتقاء حيث تحبط ايران العقوبات الدولية التي تنوي باقناع قادتها على التخلي عن برنامجهم النووي غير القانوني.

والمدافعون عن توسيع الوجود العسكري الاميركي في العراق يستشهدون بالعجز العراقي في المحافظة على سيادة اجواءهم في دعم موقفهم، ببصيرة كما اتضح. وكانت الاجواء العراقية الشريان الحيوي لنظام بشار الاسد، حيث تقدم ايران من خلال الاجواء العراقية التجهيزات العسكرية والاسلحة والمستشارين في حين ان بشار الاسد يقتل الالاف من شعبه في محاولة يائسة لاعادة السيطرة على سورية . ولا يملك العراق نظاما للدفاع الجوي. ولايملك مقاتلات جوية. والطائرات الايرانية التي ترغب في عبور الاجواء العراقية تستطيع فعل ذلك، وكل ما تستطيع بغداد القيام به تقديم احتجاج. وفي اغلب الحالات رفض المالكي حتى القيام بذلك. ولو ان الولايات المتحدة كانت قد نجحت في التفاوض حول علاقات عسكرية طويلة الاجل مع العراق، كانت ايران ستجد بان هذه التجاوزات الجوية اكثر تعقيدا. وسيطرة الاميركيين في اطار الامر الواقع على الاجواء الجوية العراقية كان سيعطي المالكي عذرا بسيطا لرفض المطالب الايرانية من تنفيذه، وكان ربما سيردع طهران من تقديم مثل هذا الطلب. وقد اتسع النفوذ الايراني داخل العراق ايضا ويستمر بتهديد المصالح الاميركية. وقد سلمت الولايات المتحدة اخر المحتجزين لديها في العراق الى حكومة المالكي في نهاية سنة 2011، ومنهم اثنين من

العملاء الايرانيين المهمين – قيس الخزعلي وعلي موسى دقدوق، وكان الخزعلي في السابق تابعا لمقتدى الصدر ورئيسا لعصائب اهل الحق، وهي احدى اكثر الميليشيات الشيعية القاتلة. ودقدوق هو احد الاعضاء القياديين لحزب الله اللبناني، جاء الى العراق لتسليح وتدريب وتجهيز عصائب اهل الحق وعملاء مسلحين اخرين لايران. وكلاهما تم القاء القبض عليه في بداية سنة 2007 في غارة اميركية بعد ان قاد الخزعلي هجوما على جنودا اميركيين في كربلاء انتهى بقتل خمسة منهم.

ومنذ اطلاق سراحه، فان الخزعلي ادخل عصائب اهل الحق في العملية السياسية العراقية رسميا بدون حظر ميليشياته كما يتطلب ذلك بموجب القانون العراقي. وظهر اعضاء يلبسون لباسا موحدا من عصائب اهل الحق الى جانب الخزعلي في احتفالات بفتح المكتب السياسي للعصائب في بغداد.ويستمر العراقيون في حجز دقدوق في هذا الوقت، ولكن محكمة عراقية اسقطت التهم الجنائية ضده في تموز ورفضت طلبا اميركيا لاستلامه في شهر اب.

إن عودّة تنظيم القاعدة في العراق هو من نتائج الاخفاق الاميركي في التفاوض حول شراكة عسكرية طويلة الامد من نوع تلك التي كانت متصورة حينما تم توقيع اتفاقية الشراكة الاستراتيجية في 2008. وكان يمكن استمرار وجود قوات قتالية اميركية في اعداد صغيرة مزودة بقدرات ضاربة كبيرة من الطائرات المقاتلة وقوات خاصة، في التعاون مع قوات الامن العراقية، لابقاء الضغط على القاعدة في العراق. وكان وجودها ايضا سيعزز الضغط على المالكي في ابقاء الميليشيات الشيعية تحت الضبط. وبدلا من ذلك، بدأ التساكن السياسي العراقي بالانهيار بمجرد مغادرة القوات الاميركية. وقد امر المالكي قوات الامن العراقية بمحاصرة مجمع الهاشمي في 15 كانون الاول، وهو اليوم الذي اعلن فيه البنتاغون النهاية الرسمية لمهمته. ولم يكن المالكي ليستطيع فعل ذلك لو ان المدربين والخبراء الاميركيين كانوا قد بقوا في بغداد.

والمخاوف من انقلاب سني او دكتاتورية شيعية كان يمكن تخفيفها بالوجود المستمر للقوات العسكرية الاميركية، والتي كانت كل الاطراف تعتبرها محايدة. وتزعم ادارة اوباما بانها لم تملك البدائل بان المالكي والقادة العراقيين أن يفعلوا ببساطة ماكان ضروريا للسماح للقوات الاميركية بالبقاء. وقد رسم "مايكل غوردن" صورة اخرى في مقاله الاخير في صحيفة النيويورك تايمز وهي مستلة من كتابه " نهاية اللعبة ". وكما اوضح ذلك، فان ادارة اوباما لم تبدأ بالمفاوضات لتمديد الوجود العسكري لغاية حزيران 2011، بالرغم من التحديات المعروفة جيدا للاتفاقات الامنية السريعة في العراق. وتزعم الادارة بانها لم تستطع البدء بالمفاوضات قبل ذلك بسبب ان الحكّومة العراقية لم تكن مشّكلة حينئذ بعد.

ولكن غوردن يظهر كم حصل من تاخير في تشكيل تلك الحكومة كنتيجة لاخفاق جهود ادارة اوباما في التوسط لاتفاق سياسي في بغداد. وحينما بدأت المفاوضات، فقد تاسست على مطالب غير واقعية نقلت من الرئيس اوباما الى رئيس الوزراء المالكي. فقد اراد اوباما ان يصادق البرلمان العراقي على اية اتفاقية يتم التوصل اليها، بالرغم من حقيقة ان المالكي قد طالب باتفاقية تنفيذية لاتكون خاضعة للمصادقة التشريعية، واوصى المسؤول عن المفاوضين الاميركيين "برت ماكروك" باتباع ذلك الاسلوب. وعرض المالكي اتفاقية تنفيذية لعدة مرات، كما يذكر غوردن، ولكن ادارة اوباما التصقت بمطلبها الاصلي. ولم يبذل الرئيس اوباما جهداً لتسهيل المفاوضات، حاصرا اتصالاته مع المالكي بالمناقشات الاولية في حزيران ونقاشا في تشرين الاول حينما ابلغ الرئيس الاميركي خلالها نظيره العراقي بان المفاوضات قد انتهت وبان القوات الاميركية ستغادر. وهذا الفشل قد يكون ناتجا من افتقاد الرغبة من جزء من ادارة اوباما بابقاء قوات كافية في العراق، ومن عجزها في التوصل الى اتفاقية، ومن مطالبها غير المعقولة، ومن التصلب العراقي، او من جميع ما تقدم.

ومن وجهة نظر استراتيجية وامن - قومية، فان الشيء الوحيد المهم هو انه بالفشل في تامين اتفاقية جديدة، فقد فشلت الولايات المتحدة عميقا في تأمين مكاسبها

التي حصلت عليها بصعوبة. وحتى الاكثر اهمية، فقد فشلت في ضمان مصالحها. ومن الاكثر اهمية من كل شيء هو الاعتراف بثمن الفشل، فقد اصبح العراق الضعف الاستراتيجي الاكبر للولايات المتحدة. وهو المخرج للبضائع الايرانية التي تخترق العقوبات. والعراق هو الحشوة المنطلقة للمجموعات الارهابية التي تساندها ايران التي تسعى الى 'الانكار المقبول'. وهو الخط الحاسم للمواصلات بين طهران وعميلها الصلب في دمشق. واصبح العراق من جديد الحاضنة الآمنة لواحدة من اكثر فروع القاعدة شرراً وتصميماً في العالم. وذلك الامتياز، في الحقيقة، مشروع للمهمات الارهابية داخل سوريو بطريقة لم يكن في السابق قادرا ابداً القيام بها.

من شَبَّ على شيّء شاب عليه :

كنا قد ذكرنا في بداية كتابنا هذا أن المالكي كذاب، مُخرب، رئيس عصابة للسرقة. وقد يكون زميلنا وصديقنا الذي يراقب ما ندوّنهُ، أن الحكم عليه قد يكون مبكراً، وتفسيره أنه عاش في شبابه عيشة الكفاف، متخفياً من سطوة حكم الرئيس صدام حسين على حزب الدعوة، ولكن الأكيد أن كرسي الحكم لحكم بلد فيه من الثروات والعرقيات والديانات مثل العراق سيجعلهُ في تفكير آخر، وهذه الفرصة لم يكن يحلم بها، ولم يقلها لهُ أحد من العرافين الذين يزورون السيدة زينب في دمشق باستمرار.

وعندما عاد صديقنا للحديث في تشرين الثاني 2012، عن المالكي وزيارته إلى موسكو وما تخللها من كلام عن سرقة المال العام، قال: يظهر أن المالكي ليس أكثر مراهق سياسي مثل الولد المراهق الذي ينتظر مغادرة أمه إلى السوق لكي يسرق أي شيء يمكن بيعه وتحويلهُ إلى مبلغ من المال للتصرف به. وقلنا، وهل تعني أن المالكي وبمجرد أن انسحبت القوات الأمريكية من العراق في نهاية 2010 (وهي تراقبه) قد انفتحت أمامهُ الآفات الثلاثة: الكذب، والتخريب، وسرقة المال العام. وأود أن أضيف لصديقنا أنه لا يتوانى في خلق الأزمات الأمنية، والانتقام من خصومه، فكما هو طائفي بامتياز، فهو مشكلجي بامتياز.

زيارة المالكي إلى موسكو وصفقة السلاح

وصل رئيس الوزراء المالكي برفقة وفد حكومي إلى موسكو بتاريخ الثامن من تشرين الأول 2012 وتعتبر هذه الزيارة هي الأولى له منذ عام 2009.

وأشار المالكي في هذه الزيارة إلى فتح تعاون عسكري واقتصادي أكبر مع روسيا الاتحادية. ولكن الحديث منذ اليوم الأول للزيارة ذهب إلى صفقة السلاح. وقال المصدر الذي أكد (لـ جاكوك) أن قيمة الصفقة هي (5) مليار دولار في المرحلة الأولى منها، وهناك ثلاث مراحل أخرى تبلغ قيمتها 15 مليار دولار ليكون مجموع صفقة توريد السلاح الروسي إلى العراق هي 20 مليار دولار مضيفاً أن قيمة العمولة التي حصل عليها حزب الدعوة بزعامة رئيس الوزراء نوري المالكي هي 10٪ من قيمة الصفقة وقيمة الكومشن للمرحلة الأولى هي 430 مليون دولار تم تحويلها إلى أحد بنوك بيروت العاصمة اللبنانية برقم الحساب (u1729266) على حد قول المصدر السياسي المطلع. أن هكذا حالات من النصب والاحتيال لعصابة تتخوّط لسرقة المال العام كثيراً ما يضطرب لها أبن الشارع... وتتسارع حولها الألسن... ولكن ما أن أعفي "علي الدباغ" الناطق باسم الحكومة منصبه بعد الصفقة حتى غَذّت المجموعات السياسية غير المستفيدة من الكومش رموز المنطقة الخضراء الذين وبعد ثمان سنوات لا يجرأون على السكن في المنطقة الحمراء. ولكي يتم التكتيم على الموضوع بين موسكو وبغداد، كان لا بد من عمل كبير يثير الناس بدلاً من الخوض في قيمة الصفقة ورموزها، حين اجتهد وزير العدل "حسن الشمري" الاستمرار في حملة الإعدامات للشباب السنة المحجورين في سجون النظام. فهي من ناحية تجعل الشارع الشيعي يمجد دولة رئيس الوزراء المالكي... ومن الناحية الأخرى تجعل الشارع السني في غضب ولكنه الغضب الذي يفوق صفقة السلاح.

وفي بغداد، كشفت مصادر موثوقة ومطلعة من داخل مكتب رئيس الوزراء نوري المالكي عن أسرار الصفقة الروسية – العراقية للسلاح ونسب الكومش المتبادلة فيها بين الأطراف المفاوضة . وقالت المصادر أن هناك فساد مالي كبير يشوب هذه الصفقة و التي تصل قيمة العقد فيها الى أكثر من 4 مليارات و230 مليون دولار، والتي تشتمل على منظومة مضادة للصواريخ "s300" ودبابات "T92" وميغ 31 وهي من أحدث التقنيات العسكرية الروسية.وذكرت المصادر أن الفساد المالي في هذه الصفقة توزعت بنسبة 10 ٪

للطرف العراقي المفاوض المتمثل في إثنين من قيادات حزب الدعوة الحاكم و10٪ للطرف الروسي المتمثل في أخ الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، والتي توفر لكل منهما أكثر من 400 مليون دولار. وأضافت المصادر بأن الطرف العراقي المفاوض كان في بداية الأمر وزير الدفاع العراقي وكالة سعدون الدليمي و الذي أقام في موسكو لأكثر من 20 يوم بغية حصوله على النسبة المذكورة، لصالح الحزب الحاكم وعقب معارضة للطرف الروسي، تم تبديل الدليمي برئيس الإستخبارات اللواء حاتم المكصوصي، إضافة الى إثنين من قيادات حزب الدعوة الحاكم، والذين ذهبوا الى موسكو من أجل التنسيق و تحويل الأموال الى دولة ثالثة و تبيضها لصالح الحزب الحاكم.وقد أكدت هذه المصادر بأن حالياً تجرى عملية فتح حسابات مصرفية في العاصمة اللبنانية بيروت من أجل نقل الأموال من موسكو ومن ثم تحويلها تدريجياً إلى العراق، وهناك خطة لفتح أكثر من 10 حسابات في مصارف لبنانية متعددة، لتوزيع الأموال و تبيضها من خلال هذه المصارف من دون إثارة شبهة مالية حولها.

ووفق المادة (4) أرهاب تم تنفيذ حكم بالإعدام بـ(6) مدنيين في تشرين الأول 2012 وأعلنت وزارة العدل عن تنفيذها حكماً بإعدام ستة مدنيين صادرة بحقهم أحكام قطعية ومصادق عليها من قبل رئاسة الجمهورية، أحدهم من الهاربين من سجن تكريت الذي تم إعادة اعتقاله من قبل القوات الأمنية. وبتنفيذ هذه الأحكام وصل عدد الذي أعدموا خلال هذا علام 2012 إلى 120 شخصاً بعضهم (5) نساء وكلهم من طائفة واحدة.

إن استمرار عمليات اجتثاث البعث والتركيز على قانون الإرهاب والفقرة (4) إرهاب والتي أطلق عليها السنة (4) سنة تزيد الأمر سوءاً في الاستقطاب الطائفي ضد ممارسات الحكومة، مما يجعل السنة بأنهم يشعرون في حصار أسوأ من أي وقت مضى، ودفعتهم بشكل متزايد إلى إنشاء إقليم سني في العراق. مما دفع بعض شباب أهل السنة إلى الانخراط في تنظيمات القاعدة وداعش لمحاربة طائفية حكومة المالكي التي يصفونها بأنها موالية لإيران وعازمة على تقسيم العراق، وهذا ينذر بحرب أهلية بين السنة والشيعة داخل العراق.

أزمة تتبع أزمة

أ. رافع العيساوي وزير المالية

تفجرت الأزمة بين السنة والشيعة ضمن إطار العمليات الجارية في البلاد فقد ألقي القبض على الكثير من أفراد حماية وزير المالية العراقي السني "رافع العيساوي" أشبه بما حدث لطارق الهاشمي. وأثر عملية اعتقال حماية العيساوي قامت مظاهرات واسعة في الأنبار احتجاجاً على الحكومة. وأعلن رافع العيساوي عن اعتقال مائة من رجال حمايته من قبل الميليشيات بينما أفاد المسؤولون العراقيون اعتقال عشرة فقط من حماية العيساوي.

وحمّل وزير المالية نوري المالكي مسؤولية اعتقال الأشخاص العاملين معه، ودعا إلى إجراء تصويت في مجلس النواب لحجب الثقة عن المالكي، وأعلنت كتلة العراقية أنها ستسحب ثقتها من الحكومة في حالة عدم السماح لها بالمتابعة الشفافة لمقاضاة حماية العيساوي.

من جهته أصدر نوري المالكي بياناً جاء فيه أنه لا ينتهج سياسة مذهبيه أو طائفية، وادعى أنه يقوم بما يتطلبه القانون، وانتقد وصف العيساوي قوات الأمن التي اعتقلت حمايته "بالميليشيات". وأدعت وزارة الداخلية أن أحد أفراد حماية العيساوي اعترف بتورطه بأعمال إرهابية تماماً كما جرى مع حماية الهاشمي وقد أثارت هذه الاعتقالات رد فعل السنة العراقيين، ونزل الآلاف إلى الشوارع في الرمادي والفلوجة في تظاهرات احتجاجية على طائفية حكومة المالكي وطالبت المالكي بالاستقالة، وأعلن طارق الهاشمي من منفاه أن نوري المالكي يمارس الديكتاتورية والعنف لتصفية معارضيه.

هذا هو الجانب الذي يفكر بها رئيس الوزراء نوري المالكي تجاه المشتركين معه في العملية السياسية التي يؤكد الجميع أنها ناقصة ومشوهة وسوف تفضي إلى نوع جديد من الدكتاتورية المغلقة لنفسها بما يسمى الديمقراطية. وقد سبق لنا وأن حذرنا مرات عدة من

أن المالكي لا يفهم مبدأ الشراكة لا وحتى لا يؤمن بها أبداً وكل ما يريده هو حكم مطلق وعلى الجميع أن يقول له نعم من دون أي اعتراض وإلا فإن عند المالكي تهماً جاهزة من أجل تصفية هذه الأصوات وعزلها وكما فعل مع نائب الرئيس العراقي طارق الهاشمي وصالح المطلك الذي قَبَّل الأيادي حتى رضى عنه المالكي وأرجعه إلى منصبه كنائب لرئيس الوزراء من دون صلاحيات. إن الخطأ الذي ارتكبه من يقولون عن أنفسهم أنهم وطنيون ويعملون من أجل العراق يتمثل بالقبول بالتعامل مع المالكي وهم يعرفون جيداً طبيعة هذا الرجل وارتباطاته الداخلية والخارجية ورغبته الجامحة في السيطرة على كل شيء. إن رافع العيساوي يتحمل بكل تأكيد ما جرى وما سوف يجري له في القادم من الأيام لأنه رضى بالسكوت عن كل تصرفات المالكي حيث لم نسمع منه يوماً انتقاداً لما يقوم به المالكي من عربدات واعتقالات وتصفيات بحق حتى أناس كان العيساوي على علاقة قوية بهم لا بل ومن الكتلة التي ينتمي إليها وهي كتلة العراقية.

إن العيساوي في وضع لا يحسد عليه وإن مصيره لن يكون أفضل من مصير طارق الهاشمي الذي يتم إصدار أحكام إعدام بحق أفراد حمايته مع كل شمس تشرق على العراق. لقد خسر العيساوي نفسه والأصدقاء الذين باعهم بثمن بخس وارتضى أن يكون إمعة للمالكي وأداة يضرب بها خصومه في العراقية والتحالف الكردستاني ونحن ننتظر متى سيتم اعتقال العيساوي أو هروبه إلى أية جهة توفر له الحماية ولا نقول هنا سوى ما يقوله المثل العربي (جنت على نفسها براقش) والمثل الشعبي (نارهم تاكل حطبهم).

طالب رافع العيساوي وزير المالية العراقي البرلمان بسحب الثقة من الحكومة العراقية الحالية، محملاً رئيس الوزراء نوري المالكي شخصياً مسؤولية سلامة أفراد من طاقمه الذين اختطفوا من قبل ميلشيات مسلحة، واتهم العيساوي حكومة المالكي خلال مؤتمر صحفي عقده بمعية رئيس البرلمان أسامة النجيفي، ونائب رئيس الوزراء، صالح المطلك، اللذين ينتميان إلى قائمة "العراقية" يوم 20 ديسمبر/ كانون الأول بأنها "لا تحترم مؤسسات الدولة ولا سيادتها وهي غير قادرة على العيش دون أزمة". وفيما أكد

العيساوي أن احتجاز أفراد حمايته وطاقمه قد نفذته "ميليشيا" وليست أجهزة الدولة، إلا أنه في الوقت نفسه قال إن لرئيس الوزراء علما بهذا الإجراء الموجه ضد أفراد مكتبه وحمايته.وتساءل العيساوي "هل يريدني المالكي أن أصدق بأنه لا يعلم بما حصل؟ إنه عمل مقصود وقد نُفِّذ مع سبق الإصرار".وطالب العيساوي البرلمان العراقي بأن يسحب الثقة عن حكومة رئيس الوزراء نوري المالكي.من جانبه قال مسؤول أمني حكومي طلب عدم ذكر اسمه "لأنه غير مرخص للبوح بهذه المعلومات" إن عناصر من وزارة الداخلية هي التي قامت باعتقال أفراد حماية العيساوي يوم الخميس كجزء من حملة مكافحة الإرهاب وإن بعضهم قد اطلق سراحهم.والجدير بالذكر أن أفراد حماية نائب الرئيس السابق، طارق الهاشمي، قد اعتقلوا في مثل هذه الأيام من العام الماضي(2012)، وبعد مضي عدة أيام، صدرت مذكرة اعتقال بحقه بتهمة تنظيم عمليات اغتيال، وهي تهمة نفاها كلياً.

وكشف المتحدث الرسمي باسم مجلس القضاء الأعلى عبد الستار البيرقدار، أن آمر فوج حماية وزير المالية العراقي رافع العيساوي المعروف باسم العقيد محمود العيساوي، اعترف بارتكابه أعمالاً إرهابية مع أشخاص آخرين من الفوج وأن محكمة التحقيق المركزية أصدرت أمر قبض قضائي بحقه بناء على اعترافات متهمين يجري التحقيق معهم. وقال البير قدار في تصريحات صحفية إنه "بعد الرجوع إلى محكمة التحقيق المركزية أوضحت أنه تم إصدار أمر قبض على أمر فوج حماية وزير المالية رافع العيساوي على إثر اعترافات من متهمين آخرين يجري التحقيق معهم" وأوضح أنه "قد تم القبض عليه قبل يومين، ونتيجة للتحقيق اعترف بقيامه بأعمال إرهابية مع أشخاص آخرين في فوج الحماية". ومضى إلى القول إن "من تم اعتقالهم بموجب أوامر قبض صادرة من محكمة التحقيق هم عشرة أشخاص" مبيناً أنه "قد صدر أمر قبض عليهم من قبل قاضي التحقيق وتم إلقاء القبض على تسعة متهمين آخرين هم أفراد من فوج حماية العيساوي".

وأضاف البيرقدار أن اللجنة التساعية أصدرت بحق "العقيد محمود العيساوي مذكرة قبض منذ فترة طويلة لارتباطه بمجموعة حماية الهاشمي الإرهابية لكنه كان مختفياً

وهارباً من العدالة" ماضياً إلى القول لقد "ألقي القبض عليه بعد دخوله المنطقة الخضراء".
وكان وزير المالية والقيادي في القائمة العراقية رافع العيساوي، في مؤتمر صحفي أن جميع أفراد حمايته اعتقلوا من قبل قوة وصفها بالمليشياوية وقال أنه يُحمّل، رئيس الوزراء مسؤولية ذلك ومطالباً مجلس النواب بتفعيل طلب سحب الثقة عنه[1].

وأفادت مصادر مقربة من القائمة العراقية عن تخوفها من تكرار سيناريو نائب الرئيس العراقي المحكوم غيابياً بالإعدام طارق الهاشمي على وزير المالية رافع العيساوي لافتاً إلى أن الأخير اختفى عن الأنظار في مكان مجهول محتملاً وجوده في الفلوجة التابعة لمحافظة الأنبار غرب بغداد.

واتهم العيساوي المالكي باستهداف حرسه الشخصي وطاقم العاملين معه مما ينذر بإذكاء أزمة سياسية بعد عام على انسحاب القوات الأميركية. وجاء الاتهام بعد ساعات فقط على نقل الرئيس العراقي جلال الطالباني -وهو كردي توسط أحياناً بين الكتل السنية والشيعية والكردية في البلاد- إلى ألمانيا للعلاج من جلطة دماغية قد تبعده عن العمل السياسي.

وقال العيساوي -العضو في كتلة العراقية بالبرلمان المدعومة من السنة- إن أفراداً من حرسه وفريق العاملين معه خطفوا. وحاول منافسو المالكي من السنة والأكراد وبعض الشيعة في وقت سابق من هذا العام إجراء تصويت على حجب الثقة عنه، لكن الخطوة باءت بالفشل لعدم تأييد الرئيس الطالباني[2].

---

(1) أن أفاد مصدر أمني مطلع في بغداد، بأن قوة خاصة من مكتب مكافحة الإرهاب اعتقلت أمر حماية وزير المالية رافع العيساوي وأحد الضباط الآخرين من فريق الحماية وفق المادة أربعة من قانون الإرهاب. يذكر أن عدداً من حمايات بعض المسؤولين العراقيين اتهمهم القضاء العراقي بالضلوع في عمليات إرهابية، كان آخرهم أفراد من حماية نائب رئيس الجمهورية السابق والمطلوب للقضاء طارق الهاشمي وقد تم الحكم عليهم بالإعدام.

(2) اخبرت إيران الطالباني بإفشال موضوع سحب الثقة.. ففعل وهو ممنون.

القائمة العراقية تهدد بالانسحاب من الحكومة

في بغداد ذكر سلمان الجميلي خلال مؤتمر صحفي عقده مع نواب ووزراء القائمة العراقية بمنزل وزير المالية رافع العيساوي وسط بغداد أن القائمة العراقية عقدت عصر الجمعة اجتماعاً بحضور قادتها واتخذت عدداً من القرارات المهمة أبرزها، أن تقدم الحكومة اعتذاراً عن ما جرى من اعتقالات وإطلاق سراحهم فوراً، وكشف رئيس الكتلة العراقية بالبرلمان سلمان الجميلي أن نواب ووزراء القائمة العراقية خَولوا قادة القائمة باتخاذ القرارات المصيرية بشأن العملية السياسية. وأضاف الجميلي أن تلك الاعترافات المزعومة تنتزع بالقوة كما عودتنا الحكومة عندما تتدخل بالقضاء. ولوح زعماء العراقية بالانسحاب من الحكومة والبرلمان في حال أصرت حكومة المالكي على مواصلة الاعتقالات، وكانت قوة تابعة لرئيس الحكومة نوري المالكي داهمت مقر وزارة المالية ومكتب الوزير رافع العيساوي واعتقلت عشرة من أفراد حمايته.

وبعد زيادة الاتهامات الطائفية الموجهة للمالكي من جراء حفظ ملفات أمنية لإثارتها في الوقت المناسب أصدر المالكي رسالة إلى الشعب العراقي..

بسم الله الرحمن الرحيم

لقد اعتاد بعض السياسيين افتعال الأزمات السياسية عند أي إجراء يتخذ قضائيا كان أو غير قضائي فاستنادا إلى أوامر قضائية صادرة من القضاء العراقي قامت قوة من الشرطة بواجبها باعتقال عشرة أشخاص من حماية وزير المالية بعد التدقيق في هوياتهم وهم الآن في عهدة القضاء.

ومن أجل أن تأخذ التحقيقات الأصولية بحق المعتقلين مجراها وينال كل ذي حق حقه فإننا نحذر من محاولات البعض العزف على الوتر الطائفي لتحقيق أهداف سياسية أو شخصية واللجوء إلى هذه النبرة المقيتة كلما اتخذ إجراء أو حصل أمر لا يروق لهم.

إن الشعب العراقي ذاق مرارة هذه الفتنة ودفع ثمنها غالياً ولا يمكن أن يعود إليها.

إننا نستغرب أشد الاستغراب من ربط قضية المعتقلين بالخلافات السياسية بل ومحاولة جرالبلاد بأجمعها نحو الفتنة الطائفية.

إن تسمية مؤسسات الدولة وقوى الأمن والشرطة والجيش الذين قدموا أرواحهم من أجل أن ينعم جميع العراقيين بالأمن والاستقرار باسم المليشيات الطائفة اسم لا يليق بمن يحتل موقعاً كبيراً بالدولة ويحتل مناصب عليا فيها، إننا نود التأكيد هنا أن العراق بلد الجميع ولامجال فيه لطغيان جانب على جانب آخر أو قومية على قومية أخرى ومن هذا المنطلق ندعو الجميع إلى الكف عن كل نداء أو صوت يؤدي إلى التفريط بوحدة هذا البلد العظيم الذي هو أمانة بأعناق الجميع.

إنني أدعو الجميع ألا تغريهم بعض المكاسب السياسية أو الانتخابية وما يتطلبه حشد الناس إلى ارتكاب أخطاء لا يغفرها التاريخ، وليعلم أبناء شعبنا العراقي العزيز بجميع مكوناته من شيعة وسنة وعرب وكرد وتركمان ومسيحيين وايزيديين وشبك وكل الطوائف والقوميات الأخرى أنه لا حل دون سيادة القانون وتطبيقه على الجميع دون تمييز أو محاباة،وأن شعار بعض الإرهابيين بأننا نقتل وعلى الحكومة وأجهزتها الأمنية السكوت لا ينبغي أن يسود بل يجب الاقتصاص من الجاني مهما كان.

وأننا عاهدنا الله والشعب بأننا سنكون أوفياء له في تحقيق العدالة والمساواة والحرية والازدهار ولن نساوم على دمائهم أو أرواحهم جميعاً ونميّز بين هويات الضحايا ولا هويات المجرمين من أي جهة كانوا كما ان الارهابيين والقتلة لم يميزوا بين ابناء الشعب بل كانوا جميعاً هدفاً وليعلم السنة والشيعة وأبناء الشعب جميعاًأن تنفيذ أوامر قضائية ضد متهمين لا يعني استهدافاً لطائفة معينة ولا يمكن أن ينطلق ذلك من موقف الطرف أو ذاك.

حفظ الله العراق وأهله وحماه من مخططات الأعداء ومكرهم، والسلام عليكم.

وعلى أثر الرسالة الموجهة لشعب العراق، وهي وسيلة لكسب أصوات العرب الشيعة في الانتخابات المقبلة 2014، صار الحديث عن ثورة سلمية للعرب السنة ليس بسبب قضية وزير المالية العيساوي، بل بسبب التهميش والإذلال والقتل والخطف لمكوّن أساسي طوال ثمان سنوات. والأكثر، أن العرب السنة ينظرون إلى الحكام السياسيين ومن يمثلهم (سراق وعملاء).

دورة تدريبية (5) أيام بـ (22) مليون دولار!! (فضيحة جنسية).

هدد وزير المالية المستقيل والقيادي في القائمة العراقية الدكتور رافع العيساوي ومن خلال برنامج "حوار عراقي" من على شاشة قناة البغدادية بداية شهر نيسان 2013 بأنه:"لديه ملفات موثقة وسيديات بالصورة والصوت تكشف فضائح اخلاقية ستسّود وجوهاً وتسقط عروشاً وستطيح بكثير من الرؤوس الكبيرة بالحكومة الحالية".

وأضاف خلال حديثه بأن:"الملفات التي يمتلكها سيسلمها إلى المرجعية الدينية بالنجف وأضعا بين يديها والتي أثق بها وسوف يقيمون برمي السياسيين بالشارع بعد أن تتطلع عليها المرجعية".

هذه التصريحات العنيفة قد تناقلتها معظم وسائل الإعلام "المرئية والمسموعة والمقروءة" حتى وصلت إلى أن يتم التطرق إليها من خلال البرامج السياسية الحوارية المتلفزة والتي تعنى بالشأن السياسي العراقي.

ومن خلال متابعتي الشخصية لهذا الحدث عن كثب فقد تبارى بعض الكتاب والإعلاميين من خلال مقالاتهم أو من خلال حواراتهم الصحفية بمحاولات محمومة باءت كلها بالفشل للكشف ولو لبعض اسرار وخافيا ما تحتويه هذه السيديات من مشاهد لا أخلاقية ووصل الأمر بأن يكتب الدكتور "ظافر العاني" القيادي في قائمة متحدون والمتحدث الرسمي باسمها مقال له وعلى صفحته الشخصية بالفيسبوك تحت عنوان:"حبيبي رافع: هل أنا موجود في السي دي؟. ويوضح المقال حالة الإرباك الشديد

والتخبط الذي انتاب المسؤولين والنواب بحكومة (نوري المالكي) مما قد تحتويه هذه السيديات من فضائحهم غير الاخلاقية وفسادهم المالي.

ولكي نضع الرأي العام بصورة هذا الحدث المهم من الداخل قدر الإمكان فقد اتصلت بدورها "منظمة عراقيون ضد الفساد" بأحد السادة الدبلوماسيين الأفاضل "القنصل العام" لغرض مقابلته لغرض الاستفسار منه ووجدنا وكانت مفاجئة لنا بأنه كان قريب جداً ولصيق من مجريات هذا الحدث بحكم مسؤوليته الوظيفية الدبلوماسية وعلاقاته الشخصية الوثيقة مع بعض المسؤولين الذين يثق بهم ويثقون به.

المنظمة: هل يمتلك فعلاً الدكتور العيساوي ملفات فساد خاصة موثقة تدين المقربين من (نوري المالكي) بصورة خاصة؟.

سعادة القنصل العام: بحكم المناصب الحكومية التي تقلدها الدكتور العيساوي ومن أول منصب كنائب بالبرلمان عن جبهة التوافق ومن ثم وزير الدولة للشؤون الخارجية ونائب لرئيس الوزراء وأخيراً منصبه كوزير للمالية جمع خلال عمله ملفات فساد موثقة التي تخص المسؤولين بالحكومة والقريبين من المالكي والمحسوبين عليه ومنهم على سبيل المثال وليس الحصر كل من:

1. النائب صادق الركابي / المستشار السياسي السابق للمالكي.
2. النائب سامي العسكري القيادي في حزب الدعوة.
3. النائب ياسين مجيد/ أبو إدريس التميمي/ المستشار والمتحدث الإعلامي السابق للمالكي.
4. أحمد نوري المالكي: النجل الأكبر للمالكي.
5. الحاج ياسر عبد صخيل المالكي/ المكتب الخاص للمالكي.

6. الحاج حسين أحمد هادي حسين المالكي/ أبو رحاب المكتب الخاص للمالكي.
7. علي العلاق الأمين العام لمجلس الوزراء.
8. النائب عباس البياتي.
9. علي الموسوي المستشار الإعلامي للمالكي.
10. سامي رؤوف الأعرجي رئيس الهيئة الوطنية للاستثمار وكالة.

المنظمة: كيف حصل الدكتور العيساوي على هذه السيديات التي تكشف الفضائح غير الأخلاقية والفساد المالي لهؤلاء المسؤولين بالحكومة ؟.

سعادة القنصل العام: القصة تبدأ قبل أكثر من سنه حيث طلب نوري المالكي بعد أن حصل على الموافقة الخاصة من الأمريكان لغرض أن يذهب ضباط من مكتبه العسكري الخاص وكذلك من مستشارية جهاز الأمن الوطني لغرض إدخالهم بدورة عسكرية سرية وخاصة في "قاعدة إنجرليك الجوية" التركية وكان عددهم تقريباً ثلاثة عشر ضابطاً من مختلف الرتب الكبيرة والاختصاصات يرافقهم عدد من المسؤولين ورئاسة هذا الوفد أنيطت للحاج (فالح الفياض/ مستشار جهاز الأمن الوطني).

وهذه الدورة كانت خاصة وتحديداً بأمور الاتصالات عن طريق الألياف الضوئية لغرض استقبال وإرسال والتحدث هاتفياً بأمان مع إمكانية نقل كمية من المعلومات تكون كبيرة جداً إضافة إلى تمتعها بالسرية وصعوبة التجسس عليها واختراقها وهذا مما يتيح للمالكي التحدث هاتفياً أو تلفزيونياً في دائرة مغلقة مع المسؤولين الغربيين والرؤساء بحرية تامة وسرية وهذه الدورة الخاصة كلفة الخزينة العراقية 22 مليون دولار لمدة خمسة أيام ومعها تنصيب جهازين للاتصالات الضوئية في مكتب المالكي الخاص.

المنظمة: من هم الضباط بهذه الدورة ؟.

سعادة القنصل العام: حسب ما علمت كان على رأسهم اللواء الركن صباح الفتلاوي قائد عمليات سامراء والحاج ياسر عبد صخيل والحاج حسين المالكي/ أبو رحاب وبقية الوفد العسكري كان من المكتب الخاص للمالكي باعتباره القائد العام للقوات المسلحة.

المنظمة: ماذا حدث بعد انتهاء الدورة التي كانت مدتها خمسة أيام ؟

سعادة القنصل العام: انتهت الدورة وفي اليوم الأخير التحق بهم كل من النائب عزت الشاهبندر وكاطع الركابي/ أبو مجاهد الركابي) وجميع الضباط بالدورة مع الحاج (فالح الفياض) ذهبوا إلى منطقة "جزيرة مرمرة السياحية التركية" لغرض الاستجمام والراحة بعد عنائهم الشديد من الدورة والدراسة حسب قول النائب الشاهبندر لهم لغرض الراحة والاستجمام وتغير الأجواء قبل ذهابهم إلى بغداد. وفعلاً قام النائب الشاهبندر مسبقاً بحجز فيلا سياحية خاصة وبعيداً عن الأعين والمتطفلين من عامة الناس حسب رأيه وقوله لهم بعد ان استفسروا منه عن مدى السرية والكتمان لذهابهم يومين للاستجمام وهناك حدثت المفارقة المضحكة والمصيبة وما لم يكن في الحسبان وتتجلى في صورتين:

الصورة الأولى: أقرباء وأصهار المالكي الحاج (ياسر وحسين) وبموافقة شخصية من قبل (نوري المالكي) جلبوا معهم كاميرات تجسسية تصويرية خاصة يتم زراعتها على شكل زر في البدلة الرجالية وكذلك ولاعات والتي لا تثير الشك وكان الهدف من هذا الفعل تصوير هؤلاء الضباط مع الحاج فالح الفياض لغرض أن يكون لدى (المالكي) شيء ملموس صورة وصوت مع ما سوف يحدث بعدها في داخل الفيلا من الليالي الحمراء الماجنة ليكونون تحت أمرة وطوع (المالكي) وينفذون كل ما يطلب منهم دون نقاش أو اعتراض أي بمعنى آخر أنها عملية ابتزاز سوف تمارس عليهم في المستقبل أن

حاول أحدهم الخروج عن عصا الطاعة وبالأخص الحاج (الفياض) لأنه محسوب على تيار إبراهيم الجعفري وهو نائب رئيس تيار الإصلاح في الوقت نفسه.

الصورة الثانية: التي لم تكن في حسبان هؤلاء جميعهم يتمثل بأن المخابرات التركية كانت لهم بالمرصاد منذ الساعة الأولى لحجز هذه الفيلا حيث تم تصويرهم بالصوت والصورة وبأحدث الأجهزة التقنية التجسسية المستخدمة في مثل تلك الحالات لأنها مخابرات دولة كبيرة مثل تركيا وعلى مدار الساعة ولمدة يومين متتالية وهي الفترة التي تواجدوا فيها وكانت هذه الأجهزة التقنية مزروعة في الفيلا بجميع أرجائها حتى الممرات الخارجية والداخلية والحمامات والغرف.

حيث أن النائب الشاهبندر استدعى نساء أوكرانيات وتركيات لغرض أن يقيمون لمن حفلة ماجنة خاصة تخللها أنواع الخمور الراقية جداً والرقص الخليع الماجن وبعدها ذهبوا بالتتابع إلى غرف الفيلا ليمارسوا الجنس مع هذه الفتيات وتم تصوير أدق التفاصيل في هذه الحفلة من قبل المخابرات التركية وخصوصاً الضباط الذين أخذوا راحتهم على الآخر ومع من كان موجود في الفيلا الشاهبندر والفياض والركابي وأقرباء وأصهار المالكي ومعهم الضباط أي بمعنى آخر أن المخابرات التركية أفطرت بهم جميعهم قبل أن يتعشى أصهار المالكي بهؤلاء الضباط وبقية الوفد.

المنظمة: من خلال ما تفضلتم به أعلاه يتضح أن النائب عزت الشاهبندر فعلاً وحقيقة أنه سمسار نساء ولم تكن إشاعة تلك التي صرح به النائب عن كتلة الأحرار النيابية التابعة للتيار الصدري (علي التميمي) بشدة عندما قال: أن بقاء رئيس مجلس المنطقة الخضراء وبعلم المالكي شخصياً أدى إلى استشراء الفساد والمفسدين،ومنهم عزت الشابندر وآخرين ليكونوا سماسرة نساء لبعض السياسيين.

سعادة القنصل العام: هذا التصريح حقيقة والجميع يعرفها في داخل وخارج المنطقة الخضراء وهي لم تكن إشاعة تطلق جزافاً على النائب الشاهبندر بل حقيقة واقعية لا أحد يستطيع انكارها.

المنظمة: هل هناك ملفات فساد إضافية يمتلكها الدكتور العيساوي على غير المقربين من (نوري المالكي)؟

سعادة القنصل العام: نعم هناك صالح المطلك نائب رئيس الوزراء للشؤون الخدمات ورئيس كتلة الحل "جمال الكربولي" وأخوته وكذلك وزير الدفاع سعدون الدليمي ووزير الدفاع السابق عبد القادر العبيدي وغيرهم.

المنظمة: وصلتنا قبل أسابيع من أحد السادة المسؤولين الأفاضل معلومات حول نفس الموضوع وبما معناه أن رافع العيساوي نقلاً عن المقربين منه عندما شاهد هذه السيديات أصبح يصرخ ولم يصدق ما تشاهده عيناه ودخل بنوع من الهستريا وهو يصرخ ويقول بما معناه: شنو هذا الي يصير الله أكبر معقوله الله أكبر وغيره من الكلام غير المفهوم لصراخه في حينها كما نقول نحن عندما نشاهد شيء أمامنا لم نكن نتوقعه هل هذا الحدث صحيح أم أنه مبالغة من الذي نقل عنه ؟

سعادة القنصل العام: هذا صحيح وأنا شخصياً تحدثت مع العديد من المسؤولين بحكم وظيفتي وعلاقاتي الشخصية ببعض النواب وأحد رؤساء الكتل النيابية أثناء وجودي في بغداد قبل أسابيع وكانت حالة الهستريا التي انتابت الدكتور العيساوي بسبب ما شاهده من أفعال غير أخلاقية من قبل فالح الفياض وكاطع الركابي لأن العيساوي كان يعتبرالحاج الفياض قمة في الأخلاق والالتزام الديني والأخلاقي وهذا ما كان يوّهم الناس به ويقدم نفسه عندما يحضر جلسات مجلس الوزراء او من خلال الاجتماعات الجانبية بينهم أو من خلال الجلسات الخاصة السبحة والصلاة وغيرها ولكن السيديات أسقطت هذا الوجه الزائف الذي كان يتخفى ورائه وبأنه ذلك الشخص التقي الورع المتدين الملتزم وأن علامات التدين والالتزام كانت واجهة فقط لا أكثر ولا أقل وحاله حال الكثيرين من المسؤولين الذين على شاكلته يتخفون وراء مظهر التزامهم الديني بعد عام 2003.

المنظمة: ما تفضلت به في هذه النقطة أكدّها وكتبّها ووضحّها الدكتور ظافر العاني في مقاله المعنون:"حبيبي رافع: هل أنا موجود في السي دي؟ حيث ذكر ما نصه:

عجيب !!! يبدو أن الموضوع جدي للغاية فالمكالمات الهاتفية والاتصالات الشخصية لا تتوقف وهي كلها تريد أن تطمئن على نفسها. أو تتشفى بغيرها، ولم يكن هنالك بد من أن اتخذ خطوة ما.

اتصلت بالدكتور رافع ظهر أمس:

-حبيبي أبو محمد الناس مفزوعون فما جدية الأمر؟

-إنه جدي مئة بالمئة.

-هل لديك سي دي بالفعل؟

-بل أكثر من واحد.

-وماذا تحوي؟

فيها فضائح لم أكن اتخيلها أنا نفسي وعن أشخاص كانوا أبعد مما يتخيلهم فكري، وستكون فضيحة القرن لو أعلنت عنها.

سعادة القنصل العام: نعم كان يقصد بعبارته الأخيرة تحديداً"وستكون فضيحة القرن لو أعلنت" وفيها فالح الفياض وكذلك كاطع الركابي و علي الموسوي .

المخابرات التركية هي من سلمت العيساوي السيديات كاملة وفيها ما لم يكن في حسبان أحد حتى ولو في الخيال.ولو أراد أي شخص يتحدث بهذا الموضوع قبل أن يتحدث به الدكتور العيساوي يعتبر نوع من الجنون أو المبالغة...

والدكتور العيساوي من خلال مناصبه الحكومية كوّن له علاقات ممتازة وجيدة مع دول الجوار وبالأخص تركيا والسعودية والمسؤولين بهذه الحكومات يحترمونه جداً وهو محل تقدير واحترام، لذا وعندما هاجمه (نوري المالكي) واعتقل حمايته وأراد أن يفعل به

كما فعل بغريمه السابق نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي أبدى هؤلاء المسؤولين ومنهم الأتراك خاصة تعاطفهم الشديد معه إضافة إلى علاقاته الشخصية الممتازة لذا قدموا له هذه الخدمة التي لا تقدر بثمن.

المنظمة: هل المراجع الدينية الاربعة الأربعة في النجف على علم الآن بمحتويات هذه السيديات أم بعد، لم تصل إليهم لأن الدكتور العيساوي يقول بأنه لن يحتفظ بهذه السيديات لشخصه وأنه يبحث عن شخص مؤتمن لغرض أن يبعثها لهم؟.

سعادة القنصل العام: أوكد لكم بأن مكاتب المراجع الأربعة على علم بمحتويات هذه السيديات وبالتفاصيل المملة وعلى رأسهم مكتب السيد السيستاني حيث سلمت له نسخة منها بالإضافة إلى نوري المالكي ورئيس البرلمان أسامة النجيفي والدكتور إياد علاوي وإبراهيم الجعفري ومسعود البرزاني..يعني تصور أن حدث بهذا الأهمية كيف يمكن لي أن اطلع وأخبركم بهذه التفاصيل الدقيقة وفحوى ما كان بالشريط إذا لم يكن قد وصلت هذه السيديات إلى أكثر من مرجع ديني ومسؤول ولكن كل ما في الأمر يحتاج أحدهم إلى أنه يمتلك الشجاعة الصحفية لغرض نشر حقيقة هذا الموضوع للرأي العام! .

وبالمناسبة عندما كان الدكتور العيساوي ما يزال وزيراً للمالية اعترض بشدة على إضافة صرف 22 مليون دولار كسلفةإلى مكتب رئيس الوزراء ورفض هذه السلفة وحدثت مشادة كلامية فيما بينهم حول ضرورة صرف هذا المبلغ لأن العيساوي اعتبر هذه الدورة خارج الضوابط القانونية العسكرية وإنما هي فقط اجتهاد شخصي وارتجال من قبل نوري المالكي مستغلاً منصبه الرسمي ووظيفته!!؟ حتى أنه قال في حينها باللهجة العامية العراقية وبما معناه:"شنو دورة رايحينه أتكلف 22 مليون دولار لمدة خمسة أيام هاي وين صايره قابل همه راحوا أيصنعون مفاعلات نووية لو أيصنعون قنابل نووية شنو هل مهزلة هايه".

وللعلم فقط بأن المخابرات التركية لديها أشرطة كثيرة ومنذ ما قبل عشرة سنوات عديدة ومتنوعة لعدد أخر من السياسيين والمسؤولين والوزراء والنواب لأن معظم هؤلاء

كانوا يقضون إجازاتهم في المنتجعات السياحية التركية هرباً من حر بغداد والتفجيرات التي تفتك بجميع مناطق ومحافظات العراق!.

المنظمة: سؤال أخير:هل صحيح أن هذه السيديات سوف تأخذ طريقها إلى الرأي العام قبل الانتخابات البرلمانية المقبلة؟.

سعادة القنصل العام: الله أعلم؟ تأخذ طريقها للنشر أم لا تأخذ طريقها للنشر سوف تبقى لدى من هم أصحاب الشأن في هذا الموضوع.

في ختام هذا اللقاء الشيق لا يسعنا إلا أن نتقدم لكم بالشكر الجزيل والعرفان على إتاحة لنا هذا الوقت لأننا أردنا بـ"منظمة عراقيون ضد الفساد" أن نحاول قدر الإمكان إماطة اللثام على مثل هذا الموضوع المهم الذي شغل الرأي العام خلال الفترة الماضية متمنين لكم بالوقت نفسه دوام الموفقية والنجاح بعملكم إن شاء الله وكل عام وأنتم بألف خير بمناسبة الشهر الفضيل.

يشكل التوقيف الخطأ، إحدى الهفوات التي لا يمكن السكوت عنها بالدول الديمقراطية، ولا تمررها مرور الكرام، بل تقف عندها كثيراً، وتفتح أبحاثاً وحلولا "للوقوف على مدى القصور في التحقق، وتحديد المسبب ولأن الحرية شيء ثمين ومقدس بالنسبة إلى هذه الدول، فإنها تقرر التعويض في حالة الخطأ، لجبر الضرر المادي والمعنوي الذي نتج عن استعمال "الدولة" عبر موظفيها للقوة أوالخطأ، أما في عراقنا لانزال نعمل بعقلية القرون الوسطى والفكر الشمولي مسيطر على عقل بعض القضاة ويعتبر التوقيف تأديباً لكي نروّض خصومنا (اكسر خشمه) واتجهت بعض من محاكم التحقيق الي الاسراف بتوقيف الأشخاص ليقضوا الموقوفين شهوراً قبل أن تقرر المحكمة الإفراج عنهم من التهم الموجهة إليهم بداعي عدم توفر الأدلة ليطرح سؤال حول دورمحكمة التحقيق في كل هذا الذي يحدث.

بالإطلاع على الإحصاءات المنشورة بكتاب يمثل نشاط السلطة القضائية العراقية خلال عام 2011 بموقع السلطة القضائية (136ص) (منجزات مكاتب التحقيق القضائي لسنة 2011) والمتضمنه الأرقام التالية (مجموع ما مسجل من الدعاوى (82757)غلق منها (69456) وأحيلت إلى المحاكم (13301)، أما الإحصائية المنشورة بعدد القضايا الإرهابية في طور المحاكمة فقد بلغت (4255) والمحسوم منها(3837) ولم يوضح الحسم (حكم أو إفراج) إحصائية غير واضحة ولم توضح هذه الإحصائية عن عدد الموقوفين والمفرج عنهم. يتضح من الإحصاءات آنفة الذكر أن عشرات آلاف تم توقيفهم وأفرج عنهم بدور التحقيق ولم نتعرف عن المدد التي قضوها في التوقيف أي نظام عدالة يرتضي هذا التعسف، غير أن بعض قضاة التحقيق كانت لهم قراءة ثانية وأصبحوا يعتبرون أن المتهم مذنب إلى أن تثبت براءته، ولكن من يتحمل مسؤولية المعاناة التي تعرض لها هؤلاء الأبرياء؟ وأين يكمن الخلل في كل هذا الذي يحدث؟ وهل يستخدم قاضي التحقيق جميع السلطات المخولة له؟

بالرجوع إلى القانون العراقي نجد أن الدولة العراقية غير مسؤولة عن الخطأ القضائي، وبالتالي فإن الذين كانوا ضحية هذه الأخطاء ما عليهم سوى أن يصبروا ويحمدوا الله على أن القضاء لم يساير ما جاء في محاضرا لأوراق التحقيقية وقرار الإحالة، ومنحهم البراءة، وفي غياب مسؤولية التعويض يبقى سؤال من يقف وراء ارتكاب هذه الأخطاء (الزج بأبرياء في المواقف) قائماً؟ أصابع الاتهام توجه هنا إلى محكمة قاضي التحقيق، بالنظر إلى أن المشرع خول إليها مجموعة من الآليات من أجل الوصول إلى الحقيقة، بدءاً بالتحقيق الإبتدائي الذي هو مجموعة من التحريات التي تستهدف استكمال جمع الأدلة، يحق لها في نهاية الأمر أن تقرر ما إذا كان مناسباً أو غير مناسب إحالة القضية على المحكمة المختصة وبعده ينتقل القاضي إلى التحقيق القضائي وقد خوله المشرع الوقت الكافي من أجل التحقيق مع المتهمين وإجراء مواجهات بينهم، بل خوله حق القيام بإنابة قضائية، وذلك حينما يتعذر عليه القيام بنفسه بإجراء التحقيق في جزء منه، لأسباب قد

ترجع إلى كثرة القضايا المحالة عليه، أو ضرورة الانتقال إلى مكان لا يدخل في اختصاصه المكاني، وخول المشرع لقاضي التحقيق العديد من الصلاحيات الأخرى التي من شأنها أن تساعده على الوصول إلى حقيقة الأمور، وتفادي وضع متهمين رهن التوقيف، وحتى يكون تحقيق قاضي التحقيق شاملاً ومستنداً على دلائل وإثباتات قوية، فقد أجاز المشرع لقاضي التحقيق، في إطار جمعه للأدلة، غير أن الواقع يظهر أن بعض قضاة التحقيق لا يستعملون هذه الوسائل ويكتفون بمحاضرالتي تعرض عليهم من الشرطة أو المحقق القضائي، لتكون النتيجة الزج بأبرياء في المواقف تتبعها مساومات يستفاد منها الطفيليين والفاسدين الطارئين.

وقد عقد مجلس القضاء الأعلى يوم الأربعاء الموافق (10/ 10/ 2012) جلسته رقم (12) لعام 2012 التي ناقش فيها عدداً من القضايا المدرجة على جدول أعماله، والمسائل المهمة فيما يتعلق بملف الموقوفين على ذمة التحقيق، (وتوصل الاجتماع إلى وجوب تعاون الجهات التنفيذية في تنفيذ قرارات قضاة التحقيق وزيادة عدد قضاة التحقيق والمحققين القضائيين لإنجاز القضايا بأقرب وقت، وكذلك اختيار قضاة تحقيق من الصنفين الأول والثاني كلما أمكن ذلك، ورصد حالات خرق القانون في المواقف إذا حصلت واتخاذ الإجراءات القانونية بحق المخالفين.

الخلاصة يارئيس مجلس القضاء الاعلى 'مدحت المحمود' ليس بزيادة عدد القضاة والمحققين القضائيين بل باتباع آليات متوافقة مع العصر ولاسيما نحن بالألفية الثالثة ونعمل بأدوات القرون الوسطى بمعزل عن الزمن الحقيقي لماذا يلتجىء القاضي إلى توقيف المتهمين؟ وهناك جواز قانوني في أغلب مواد قانون العقوبات بإطلاق سراحه بكفالة ضامنة، لابد للمهنيين من تكريس هذا السلوك بالوسائل البديلة ما يزال ينظر إلى توقيف المتهمين في مرجعية من يملك السلطة باستعمالها كأنها بمثابة جزاء غير مباشر أو وسيلة ردع قبل المحاكمة. وهذا السلوك يمارس حالياً، ويناقض قرينة البراءة[1].

(1) رياض هاني بهار – المصدر السابق.

2. سنان الشبيبي محافظ البنك المركزي

كشف مصدر برلماني مطلع، عن صدور مذكرة قبض بحق محافظ البنك المركزي سنان الشبيبي على إثر وجود شبهة فساد في عمل البنك، معتبراً أن هذه الإجراءات هي استهداف سياسي واضح تمارسه بعض الجهات المتنفذة في الحكومة على الهيئات المستقلة بغية السيطرة والاستحواذ عليها.

ولفت المصدر إلى أن "سنان الشبيبي سيقدم كتاباً إلى القضاء العراقي يحمل توقيع رئيس مجلس الوزراء نوري المالكي يمنع فيه إبعاد الفاسدين من البنك المركزي بعد إثبات تورطهم بعمليات غسيل الأموال".

وفي الوقت الذي أكدت لجنة النزاهة النيابية عن وصول مذكرة قبض بحق محافظ البنك المركزي سنان الشبيبي، كشفت اللجنة النيابية المشرفة على البنك المركزي، أن التحقيقات أثبتت وجود بيع للعملة الصعبة لبنوك وشركات محددة بذاتها والتي قامت بتهريبها إلى الدول المجاورة (إيران) و(سورية).

وتتلخص مهام البنك المركزي العراقي بالحفاظ على استقرار الأسعار، وتنفيذ السياسة النقدية بما فيها سياسات أسعار الصرف، وإدارة الاحتياطات من العملة الأجنبية، وإصدار وإدارة العملة، إضافة إلى تنظيم قطاع المصارف.

ففي مقابلة مع"المدى"، كشف مصدر برلماني مطلع "أن القضاء العراقي أصدر مذكرة قبض بحق محافظ البنك المركزي سنان الشبيبي على إثر وجود شبهة فساد في عمل البنك المركزي العراقي،متهماً الحكومة بإلصاق التهم بالكفاءات والخبرات العراقية بغية تفريغ البلد منهم والاستحواذ على جميع الهيئات المستقلة".

وتابع المصدر الذي فضل عدم الكشف عن هويته "أن محافظ البنك المركزي أبلغ رئيس الوزراء في وقت سابق بضرورة إبعاد مدير دائرة غسيل الأموال، ومدير الدائرة القانونية، ومدير مراقبة المصارف، ومدير الدائرة الاقتصادية لتورطهم بعمليات فساد

مالي وإداري وغسيل للأموال العراقية"، لافتاً إلى أن هؤلاء المسؤولين تابعون إلى الحزب الذي ينتمي إليه رئيس الوزراء مما حدا به إلى عدم تغييرهم".

وأضاف أن "الشبيبي يحتفظ بكتاب رسمي يحمل توقيع رئيس الوزراء نوري المالكي بمنعه بإبعاد هؤلاء الفاسدين من مناصبه رغم التأكد من تورطهم بعمليات فساد كبيرة"، موضحاً أن المالكي أعلم محافظ البنك بأن تغيير أو إقصاء أي شخص من منصبه هي ليست من صلاحيات محافظ البنك المركز وإنما من اختصاص رئيس الوزراء.

وأشار المصدر إلى أن "النظام الداخلي للبنك المركزي يؤكد على أنه مستقل وغير خاضع إلى السلطة التنفيذية لا من قريب ولا من بعيد"، مؤكداً أن هذه الإجراءات تخدم الحزب الحاكم في سيطرته على جميع الهيئات المستقلة بعد استحداث "بدعة التعيين بالوكالة". ومع الانقسامات داخل لجنة النزاهة النيابية بخصوص تعميم مذكرة القبض بحق الشبيبي، حيث يرى بعض أعضائها أنه استهداف سياسي تشنه بعض الكتل على الكفاءات في حين يذهب آخرون إلى أن هناك شبهة مالية في عمل البنك المركزي ويجب معرفة المتورطين ومحاسبتهم". وأوضح أن "الخلافات في لجنة النزاهة امتدت أيضاً إلى قضية استجواب وزيري الشباب والرياضة "جاسم محمد جعفر"، والتربية "محمد تميم" على خلفية وجود ملفات فساد مالي وإداري في وزاراتيهما".

ونفى البنك المركزي العراقي لوسائل الإعلام، الأنباء عن صدور مذكرة اعتقال بحق محافظ البنك المركزي سنان الشبيبي وهروبه خارج البلاد واعتبرها عارية عن الصحة، مؤكداً أن الشبيبي يشارك حالياً في مؤتمر سنوي يعقد في العاصمة اليابانية طوكيو وسيعود إلى بغداد.

وكان البنك المركزي العراقي قد أعلن، في (11 آب 2012)، عن ارتفاع احتياطياته من العملة الصعبة إلى 67 مليار دولار، مؤكداً أن هذه الاحتياطيات هي الأكبر في تاريخ العراق، مشيراً إلى أن هذه الاحتياطيات هي إحدى السياسات النقدية لخفض التضخم في العراق. وقال الشبيبي في تصريح صحفي سابق إن "هناك العديد من الجهات التي زجت

نفسها في حملة تهدف إلى تسقيط البنك المركزي والإضرار بالاقتصاد الوطني ككل"، مبيناً أن "البنك المركزي سيقاضي كل من يحاول التكلم لتسقيط سياستنا النقدية".

وأوضح الشبيبي أن "سياسة البنك المركزي وتحركاته كانت تهدف إلى الحفاظ على قيمة الدينار العراقي وخلق توازن في السوق العراقية للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي"، مؤكداً أن "عمل البنك المركزي يسير كما مخطط له، ونحن أشرنا إلى رغبتنا في التعاون بكل ما يتعلق بكشف ملفات الفساد أينما وجدت ومحاسبة المقصرين".

وأضاف الشبيبي أن كل ما يمس بمهنية البنك المركزي هو ادعاءات كاذبة وليس لها أساس من الصحة والبنك المركزي سيقوم برفع قضايا في المحاكم المختصة على كل هذه الجهات التي تشن هذه الحملة الإعلامية المشوهة.

ومن جانبه أكد رئيس لجنة النزاهة البرلمانية "بهاء الأعرجي" عن وصول مذكرة قبض بحق محافظ البنك المركزي سنان الشبيبي وقال لـ(المسّلة) أنه "منذ الساعات الأولى من العمل كان يجري الإعداد للانتهاء من الإجراءات الشكلية لصدور مذكرة قبض ليس بحق الشبيبي وحده بل بحق مسؤولين كبار في البنك المركزي وعدد من المؤسسات الأخرى.

واتهمت القائمة العراقية بزعامة إياد علاوي، بعض القوى السياسية بـ"محاولة النيل" من استقلالية البنك المركزي العراقي، معتبرة أن استقلالية البنك ضرورية للحفاظ على سعر صرف الدينار وحماية العملة ومنع التضخم، وَحمّل الحكومة مسؤولية التحقيق في عمليات غسيل الأموال والكشف عن المستفيدين منها.

وقالت المتحدثة باسم القائمة العراقية ميسون الدملوجي في بيان صدر، من مكتبها الإعلامي إن "ائتلاف العراقية يستنكر استهداف البنك المركزي العراقي ومحاولات بعض القوى السياسية النيل من استقلاليته التي كفلها الدستور والقوانين العراقية والدولية"، معتبرة أن "استقلالية البنك ضرورية للحفاظ على سعر صرف الدينار وحماية العملة ومنع

التضخم". وأضافت الدملوجي أن "العراق مر بتجربة مريرة في تسعينيات القرن الماضي حينما انهارت العملة بين ليلة وضحاها بسبب السياسات الهوجاء للنظام السابق"، محملة الحكومة "مسؤولية التحقيق في عمليات غسيل الأموال والكشف عن المستفيد منها أمام الرأي العام والإعلان عن الجهة التي تقوم بشراء الدولار وسحبها من أسواق العراق المالية".

ودعت الدملوجي إلى "معاقبة كل المفسدين سواء في البنك المركزي أو أي مؤسسة أو وزارة دون المساس بسمعة البنك المركزي أو محافظه سنان الشبيبي المعروف على المستوى الدولي بمواقفه الوطنية الشجاعة وبكفاءته ونزاهته".

بدوره، أكد عضو اللجنة البرلمانية لمراقبة عمل البنك المركزي محمد إقبال، أن التحقيقات بشأن البنك المركزي تثبت بيع العملة الصعبة لبنوك وشركات محددة بالأسم ذاتها وهناك كميات هائلة من النقد الأجنبي بيعت خلال السنوات السابقة، لافتاً إلى أن هذه الأموال لا أثر لها في سوق العمل،حيث تم تهريبها إلى دول الجوار (سورية وايران).

وأضاف إقبال في لقاء مع صحيفة "المدى" العراقية أن البنك المركزي فيه الكثير من الكفاءات وعليه ملاحظات كثيرة خاصة بعد التداعيات الأخيرة التي حدثت بعد فرض الحصار الاقتصادي على كل من سورية وإيران، موضحاً أن هناك ممارسات مالية مشبوهة عليها علامات استفهام وتحتاج إلى وقفة".

وتابع أن "مجلس النواب شكل على إثر ذلك لجنة خاصة لتقصي عمل الهيئات المستقلة جيعها، ثم بعد ذلك شكلت رئاسة مجلس النواب لجنة اخرى لبحث التجاوزات المالية والعمل على استجواب محافظ البنك المركزي بعد عطلة عيد الأضحى للاطلاع على أدق التفاصيل"، مبيناً أن موضوع الهيئات المستقلة عليه إشكالية كبيرة في تداخل الصلاحيات والتنازع الحاصل بين السلطة التنفيذية والتشريعية حول مرجعية هذه الهيئات.

وكان رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي قد كشف، في (7 تشرين الأول 2012)، عن وجود شبهة فساد في عمل البنك المركزي العراقي، وفي حين أشار إلى أن المجلس باشر بتحقيق "معمق" في سياسة البنك المركزي منذ العام 2003، تعهد بمتابعة التحقيق "شخصياً لأهمية القضية"[1].

وبين إقبال أن مجلس النواب لديه الرغبة في الحصول على إجابات واضحة ووافية على هذه التجاوزات المالية الخطرة من قبل البنك المركزي"، لافتاً إلى أن التحقيقات تشير إلى بيع العملة لبنوك وشركات محددة بحد ذاتها وهناك كميات هائلة من النقد الأجنبي بيعت خلال السنوات السابقة".

هذا وقد أكد رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي "النتائج التي توصلت إليها اللجنة المكلفة بمتابعة عمل البنك المركزي والمؤلفة من لجنتي الاقتصاد والمالية البرلمانية ورئيس ديوان الرقابة المالية أشرت وجود شبهة فساد في عمليات بيع الدولار والتعاملات الداخلية". وأضاف النجيفي على هامش اللقاء الذي جمعه مع محافظ البنك المركزي سنان الشبيبي قبل أيام قليلة أن "النتائج أشرت أيضاً إلى علاقة البنك المركزي مع البنوك الأهلية ومكاتب الصيرفة وحوالات وهمية لاستيراد مواد وأصناف تجارية وصناعية، إضافة إلى عدم وضوح آليات تدقيق في عمليات غسيل الأموال بالبنك المركزي والمصارف الأهلية"، مشيراً إلى أن البرلمان "باشر بإجراء تحقيق معمق بشأن سياسة البنك المركزي ونشاطاته منذ العام 2003 وحتى الآن". وتعهد النجيفي بمتابعة "التحقيق مع هيئة النزاهة كون أن هذه القضية تتعلق بالملف الاقتصادي للبلد بجانبه الأخطر والأهم وتستوجب عدم إخفاءها للرأي العام.

([1]) شكل مجلس النواب في (12 تشرين الاول 2012) لجنة تحقيقية ستعمل على زيارة البنك المركزي وتطلع على السجلات وعلى الأرقام والمبيعات والأشخاص الذين يحصلون على العملة الصعبة، حيث كان عمل اللجنة التحقيقية تختلف عن عمل اللجنة الرقابية التي أقر المجلس تشكيلها والتي تضم رؤساء اللجنتين المالية والاقتصادية وديوان الرقابة المالية.

وأضاف محمد إقبال "أن هذه الأموال لا أثر لها اليوم في سوق العمل، هناك معلومات عن أن معظم العملة تباع بطريقة غير شرعية وغير رسمية في السوق السوداء ويتم تهريبها إلى دول الجوار وتستخدم في غسيل الأموال"، مشيراً إلى أن بعض الهيئات الرقابية الخارجية ومنها صندوق النقد الدولي لديها ملاحظات على أداء بعض البنوك العراقية والتي تطالب بحجب التعامل مع هذه البنوك وعدم تزويدها بالعملة الصعبة".

واستطرد إقبال قائلاً "أن البنك المركزي مازال يتعامل مع هذه البنوك إلى هذا اليوم دون معرفة الأسباب"، مبيناً أن رئيس مجلس النواب أبلغ محافظ البنك المركزي بعملية استجوابه في لقائهما الأخير الذي جرى قبل بضعة أيام مع بعض الموظفين المعنيين".

وبشأن مذكرة القبض التي صدرت مؤخراً بحق الشبيبي، أفاد إقبال بـ"أن القضاء تسرع في إصدار مذكرة القبض وهي أحد الإشكاليات الكبيرة"، لافتاً إلى أن التحقيقات ستكون الفيصل بين البراءة والإدانة"[1].

وعن التعيينات بالوكالة لبعض الهيئات المستقلة التي لجأت إليها الحكومة مؤخراً، أكد إقبال أن السلطة التنفيذية تحاول الضغط على بعض الهيئات المستقلة لتغييرات إدارية ومنها البنك المركزي ومفوضية الانتخابات وديوان الرقابة المالية وهيئة الإعلام والاتصالات، مبيناً أن مجلس النواب يرفض هذه التدخلات بعد إرساله عشرات من الكتب إلى مجلس الوزراء يطالبه بالكف عن هذه التدخلات".

ويذكر أن الدستور العراقي يشير في بابه الرابع تحت عنوان (الهيئات المستقلة) إلى عدد من الهيئات والأجهزة، كديوان الرقابة المالية، وهيئة الإعلام والاتصالات، والهيئة

---

(1) حصل محافظ البنك المركزي سنان الشبيبي قبل شهرين على أفضل خمس شخصيات اقتصادية ضمن قائمة أقوى 500 شخصية عربية في الاستفتاء الذي أصدره الموقع الإخباري العالمي أريبان بزنس.

الوطنية لاجتثاث البعث، التي حلت محلها الهيئة الوطنية العليا للمساءلة والعدالة، كما حدد الدستور طبيعة علاقتها بمجلس النواب أو بمجلس الوزراء.

وطالبت لجنة الاقتصاد والاستثمار النيابية، رئاسة البرلمان بعرض تقرير لجنة تقصي الحقائق بخصوص ملفات فساد البنك المركزي العراقي في جلسة اليوم، معتبرة أن الهدف من هذا الأمر هو معرفة المستفيد من إخفاء صفقات مزادات شراء العملة الاجنبية.

وقال عزيز المياحي في بيان صدر من مكتبه إن "لدينا ملفات تثبت تورط عدد من الشخصيات السياسية من داخل البنك المركزي وخارجه بصفقات فساد مشبوهة"، مبيناً أن "اتهامنا للبنك لم يأت من فراغ ولا توجد أي عداوة شخصية مع شخصياته أو محافظه".

وطالب المياحي رئاسة مجلس النواب بعرض تقرير لجنة تقصي الحقائق بخصوص ملفات الفساد في البنك في جلسة البرلمان الاثنين"، معتبراً أن "الهدف من عرض التقرير هو معرفة من المستفيد من إخفاء صفقات مزادات شراء العملة التي كانت سبباً في تدهور القطاع المالي".

ويعقد البنك المركزي العراقي جلسات يومية لبيع وشراء العملات الأجنبية بمشاركة المصارف العراقية، باستثناء أيام العطل الرسمية التي يتوقف فيها البنك عن هذه المزادات، وتكون المبيعات إما بشكل نقدي، أو على شكل حوالات مباعة إلى الخارج مقابل عمولة معينة.

يذكر أن وتيرة الاتهامات تصاعدت بشأن عمليات تهريب العملة التي ألقت بظلالها على أسعار بيع الدولار في الأسواق المحلية وأدت إلى زيادة سعر صرفه قبل أشهر، ففي حين طالب نواب بضرورة أن تبادر الحكومة إلى إيقاف عمليات بيع العملة في مزادات البنك المركزي، أكد آخرون أن العراق يخسر أموالاً كبيرة جراء تهريبها يومياً إلى

خارج الحدود، رغم إشادة العديد من المختصين بالشأن الاقتصادي على إيجابيات المزاد في خفض نسب التضخم والسيطرة على قيمة الدينار العراقي.

ومن جهته، بين عضو الجنة النزاهة النيابية "طلال الزوبعي" أن ملفات الفساد المالي والاداري لم تثبت تورط أو تقصير محافظ البنك المركزي سنان الشبيبي فيها، مطالباً بعدم التشهير بأي مسؤول لحين توفر الأدلة والقناعة التامة بوجود عمليات فساد. وقال الزوبعي في حديث مع "المدى صحيفة" أن صدور مذكرة قبض بحق الشبيبي ليس دليلاً قاطعاً على تورطه بالفساد، بل الهدف منها الاستقدام للاطلاع على قضايا مهمة بعيدة عن اختصاص المحافظ". وبين أن لجنة النزاهة عازمة على استضافة محافظ البنك المركزي لإيضاح الخروقات الموجودة واللبس الحاصل في هذه القضية". وكانت رئاسة مجلس الوزراء طالبت في وقت سابق بإلحاق الهيئات المستقلة بها، معتبرة أن إلحاق هذه الهيئات بها أمر دستوري.

وأصدرت المحكمة الاتحادية العليا قراراً، في 18 كانون الثاني 2012، يقضي بارتباط الهيئات المستقلة المشار إليها في الدستور العراقي، برئاسة الوزراء مباشرة، وليس برئاسة مجلس النواب، وجاء القرار بناء على طلب قدمه مكتب رئاسة الوزراء إلى المحكمة الاتحادية في 2 كانون الأول من العام الماضي، لتبيان جهة الارتباط.

ودعا البنك المركزي العراقي، في 24 كانون الثاني 2011، المحكمة الاتحادية العليا إلى إصدار قرار تفسيري ثان يوضح قرارها الأول القاضي بربط الهيئات المستقلة، برئاسة الوزراء وليس برئاسة البرلمان، محذراً من مخاطر كثيرة ستتعرض لها البلاد في حال ترك القرار من دون تفسير.

لقد كانت اقالة سنان الشبيبي بطريقة مشينة لا تليق بحكومة تحترم نفسها، لا ينتابني أدنى شعور بالخوف على وضع محافظ البنك المركزي الدكتور سنان الشبيبي ولا على مستقبله أو سمعته المهنية والوطنية، فلديّ الثقة المطلقة بأنه في أمان في مقابل الاتهامات

بالفساد الموجهة إليه والتي بلغت حد إصدار مذكرة بالقبض عليه وتنحيته فيما هو يمثّل البلاد في مؤتمر دولي في اليابان.

أقول هذا لأنني مدرك تماماً وعلى قناعة كاملة بأن ثمة خطة جهنمية وراء الحملة على واحد من أرفع الكفاءات الوطنية وأكثرها نزاهة. وأقول هذا لأنني واع جداً لمجريات الزمن الأغبر الذي نعيشه الآن في ظل نظام سياسي لا يمكن إلا أن يكون على عداوة قاتلة مع الشبيبي وأمثاله من الكفاءات الوطنية النزيهة.

نظامنا السياسي يقوم على المحاصصةوالتوافق، والذين يتولون السلطة فيه جاؤوا إلى كراسي الحكم بأنصاف شهادات، وكثير منهم بشهادات ووثائق مزورة، وبأرباع كفاءات وأعشار خبرات.. وبأجزاء الأعشار من الوطنية. وحكام من هذا النوع ترتعد فرائضهم ويجافيهم النوم بوجود شخصيات من نمط الشبيبي في مناصب قيادية.

لا أخشى على سنان الشبيبي، لكنني مرتعد خوفاً على شبيبة العراق، من طلبة الجامعة والمدارس والخريجين العاطلين والمحظوظين الذين وجدوا أخيراً فرص عمل.. أخاف عليهم وأنا أتصورهم يزدادون إحباطاً ويتضاعفون يأساً على مستقبل بلادهم الذي هو مستقبلهم مع نظام لا يتورع عن البطش بكفاءات البلاد المعوّل عليها في إعادة الإعمار. فقصة سنان الشبيبي هي قصة آلاف الكفاءات والخبرات الوطنية المنبوذة في دولتنا لصالح عديمي العلم والمعرفة من المزورين والسرّاق ممن جاءت بهم المحاصصات الطائفية والتوافقات الحزبية والشخصية، فزادوا خراب البلاد.

لا خوف على سمعة سنان الشبيبي، فحملة التشهير التي تعرض لها قبل إقالته كانت غايتها الضغط عليه ليترك منصبه للحرامية الكبار.

الشبيبي مستهدف منذ زمن في إطار حملة حكومية شاملة لإلحاق الهيئات والمؤسسات المستقلة بالحكومة كيّما تصبح أدوات في أيديها والقائمين عليها وسراق المال العام الذين لا يعدمون الوسائل لتأمين ما يريدون وحماية أنفسهم وضمان الاستمرار في

نهبهم، ومن هذه الوسائل إزاحة شرفاء البلاد من مناصبهم ووضعها في أيدي شركائهم في الحرمنة".

الحملة غير الأخلاقية على سنان الشبيبي بدأت قبل ثلاث سنوات بعدما سعى لإقالة أربعة من المسؤولين في البنك متورطين بعمليات فساد على صلة وثيقة بآلة السلطة. وقوبل ذلك المسعى بإصدار مذكرة إلقاء قبض غير مُسبّبة ألغيت بتدخلات من رئاسة الجمهورية وبعثة الأمم المتحدة وبعض قادة الكتل السياسية ورئيس مجلس القضاء الاعلى الذي لم يُخطره أحد بأمر المذكرة! وتجددت الحملة منذ ستين بعدما رفض الشبيبي طلباً بإقراض الحكومة مبلغ (5) مليارات دولار بدعوى إكمال موازنة 2011، إذ كان رأيه أن لا مبرر للقرض الذي سيضر بسمعة البنك وأدائه، داعياً في المقابل إلى استخدام الفائض في الموازنات السابقة لتكملة الموازنة، وهو فائض مقدر بما يزيد عن مبلغ القرض المطلوب.

وقد ثبت أن الشبيبي كان على حق، فالحكومة لم تستطع حتى إنفاق الفائض من الموازنات السابقة ومن موازنة 2011 نفسها.

الذين تركوا وزراء التجارة والدفاع السابقين وعشرات سواهم من كبار الحرامية (يفرون بالجمل بما حمل) وسياسيوا المنطقة الخضراء المجبولين على مداراة إيران الطائفية، فهموا ان حكام إيران وسورية أسياد على العرب السنة، وما قيمة سنان الشبيبي أمام ظهور واستمرار الإمبراطورية الفارسية الجديدة المغلفة بلباس الدين.

3. علي العلاق بدل الشبيبي!!

كشف مصدر مطلع، عن الغاية الحقيقية وراء قيام رئيس الوزراء السابق نوري المالكي بتعيين علي العلاق محافظاً للبنك المركزي بالوكالة، خلفاً لسنان الشبيبي الذي تمت إحالته للقضاء بتهم كيدية.

وقال المصدر الذي يعمل على مقربة من العلاق "جاء أمر المالكي بتعيين العلاق محافظاً للبنك المركزي بالوكالة، بعد أن كان يشغل منصب الأمين العام لمجلس الوزراء،

وإحالة الشبيبي للقضاء، من أجل إخفاء معلومات موثقة في البنك فيما يخص عملية اختفاء مبالغ مالية كبيرة تقدر بالمليارات".

وأضاف المصدر الذي شدد على عدم كشف هويته أن "العلاق وبعد تسلمه منصب محافظ البنك المركزي، سافر إلى الأردن، لإخفاء آثار الأموال المهربة"، موضحاً أنه "التقى بأحد الشخصيات ذات النفوذ الحكومي في فندق حياة في العاصمة الأردنية، ويدعى أحمد عبد الغفور الياسري".

وبين "بحسب ما تبين من معلومات سرية أن المدعو أحمد عبدالغفور الياسري من أهالي كربلاء ومنطقة طويريج تحديداً ويقيم في دولة الإمارات العربية المتحدة"، مؤكدين أن "الياسري هو رجل المالكي الأول المختص بشؤون المالكي المالية خارج العراق".

وأوضح أن "الياسري، ولقربه من المالكي فهو محل ثقته، سيما وأن الأخير قد أوكل إليه مهمة الاهتمام بشؤونه المالية في الخارج، فهو يقوم بجولات على البنوك والمؤسسات المالية في مختلف الدول التي للمالكي ارتباطات مالية بمختلف الأعمال معها"، مؤكدين بأن "الياسري رافق العلاق في جولته الأخيرة داخل كل المؤسسات والبنوك الأردنية التي يشترك فيها المالكي بأسهم وحسابات مصرفية وأرصدة مالية".

ومن جانبهم،أفاد مراقبون بأن "هناك سرقة كبيرة للمال من البنك المركزي تمت من قبل المالكي وبعض رجاله المقربين، بعد الإطاحة بمحافظه سنان الشبيبي وتعيين العلاق، من أجل التسترعليها، وحتى الميزانية بسبب المليارات والتريلونات المفقودة تعطلت في مجلس الوزراء والمالية من أجل وضع صورة حل لهذه الأموال المفقودة"، موضحين بأن آخر ما وصلت إليه الجهات المختصة هو ضياع خمسة مليارات دولار، كنسبة أخيرة مما ضاع سابقاً".

وقال المراقبون "سبق وأن نوهنا بأن المالكي متورط بكل أحداث البنك المركزي من سرقة أموال إلى غسيل أموال إلى...الخ لذا أتى بالعلاق ليطمطم الأمور لحين حصوله

على الولاية الثالثة"، مبينين أنه"بعد انعدام المقبولية للمالكي في الولاية الثالثة، وغياب الدعم الإقليمي له، أصبح الآن موقفهم صعب لأن الدعاوى القضائية بدأت تتفعل، لذا لجأوا إلى ترتيب وضعهم في الخارج، لغرض الهرب إن سنحت لهم الفرصة".

يشار إلى أن عبد الغفور الياسري كان كادر متقدم في حزب البعث وكان قيادي بارز في عمله الحزبي، محاولاً أن يصل يوماً ما إلى عضو قيادة قطرية. ولكن ما عرف عنهُ أن له طرق حقيرة للتخلص من جميع منافسيه في ذلك الوقت (بالغرور والطموح الغير مشروع) تعرض بعد ذلك إلى مرض قلب خطير، أدى إلى وفاته، فالابن على سليلة أبوه تسلق سلم العلاقات بسرعة"على حد قول أحد الناشطين.

لا ماء ولا كهرباء والمصروف 530 ترليون دينار!

كشف النائب الكردي فرهاد الأتروشي عن صرف الحكومة الاتحادية مبالغ مادية قدرها 530 ترليون دينار منها 143 ترليون و542 مليار استثمارية للسنوات الست الأخيرة، مؤكداً أن الأموال لم تحقق شيئاً للبلاد بسبب عمليات الفساد. وقال الأتروشي أن مقدار ما خصص للموازنات الاستثمارية خلال السنوات الأخيرة 125 مليون دولار وانتهت من غير ماء للشرب يقدم للمواطنين، وشح الكهرباء وغياب المستشفيات.

وانتقد الأتروشي مطالبة الحكومة بـ(40) مليار دولار لإغراض الدفع بالآجل في قانون البنى التحتية بعدما هدرت الحكومة 125 مليار دولار ولم تقدم شيئاً، مبيناً أنها باب جديد للفساد وهو المال العام لحيتان الفساد وهم الذين أطلقوا عليها تلك المسميات، وأوضح الأتروشي أن الـ(530) ترليون التي صرفت هي بالأصل موازنات عامة من غير وفورات النفط الفائضة، والمنح والقروض والتبرعات التي حصلت عليها الحكومة من الدول ومن غير الموازنات التكميلية أعلاه في عام 2012 حيث وصل مقدار مبلغ الموازنة إلى 117 ترليون.

إن الحكومة في السنوات الست الأخيرة لم تنجز شيئاً بـ125 مليار دولار الاستثمارية، فماذا يمكن أن تقدم بـ 40 مليار دولار.

طرد رحيم العكيلي رئيس هيئة النزاهة.

طالب مكتب رئيس الوزراء أمس الأول رئيس هيئة النزاهة السابق القاضي رحيم العكيلي بإخلاء منزله، بحسب ما أكده العكيلي نفسه معتبراً إياه "استهدافاً سياسياً".

وأمر المكتب بإلغاء مضمون كتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء، المرقم بالعدد د.ع/ 35/ 9508، والمؤرخ في 4/ 5/ 2008، والمتضمن تخصيص الدار المرقمة (32)، زقاق (16)، محلة (226).

وقال القاضي العكَيلي لصحيفة المدى أمس أن "كتاباً من مكتب رئيس الوزراء نوري المالكي قد وصل أول من أمس يطالبني بإخلاء المنزل الذي كنت أسكن فيه في بغداد، بدون أي مهلة كافية وخلال مدة 24 ساعة، مع العلم بأن الكتاب (الذي حصلت المدى على نسخة منه) صادر منذ 20 يوماً تقريباً، بتاريخ 20/ 9/ 2012، لكن لم أبلغ به سوى قبل يومين". وأضاف العكيلي إن"قرار الإخلاء قانونياً يجب أن يكون بمهلة لا تقل عن تسعة أشهر، لكن ما حدث معي هو استهداف سياسي واضح من قبل الحكومة، وأنا أعتبر هذا التصرف تهجيراً وليس إخلاء، وأتوقع أن هناك ملفات ملفقة ضدي ستخرج للعيان بعد فترة وجيزة خاصة مع تصرف الحكومة بهذه الطريقة معي بإخلاء المنزل".

وقال العكيلي أيضاً إن "الحكومة تحاول الهيمنة على الهيئات المستقلة خاصة هيئة النزاهة وهذا ما لمسته أيام كنت رئيساً لهيئة النزاهة"، وتابع إن "ممتلكاتي الخاصة مازالت في المنزل وأحاول منذ يومين نقلها، علماً أنني حالياً أسكن في أربيل".

تصاعد الأزمة بين المركز والإقليم وتداعياتها

يبدو أن قضية تحقيق الاستقرار في العراق - في ضوء الخلافات المتأججة بين الحكومة المركزية في العراق (بغداد)، وحكومة إقليم كردستان (اربيل) المُتَمَتِّع بالحكم الذاتي- أصبحت إحدى المعضلات التي يصعُب حلها بعدما تصاعدت الأزمة السياسيّة بين الجانبين...

والمؤكد أن الأزمة القائمة ليست وليدة هذه الأيام، بل هي امتداد لتراكمات كثيرة أسهم الطرفان في تصعيدها ووصولها إلى هذه الدرجة بالغة الخطورة، لذا، فمن المتوقع أن الأزمة السياسية بين المركز والإقليم ستنتهي بأزمة أخرى، لأن العملية السياسية في العراق عبارة عن دائرة أزمات لا تتوقف عن الدوران.

وتعود خلفيات تصاعد الأزمة الراهنة إلى ما أقدمت عليه وزارة البيشمركة في إقليم كردستان العراق من اتهام صريح لرئيس الوزراء العراقي نوري المالكي بأنّه يقوم بتسليح العشائر العربية في محافظتي (ديالي) و(كركوك) بشكل مكثف مع تشكيل الحكومة المركزية في بغداد قيادة عمليات دجلة لتتولى مسؤوليّات أمنية في مناطق متنازع عليها بين الجانبين، هذا فضلاً عن استمرار بعض الملفات العالقة، وأبرزها التعاقدات النفطية للإقليم، وإدارة الثروة النفطية والمادة 140 من الدستور الخاصة بتطبيع الأوضاع في المناطق المتنازع عليها، وإدارة المنافذ الحدودية والمطارات وتسليح قوات البيشمركة، وغيرها من الصلاحيات الإدارية والقانونية.

أسبابُ الأزمة:

هناك جملة من الأسباب التي دفعت في اتجاه تأزم الموقف بين المركز والإقليم وأبرزهاعلى النحو التالي:

1. عدم الثقة المتبادلة: إن تاريخ هذه الأزمة بعيد وطويل، فالأكراد يعتقدون بأن الوعود التي أعطيت إليهم والاتفاقات التي وقعت معهم كانت دائماً ما تنقض

أو يـتم التراجـع عنهـا، في حـين أن العـرب العـراقيين يعتقـدون أن القيـادات الكردية دائماً ما تفضل مصالحها الخاصـة أو مـصالح أطـراف خارجيـة أخـرى على المصلحة العراقية العامة، حتى في أوقات التحـالف معهـا، وهـذه المـشكلة ستبقى مستمرة ومعرقلة لأي تفاهم مشترك، طالمـا ظـل الطرفـان غـير قـادرين على إثبات العكس وتغيير هذا الشعور فيما بينهما من خـلال العمـل المُـشترك والحوار الدائم.

2. غياب الحس الوطني لكافة أطراف العملية السياسية في العـراق: فمـن الملاحـظ أن احتدام الأزمة بين أقطاب العملية السياسية والعجز في احتواء تداعياتها هـو نتاج صراع المصالح والاستحواذ على أكبر قدر من الفوائد الـتي يـتم الحـصول عليها من نظـام المحاصـصة، والـتي تـتم علـى حـساب معانـاة الـشعب وآمالـه وتطلعاته، وما وصلته الخلافات والتناقضات بين القـوى والأحـزاب الـسياسية القائدة للعملية السياسية مع، الإبقاء عليها دون معالجـات جذريـة لهـا، خاصـة بعد أن انتقلت إلى الشارع لتزرع فيـه عوامـل الفرقـة والتنـافر مـن جديـد بـين مكونات الشعب وأطيافه وتعطل الحياة وتجمـدها وإصـابتها بالارتبـاك والحـيرة وفقدان الاستقرار السياسي والاجتماعي، وتوقف عجلة التقدم والتطور.

3. إعمال مبدأ القوة والضعف في العلاقة بين الطرفين: لقد حكـم هـذا المبـدأ، بـل وتحكم، في العلاقة بين الحكومات المركزية المتعاقبة والقيادات الكردية، تاريخيـاً، وحتى في الوقت الحاضر. ففي أي وقت كانت فيه الحكومات المركزيـة المتعاقبـة تشعر بأن لديها من القوة ما يمكنها من الاسـتهانة بالمطالـب الكرديـة أو سـحق أي حركة تطالب بها، فإنها كانـت تلجـأ إلى اسـتخدام هـذه القـوة، حتـى وإن كانت غاشمة، كي يصار إلى إنكار حتى المطالـب البـسيطة أو المتعـارف عليهـا. ولا تتم الاسـتجابة للمطالـب الكرديـة أو التفـاهم مـع القيـادات الكرديـة إلاّ عندما كانت تشعر الحكومات المركزية بأنها في موقـف ضـعيف، وبالتـالي يحـتم

عليها الرضوخ للمطالب الكردية. كما أن هناك من الدلائل القديمة والجديدة ما يُشير إلى أن القيادات الكردية كثيرًا ما صعّدت من مطالبها أو طموحاتها عندما شعرت أن السلطة المركزية في موقف ضعيف وغير قادرة على رفض هذه المطالب.

4. الابتعاد عن الحوار واللجوء إلى التصرفات الاستفزازية: فبدلاً من التزام الهدوء والحوار وأساليب التهدئة والتقريب بين وجهات النظر المُتباينة يلجأ أعضاء كل طرف إلى إطلاق التصريحات النارية والاستفزازية. والأدهى من ذلك أن قيادات الطرفين انجرت هي الأخرى إلى هذا الأسلوب وهذه الطريقة في التصريحات، وبالتالي لم يبق من بين أتباع الطرفين من يستطيع أن يلعب دور الوسيط أو المهدّئ للأمور، وهذا أكثر ما يعقد عملية الوصول إلى تهدئة أو حل تفاوضي.

5. الاعتقاد بأن الظروف مواتية لتحقيق أهداف مرحلية: مثلت هذه الأزمة أو المشكلة حجر عثرة في طريق إيجاد الصيغ المشتركة أو الحلول الواقعية طويلة الأمد بين الحكومات العراقية والأكراد في الشمال. ففي كل الأزمات الصعبة التي عاشها العراق بسبب القضية الكردية كان كل طرف يحاول تحقيق ما يصبو إليه لينهي الأزمة، فإما أن يصعد من طلباته بصورة غير واقعية، وإما يحاول أن يدخل الحلول الآنية التي تحمل في طياتها الفخاخ أو المطبات التي تقود إلى إثارة المشاكل من جديد بعد مدة وجيزة.

أبعاد الأزمة السياسية القائمة في العراق:

غني عن البيان أن العراق ما يبرح الانتهاء من أزمة إلا وتأتي الثانية، فمن الكشف عن ملفات فساد وفضائح كبرى مروراً بالمطالبات الفئوية، إلى ما تشهده الساحة السياسية

من توترات وعملية شد وجذب بين المركز والإقليم، والتي تندرج تحت مُسمى عملية تكسير العظام.

ومن الملاحظ على جميع هذه الأزمات في العراق منذ عام 2003، أنها انتهت بطرق غامضة، إما ضمن صفقات سياسية للسكوت عنها، وإما بإثارة أزمة أكبر منها لتحويل الأنظار عنها، والالتفاف عليها بطرق غير قانونية، وبالتالي تمييعها وتحويل الرأي العام عنها، وبذلك تصبح هذه الأزمة أو تلك بغير معنى؛ ليبقى المتضرر الوحيد من ذلك هو الشعب العراقي.

ولاشك أن العملية السياسية في العراق تمر منذ فترة بأزمة حقيقية بسبب انعدام التوافق ووجهات النظر المتباينة بين الفرقاء السياسيين، ما أدى إلى تعطيل الحياة النيابية والحكومية في آن واحد، هذا فضلاً عن تصاعد الخلافات بين الطرفين دون إيجاد حلول ناجعة أو نوايا حقيقية للحل.

بمعنى آخر فإن الأزمة الحادة الراهنة بين بغداد وأربيل هي نتاج تراكمات الماضي وتكشف عن عدة، آخرها تشكيل بغداد "قيادة عمليات دجلة" لتتولى مسؤوليات أمنية في مناطق متنازع عليها. وقد انعكس الخلاف توتراً على الأرض؛ حيث قام كل من الطرفين بحشد قوات قرب مناطق متنازع عليها، خصوصاً في محافظة كركوك الغنية بالنفط شمال بغداد، والتي يعيش فيها معظم مكونات الشعب العراقي. وكان المالكي قد حذر من تحول الأزمة إلى "صراع قومي". ووصلت إلى مشارف كركوك من الناحية الشمالية قوات خاصة كردية ذكر شهود عيان أنها شملت مدرعات ودبابات وآليات أخرى.

الأزمات الإقليميّة وأثرها على الأوضاع داخل العراق:

يمكن القول إن الأزمة السياسية الأخيرة التي تكاد تضرب بالعملية السياسية في العراق تعود -بدرجة أو بأخرى- إلى إشكاليتين هما: أولاً، العلاقة مع إيران، وهو موضوع قديم جديد وثانياً الموقف من الثورة السورية وما نتج عن هذه الأخيرة من

تداعيات وإفرازات واستقطابات إقليميّة ودولية، مما يعني أن الأوضاع في سورية وما تمخضت عنه من تداعيات إقليمياً ودولياً، تشكل أساساً ومنطلقاً للأزمة سواء بين "العراق السني" و"العراق الشيعي" في المركز، أو بين عراق المركز بشقه "الشيعي"، وكردستان في الإقليم الكردي.

وعليه، ففي الوقت الذي انحاز بارزاني، ولايزال في تحالفاته الإقليمية الجديدة، والتي بدأت تتشكل على خلفية اشتعال الأزمة السورية، إلى "الحلف السني" في المنطقة (تركيا+ "العراق السني" + السعودية+ قطر، ودول الخليج الأخرى+ "سورية السنية")، انحاز طالباني إلى "الحلف الشيعي" (إيران+ "العراق الشيعي" + النظام السوري ذو التركيبة العلوية+ حزب الله"). فعلى العكس من موقف بارزاني المتناغم مع الموقف التركي، نجد موقف طالباني قريب إلى حد ما من موقف الحكومة العراقية، ولا يزال ينظر إلى نظام الأسد بعيون "شيعية عراقية".

تداعيات الأزمة بين الحكومة العراقية وإقليم كردستان:

لاشك، أن تداعيات الأزمة السياسية في العراق لها صداها على المستوى الداخلي، ومستوى السياسة الخارجية.

أولاً: تداعيات الأزمة على الداخل:

هناك حقيقة لا يمكن إنكارها أو إغفالها تتمثّل في أن أي أزمة تحدث في أي مجتمع يكون الخاسر الأول فيها هو المواطن، وقد أثرت التوترات الأخيرة بين بغداد وأربيل بشكل كبير على حركة التجارة بين الإقليم والمحافظات الأخرى، مما أسهم في ارتفاع الأسعار في معظم المدن والمناطق العراقية، ناهيك عن أنه في ظل هذه التوترات فإن مجلس النواب العراقي لم يمارس الدور الرقابي بالشكل المطلوب منه، بالإضافة إلى أن استمرار هذه التوترات يصب بالتأكيد في إذكاء نيران الفتنة القومية والمذهبية في العراق الذي لم يتعاف حتى الآن سياسياً أو اقتصادياً أو اجتماعياً من الحروب التي أنهكته خلال العقود الماضية.

ثانياً: تداعيات الأزمة على السياسة الخارجية:

ألقت الأزمةُ بين الحكومة المركزية في بغداد وإقليم كردستان بظلالها على السياسة الخارجية العراقية، فعلى سبيل المثال، نجد أنّ الأزمات الداخلية تقف وراء التوتر في العلاقة بين العراق وتركيا، وذلك بعد تصاعد حدة التصريحات بين بغداد وأنقرة على خلفية اتهام رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان لرئيس مجلس الوزراء العراقي نوري المالكي بأنّه يسعى إلى إثارة حرب أهلية في العراق عقب اشتداد التوتر بين بغداد وحكومة إقليم كردستان العراق.

ويذكر أن العلاقة بين بغداد وأنقرة شهدت تطوراً ملحوظاً خلال السنوات الماضية في مختلف المجالات الاقتصادية والدبلوماسية، ولكنها سرعان ما تدهورت على خلفية تصريحات لمسئولين الأتراك الذين أبدوا فيها مخاوفهم من استمرار الأزمة السياسية في العراق، واحتمالات انفتاحها على حرب أهلية، وهو ما رفضه العراق بشدة. وتفاقمت العلاقة مع لجوء نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي المحكوم،بالإعدام إلى تركيا ورفض الحكومة التركية تسليمه إلى الجانب العراقي، ناهيك عن أن الأزمة الحالية في العراق سوف تلقي بظلالها على السياسة الخارجية للدولة العراقية مع إيران، وباقي دول الجوار.

ولعل المتابع لمجريات الأحداث السياسية في العراق، وآخرها الأزمة بين الحكومة المركزية في بغداد وحكومة الإقليم في أربيل، يجد أن الحوار هو السبيل الوحيد لإنهاء أية أزمة شرط أن يكون الحوار مستوفياً لشروطه، وألا يكون مرحلياً لمجرد تجاوز تداعيات حالة معينة فقط. وإذا كان الحوار يحمل في طياته مفاتيح الحلول للتوترات الأخيرة، فليكن منطلقاً لإجراء حوارات أخرى جدية لحل الأزمة العراقية برمتها.

ومما سبق يمكننا تلخيص بعض الأمور التي من الممكن أن تسهم في حل هذه الأزمة،وذلك على النحو التالي:

- إجراء مراجعة شاملة لمبادئ الدستور المختلف عليها خاصة فيما يتعلق بإشكالية العلاقة بين الدين والدولة، والمادة 140، وقانون الانتخابات، وقانون الأحزاب

السياسية والمواد الأخرى، خاصة بعد أن أثبت واقع العمل السياسي في العراق بأن تسييس الدين وأدلجة الدستور دينياً ومذهبياً وإثنياً كانت له نتائج سيئة سواء على الدين أو القومية أو الدولة.

- بناء وإعادة الثقة المتبادلة بين الطرفين، ويمكن أن يتم هذا عن طريق الحوار المباشر بين الطرفين دون وساطة من أحد، سواء في الداخل أو في الخارج، وما أن يتم بناء الثقة فيجب على كل طرف أن يقدم تنازلات من جانبه.
- إعادة النظر في الاختصاصات الدستورية والقانونية بين الأقاليم والمحافظات والسلطة المركزية، خصوصاً في مجال موارد النفط والطاقة والعلاقات الخارجية، والاختصاص الأمني وغيرهما.
- عدم إعمال مبدأ القوة والضعف في العلاقة بين الطرفين؛ حيث يجب أن يدرك الطرفان أنهما أبناء وطن واحد، ولا يوجد طرف ضعيف وطرف قوي.
- العمل على عدم الاستقواء بالأطراف الخارجية، وعدم السماح لهذه الأطراف بالتدخل في شؤون العراق، فالعراق يجب أن يبقى فقط لأبناء الوطن.

لاشك، أنه مهما بلغت الخلافات بين بغداد وأربيل، فيجب ألا تتجاوز الإطار الوطني أو المنظومة القيمية والفلسفية للدولة، حيث إن هناك قواعد وأسساً مشتركة تجمع الأحزاب والمكونات المختلفة، مهما بلغت درجة اختلافها، أي أن هناك مساحة مسموح بها للاختلاف، ومساحة أخرى مشتركة، والثانية تكون أوسع؛ حيث تأخذ مصالح الناس بعين الاعتبار، فهي بمثابة المظلة التي يجتمع تحتها الجميع. أما في العراق فقد عكست الأحداث أن أطراف التناحر تريد أن تكون مساحة الأزمة بقدر مساحة الوطن، ومن الغريب حقاً أنهم يخفون أي خطوة للتقارب فيما بينهم، بينما يضخمون أي خطوة تؤجج الشارع العراقي.

السيستاني يهدد بإسقاط المالكي

كشف مصدر مقرب من رجل الدين الشيعي عبد المهدي الكربلائي في مدينة النجف جنوب العراق لصحيفة "السياسة" الكويتية، أمس، أن المرجع الشيعي الأعلى علي السيستاني هدد رئيس الوزراء نوري المالكي باتخاذ موقف موحد ضده من قبل المرجعيات الدينية الشيعية والطلب من "التحالف الوطني" الشيعي إقالته من منصبه واختيار شخصية أخرى لرئاسة الحكومة، إذا أصدر الأوامر بقمع التظاهرات السلمية في محافظة الأنبار السنية.

وقال المصدر المقرب من الكربلائي، أحد ممثلي السيستاني،أن هذا الأخير علم من مصادر داخل التحالف الشيعي أن "المالكي يعتزم عقد جلسة استثنائية لمجلس الأمن الوطني الذي يضم وزراء المخابرات والأمن والداخلية والدفاع والعدل والخارجية إضافة إلى ممثلين عن وزارة المالية التي كان يتولاها رافع العيساوي لكي يتم اتخاذ القرار النهائي بشأن إصدار الأوامر وإرسال قوات عسكرية خاصة من بغداد لقمع الاحتجاجات في الأنبار بالقوة وإعادة فتح الطريق الدولي.

وأضاف المصدر أن "السيستاني وبعض المراجع الدينية الشيعية، في مقدمتهم بشير النجفي وإسحاق الفياض، عندما علموا بنية المالكي هذه عقدوا اجتماعاً مرجعياً استثنائياً وأرسلوا ممثلاً عنهم على الفور إلى بغداد لإبلاغ قيادة التحالف الشيعي أن عليه عقد جلسة طارئة للبرلمان وسحب الثقة من المالكي إذا قرر استعمال القوة ضد المتظاهرين في الأنبار وبقية المدن السنية، وأن لا خيار آخر أمام قيادة التحالف سوى اختيار شخصية بديلة بالتنسيق مع الكتل السياسية الأخرى، بينها "التحالف الكردستاني" وائتلاف "العراقية" برئاسة إياد علاوي، لأن استبدال المالكي في هذه الظروف واللحظات التاريخية سينقذ العراق من حرب أهلية طاحنة".

وأشار المصدر المطلع في النجف إلى أن "ممثل المراجع الدينية الشيعية الذي وصل بغداد أبلغ قيادة التحالف الشيعي الذي يقود حكومة المالكي أنه إذا كان من الضروري انطلاق ربيع في العراق، فيجب أن يكون ربيعاً موحداً سنياً شيعياً لأن الفساد وسوء الخدمات والأزمات السياسية المتلاحقة هي ما ميّزت الحكومة الحالية برئاسة المالكي، وفُهم من هذا الكلام داخل التحالف أن السيستاني لن يكتفي بالدعوة إلى إقالة المالكي بل سيصدر فتوى لثورة سلمية في الشارع الشيعي بالمحافظات الجنوبية ضد الحكومة التي اخفقت في تحسين ظروف وأحوال العراقيين طوال سبعة أعوام من حكم المالكي".

ورأى المصدر الشيعي أن "مواقف السيستاني الجريئة التي تعد من أبرز تدخلاته في السياسة على الإطلاق في هذا الوقت بالذات كانت حيوية، لأن القناعة لدى المرجعيات الدينية الشيعية أن المالكي ذاهب إلى صراع مسلح مع المدن السنية، وأن دوائر في إيران أعطته الضوء الأخضر لهذه الحرب".

وقال المصدر أن مقربين من السيستاني اعتبروا الدور الإيراني خلال الأزمة بين المالكي وبين المدن السنية "غير موفق"، لأنه سعى إلى "مساندة رئيس الوزراء بدلاً من تهدئة الأجواء والدفع باتجاه الحلول"، مشيراً إلى أن "ديبلوماسيين إيرانيين في بغداد طلبوا لقاء السيستاني إلا أن هذا الأخير اعتذر لأنه لم يكن راضياً على الدور الإيراني، وهناك نوع من المواقف في دوائر المرجعيات بأن جهات إيرانية ساهمت بالفعل في تذكية الحل الأمني لمشكلة الاحتجاجات في الأنبار".

وحسب المصدر المقرب من الكربلائي، فإن "الفجوة تعمقت وتضاعفت بين السيستاني وبين المرشد الأعلى في إيران علي خامنئي بعد أزمة الأنبار، سيما في ظل التوجه لاستخدام القوة العسكرية ضد المحتجين، ما يعني أن السيستاني والنجفي والفياض يعتزمون في الفترة المقبلة إضعاف الدور الإيراني في الشأن الداخلي العراقي".

وأفاد المصدر أن "مشكلة القيادة الإيرانية، من وجهة نظر الكثيرين داخل دوائر المرجعيات الشيعية في النجف، هي أنها تبلور مواقفها من الأزمات الداخلية العراقية بما

يتفق مع حساباتها التي تتعلق بالوضع السوري والصراع مع دول الخليج العربي والمملكة العربية السعودية بصورة خاصة، وبالتالي لا يعني القيادة في طهران ما يمكن أن تأتي به تدخلاتها في العراق من تداعيات وربما كوارث حقيقية على العراقيين، وهذا ما دفع السيستاني إلى إرسال رسائل إلى الإيرانيين يطلب منهم الكف عن التدخل في الوضع العراقي، مذكراً بتجربة أعوام 2005 و2006 و2007 التي كان فيها الحرس الثوري الإيراني يساند الحرب الطائفية في العراق على عكس توجهات المرجعيات في النجف التي كانت تهدئ المواقف وتدفع باتجاه المصالحة وتعزيز التفاهم بين المكونات العراقية وتقوية الوحدة الوطنية.

ثورة سلمية للعرب السنة

في يوم الجمعة المصادف الحادي والعشرين من شهر كانون الأول 2013 خرج الآلاف من العرب السنة في مدن الأنبار، والفلوجة، وسامراء، وتكريت، والموصل ومدن أخرى تعبيراً عن غضبهم من رئيس الوزراء نوري المالكي.

وعبرت الحشود المتزايدة في ساحات الاعتصام التي وفروا لها الخيم والكراسي والميكروفونات، عن تذمرهم من التهميش المتعمد، والقتل والخطف والاعتقالات العشوائية لهم، وأدت قبل (7) سنوات إلى الحرب الطائفية بين السنة والشيعة.

وتجمع عدة آلاف من المحتجين مع زعماء ورجال دين سنة ولوحوا بالعلم العراقي وهتفوا بشعارات مناهضة للحكومة أمام مسجد أم القرى أكبر مساجد بغداد والذي بناه الرئيس الراحل صدام حسين.

وقال النائب السني أحمد المساري في كلمة أمام الحشد إن تجمعاتهم ومسيراتهم ليست ضد طائفة أو حزب سياسي معين أو شخص بعينه وإنما ضد ما وصفها بالنوايا الظالمة للحكومة.

وتحولت الاحتجاجات إلى أكبر تحد حتى الآن يواجه المالكي وهو شيعي يتهمه كثير من زعماء السنة بتهميشهم في عملية تقاسم السلطة بعد عام فقط من انسحاب القوات الأمريكية بالكامل من العراق.

وعمل مشرعون سنة أيضاً إلى كسب تأييد خصوم المالكي من الشيعة والأكراد للإطاحة به في اقتراع على سحب الثقة في البرلمان لكن خصوم رئيس الوزراء ما زالوا منقسمين بشدة.

واندلعت الاحتجاجات الحاشدة في كانون الأول (ديسمبر) بعد أن احتجزت السلطات الحرس الشخصي لوزير المالية السني رافع العيساوي وعاملين في مكتبه بتهم تتعلق بالإرهاب. ويقول المسؤولون إن ما حدث مسألة قضائية لكن زعماء سنة يقولون أن الاعتقالات جاءت في إطار حملة قمع مستمرة ضد السنة.

ويخيم آلاف المحتجين على طريق سريع قرب الرمادي وهي معقل للسنة على بعد 100 كيلومتر غربي العاصمة بغداد قبل النقطة التي يتفرع عندها الطريق إلى مسارين أحدهما يتجه إلى سورية والآخر إلى الأردن.

وتراجع العنف في العراق لكن التوتر بين السنة والشيعة لا يزال قائماً بعد سنوات من العنف الطائفي عقب الغزو الذي قادته الولايات المتحدة للعراق في 2003.

وفي الفلوجة على بعد 50 كيلومتراً غربي بغداد رفع المتظاهرون علم العراق في عهد صدام حسين ولوحوا بلافتة تحذر من أن الإعدام هو نهاية الدكتاتور كما رفع البعض رسوماً كاريكاتيرية للمالكي تظهره إحداها حاملاً كيساً مليئاً بالدولارات ويهرب على طائرة إيرانية.

وتظاهر أكثر من عشرة آلاف شخص آخرين في ساحة بوسط الموصل عقب صلاة الجمعة وأخذوا يهتفون "بالروح بالدم نفديك يا عراق".

وجاء اعتقال رجال العيساوي بعد يوم من سفر الرئيس العراقي جلال الطالباني إلى الخارج للعلاج بعد إصابته بجلطة. وكثيراً ما لعب الطالباني وهو كردي دور الوسيط بين العراقيين ولكن حيادهُ العلني كثيراً ما يستشير به إيران الصديقة لهُ!!!

وتتفاوت مطالب الزعماء السنة ومشايخ العشائر بين تنحية المالكي والإفراج عن المحتجزين وتعليق قانون مكافحة الإرهاب الذي يعتقد السنة أن السلطات تستغله لاستهدافهم دون وجه حق.

ويطالب بعض الإسلاميين السنة بتغيير الحكومة أو حتى بإقامة إقليم سني يتمتع بحكم ذاتي متاخم لسورية. لكن زعماء أكثر اعتدالاً يرغبون في الاحتفاظ بمواقعهم في إطار اتفاق تقاسم السلطة.

وقال محتج في الموصل يدعى أكرم رشيد (68 عاماً) آتي إلى هنا يومياً منذ أسبوعين وطموحي هو دعم هذه الثورة. مطلبي الوحيد هو الإطاحة بهذا النظام الطائفي." وهتف عدد من المتظاهرين "يا مالكي شيل إيدك هذا الشعب ما يريدك" و"إيران بره بره بغداد تبقى حرة"، متهمين إيران بالتدخل في شؤون البلاد.

وتشهد محافظات الأنبار وصلاح الدين ونينوى ذات الغالبية السنية في شمال وغرب البلاد تظاهرات واعتصامات منذ أكثر من أسبوعين للمطالبة بإطلاق سراح المعتقلين وإلغاء مواد في قانون مكافحة الإرهاب.

وأمام الحالة التي عليها العرب السنة في ثورتهم السلمية لتحقيق مطالبهم المشروعة، عمد المالكي إلى زيارة واشنطن للقاء الرئيس أوباما وفي جيبه ورقة تنظيم القاعدة التي يحتظنهم الثائرين في المحافظات السنية، والتوسط بين واشنطن وطهران حول المشروع النووي الايراني.

الرئيس أوباما يستقبل المالكي في تشرين الأول 2013

كان الرئيس الأميركي الذي انتخب بناء على وعد بإنهاء التورط العسكري في العراق، أكد عندما استقبل المالكي في البيت الأبيض في المرة السابقة في 12 كانون الأول/ ديسمبر 2011 "توصلنا إلى عراق يحكم نفسه بنفسه، ولديه إمكانيات هائلة".

وفي الفترة نفسها، تحدث أوباما عن "نجاح استثنائي" لبلده في العراق وأكد أنه بعد حوالي تسع سنوات من الاحتلال "نترك وراءنا بلداً يتمتع بالسيادة ومستقراً ومكتفياً ذاتياًوبحكومة تمثيلية انتخبها شعبها".

لكن هذا التفاؤل لم يعد يبدو في محله بعد سنتين حيث يشهد العراق هجمات دامية يومياً ليصبح ساحة لأعمال عنف على مستويات لا سابق لها منذ 2008، وقتل أكثر من 5400 شخص منذ بداية العام بينهم 720 على الأقل في تشرين الأول/ أكتوبر على الرغم من العمليات العسكرية الواسعة وإجراءات الأمن المشددة.

ويرى السفير الأميركي السابق في العراق جيمس جيفري أن أعمال العنف هذه "يمكن أن تؤدي إلى تفتيت البلاد إذا لم يتحرك المالكي والولايات المتحدة بسرعة".

ومنذ وصوله إلى واشنطن الأربعاء، ضاعف المالكي لقاءاته مع السلطة التنفيذية بما في ذلك وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون) وأعضاء الكونغرس. وقد دعا الخميس الأسرة الدولية إلى "حرب عالمية ثالثة" ضد "فيروس"القاعدة. فيما خصص له الرئيس أوباما لقاء في البيت الأبيض قبل الساعة 14,10 (بالتوقيت المحلي) تليه تصريحات قصيرة للصحافيين.

وكان الناطق باسم البيت الابيض جاي كارني اعترف الخميس "بزيادة العنف" في العراق، مؤكداً أن الولايات المتحدة "تدينه بأشد العبارات". لكنه أكد أن القاعدة ستفشل في محاولاتها "للتسبب بدوامات عمليات انتقام دينية"، وأوضح مسؤول في وزارة الخارجية الأميركية الأربعاء أن الولايات المتحدة تنوي مساعدة العراق على مكافحة القاعدة "بشكل فعال"، بما في ذلك تقديم معدات عسكرية كما يطلب المالكي.

وأضاف هذا الدبلوماسي الأميركي أن "العراقيين طلبوا منا منظومات أسلحة، ونحن ندعم هذه الطلبات ونعمل بشكل وثيق مع الكونغرس بشأنها".

ويدعم أعضاء نافذون في مجلس الشيوخ من الجمهوريين والديموقراطيين مبدأ زيارة المساعدة إلى العراق. لكن هؤلاء انتقدوا الأربعاء رئيس الوزراء الشيعي وحملوه جزئياً مسؤولية عودة العنف "بسياسته الطائفية والاستبدادية".

وطالب هؤلاء البرلمانيون الكبار أوباما بأن يوضح للمالكي أن "النفوذ المتزايد لإيران داخل الحكومة العراقية يطرح مشكلة جدية في علاقتنا الثنائية".وهم يرون أن طهران تستخدم خصوصاً المجال الجوي العراقي لنقل معدات عسكرية إلى قوات نظام الرئيس بشار الأسد في سورية التي تشهد حرباً مدمرة تهدد بالانتقال إلى غرب العراق المجاورة.لكن المالكي أكد مجدداً حياد بلاده في هذا النزاع.

ووصف علي الموسوي الناطق باسم المالكي المحادثات التي أجراها رئيس الوزراء العراقي في واشنطن مع نائب الرئيس الأميركي جو بايدن مساء الخميس "بالجدية والمثمرة".

وقال البيت الأبيض أن بايدن الذي كلفه أوباما منذ 2009 ملف العراق أكد مجدداً التزام الولايات المتحدة تجهيز العراقيين (عسكرياً)لمحاربة القاعدة".وقال الموسوي أن "كل الذين التقاهم (المالكي) أكدوا أنهم متضامنون مع العراق لمساعدته على مكافحة الإرهاب في العراق والمنطقة". وأشار إلى طلب العراق شحنات أسلحة وطائرات قتالية من طراف ف-16.

مصالح متبادلة:

وطبقاً لصحيفة نيويورك تايمز، فقد أشارت الرسالة إلى أن سوء إدارة المالكي للشؤون السياسية العراقية ساهم في الارتفاع الأخير في أعمال العنف التي تشهدها البلاد. وأضافت الرسالة أن الحكومة العراقية تخضع بشكل كبير للنفوذ الإيراني، وأن معاملتها السيئة للسنة تدفعهم نحو التطرف.كما شددت الرسالة على أن نفس الظروف التي دفعت العراق في الماضي نحو الحرب الأهلية، تدفعه إليها مجدداً.

وذكر أعضاء مجلس الشيوخ في رسالتهم أن بلادهم تحتفظ بمصالح تتعلق بالأمن القومي في العراق، وأكدوا أنه في حال أرسى المالكي استراتيجية حقيقية لحكم العراق، فإن الولايات المتحدة ستكون مستعدة لتقديم الدعم الملائم لإنجاح هذه الإستراتيجية.واعتبرت صحيفة نيويورك تايمز أن الغرض من الرسالة هو تحذير المالكي بأن استمرار الدعم الأميركي للعراق مرهون بدرجة كبيرة باستعداده لتقاسم السلطة مع المكونين السني والكردي.

في هذا السياق، اعتبر مدير برنامج العراق في معهد دراسة الحرب بواشنطن أحمد علي"أن زيارة المالكي لواشنطن في هذا التوقيت مهمة للولايات المتحدة والعراق على حد سواء.وأكد علي -في حديث للجزيرة نت- أن "الزيارة تمنح الإدارة الأميركية فرصة لإعادة رسم العلاقات الأميركية العراقية، بحيث تبنى على المدى الطويل، وليس علاقة مرتبطة بوجود المالكي في منصبه".ويضيف علي "أما من جانب المالكي، فإن هذه الزيارة تأتي في أجواء تصاعد العنف في العراق، وستتضمن أجندة الاجتماع مع أوباما مناقشة الوضع الأمني المتدهور بالعراق".ورجح أن يطلب المالكي مساعدة عسكرية أميركية لمواجهة خطر القاعدة المتصاعد في العراق، كما لم يستبعد علي أن "يطرح المالكي نفسه وسيطاً بين الولايات المتحدة الأميركية والحكومة الإيرانية، خصوصاً في ظل خطوات التقارب بين البلدين".

عقدة الإرهاب والديمقراطية

من جهته، يتفق أستاذ العلوم السياسية ومدير برنامج دراسات الشرق الأوسط بجامعة سان فرانسيسكو، "ستيفن زونز" على أن زيارة المالكي ذات صلة بتدهور الوضع الأمني في العراق، وفشل الأجهزة الأمنية العراقية في حماية مواطنيها.

ويضيف زونـز -في حديثـه للجزيـرة نـت- أن "هنـاك حاجـة لـدورأكبر للولايـات المتحدة في العراق للحد من الهجمات الإرهابية"، إلا أنـه شـدد في الوقـت نفـسه علـى أن الشعبين الأميركي والعراقي لا يرغبان في زيادة هذا الدور حتى ولو في حدوده الدنيا.

ويشير إلى أن أوباما والمالكي في حاجة لبحث كيفية معالجة الأزمة الأمنيـة المتفاقمـة في العراق بطرق أخرى، مما سيجعل الأمر أكثر صعوبة بالنسبة لهما.

ويؤكد زونز أنه "على المدى البعيد يكمـن الحـل في العـراق في تطـوير بنيـة حكومـة ديمقراطية فعالة، تتمتع بالشفافية والمصداقية وتـسمح لنمـو المجتمـع المـدني وتحظـى بـدعم شعبي كاف" وفي هذا الصدد يشدد زونز على أن أميركا لم تكـن مهتمـة بـشكل مطلـق بـأن تشجع مثل هذا النوع مـن التنميـة بـالعراق بوجـه خـاص، وحلفاءهـا في الـدول العربيـة بشكل عام، خصوصاً وأن الحكومـات العربيـة -الـتي هـي مـسؤولة أمـام شـعوبها- أقـل استعداداً لدعم المصالح الإستراتيجية والاقتصادية الأمريكية".

ولم يكن ما سمعهُ رئيس الوزراء المالكي من الرئيس الأمريكي أوباما منتهياً إلى حـد التزكية بأن ما فعلهُ في العراق هو رجل، أي "رجل دولة" كما يحلوا لهُ، وقد عبّـر عنهـا ذات مرّة على لسان المرجع الديني "علي السيستاني".

وقد يكون المالكي مدركاً أم لا، أن توتر الأوضاع في الـبلاد يجعـل مـن المؤسـسات والمعاهد التحليلية على تواصل مع البيت الأبيض، فضلاً عن أجهزة المخابرات الأمريكيـة التي تتابع في بغداد مدى قرب المالكي من جيرانه من الدول، وخاصة إيران وسـورية الـتي باتت في وضع أمني واقتصادي سيئيين.

ويبدو من المؤسسات المهتمة بالشأن العراقي بعد الانسحاب الأمريكـي نهايـة عـام 2011، هي مؤسسة كارينجي للسلام الدولية التي عرضت أقوال:

1. أميرة البربري:

إن المشهد العراقي، غداة الانسحاب الأمريكي من العراق، لا يبعث على التفاؤل، فالنظام الذي خلفه الاحتلال من انقسامات داخلية عرقية وطائفية عميقة، وتدخل الجيران، والتعددية متعددة الأوجه، مع غياب الديمقراطية، قوضت عملية الاستقرار في العراق.وأصبح العراق على شفا جرف هار ما بين المركزية المطلقة للسلطة في يد ديكتاتور آخر قيد الصنع (المالكي)، والانغماس في حمأة حرب أهلية تقود إلى التقسيم.

فى هذا الصدد، حاولت ورقة بحثية صادرة عن مؤسسة كارنيجى للسلام الدولي في فبراير، تحت عنوان "حالة العراق" لـ"مارينا أوتاوي" و"دانيال قيسي"، رصد وتوصيف حالة التوتر الراهنة التي يعيشها العراق، بعد الانسحاب والعوامل التي أدت إلى ذلك، وسبل حلها.

2. التعددية السياسية والتوترات الطائفية

ذكر الباحثان أن العديد من المشاكل الراهنة التي يعانيها العراق سابقة على التدخل الأمريكي، معللين ذلك بعدد من الشواهد، أولها التعددية السياسية، والتوترات الطائفية. فثمة أشكال عديدة للتعددية في العراق ما بين التعددية السياسية، والإثنية، والطائفية. فالعراق كان دائماً بلداً منقسماً، باعتبار أنه حين شكل عام 1921، غداة تفكيك الإمبراطورية العثمانية، تطلع الأكراد إلى أن يكون لهم بلدهم الخاص، وشعروا بأنهم افتريّ عليهم حين خصصت لهم وضعية الأقلية في العراق.

وهناك التعددية السياسية التي تكشفت بعد الغزو الأمريكي - والتي شجعتها عن عمد الولايات المتحدة وحلفاؤها باسم تدعيم الديمقراطية - وخلقت مشهداً سياسياً تعددياً للغاية، له مراكز سياسية متعددة، لكن من دون اتفاق على قواعد لمنع هذه التعددية من الانحدار إلى النزاع. فقامت بتشكيل مئات الأحزاب السياسية الجديدة، عبر

توفير التدريب من خلال منظمات غير حكومية، لكنها بقيت هامشية، مما أسـهم في تجزئـة القوى السياسية.

كما طرح الدستور فكرة الفيدرالية في سبيل تلبية طلبات الأكراد، بيـد أن الدسـتور اعترف أيضاً بأن ثمة أجزاء أخرى من البلاد تريد كـذلك حكمـاً ذاتيـاً أكـبر في المـستقبل. وفي مثـل هـذه الظروف،باتـت لفكـرة أقـاليم الحكـم الـذاتي جاذبيـة لـدى العديـد مـن السياسيين السنة الذين باتوا مقتنعين بأنه لن يكون لهم قط نفـوذ كـبير في المركـز، وبالتـالي فهم يمكن أن يمارسوا سلطة أكبر محلياً،إذا ما شكلوا أقاليمهم الخاصة.

ومن هنا، فإن الولايات المتحدة كانت أحد مراكز القوة في العراق، وأحـد العناصـر في هذه التعددية المعقدة. والحال أن الولايات المتحدة لم تسيطر أبـداً علـى العـراق بـشكل كامل. وحتى في ذروة الاندفاعة العسكرية في عام 2007، حيث كان يوجد أكثـر مـن 140 ألف جندي أمريكي في البلاد، لم تستطع الولايات المتحدة حمل السياسيين العـراقيين علـى الاستماع إلى توصياتها حول الاتفاقـات الـسياسية الـضرورية الـتي يجـب التوصـل إليهـا، وكذلك التشريعات التي يجب سنها، لكنها سيطرت على الأمـن، وهـذا مـا جعلـها مركـز قوة. وتزعم واشنطن أنه ليس هناك ثمـة علاقـة مباشـرة بـين انـسحاب القـوات وفقـدان النفوذ، بيد أن أزمة ما بعد الانسحاب تظهر بالعكس.

لذا، فإن بعـض مراكـز القـوة الجديـدة يمكـن أن تختفـي كنتيجـة لهـذه الـصراعات السياسية. ومع ذلك، ستبقى درجـة التعدديـة مرتفعـة، لكنهـا لـن تأخـذ شـكل التعدديـة المؤسـسية المقبولـة مـن الجميـع، والـتي يحميهـا الدسـتور، بـل سـتبرز مـن الانقـسامات الاجتماعية والصراعات على السلطة ما يجعلها مثـاراً للنـزاع لا للاسـتقرار.وهنـاك أيـضاً التوترات السنية – الشيعية ذات الديمومـة هـي الأخـرى، والموجـودة في كـل أنحـاء العـالم العربي. فإن كلاً من الهويات الدينية والإثنية مسيستان إلى حد كبير، وبدأتا تـصبحان أكثـر تخندقاً. ولا ريب في أن مثل هذه التعددية سـتدوم لـسنوات عـدة تاليـة. إذ حالمـا تـصبح الهويات مسيّسة، تميل إلى أن تصبح جلية ونافرة.

ويرى الباحثان أن هذه الانقسامات الإثنية والطائفية كانت العامل المنظم للمقاومة ضد صدام حسين. فالمؤتمر الوطني العراقي الذي شكل،غداة حرب الخليج، كمظلة للمنظمات المعارضة، ودعمته الولايات المتحدة، لم يكن فيه شيء وطني، بل كان خليطاً من الأحزاب الطائفية والإثنية، وقد واصلت الانقسامات المستندة إلى الهوية الهيمنة على العملية الانتخابية التي أقامها الاحتلال، وهي تكمن الآن في أصول الأزمة الراهنة في حقبة ما بعد الاحتلال.

3. تدخل جيران العراق في شؤونه الداخلية

الشاهد الثاني يتمثل في أن جيران العراق ليسوا متفرجين سلبيين على التوترات الطائفية والإثنية في البلاد؛ بل هم يحاولون استغلال هذه التوترات لتحقيق مصالحهم الخاصة.

فسعت تركيا لإقامة علاقات طيبة مع كل الأطراف في العراق، وكان هذا تطوراً غير متوقع، لأنه قبل الغزو الأمريكي كانت تركيا خصماً قوياً للحكم الذاتي الكردي، داعمةً بذلك ضمنا صدام حسين. ولكن بعد الإطاحة بنظامه، دفعت مجموعة من العوامل – منها بروز سياسة خارجية تركية جديدة تقوم على بناء علاقات طيبة مع الجيران. غير أن ضعف الحكومة المركزية العراقية عقب الاحتلال قد حَمل تركيا إلى قبول الحكم الذاتي للإقليم الكردي العراقي، وإلى زيادة استثماراتها ومعاملاتها التجارية معه، فيما مارست السياسة نفسها مع الحكومة في بغداد. كما سعت تركيا أيضاً إلى البقاء على الحياد في النزاع بين السنة والشيعة، على الرغم من اتهام المالكي لها بدعم السنة.

بيد أن الجيران الآخرين ينحازون إلى هذا الطرف أو ذاك في العراق. فالسعودية والدول الأخرى في مجلس التعاون الخليجي لم تكن سعيدة لرحيل صدام حسين الذي قاتلته إلى جانب الولايات المتحدة عام 1991لكنها شعرت بقلق شديد من جراء ظهور إيران كقوة إقليمية بعد تداعي النظام العراقي برمته، بما في ذلك الجيش، ومن إدخال

سياسات انتخابية ظنت أنها ستكون لصالح الشيعة الأكثر عدداً، وهو ما أكدته انتخابات 2005 ثم 2010، إذ إن معظم العراقيين صوتوا انطلاقاً من هويات إثنية – طائفية.

وبما أن هذه الدول اقتنعت بأن العراق الذي يهيمن عليه الشيعة قد يكون مفتوح أمام النفوذ الإيراني، أو حتى الهيمنة الإيرانية الكاملة، فهي تحاشت العراق عمداً،وقاومت الضغوط الأمريكية لتعزيز روابطها مع بغداد، وبالتالي تركت العراق معزولاً في المنطقة، ماعدا علاقاته مع إيران.والواقع أنه ليس ثمة طرف خارجي، بما في ذلك الولايات المتحدة، نجح في لعب دور حاسم في العراق باستثناء تركيا أخيراً، فالكل حاول التلاعب بالتوترات الإثنية والطائفية بوسائله المختلفة، وأسهم في تعميق مشاكل بلد منقسم على نفسه.

4. غياب الديمقراطية

يرى الباحثان أن التعددية والديمقراطية مفهومان ليسا مترادفين. فالديمقراطية تتطلب التعددية، لكن تتطلب أيضاً القواعد الخاصة بكيفية توزيع السلطة، وقبول المبدأ بأن سلطة الرابحين ليست مطلقة، بل تقف عند حقوق الآخرين.

فالقواعد التي يفترض أن العراق يحكم بها غالباً ما تكون غير واضحة ولا تحترم. فالدستور الذي وضع في غضون أسابيع،وفق الخبراء الذين شاركوا في هذه العملية، صيغ بشكل ضعيف،وكان بمثابة وثيقة غامضة تتطلب التفسير باستمرار. ثم إن المحكمة العليا الاتحادية التي كانت تقوم بهذا التفسير أثبتت مراراً أنها تتأثر بالسياسات، إذ كانت قراراتها تدعم دوما موقف المالكي. والحال أن غياب مؤسسات مستقلة حقاً يصب فى مصلحة رئيس الوزراء الذي أصبح بشكل متزايد سلطوياً.

ويعترف المدافعون عن المالكي بأنه يميل إلى الإمساك بالأمور في يده من دون احترام للقواعد، بيد أنه يفعل ذلك استناداً إلى قناعة حقيقية بأن عليه مسئولية التدخل والعمل، حين ينغمس كل الآخرين في الشجار. في حين يراه المعارضون 'ديكتاتوراً عربياً

آخر قيد الصنع"، وبأنه مستعد للّيّ عنق الدستور، حين يلائمه ذلك على هذه الخلفية الصعبة.وارتكبت سلطة التحالف المؤقتة بقيادة الولايات المتحدة خطأ فرض عملية قصيرة للغاية لوضع دستور. وعلى غرار العديد من القرارات التي اتخذتها الولايات المتحدة في الفترة الأولى من الاحتلال، لم يكن فرض مثل هذه العملية القصيرة مدروساً بشكل جيد.

5. أزمة ما بعد الانسحاب:

قوضت العوامل السابق ذكرها الاستقرار في البلاد،مما أدى إلى الجدل الذي رافق الانسحاب النهائي للقوات الأمريكية، والذي تجسد في:

أ. المعركة حول حقوق المحافظات:

لبضع سنوات، بدا أن مسألة الفيدرالية قد تم نسيانها. فقد حصل الأكراد على ما كانوا يريدونه من الدستور، وبدأوا في توضيح مسألة ما إذا كانت الأقاليم أو الحكومة الاتحادية هي التي تسيطر على حقوق الأقليات من خلال خلق حقائق على الأرض أم لا. وعلى الرغم من أن الدستور لم يكن واضحاً للغاية بشأن الجهة التي تسيطر على النفط والغاز المكتشف حديثاً، فقد بدأ المسئولون الأكراد ببساطة بتوقيع عقود مع شركات النفط الأجنبية، أبرزها كان في ديسمبر 2011 مع شركة إكسون موبيل.

وسعى القادة السياسيون والقبليون، فيما لا يقل عن خمس محافظات من المناطق الوسطى والجنوبية من العراق،إلى الحصول على قدر أكبر من السلطة علناً، وهددوا بالبدء في عملية تحويل محافظاتهم إلى أقاليم تتمتع بالدرجة نفسها من الاستقلالية، مثل إقليم كردستان.

واستمرت مشكلة تقسيم السلطة بين الحكومة المركزية وحكومات الأقاليم بالتسبب في تفاقم الأمور تحت السطح، ولم يساعد تمرير مجلس النواب لقانون سلطات المحافظات رقم 21 لعام 2008، والذي من المفترض أنه وضح المسائل وزاد من سلطة

المحافظات، لأن المشكلة كانت سياسية أكثر منها قانونية. وبالتالي، فسر مجلس الوزراء القانون ليعلن أن الحكومات الإقليمية لا تملك الحق في التشريع، مؤكداً أن الحكومة الفيدرالية فقط هي التي تمارس السلطة التشريعية. وسعى المالكي إلى الحد من سلطات المحافظات.

واعتمد الالتباس هنا على صراع بين فكرة وجود نظام لا مركزي للإدارة،كانت واشنطن تضغط لإقراره، والتقاليد العراقية التي تقول إن كل شيء يحدث في العاصمة.

ب. سلطات المحافظات والصراعات الطائفية:

ويرى الباحثان أنه من الصعب فهم عناد المالكي في الإبقاء على نظام مركزي للغاية، في الوقت الذي كانت فيه الحكومة غير قادرة بشكل واضح على التعامل مع مشاكل العراق، ما لم ينظر إليه في سياق سعيه إلى الحصول على قدر أكبر من السلطة، وخوفه من إمكانية أن تقوض اللامركزية الوحدة الوطنية. ويؤكدان أن من شأن قدر أكبر من اللامركزية أن يكون الخيار عقلانيا، لأنه كان واضحاً أن بغداد غير قادرة على تقديم الخدمات على نحو فعال.

وعلى الرغم من أن المطالبات بقدر أكبر من السلطات للمحافظات لم تقتصر أصلاً على المناطق السنية، فإن مسألة اللامركزية سرعان ما أصبحت رمزاً للمقاومة السنية. وبدلاً من الاستجابة لتحذيراتهم، واتخاذ خطوات لتهدئة مخاوفهم، شنت الحكومة جولة جديدة وشاملة من اجتثاث البعث، واتهمت معظمهم بكونهم جزءاً من مؤامرة بعثية تهدف لإسقاط النظام السياسي الحالي، وأعادت فتح قضية مثيرة للجدل السياسي لا علاقة لها بالخطر الكامن في إحياء النظام القديم بقدر علاقتها بالسياسة الحالية.

وكانت صلاح الدين أول محافظة تطالب بسلطات لامركزية، وأعلن مجلس محافظتها أن ثلثي أعضائه صوتوا لإقامة صلاح الدين كإقليم إداري واقتصادي في عراق

موحد، وأرسل إلى مكتب رئيس الوزراء طلبا بأن تنظم المفوضية العليا العراقية للانتخابات استفتاء في المحافظة بموجب القانون.

وحوّل الاهتمام المتزايد بمسألة إنشاء الأقاليم، حتى ظهر بعض مؤيدي المالكي، إلى مؤيدين لمنح المحافظات سلطات أقوى. ويشكل هذا في جزء منه خطوة لمواجهة تزايد تمركز السلطة في يد المالكي. وقد تسبب هذا التمركز للسلطة في احتجاج وانشقاق حتى في ائتلاف دولة القانون نفسه، الذي يتزعمه المالكي، ولاسيما في المحافظات. وبالتالي، شكلت أعمال المالكي تهديداً للديمقراطية، بغض النظر عن دوافعها.

ج. المضي قدماً:

تخلص الورقة البحثية إلى أنه بعد ثماني سنوات من الاحتلال ومقتل4500 أمريكي، وجرح 33ألفاً آخرين، وعدد غير معروف إلى الآن من الضحايا العراقيين، ليس لدى الولايات المتحدة سوى القليل لإظهاره في مقابل استثمارها في العراق. فالبلد غير ديمقراطي وغير مستقر، والعنف يشتعل مرة أخرى، واحتمال أن يتم تقسيم البلاد صار حقيقياً مرة أخرى. ومن الواضح أن النظام السياسي الذي فرضته الولايات المتحدة على العراق لا يعمل وأن لا تجرب حَظها مع دول شرق أوسطية أخرى.

اشتباكات العشائر تمتد إلى الفلوجة

امتدت الاشتباكات بين قوات الأمن العراقية ومجموعات مسلحة في مدينة الرمادي غرب بغداد الاثنين إلى مدينة الفلوجة القريبة، بحسب ما أفاد ضابط برتبة نقيب في الشرطة، في وقت أعلن 44 نائباً عراقياً استقالاتهم بعد فض اعتصام الأنبار المناهض لرئيس الوزراء الاثنين، مطالبين بسحب الجيش من المدن وإطلاق سراح النائب أحمد العلواني.

وأعلن النائب ظافر العاني في بيان تلاه في مؤتمر صحافي والى جانبه رئيس البرلمان أسامة النجيفي "قدم أعضاء مجلس النواب من قائمة المتحدون للاصلاح استقالاتهم"، معلناً أسماء 44 نائباً قرروا الاستقالة.

وقال الضابط في شرطة الفلوجة (60 كلم غرب بغداد) في تصريح لوكالة فرانس برس "تشهد الفلوجة اشتباكات بين الجيش العراقي ومسلحين أدت إلى إحراق عدد من الآليات العسكرية". ومن جهته، قال الطبيب عاصم الحمداني من مستشفى الفلوجة العام إن الاشتباكات أدت أيضاً إلى إصابة 11 من المسلحين بجروح. وكانت وكالة فرنس برس أفادت في وقت سابق، أنه تم نقل جثث 10 قتلى إلى مستشفى في الأنبار بعد فض الاعتصام، في وقت يستمر إعلان حظر التجوال في منطقة الرمادي.

رجل دين: يا أهل الأنبار دافعوا عن عرضكم

ودعا الشيخ عبدالملك السعدي أحد أبرز علماء أهل السنة والجماعة في العراق، أهل الأنبار للدفاع عن عقيدتهم وعرضهم وأرضهم، وطالب في بيان صحافي أيضاً وزير الدفاع والحكومات المحلية في المحافظات الست وأعضاء البرلمان والوزراء السنة الاستقالة من مناصبهم ومقاطعة العملية السياسية والوقوف مع أهلهم.

وكان مراسل قناة "العربية" في بغداد أفاد بانسحاب قوات المالكي والصحوات مدعومة من الشرطة المحلية في الأنبار من ساحة الاعتصام، وإعادة انتشارها خارج المنطقة، بمدينة الرمادي التي يتجمع فيها شيوخ وعشائر المنطقة اعتراضا على اعتقال النائب أحمد العلواني.

ونشبت اشتباكات بين الشرطة العراقية ومسلحين في منطقة البو فراج قرب ساحة الاعتصام. وأفادت وكالة "فرانس برس" بوقوع قتيل إثر هذه الاشتباكات.وأوضح المراسل أن اقتحام ساحة الاعتصام تم من محورين بهدف إزالة خيم الاعتصام، مشيراً إلى أن الاتصالات الهاتفية مقطوعة حالياً في محافظة الأنبار.

وقال المتحدث باسم قوات المالكي، الفريق محمد العسكري، إن قرار دخول ساحة الاعتصام وإزالة الخيم جاء بعد أن تأكد للحكومة أن الساحة تحولت إلى "ساحة للإرهابيين" وأنها تضم عناصر من القاعدة مندسة بين المتظاهرين، حسب قوله. ولم يكن كلامة صحيحاً بل هو منافقاً مثل بقية الشّلة المحيطة بالمالكي.

وفي سياق متصل، تحدث مراسل آخر لـ"العربية" عن التحاق "ميليشيات مسلحة تلقت تدريبات شرق العراق"، فجر اليوم، بقوات رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي في الأنبار. هؤلاء المحيطين بالمالكي لا يفكرون الا بالامتيازات المادية، حتى وأن ضاع الوطن.

رئيس البرلمان العربي يطالب بالإفراج عن العلواني

ويأتي اقتحام الاعتصام قبل انتهاء المهلة التي أعلنتها العشائر للإفراج عن العلواني، حيث كان شيوخ العشائر في المقابل قد طالبوا بسحب الجيش من المدن في فترة أقصاها 72 ساعة والإفراج الفوري عن النائب العلواني، مهددين بالعودة للتظاهر في الشوارع.

أما وزير الدفاع بالوكالة سعدون الدليمي فكان قد اقترح إطلاق سراح النائب العراقي أحمد العلواني مقابل فض الاعتصامات في الرمادي.

وفي سياق ردود الفعل، استنكر أحمد بن محمد الجروان، رئيس البرلمان العربي، اعتقال النائب العراقي أحمد العلواني من قبل قوة أمنية هاجمت مقر إقامته في الرمادي بالعراق، وما تخلل عملية الاعتقال من اشتباكات مسلحة أسفرت عن مقتل شقيق النائب وبعض حراسه.

وقال الجروان في بيان إن البرلمان العربي يستنكر التعدي على النواب واعتقالهم القسري خارج إطار الشرعية القانونية والسياسية، مشيراً إلى أن العلواني يتمتع بحصانة بصفته عضواً في مجلس النواب العراقي.وطالب الجروان بالإفراج الفوري عن النائب العراقي العلواني وإجراء تحقيق بملابسات عملية الاعتقال الدامية، ومن جهة أخرى استنكر الجروان الاقتتال الجاري في الأنبار، مشيراً إلى أن مثل هذه الأحداث من شأنها أن تضر بأمن واستقرار وسلامة الشعب العراقي وتهدد وحدته والتحامه.

العد العكسي لمرحلة ما بعد المالكي

تتجمع مؤشرات لافتة على أن التقاطعات الأمريكية - الإيرانية التي شكلت العامل الأساس في إسناد السلطة إلى رئيس الوزراء الحالي نوري المالكي قبل ثلاث سنوات، سقطت سقوطاً كاملاً، وعلى مسافة أشهر قليلة من انتخابات2014 البرلمانية، كل شيء يدل على أن حسابات ما بعد المعركة لا تشبه ما قبلها.

آخر الأدلة على هذه الحقيقة يمكن تلمسها من نوري المالكي نفسه، الذي ألغى في اللحظة الأخيرة الرحلة التي كان ينوي القيام بها إلى نيويورك لأن باراك أوباما اعتذر، للمرة الثانية في أقل من عام عن استقباله، رغم أن الأجواء الأمريكية الأيرانية أفضل من أي وقت مضى، منذ أكثر من عشر سنوات.

لقد سجل المراقبون أن رئيس الوزراء العراقي قرن هذا الألغاء بعبارات عصبية إذ قال، مخاطباً خصومة السياسيين أنه "القتل على الهوية... لكن مهما فعلتم لن تتسلموا السلطة".

وليس سراً أن الرئيس الأمريكي كان قد رفض قبل عام بالتمام والكمال، ترتيب لقاء مع رئيس حكومة العراق، إثر طلب قدمه مكتب المالكي، عبر الأقنية الدبلوماسية، يومذاك امتنع الرجل عن المشاركة في الدورة الـ 67 للجمعية العامة للأمم المتحدة، ولم يوضح مكتبه الأسباب التي حملته على هذا القرار.

وفي محاولة للتمويه على هذه الحقيقة تطوعت أوساط رئيس الحكومة يومذاك بالقول أن "المالكي لم يتلق دعوة لإلقاء كلمة العراق" وكأن الحكومة الأمريكية هي التي توجه الدعوات لحضور جلسات الدورة العادية للجمعية العمومية.

من جهتها سربت مصادر البيت الأبيض في حينه (أيلول 2012) أن الرئيس الأمريكي أراد أن "يعاقب" المالكي على السماح للطائرات الإيرانية بعبور الأجواء

العراقية، كي تنقل الأسلحة والمعدات والمقاتلين إلى سورية، دعما لنظام الرئيس بشار الأسد.

وفي اقتناع المراقبين والمحللين الأمريكيين أن موقف الأدارة الأمريكية البالغ التحفظ من حكم المالكي، لا يقتصر على تعاونه الإستراتيجي مع إيران في مساندة النظام السوري، وإنما يتجاوز هذا التعاون إلى إهمال أو إسقاط كل التفاهمات التي وقعتها واشنطن وبغداد قبل الأنسحاب الأمريكي من العراق، وهي تفاهمات تشكل في مجموعها "اتفاقية الأطار الإستراتيجي" (تشرين الثاني 2008) التي تحكم العلاقات الأمريكية - العراقية في مرحلة ما بعد الإنسحاب.

وفي اقتناع المسؤولين الأمريكيين أن المالكي لم يفعل شيئاً للحفاظ على الاتصال الوثيق بالولايات المتحدة، وإنما فعل كل شيء لمنع واشنطن من الاحتفاظ بما تبقى لها من مصالح ونفوذ في العراق كما في جوار العراق.

ويبدو أن الولايات المتحدة تشعر أن أمامها فرصة جديدة لإعادة تنشيط علاقاتها مع العراق من خلال "اتفاقية الإطارالاستراتيجي"، كما أن أمامها فرصاً أخرى لتنفيذ مشاريع ذات آثار كبيرة على العلاقات الثنائية بين البلدين على المستويين الأمني والنفطي معاً.

وتقول مصادر البيت الأبيض أن الإنتخابات التي يستعد لها العراق في ربيع 2014 محطة مهمة في إعادة "تصويب" العلاقات الثنائية، وأن مرحلة ما بعد المالكي يفترض أن تتيح هذا التصويب.

ويرى العديد من المراقبين أن الولايات المتحدة ساعدت عقب انتخابات 2010، على انعطاف عملية تشكيل الحكومة في اتجاه المالكي، ودعمته ظناً منها أنه قادر على المحافظة على الاستقرار الداخلي، لكن التجربة قادت واشنطن إلى استنتاجات معاكسة تماماً، بدليل الأحداث والأزمات الهائلة التي يمر بها العراق اليوم، بعدما بات استمرار

المالكي في الحكم مرادفاً لكل الكوارث الصغيرة والكبيرة. **ولكن هل حقاً بدأ العد العكسي لاستبدال نوري المالكي؟**

أوساط البيت الأبيض تصر على أن انتخابات 2014، تعتبر "لحظة نجاح أو فشل"، على مستوى العلاقات الأمريكية - العراقية، في الوقت الذي تتسارع المشاورات الدولية لإعادة تركيب المنطقة أمنياً وسياسياً واستراتيجياً.

وتضيف أن "زيادة التعاون الثنائي، قبل هذه الانتخابات، أو في معرض التحضير لها، يعتبرأفضل وسيلة لإعادة بناء التعاون الأمريكي - العراقي على أسس أكثر وضوحاً".

1. أعضاء من الكونغرس يحذرون أوباما من جر المالكي بلاده لحرب طائفية في 30 تشرين أول/ أكتوبر عام 2013.

حذّر أعضاء من مجلس الشيوخ الأمريكي الرئيس بارك أوباما، من أن رئيس مجلس الوزراء العراقي نوري المالكي، قد يجر بلاده إلى حرب أهلية جديدة، بحسب ما نشرته صحيفة نيويوك تايمز نقلاً عن رسالة لأعضاء في الكونغرس الأميركي.

وكشفت صحيفة نيويورك تايمز،إن "مجموعة من أعضاء الكونغرس الأمريكي وجهت رسالة تحذير للرئيس باراك أوباما من أن "سوء إدارة المالكي للعراقيين أدى إلى تدهور الأوضاع هناك وقد يجر البلاد إلى حرب اهلية". وقال أعضاء الكونغرس في رسالتهم إن "الدعم الأميركي للعراق سيستمر في حال وافق المالكي على التفاوض مع السنة والكرد للتشارك بالسلطة". وجاء في الرسالة، بحسب الصحيفة، أن "الفشل في قيادة البلد قد دفع بالكثير من أبناء السنة العراقيين للوقوع في أحضان القاعدة هو ما زاد من حدة العنف في البلاد".

ونقلت الصحيفة، عن رئيس لجنة خدمات الدفاع، السناتور الديمقراطي كارل ليفن، قوله إن "هنالك الكثير من العمل يتوجب على المالكي القيام به لتوحيد العناصر

الفعالة في بلده"، لافتة إلى أن "أميركا لم تجد من المالكي أي فعل جيد بهذا الاتجاه". وانتقد السناتور ليفن أيضاً، تواطؤ المالكي في تسهيل عمليات نقل الأسلحة الإيرانية إلى سورية . عبر الأجواء العراقية".

فيما نقلت الصحيفة عبر السيناتور الجمهوري، "بوب كوركير" أحد الأعضاء البارزين في لجنة العلاقات الخارجية بالكونغرس، قوله إن "ما فعله المالكي هو خلق وضع أصبح الناس فيه يتقلبون ما يقوم به تنظيم القاعدة بسبب افتقاره إلى النظرة الشمولية". وأوضحت الصحيفة، أن من بين الموقعين على الرسالة، السيناتور جون ماكين، ولندسي غراهام، من الجمهوريين المهتمين بالشأن العراقي، وكذلك السيناتور الديمقراطي، روبرت مينيديز، رئيس لجنة العلاقات الخارجية، والسيناتور الجمهوري، جيمس انهوف، من لجنة خدمات الدفاع في الكونغرس". ومضت الصحيفة قائلة، "لقد حذر أعضاء الكونغرس في رسالتهم الرئيس أوباما، من أن يتفوه بالتعابير بشأن التطورات والتقدم الحاصل هناك"، مضيفة أن "الرسالة أكدت أن زيارة المالكي ستكون فرصة لأوباما لإعادة إقحام الشعب الأميركي بالأهمية الستراتيجية المستمرة للعراق".منوهة إلى أن "أعضاء الكونغرس حثوا الرئيس الأمريكي في رسالتهم على تعزيز الجهود الأميركية الرامية إلى مساعدة القوات الأمنية العراقية لمحاربة الجاميع الإرهابية وذلك من خلال زيادة اشتراكهم بالمعلومات الاستخبارية"، وأكدوا أن "معدل ونسبة الدعم الأميركي في مجال المساعدات الأمنية ومبيعات الأسلحة، ستتحدد على وفق الاستراتيجية التي سيقود بها المالكي بلده".

وكانت صحيفة "نيويورك تايمز قد شددت في وقت سابق على أن "محاربة الإرهاب تمثل مصلحة مشتركة للعراق وأميركا"، إلا أنها استدّركت بالقول" ولكن ومع استعداد المالكي للسعي إلى ولاية ثالثة في 2014 فمن واجب السيد أوباما أن يصر على التمسك بالمعايير الديمقراطية كشرط للمساعدة الأميركية"، موضحة "في الوقت الذي تستمر فيه أميركا بشجب الإرهاب عليها أيضاً أن تستنكر انتهاكات حقوق الإنسان في العراق والديمقراطية فيه بلاد ديمقراطيين".

وأوضحت أن "المالكي لم يلتزم بالشراكة وأوباما تفاجأ عندما رآه يعود إلى بغداد أواخر العام 2011 ويبدأ بتنفيذ قمع استبدادي ضد القادة السنة من أعضاء حكومة الشراكة المدعومة من الولايات المتحدة".

وأشارت إلى أن "العنف في العراق وصل إلى مستويات لم يشهدها منذ 2008 كما اكتسبت القاعدة المزيد من القوة وازداد تهديد المليشيا الشيعية وازدادت المخاوف من عودة دوائر الانتقام الطائفي".

ونوهت الصحيفة إلى أن "المالكي ينفذ حملة منظمة لتوطيد السلطة وتطهير القوات الأمنية من غير الموالين لسلطته"، موضحة أن "عقيدة حكم المالكي قائمة على رغبة البقاء وبالنسبة له فلا تعتبر القومية والطائفية أيديولوجيات بقدر ما هي أدوات لتحقيق مصالحة السياسية" مؤكدة أن "الانتخابات العراقية هي مجرد لعبة لتقسيم الغنائم بين النخب الفاسدة والحكومة تحصل على أرباح ضخمة من صادرات النفط لكنها تفشل في توفير الخدمات الأساسية بينما يعيش ما يقرب من ربع العراقيين تحت خط الفقر.

من جانب آخر أكد نائب الرئيس الأمريكي جو بايدن في تشرين الثاني 2013، على دعم بلاده للجهود التي تبذلها الحكومة العراقية في مكافحة الإرهاب وتحقيق الأمن والاستقرار.

وذكر بيان صادر عن مكتب المالكي تحصلت "شفيق نيوز"، على نسخة منه أن الأخير التقى مساء أمس نائب الرئيس الأمريكي جو بايدن وأوضح البيان أنه "جرى خلال اللقاء بحث تطوير العلاقات بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية وسبل تعزيزها في جميع المجالات في ضوء اتفاقية الإطار الاستراتيجي، والتأكيد على ضرورة توسيع التعاون بين البلدين ودعم جهود الحكومة العراقية في مجال مكافحة الإرهاب وتحقيق الأمن والاستقرار" وأضاف البيان أنه "جرى بحث تطورات الأوضاع في المنطقة، والقضايا ذات الاهتمام المشترك".

وكان رئيس الوزراء نوري المالكي قد غادر والوفد المرافق له بغداد بعد ظهر أول أمس الثلاثاء متوجهاً إلى الولايات المتحدة الأمريكية في زيارة رسمية تستغرق خمسة أيام، بحسب بيان رسمي عراقي، وضم الوفد المرافق له وزير الخارجية هوشيار زيباري، ووزير الدفاع وكالة سعدون الدليمي، وعدداً من أعضاء مجلس النواب والمستشارين.

ومع بدء زيارة المالكي لواشنطن تبنى أعضاء بارزون في مجلس الشيوخ موقفاً متشدداً ضده في خطاب أرسل للرئيس باراك أوباما. وكانت صحيفة نيويورك تايمز قد كشف يوم أمس في تقرير عن أن مجموعة من أعضاء الكونغرس الأمريكي وجهت رسالة تحذير للرئيس باراك أوباما من أن "سوء إدارة المالكي للعراقيين أدى إلى تدهور الأوضاع هناك وقد يجر البلاد إلى حرب أهلية".

وتزايدت أعمال العنف في العاصمة ومحافظات الوسط والجنوب بشكل ملحوظ منذ مطلع العام الحالي راح ضحيتها العديد من الأشخاص بين قتيل وجريح.

وأعلن مشروع "ضحايا حرب العراق" الذي يتولى تحديث قاعدة بيانات القتلى المدنيين في العنف في العراق منذ الغزو الأمريكي أن أكثر من سبعة آلاف شخص قتلوا في أعمال عنف في أنحاء البلاد هذا العام. ويذكر أن بعثة الأمم المتحدة في العراق "اليونامي" قد أعلنت مطلع، الشهر الجاري، عن مقتل وإصابة أكثر من 3000 مدني ورجل أمن في العراق حصيلة أعمال العنف في شهر أيلول الماضي وبسبب تدهور الحالة الامنية، نورد نص رسالة الكونكرس الى الرئيس.

نص رسالة مسؤولي الكونغرس الأمريكي إلى الرئيس أوباما حول المالكي

(للأسف فإن سوء إدارة رئيس الوزراء نوري المالكي للسياسة العراقية ساهم بتصاعد حدة العنف من خلال اتباع أجندة طائفة سلطوية في أحيان كثيرة، ويعمد رئيس الوزراء وحلفائه على أبعاد العراقيين السنة وتهميش الأكراد وعزل الشيعة ممن يطالبون بالديمقراطية والتعددية). (2/ 11/ 2013).

2. أزمة الأنبار تفتح الباب لعودة حزب البعث

عَدّ نواب من ثلاث كتل سياسية، اليوم، أن أزمة الأنبار بحاجة إلى حل سياسي وتعاون شيوخ العشائر بالمحافظة، وانتقدوا زج الجيش في حرب شوارع جعلته "صيداً سهلاً للإرهابيين". وفي حين بينوا وجود "إرادة لإدامة الأزمة وعدم حسمها"، حملوا رئيس الحكومة، نوري المالكي، مسؤولية "إشعالها" لأسباب انتخابية بعدما "فشل" في الملفات الخدمية والأمنية والاقتصادية.وقال النائب عن كتلة الأحرار النيابية، التابعة للتيار الصدري، جواد الجبوري، في حديث إلى (صحيفة المدى)، إن "استعمال القوة العسكرية لحل أزمة الفلوجة غير ممكن خلال الوقت الحالي"، عاداً أن "الخروج من الأزمة يقتضي اعتماد الحل السياسي وتبني الحوار".وأضاف الجبوري، أن "استعمال القوة ضد مدينة عراقية أمر مرفوض"، معتبراً أن "اللجوء للسلاح لأيام طويلة بمواجهة مفتوحة، يؤشر وجود خللاً أو ربما وهناً بمستوى أداء القوات الأمنية".وحذر عضو كتلة الأحرار النيابية، من "استمرار المواجهة في الأنبار واستنزاف دماء منتسبي القوات الأمنية كصيد سهل من قبل الجاميع الإرهابية سواء في تنظيم القاعدة أم ما يسمى بالدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام، (داعش)"، داعياً إلى "البحث عن سبل أخرى لحلحلة الأزمة الراهنة في الأنبار في مقدمتها الحوار السياسي".ورأى الجبوري، أن "التلويح بالعصا خير من الضرب بها"، مشدداً على "حاجة العراق إلى جيش مدرب ومجهز وقوي يستخدم الطائرات والدروع لضرب المجاميع الإرهابية".واعتبر عضو كتلة الأحرار النيابية، أن "ترك ملف الأنبار بالشكل الحالي يهدف لاستخدامه كورقة انتخابية من قبل بعض الجهات. أن وجود إرادة لإدامة الأزمة وعدم حسمها"، متسائلاً "كيف يمكن لهذه الجاميع، حتى على فرض أن عددها يتراوح بين 2000 إلى 3000، من مواجهة جيش من مئات الآلاف".من جهته، عد النائب عن كتلة المواطن النيابية، التابعة للمجلس الأعلى الإسلامي، جواد البزوني، أن أزمة الأنبار لا يمكن حلها من دون تعاون شيوخ العشائر".وقال البزوني "إن "الجيش كان ينبغي أن يدعم منذ البداية قوات الصحوة والشرطة المحلية في الأنبار، وأن لا يزج قواته بحرب

الشوارع لتكون صيداً سهلاً للإرهابيين"، مبيناً أن "عمل الجيش كان ينبغي أن يقتصر على تامين مداخل المحافظات ليمنع تسلل عناصر داعش والقاعدة إليها".واتهم النائب عن كتلة المواطن النيابية، الحكومة بأنها "تأخرت في مكافحة الجاميع الإرهابية".إلى ذلك رأى النائب عن القائمة العراقية، حيدر الملا، أن أزمة الأنبار سياسية قبل أن تكون أمنية"، معتبراً أن "بقاء الأزمة من دون حل سياسي يبقي الأنبار تعاني من تردي أوضاعها".ودعا الملا، في حديث إلى صحيفة (المدى)، إلى"البدء بحوارات للوصول إلى اتفاقات بين الفرقاءلإيجاد حل سياسي لهذه الأزمة"، محملاً رئيس الحكومة، نوري المالكي، "مسؤولية إشعال الأزمة في الفلوجة وفتح هذا الملف ليخوض به الانتخابات بعدما فشل في الملفات الخدمية والأمنية والاقتصادية".واستغرب النائب عن القائمة العراقية، من "رفع المالكي عنوان مكافحة الإرهاب وكأنه وليد اليوم وليس قبل ثماني سنوات"، معتبراً أن "تلويح الحكومة بدخول الجيش إلى مدينة الفلوجة يعني الاستمرار بسياسة التخبط".وتشهد محافظة الأنبار، ومركزها الرمادي، (110 كم غرب العاصمة بغداد) منذ (الـ21 من كانون الأول 2013 المنصرم)، عمليات عسكرية واسعة النطاق، لملاحقة الجاميع المسلحة والتنظيمات "الإرهابية". فيما أعلن رئيس الوزراء نوري المالكي قرب عقده مؤتمراً موسعاً يضم وجهاء وشيوخ ورجال دين لبحث أزمة محافظة الأنبار وسبل إنهائها قبل شهر رمضان المقبل الذي يصادف في شهر تموز. وقال المالكي في كلمته الأسبوعية اليوم الأربعاء: "نحن على مقربة من حلول شهر رمضان المبارك، شهر الطاعة والإيمان وشهر الله الكريم الذي يجب أن نستقبله بما يستحقه هذا الشهر من تكريم وما يستحقه المسلمون من كرامة.

لقد انتقلت الحرب (بالوكالة) بين السعودية وإيران.والمتابع للتصريحات الصادرة من بغداد وطهران والرياض يقرأ توتراً في العلاقات بين البلدين، وتبين أن دعوة وزيرالخارجية السعودية الأمير سعود الفيصل لنظيره الإيراني محمد جواد ظريف الشهر الماضي لزيارة السعودية لم تكن إلا دعوة بروتوكولية لحضور مؤتمر منظمة التعاون

الإسلامي الذي عقد في مدينة جدة، وليست بالضرورة تعبيراً عن تقارب سعودي-إيراني ومحاولة للتعاون في الملف السوري قبل تفجر الملف العراقي.

وفي النهاية لم يلب ظريف الدعوة واعتذر بسبب انشغاله في المحادثات مع الدول الكبرى حول ملف بلاده النووي.

وما يمكن قوله هو أن العلاقات بين البلدين زادت سوءاً على سوء بين البلدين، فقد نقلت صحيفة "فايننشال تايمز" عن حسين شيخ الإسلام، مستشار رئيس البرلمان الإيراني علي لاريجاني اتهامه للحكومة السعودية بوقوفها وراء الأحداث الأخيرة في العراق "طالما بقيت السعودية مصممة على دعم العنف كما تفعل في العراق عبر داعش فلا نرى فرصة في تحسن العلاقات".

وفي السياق نفسه هاجم الرئيس حسن روحاني "الدول الإسلامية وكل الذين يستخدمون، وللأسف، البترودولار لتمويل الإرهاب" وهي إشارة واضحة للسعودية. وحذرالرئيس الإيراني الدول التي تقوم بخلق المشاكل واستفزاز الهجمات الوحشية ضد الآخرين أنها لن تكون نفسها بعيدة عن المشاكل "فالدور سيأتي عليكم".

ولم يتوقف رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي عن توجيه الإتهامات ضد السعودية وهي الإتهامات التي اعتبرتها السعودية "مزاعم باطلة". رغم أن الحكومات الغربية لم تجد أدلة على تورط السعودية أو دول أخرى فيما يجري اليوم في العراق.

وبدورها تحمل الرياض المالكي مسؤولية ما يحدث وتلقي اللوم على "السياسات الإقصائية" الطائفية التي اتبعها وهمشت السنة واعتماده على إيران.

جهود عسكرية

تمكن مقاتلون من الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) من السيطرة على الموصل ليلة 9/10 حزيران 2014، وهزيمة (60,000) من جيش المالكي.

وفي ذروة اندفاع المقاتلين المدعومين من العرب السنة تمكن داعش من السيطرة على أجزاء من محافظة صلاح الدين وديالى والأنبار حتى الحدود العراقية – الأردنية.

وتواجه الحكومة الإيرانية اليوم معضلة في العراق فحليفها المالكي في مرمى النار، وانهيار جيشه يعتبر ضربة قوية له ولإيران.

ومع أن الحكومة الإيرانية لم تحدد طبيعة الرد، وقللت من أهمية التعاون مع عدوها اللدود أمريكا إلا أن صحيفة "نيويورك تايمز" أشارت أمس الأول لدعم عسكري وطائرات تجسس إيرانية تنطلق من قاعدة جوية في بغداد.

وقالت "فايننشال تايمز" إن مسؤولين إيرانيين ينسقون جهود مواجهة تقدم التحالف السني نيابة عن المالكي وتقدم الحكومة الإيرانية سرا الدعم العسكري والمعدات للجيش العراقي. وتمثل الأزمة العراقية تحد لإيران فهي بحسب الصحيفة البريطانية تهدد أمنها القومي مباشرة خاصة إن انتقلت مؤثراتها إلى أراضيها، وكذا في حالة تفكك العراق لدويلات سنية وشيعية وكردية، فلدى إيران أقليات مضطهدة ومعارضة كردية وسنية.

من جانب آخر تتساءل الصحيفة البريطانية إن كانت الازمة في العراق ستقود إيران لتغيير أسلوبها في شن حروب بالوكالة، كما فعلت في لبنان عبر حزب الله وتفعل الآن في سورية عبر نظام بشار الأسد.

فاكتساح التحالف السني وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) مناطق شاسعة في شمال وغرب العراق يعني فشلاً أمنياً ذريعاً للمخابرات الإيرانية التي أساءت تقدير التهديد الذي يمثله هذا التنظيم الجهادي. ومن هنا وإن لم ترسل قواتاً برية إلا أنها ستعتمد على الحرس الثوري الإيراني، ويفهم من هنا الدور الذي يضطلع به الجنرال قاسم سليماني، قائد فيلق القدس وهو أحد أذرع الحرس الثوري الإيراني. وتقول الصحيفة إن مهمة سليماني هي تنسيق الجهود الإيرانية في العراق وحشد وتحريك الميليشيات الشيعية العراقية وتنسيق عملها والجيش العراقي. ويرى محللون نقلت عنهم

أن مهمة سليماني هي الحفاظ على المالكي في منصبه لأن خروجه من السلطة في هذا الظرف يعني تعزيزا لموقع السعودية وتشجيعاً لداعش الذي سيجد أنه حقق انتصاراً. وهو ما لا تريده إيران فبحسب مسؤول في النظام "لا نزال ندفع ثمن الدمار الذي سببته الحرب ولهذا السبب لا تتسامح إيران مع قوى أسوأ من صدام" في إشارة للحرب العراقية – الإيرانية 1980–1988 مضيفاً "سنقاتل داعش بكل ما يتوفر لدينا".

3. تحالف إيراني- أمريكي

رغم شجب إيران للمالكي لطلبه الدعم العسكري من الولايات المتحدة التي استجابت للطلب وأرسلت 300 مستشاراً عسكرياً وصلت طلائعهم أمس الأول، ورفض آية الله علي خامنئي، المرشد الأعلى للثورة الإيرانية التدخل الخارجي في العراق إلا أن تقارير تشير لتعاون "تكتيكي" بين البلدين في العراق.

وكتبت كاثرين فيليب مراسلة صحيفة "التايمز" في بغداد عن غارات قامت بها مقاتلات سورية وإيرانية وأمريكية "حيث تستعر الحرب الدولية لوقف هجوم المتشددين السنة وتصبح أكثر تعقيداً، مقربة الأعداء السابقين لبعضهم البعض". وتقول "في الوقت الذي تجمد فيه الهجوم جنوباً نحو بغداد إلا أن الإنجازات التي حققها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) في الأنبار أحدث رعشة في العاصمة، مع زيادة المخاوف من قيام داعش بفتح سد "حديثة"، أكبر السدود في العراق، وهذا يعني فيضان يمتد حتى كربلاء ويقطع بغداد عن الجنوب".

وتقول إن مقاتلي داعش فعلوا نفس الشيء عندما سيطروا على الفلوجة وفتحوا سداً صغيراً فيها مما أدى لإغراق مزارع ممتدة حتى النجف. وقامت الطائرات الأمريكية بـ30 طلعة فوق المناطق التي يسيطر عليها المقاتلون في شمال العراق لجمع المعلومات حول الأهداف التي ستكون هدفا للضربات الأمريكية.

وقامت في الوقت نفسه طائرات إيرانية بطلعات تجسس من قاعدة جوية في بغداد، كجزء من برنامج سري لتقديم الدعم العسكري لحكومة نوري المالكي. وقامت أيضاً طائرات سورية أرسلها نظام الأسد للاغارة على مواقع للمقاتلين غرب العراق حيث يحاول داعش محو الحدود التي رسمها الاستعمار بين البلدين بعد انهيار الدولة العثمانية.

وتعلق الصحيفة أن الطلعات الجوية الموازية تؤشر للتهديد الذي يمثله العراق وتعقده وآثاره على المنطقة بشكل عام، ذلك أن الهجوم الجهادي يتطور سريعاً إلى انتفاضة سنية. وفي الوقت الذي تضرب فيه الأطراف الثلاثة هدفاً واحداً لكن الدوافع والنتائج التي يريدها كل طرف تختلف. فإيران تريد الحفاظ على سيادة الشيعة في العراق كما فعلت في دعمها لنظام الأسد. وترغب في تقوية الميليشيات الشيعية، أما الولايات المتحدة فدوافعها مرتبطة بالحرب على الإرهاب والتركة التي سيتركها النزاع على منطقة الشرق الأوسط.

المالكي يقود العراق نحو الهاوية

ترى إدارة الرئيس الامريكي باراك أوباما أن حل الأزمة سياسي ولا معنى لعمل عسكري بدون أن تكون له أهداف سياسية.

ومن هنا تقوم بالضغط على المالكي لتشكيل حكومة وحدة وطنية ومد يده للأكراد والسنة.فبقاء المالكي وسياساته الطائفية يعني تأكيداً لتجزئة العراق.ونقلت صحيفة إندبندنت" البريطانية عن الكاتب والمحلل السياسي العراقي غسان العطية، قوله "ببقائه في السلطة فالمالكي يعطي مبرراً للمتطرفين السنة، وهو يقود البلاد لحو الجحيم".

ان عدم تنحيته عن السلطة، (أي المالكي) فهناك فرص انفصال الأكراد عن العراق كما هددوا من قبل. ويتوقع العطية استمرار الحرب الأهلية في العراق لسنوات طويلة "مضى على الحرب الأهلية السورية ثلاثة أعوام، أما الحرب الأهلية في العراق فقد تستمر من خمس إلى ست سنوات". ويصر المالكي على البقاء في السلطة حتى اجتماع البرلمان العراقي في بداية تموز/يوليو ليتم انتخاب رئيس له ورئيس للجمهورية يقوم بدوره بالطلب من الحزب الفائز تشكيل حكومة.

لكن العملية هذه طويلة وتعني غياب قيادة قادرة على وقف تقدم داعش. ويرى كاتب المقال أن المالكي أصبح شخصية بغيضة للسنة ولم يعد محبوباً لدى الأكراد وتطالبه الولايات المتحدة بتشكيل حكومة موسّعة تضم قادة للسنة مع أنها لم تحدد من هم. وفي الوقت الذي يقود فيه تنظيم الدولة الإسلامية الإنتفاضة إلا ان دبلوماسيين غربيين يأملون بقيام جماعات سنية أو مشايخ عشائر بتحييد داعش، ولكن قوة هذا التنظيم ودقته في التنظيم تجعل من استبداله أمراً صعباً.

وقد يجد السنة أنفسهم في المستقبل أمام استحقاقات كبيرة بسبب دعمهم للثورة التي قادها تنظيم داعش، واستدعت بهذه الطريقة الحرب الطائفية وقطعت كل الجسور مع بغداد. وهناك أسئلة تتعلق بالمليون سني الذين يقيمون في بغداد التي صارت تحت

سطوة الميليشيات الشيعية. ونقل عن أحد السنة المقيمين في بغداد "أشعر بالخوف وأقضي معظم وقتي في البيت" و"لا أخرج في الليل". ويرى الكاتب أن داعش لن يكون قادراً على دخول بغداد ولكنه قد يلجأ لحصارها من خلال قطع الطريق السريع بينها وبين الجنوب، وهناك تقارير تقول إن داعش سيطر على مدن الاسكندرية والمحمودية التي يمر منهما هذا الطريق المهم.

ومن السيناريوهات التي تتحدث عنها الصحافة الغربية تفكك التحالف الذي ربط بين داعش والجماعات السنية المختلفة، ففي نهاية الأسبوع الماضي تحدثت صحيفة "ديلي تلغراف" البريطانية عن "احتمال تفكك تحالف المتمردين السنة الذي توسع على مناطق فوق طاقته" وركزت على القتال الذي وقع في بلدة الحويجة القريبة من كركوك بين مقاتلي داعش وجيش رجال الطريقة النقشبندية الذي يعتبر العقبة الوحيدة أمام مشروع داعش لإنشاء خلافة إسلامية، ويقود هذا الجيش على الأغلب صديق صدام القديم عزت إبراهيم الدوري، الذي اختفى بعد سقوط النظام العراقي عام 2003.

ويعتبر الدوري الذي لعب دوراً مهماً في حكم البعث العراقي من أهم أصدقاء صدام الذي لعب دور أستاذه نظراً لفارق العمر بينهما. ويشترك كليهما في النشأة الفقيرة، حيث عمل الدوري المولود في بلدة الدور الواقعة على ضفاف دجلة، عامل بسيط قبل أن يتحول للسياسة والثورة، وانضم لحزب البعث وسجن في عام 1963 بعد سيطرة البعث القصيرة على الحكم. وعندما هرب صدام من العراق لمصر وغاب خمسة أعوام قبل السيطرة على الحكم عام 1968 بقي الدوري عين وأذن صدام. وأصبح الدوري نائباً للرئيس ونائباً لمجلس قيادة الثورة العراقية.

وكان الدوري يعرف حدوده فلا يتخطى سلطة صدام، مما جعله من أكثر الشخصيات قرباً وثقة من الرئيس السابق. وبالإضافة لعلاقته الجيدة هذه كان لدى الدوري كما يقول مايكل نايتس برنامجاً آخر حافظ عليه وهو رجال الطريقة النقشبندية.

ويقول الباحث في معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى في مقال نشرته مجلة "نيوريبابليك" إن الطريقة النقشبندية استطاعت النجاة في العراق من خلال علاقتها مع المؤسسة السياسية حيث جعلت من الدوري راعياً لها، وقام الدوري بدوره بإدخال عدد من العائلات بالمعاهد العسكرية من بداية الثمانينات من القرن الماضي وما بعد.

وبعد نهاية حكم صدام ابتعدت الطريقة ومعها الدوري عن الأضواء حتى إعدام صدام أمام الميليشيات الشيعية في 30 كانون الأول/ ديسمبر 2006 وعندها قرر الدوري تفعيل الطريقة وأصبح قائداً فعلياً لها.

ويرى الكاتب إن الكثير من المحللين تعجبوا من ظهور حركة صوفية في القتال، وتحدثوا عن "قناصة صوفيين" مع أن الذين يقودون الطريقة هم أفراد في الحرس الجمهوري السابق.هؤلاء قاموا ببناء معسكرات تدريب عسكرية وكانوا جادين في عملياتهم الأمنية. ونقل عن ضابط أمني أن جيش الطريقة النقشبندية هي الجماعة الأقل التي عانت من تدخلات فيها لأن السنة المدنيين وحتى رجال الشرطة اعترفوا بالنقشبندية كقوة تمرد شرعية، ولم تكن للطريقة والحالة هذه مشاكل مع السكان المحليين.

الرجل الغامض

ويظل دور الدوري في الحركة محاطاً بالسرية والغموض، ومثل زعيم القاعدة أسامة بن لادن، كان على الدوري أن يختفي عن الأنظار نظراً للجائزة التي رصدتها الولايات المتحدة لمن يقدم معلومات عنه (10 ملايين دولار).

ومثل بن لادن انتشرت شائعات حول صحته، فهو مصاب بسرطان الدم، والسكري وأعلن عن وفاته، وعاش في "سورية"، وفي "الدور" وفي "كردستان" وحتى "اليمن". وكان يظهر في بعض الأحيان وآخرها في شريط فيديو عام 2013 دعا فيه للثورة في بغداد.

ويرى نايتس أن الدوري وجماعته كانوا بانتظار الفرصة للخروج والمشاركة في الحياة السياسية، وسنحت بانفجار الثورات العربية، خاصة في سورية . وفي العراق منح الحراك السني الطريقة النقشبندية فرصّة الظهور وشاركت فيه.

ويرى نايتس أن انتفاضة السنة كانت متوقعة وتوقعها عدد من ضباط الاستخبارات الأمريكية خاصة بعد قيام الجيش العراقي بالهجوم على مخيمات الاعتصام في الحويجة في آذار/ مارس 2013 وقتل 53 سنياً.

وعندها قامت الطريقة النقشبندية بانتفاضة صغيرة.ساد الخوف من عودة البعث مثلما هي هو الخوف من صعود داعش. وفي الوقت الحالي يتعاون الطرفان ضد العدو المشترك المالكي وحكومته، لكن على المدى البعيد لا يعرف كيف سيتعاملان بعد الأحداث ومن المؤكد أن رجال البعث لا يريدون العيش في ظل دولة إسلامية يسيطر عليها داعش.

ويتساءل عن نتيجة المعركة الحالية للدوري والطريقة النقشبندية. فالدوري البالغ من العمر 72 عاماً يتنقل من مكان لآخر، وقد يكون متخفياً بين أفراد عشيرته التي يعتمد عليها في حمايته، وشيخا للطريقة النقشبندية.

وقد يختفي الدوري إن تراجعت الطريقة النقشبندية ومعها البعثيون من المشهد السياسي. وبعيداً عن مصيره فالإنتفاضة وضعت جيش رجال الطريقة النقشبندية في موقع قوي.

وربما سنحت للبعث فرصة عودة جزئية للسلطة من خلال صفقة بين الحكومة الفدرالية والطريقة ينتج عنها إنشاء فدرالية جديدة على غرار الحكم الذاتي في كردستان، (برلمان ودستور). وهناك تشابه بين ولادة كردستان كمنطقة حكم ذاتي بعد 1991 وما يجري في مناطق السنة.

وبتاريخ 24/ 9/ 2014 حمل رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي، رئيس الحكومة السابق وحكومته مسؤولية الانفلات الأمني الحاصل في البلد طيلة الفترة السابقة.

وقال مصدر في قناة بغداد الفضائية بأن العبادي صرح لمراسل القناة بأن: مسؤولية الانفلات الأمني وكثرة التفجيرات الذي تشهده بعض المحافظات وإهمال أرواح الملايين تتحملها الحكومة السابقة برئاسة نوري المالكي بسبب سياساتها التي أثبتت فشلها، مبيناً أن عدم اعتماد مبدأ الخبرة العسكرية والكفاءة والإمكانية في إسناد ملفات حساسة ومهام حماية المواطنين إلى من يستحق من القيادات سبب تلك الفجوة الكبيرة التي استغلها الإرهاب.

وأضاف المصدر أن العبادي وعد بحل كل إشكاليات للحكومة السابقة حلاً جذرياً بالقضاء عليها، ومحاسبة المقصرين والمتخاذلين، وطرد القيادات العسكرية التي تبين أن ولاءها لشخوص معينين وليس للعراق، وبين أن العبادي استنكر حمل السلاح بعيداً عن رعاية الدولة بكل أشكاله وكافة غاياتهم في ذلك" داعياً إلى أن يكون العراق موحد للقضاء على الإرهاب".

وكان قد أصدر القائد العام للقوات المسلحة حيدر العبادي، يوم أمس الثلاثاء، قراراً يقضي بإحالة معاون رئيس أركان الجيش للعمليات الفريق أول ركن عبود كنبر، المنسب إلى دائرة المحاربين والفريق أول ركن علي غيدان على التقاعد حيث قائد القوات البرية الفريق الأول الركن علي غيدان، وقائد العمليات المشتركة الفريق الأول الركن عبود كنبر، قد انسحابا من مدينة الموصل العاصمة المحلية لمحافظة نينوى بعد سيطرة تنظيم داعش في العاشر من شهر حزيران الماضي.

وعدّ برلمانيون انسحاب كنبر وغيدان من الموصل "هروباً" من ساحات القتال، وطالبوا بتشكيل محكمة عسكرية ومحاسبتهم على ذلك إلا أن رئيس الوزراء والقائد العام للمسلحة السابق نوري المالكي لم يستجب لذلك.

وحمل مسعود البرزاني بتاريخ 24/ 9/ 2014 خلال لقاءه بنائب رئيس الجمهورية أسامة النجيفي قادة الجيش مسؤولية الفشل في الموصل.

وجاء في بيان المكتب الإعلامي لنائب رئيس الجمهورية النجفي حرصه الشديد على إنجاح التجربة العراقية مع الحفاظ على الحقوق ومعالجة الأخطاء السابقة عبر التعاون والتنسيق بروح الفريق الواحد وبما يحقق المصلحة العامة للعراقيين.

من جهته طالب نوري المالكي من خلفه رئيس الوزراء الحالي حيدر العبادي "عدم ذكر الحكومة السابقة بسوء" وقد دخل الرجلين في مشادة كلامية حادة في اجتماع لائتلاف دولة القانون نتيجة ما يعتبره المالكي "إشارات سلبية" صدرت من العبادي بشأن أداء حكومة المالكي السابقة، وكان رد العبادي حاسماً ورفض تحمل مسؤولية الأخطاء التي ارتكبتها حكومة المالكي، والمالكي نفسهُ. الملحق (2).

الفساد الإداري والمالي
في حكومة المالكي

"الفساد مرعب في حكومة المالكي وطال الجانب السياسي"

وصف محللون في بغداد الفساد الإداري المستشري في حكومة نوري المالكي بالمرعب كونه تجذر وأصبح كالسرطان الذي يصعب علاجه. ويشيرون إلى أن ملفات الفساد الأكثر تعقيداً تلك الملفات التي تتعلق بالجانب السياسي، حيث أن رئيس الوزراء يتستر على المفسدين ويدافع عنهم بالرغم من وجود أدلة دامغة على تورطهم (حسب قولهم) بالمقابل يحرك المالكي بمافيات نشطة (ملفات) تستهدف شخصيات وطنية وبأمر من القيادة الإيرانية من أجل تسقيطها سياسياً، مثلما فعل مؤخراً بإصدار مذكرة قبض بحق نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي المعروف بنزاهته.

واعتبر المحللون (الفساد السياسي) ينمو شيئاً فشيئاً في حكومة المالكي وهو أخطر من أي فساد آخر. وسط هذه الأجواء أكد محققون أميركيون أنهم توصّلوا إلى قناعة أن نوري المالكي غير قادر على الوقوف ضد تنامي الفساد في العراق. وأشاروا إلى أن المالكي يقف حائلاً دون تمكن هيئة النزاهة من ممارسة دورها الوطني في ملاحقة الفساد والقضاء عليه بتقديم المتورطين فيها إلى المحاكم المختصة. وقالوا أن المحققين الأميركيين ومنهم فلنتوف وصفوا هذا التصور في تقرير سري وتم تشخيصه على أنه (حساس) ولا يتم تداوله خارج السفارة الأميركية في العاصمة العراقية بغداد.

وعندما تم تسريبه أخيراً من قبل وزارة الخارجية الأميركية، قال سيعرض التقرير على الكونغرس الأمريكي، وهناك انطباع أن الفساد المستشري في العراق يستنزف موارد العراق.

وتحدث موظف في وزارة الداخلية التي تشرف على الشرطة بأن المسؤولين في الوزارة يحصلون على الأموال عن طريق عقود لشركات ومعدات، وقال ضابط الشرطة بغضب أنه لا يمكن الحصول على ترقية من دون دفع رشاوي.

وقال بعض العـاملين في وزارة الخارجيـة أن الـوزارات الأخـرى تـرفض التعـاون بشكل روتيني مع لجنـة النزاهـة العراقيـة، وأن محقـق وكالـة التحقيـق في بعـض الأحيـان يكونون غير قادرين على الدخول إلى المكاتب الحكومية وذلك لأنهم لا يملكون ما يكفـي من الأسلحة النارية لحماية أنفسهم.

وأضاف "فلتنتوف" أن التقرير السنوي يرسم صـورة. سـلبية للغايـة لحكومـة المـالكي حيث أن العراق غير قادر على تنفيذ أكثـر القـوانين بدائيـة لمكافحـة الفـساد. وأن العقبـة الكبرى أمام ملاحقة هذه الحالات هو أن لجنة النزاهة العامة هـي المـسؤولة عـن ملاحقـة قضايا الفساد ولا يمكنها إدخال المحققين التابعين لها للوزارات، وأن بعض الـوزارات مثـل وزارة الداخلية التي ينظر إليها وزارة لا يمكن التحرش بها بسبب صلاتهم السياسية.

أما بالنسبة لوزارة النفط التي من المفترض أن تكـون الحـامي الـرئيس لثـروة الـبلاد زعمت أنه يتم التلاعب بالتحقيقات ضدها.

إن الاستماع للعاملين في الوزارات العراقية يخرج بانطباع أن الفـساد الحاصـل هـو إضعاف تام لموارد البلاد. وأن المسؤولين هـم الـذين يحـصلون علـى توقيـع عقـود لـشراء معدات والحصول على الأموال.

الفساد المالي لنوري المالكي وعائلته

1- تحدث النائب عن القائمة العراقية أحمد المساري في 15/7/2012 بأن رئيس الوزراء نوري المالكي أنفق خلال عام 2011 مبلغاً قدره (7) مليار دولار أميركي دون أن يسجل في الموازنة.

2- تصريح النائب عن دولة القانون حسين العامري، عضو اللجنة المالية والذي يبين أن نوري المالكي أنفق خلال توليه رئاسة الوزراء الأولى لأربع سنوات ما يقارب (17) مليار دولار.

3- كشفت وثيقة مسربة من مجلس الوزراء مؤخراً عن جدول بالنفقات المخصصة لمجلسالوزراءالعراقي للعام الحالي 2013والبالغة إجمالاً ثلاثة تريليونات وثلاثمائة واثنين وعشرين ملياراً وستمائة وثمانية وتسعين مليون دينار وهذا المبلغ الضخم والمثير للشبهات يتجاوز ميزانية دول، وفيما يأتي الجهات والمبالغ المخصصة لكل منها:

1- أمانة مجلس الوزراء أربعة وتسعون ملياراً وسبعمئة وثلاثة وأربعون مليون دينار.

2- رئاسة مجلس الوزراء تسعمئة وثلاثة مليارات وسبعمئة وواحد مليون دينار.

3- مكتب نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة أربعة مليارات وثلاثمئة وواحد وثمانون مليون دينار.

4- مكتب نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية ثمانية مليارات وسبعمئة وثمانية وأربعون مليون دينار.

5- مكتب نائب رئيس الوزراء لشؤون الخدمات ثمانية مليارات وخمسمئة وستون مليون دينار.

6- مجلس الأمن الوطني تسعة عشرملياراً وثمانمئة مليون دينار.

7- الهيئة العراقية للسيطرة على المصادر المشعة ثلاثة مليارات وستمئة وواحد وعشرون مليون دينار.

8- ديوان الوقف الشيعي ستمئة وستة وأربعون ملياراً وستمئة واثنان وعشرون مليون دينار.

9- مكتب المفتش العام لديوان الوقف الشيعي أربعة مليارات وتسعمئة وثلاثة ملايين دينار.

10- ديوان الوقف السني خمسمئة وستة وأربعون ملياراً وستمئة واثنان وعشرون مليون دينار.

11- مكتب المفتش العام لديوان الوقف السني أربعة مليارات وتسعمئة وثلاثة ملايين دينار.

4. أحمد نوري المالكي:

المراهق أحمد نوري المالكي اسم ليس جديداً في سوق الفساد الرائجة في عهد زواج المتعة الديمقراطي بين أفندية الأمريكان ومعمّمي إيران الحاكمين في العراق المحتل. لكن شراءه بـ 35 مليون دولار (فندق سفير السيدة زينب) أفخم فندق في ريف دمشق جلبه للأضواء. وهذه قصة صعود النجم الفاسد سليل رئيس حكومة العملاء والحرامية.

ربما لن تكون في العالم سرقات كتلك التي حصلت وتحصل في العراق، وإذا كان قانون (من أين لك هذا) الذي نص عليه أسلافنا قبل أكثر من الف عام ووقع تحت

طائلته بضعة نفر من ولاة الأمر، فإن هذا القانون إن قدر له أن يطبق اليوم في العراق فإنه سوف يستدعي استجواب مئات من المسؤولين وأبناء المسؤولين وزوجات المسؤولين وعمات المسؤولين وهلم جراً.

وقّع قبل أسابيع دولة (أحمد نوري المالكي) عقداً بقيمة 35 مليون دولار، اشترى بها فندق (سفير السيدة زينب) أفخم فندق في ريف دمشق. وليس هذه الفعلة الوحيدة التي تدور حولها الشبهات فأحمد نوري المالكي يمتلك صلاحيات واسعة في مكاتب رئاسة الوزراء وقد وردت الكثير من الشكاوى حول تصرفاته في الشؤون المالية وإستغلاله لمنصب والده وإن كان الولد سرّ أبيه.!

ونشر الوسط خبراً عن سلطة المكتب الخاص الذي شكله أحمد المالكي النجل المدلل لما يسمى رئيس الوزراء، ويضيف هنا معلومات أخرى حول هذا المكتب الذي اصبح يمتلك صلاحيات واسعة وله أكبر النفوذ في مؤسسات الدولة وعلى كبار المسؤولين فبعد تولي العميل نوري المالكي رئاسة الحكومة عام 2006، تم تعيين نجله أحمد المالكي بدرجة مدير عام في رئاسة الوزراء، وكان يقدم قوائم مالية بشكل مستمر الى المسؤول المالي في رئاسة الوزراء السيد ضياء القرشي، مما اضطر القرشي إلى مفاتحة المالكي شخصياً بهذا الأمر بعد أن وجد أن هذه القوائم المالية قد وصلت الى أرقام مالية فلكية كبيرة.

نتيجة ذلك تم نقل أحمد المالكي من هذه الوظيفة إلى وظائف أخرى منها مسؤول المشتريات فيما يسمى رئاسة الوزراء، ومدير المكتب الصحفي لرئيس الوزراء، وخلال ذلك ساهم بتشكيل لجنة العقود المستعجلة، وهي لجنة اثيرت حولها شبهات كثيرة نتيجة عقدها صفقات وهمية. وخلال ذلك كان أحمد المالكي ومعه ابناء خالته، وهم أصهار السيد المالكي، يطالب بشكل مستمر بصرف مبالغ مالية كبيرة.

ونتيجة مواقف مدير المكتب وتشدده، شكل أحمد المالكي مع ابناء خالته ما عرف بالمكتب الخاص، وقد استطاع هذا المكتب الخاص أن يسيطر على صلاحيات مهمة في

مكاتب رئاسة الوزراء، وأن يجرد الدكتور العبد الله من عدد من صلاحياته والمكتب الخاص يعتبر حالياً سلطة قوية غير رسمية، وأكبر من أي سلطة رسمية في ما يسمى رئاسة الوزراء، حيث يصدر الكتب والتوجيهات إلى المسؤولين في العراق وخارجه يطلب منهم التنفيذ.

اقال مجلس إدارة فندق سفير السيدة زينب في سورية (أربع نجوم ويحتوي على157 غرفة وعدد من السويتات الراقية) جميع الكادر العراقي من المهنيين والفنيين والخدميين والخدمين والبالغ عددهم 31 شخص وأغلبهم يعمل في الفندق منذ أكثر من خمس سنوات، مما أثار علامات الاستغراب والحيرة على وجوه الجميع. وعندما حاولوا الاستفسار عن الأسباب التي جعلت الإدارة تستغني عن جميع العراقيين في يوم واحد لم يجدوا الجواب الشافي مما جعلهم يشكون أمرهم إلى الله وعن المسبب لقطع أرزاقهم علما منهم 25 شخص من المتزوجين ولديهم أطفال وبعد خروجهم من الفندق بيوم واحد تبين أن إدارة الفندق السابقة وهو استثمار مشترك سوري كويتي قد باعت الفندق إلى مستثمر عراقي شاب لم يتجاوز الثامنة عشر من عمره بمبلغ 35 مليون دولار، وهو الذي أمر بطرد الكادر العراقي قبل الدخول إليه شرط أن توقع الإدارة السابقة هذا القرار. وأثناء احتفالية أقيمت في صالة الفندق الكبرى للكادر السوري والإيراني والبنكالي الجديد فضلاً عن النزلاء، قدم مدير التسويق "قحطان أحمد" عرب المالك الجديد للفندق وعرفه بالأستاذ أحمد نوري المالكي مدير قسم المشتريات في مجلس الوزراء العراقي ونجل رئيس الوزراء نوري مالكي.

وكشف النائب عن كتلة الأحرار التابعة إلى التيار الصدري، محمد رضا الخفاجي، أن من ضمن المتهمين بفساد صفقة الأسلحة الروسية، أحمد المالكي، نجل رئيس الوزراء نوري المالكي.

وقال الخفاجي إن "شبهات الفساد في صفقة السلاح مع روسيا وردت فيها أسماء احمد المالكي نجل رئيس الوزراء، وعلي الدباغ المتحدث باسم الحكومة، والنائب عزت الشابندر القيادي في ائتلاف دولة القانون".

وأضاف الخفاجي إن "الفساد منتشر في جميع مؤسسات الدولة، وحتى في مكاتب الرؤساء، نوري المالكي، والجمهورية جلال الطالباني، ومجلس النواب أسامة النجيفي".

وأشار في تصريح لوكالة كل العراق إلى أنه "في حال استمرار الحكومة في التعامل مع المال العام بهذه الطريقة فإن نواب الشعب الأحرار سيكونون في مقدمة المتفضين والمطالبين بإرجاع حقوق الشعب إلى أصحابها".

وكان مصدر في اللجنة النيابية التحقيقية في صفقة السلاح مع روسيا، كشف عن منع الناطق الرسمي باسم الحكومة علي الدباغ من دخول مجلس الوزراء. وذكر المصدر أن "قراراً صدر من رئاسة الوزراء بمنع الدباغ من دخول مجلس الوزراء لكونه متهماً رئيساً بقضية الفساد في صفقة الأسلحة الروسية".

وأضاف أن "الدباغ تلقى عرضاً يتضمن خيارين كسبيل للخروج من هذه القضية، الأول أن يكون سفيراً للعراق في أي دولة في العالم، أو يغادر العراق دون أن تلاحقه أي تبعات جراء التهم الموجهة إليه في صفقة الأسلحة"، دون أن يوضح الجهة التي طرحت عليه هذين الخيارين.

وبين المصدر أن "الدباغ رفض الخيارين، وعزا ذلك إلى أن حزب الدعوة الإسلامية، الذي يترأسه رئيس الوزراء نوري المالكي، يكنّ له العداوة ويراد من خلال هذين الخيارين، وبعد موافقته على واحد منهما، الانفراد به وملاحقته بعد ذلك".

وأشار إلى أنه "بعد رفض الدباغ، بدأ الحديث والإشارة إلى ثروته والأموال التي يمتلكها، والتي تبين أنها تقدر بـ20 مليون دولار، والسعي للتحقيق في كيفية كسبه لها".

وتعرضت الحكومة إلى انتقادات كثيرة بسبب تأخرها في التحرك لاعتقال المتورطين بصفقة الأسلحة مع روسيا بعد افتضاح أسمائهم من قبل الجانب الروسي، ولم يتم التحرك على المتهمين الآخرين لحد الآن.

وكانت الحكومة العراقية قد أبرمت عدداً من صفقات الأسلحة مع دولتي روسيا والتشيك خلال زيارة قام بها رئيس الوزراء نوري المالكي إليهما، وأبدى التحالف الكردستاني قلقه الكبير من صفقات التسلح التي أبرمتها الحكومة الاتحادية مع هذين البلدين. وعبر "على الدباغ" في بيان له تلاه في مؤتمر صحفي عقده في مبنى البرلمان براءته من التهم المنسوبة إليه بالتورط في عمليات فساد في صفقات التسليح الروسية، مؤكداً تنبيهه رئيس الوزراء نوري المالكي عن هذه الشبهات قبل أسابيع من توقيع عقود الصفقة، قائلا: إنني أول من نبه رئيس الوزراء إلى احتمال أن تكون هناك شبهات فساد تتعلق بصفقة السلاح المفترضة قبل السفر إلى روسيا بأربعين يوماً. فيما نفى رئيس الوزراء نوري المالكي ذلك بعد ساعات ما أعلنه الدباغ، في بيان لمكتبه، بان "رئيس الوزراء نوري المالكي ينفي أن يكون علي الدباغ قد اخبره بوجود ما وصفه بشبهات فساد في صفقة السلاح مع الجانب الروسي أو تكليفه بأية مهمة حول هذا الأمر".

عقد بسماية... إضافة 10% على قيمة العقد المالكي

بعد مفاوضات طويلة مع شركة هانوا الكورية تم إدخال شركة مغمورة يملكها العراقي (مازن وجيه) وهي شركة هارلو كمقاول لأعمال البنى التحتية بضغط متواصل من أحمد المالكي نجل رئيس الوزراء نوري المالكي علي المدعو سامي الأعرجي رئيس هيئة الاستثمار[1].

(1) يخضع للسيطرة الكاملة للمالكي وابنه كون وضعه الأصولي في الهيئة غير قانوني بسبب تجاوزه لسن التقاعد بأكثر من 5 سنوات ويعمل الآن بالوكالة.

الاعرجي هذا واجه صعوبة بالغة في فرض مقاول ثانوي على الكوريين بدون تنافس مما دفع بهم إلى أن يرفضوا هذا الطلب في البداية بسبب تعارضه مع أبسط القوانين لأنها شركة عامة مملوكة لحملة أسهم ويتم تداول أسهمها في بورصة طوكيو، وبالتالي فقد تم تحذيرها بأنها ستخسر هذا العقد المغري إن هي أصرت على الرفض.. لكن الشركة رضخت أخيراً لطلب هيئة الاستثمار وهذا حصل في المرحلة الأولى من التفاوض ثم دخلت بعدها المرحلة الثانية وهي إضافة العمولة البالغ قيمتها 750 مليون للدولار لأحمد المالكي على عقد شركة هارلو وإضافته بالنهاية على إجمالي قيمة العقد وهنا نشأت العقدة الإضافية في التفاوض في تحميل عقد المقاولة الذي كان قد أُغلق على (7) مليار دولار بحضور هيئة الاستثمار وأمين عام مجلس الوزراء والمستشار القانوني لرئاسة الوزراء فاضل محمد جواد.

وبالنهاية فقد أفلحت الضغوط ومافيا الفساد الكبرى التي تنسج خيوطها حول العراق وشعبه في أكبر صفقة فساد لحد الآن لصالح المالكي وابنه حيث افضى الأمر إلى مصادقة مجلس الوزراء على العقد بقيمة 7.750 مليار دولار بتاريخ 15 أيار (مايو) عام 2012.

وبزوال سلطة المالكي في ايلول 2014، جُمدّت نشاطات أحمد نوري المالكي ومنع دخوله مجلس الوزراء، وتقطيع الشبكة الأخطبوطية المرتبطه به التي تُهيمن على توزيع العقود التجارية الكبرى للدولة العراقية وملاحقة أفراد تلكَ الشبكة الذين سرقوا مليارات الدولارات من المال العام.

وكان من أبرز طرق سرقة المال العام التي اكتشفها رئيس الوزراء الجديد حيدر العبادي، لهذه الشبكة الفاسدة، يأتي عن طريق مفاتحة شركات صينية وكورية وغيرها لتنفيذ مشروعات محدّد وبعد أن تقوم تلك الشركة بعرض مبلغ مثلاً "100 مليون دولار" لتنفيذ هذا المشروع، تقوم هذه الشبكة الفاسدة وبتوجيه من أحمد المالكي بمنح العقد لشركة وهمية مرتبطة به مسجلة باسم شخص من "طويريج" على الأرجح، بمبلغ "400 مليون دولار" وبما أن هذه الشركة الوهمية موجودة على الورق فقط وليس لها وجود، تقوم ببيع العقد لـ"مقاول ثانوي" الشركات الصينية أو الكورية التي تمت مفاتحتها منذ البداية بنفس المبلغ الذي طلبته تلك الشركة "100 مليون دولار" وهنا تكون فائدة أحمد المالكي وشبكته "300 مليون دولار" من دون عناء وبعقد واحد.

وتساءل العبادي كم عقد في الأسبوع تمنح هذه الشبكة الفاسدة وكم عقد في الشهر، وأين تلك المبالغ الطائلة التي سرقوها من المال العام" حتى خاطب بغضب كبير الفاسدين في حكومة المالكي "صدام أشرف منكم يا فسدة".

اشترى أحمد نجل رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي (كازينو مينت) والذي يعتبر من أكبر صالات القمار في العاصمة البريطانية لندن، وقد حصل أحمد نوري المالكي على هذا الكازينو بمبلغ 130 مليون دولار أمريكي، حيث يقع كازينو مينت على طريق كرومويل في قلب جنوب كنسينجتون العصرية أمام القصر التاريخي بلندن، وهو ما جعله يكتسب شهرة تجارية وسياحية كبيرة، وقد بدء العديد من سماسرة الحكومة العراقية بالتهافت على هذا الكازينو وذلك بقصد الحصول على ولاء احمد المالكي ووالده نوري المالكي، وقد قدر معدل الدخل اليومي للكازينو بما يقارب 80 ألف دولار، حيث أن غالبية زبائن صالة القمار هذه هم من المسئولين الحكوميين العراقيين، وأن الأموال التي يصرفها هؤلاء المسئولين العراقيين على طاولات القمار المملوكة لنجل رئيس الوزراء نوري المالكي، لهو أكبر دليل على مدى الفساد الذي وصل إليه المسئولين العراقيين من سرقة المال العام والإسراف في تبذيره على الخمارات والكازينوهات وصالات القمار، بينما الشعب المغلوب على آمره يبحث عن قوته وقوت عياله في مكبات الزبالة، وأطفال ومرضى الشعب يموتون لقلة الدواء وانعدامه في المستشفيات العراقية، وكنا نتمنى كشعب عراقي أن نرى المسئولين في بلادنا يضخون الأموال لدعم اقتصاد البلاد من خلال بناء المصانع ودعم البنية التحتية بدلاً من صرف هذه الملايين على القمار والبارات والخمارات والراقصات، لإرضاء شهواتهم وغرائزهم الفاسدة والتي ما ساقت العراق إلى الدمار والخراب.

المالكي: بويّه ابني حَرّر المنطقة الخضراء من الفاسد عصام الأسدي

أثارت المقابلة التلفزيونة التي أجراها رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي مع قناة السومرية ومقرها بيروت، "موجة غضب" بين عدة أطياف سياسية عراقية، حيث دافع المالكي خلالها عن نجله أحمد، معتبرا انه قدم "خدمات أمنية للعراق بمواجهة الفاسدين والجماعات المسلحة"، ذلك ما أعاد فتح ملف أحمد المالكي وعمليات الفساد الضالع بها، وأكدت تحليلات سابقة لسياسيين بأن "المالكي نسخة عائلية استبدادية لا تختلف عن الراحل صدام حسين بفارق ان الأخير لم يكن طائفيا، بعكس حاكم العراق الحالي".

ويواجه المالكي منذ أكثر من عام احتجاجات شعبية عارمة من أجل اصلاح النظام السياسي، وإنهاء المحاصصة والفساد وسياسة الاعتقال التعسفي. ويرى مراقبون أن "حكومة المالكي صمدت في مواجهة الاحتجاجات مستفيدة من التقسيمات الطائفية التي خلفها الاحتلال الأميركي". وأشاروا إلى أن المالكي "نجح في تحييد منافسيه من أمثال مقتدى الصدر وخصومه الرئيسيين طارق الهاشمي وإياد علاوي، نتيجة سيطرته على الجهاز الأمني، ومستفيداً من التوازنات الاقلمية وتعقيدات العلاقة بين واشنطن وطهران".

وقال المالكي خلال المقابلة على قناة السومرية إن "أسباب كره البعض لنجله أحمد يعود إلى أن هناك شخص لم يسمه، يقيم بالمنطقة الخضراء". وأشارت المصادر إلى أن المقصود "مقاول ومتعاون سابق مع الجيش الأمريكي في خدمات الترجمة والأمن والنفط ويدعى عصام الأسدي"، وتابع المالكي :"هذا الشخص يملك ستة عقارات ويدينُ للدولة بـ 6 مليارات دينار (عراقي) كما يملكُ عشرات السيارات المصفحة ومئآت المسلحين من الذين يحملون كواتم الصوت وصادرٌ بحقهِ، أوامر إلقاء قبض، إلا أن الجهات الأمنية تخشى تنفيذ قرار المحكمة بحقه، ولكن ابني أحمد تعهد بتنفيذ الاعتقال وترأس قوات أمنية، ونجح في ذلك وأخذ الستة مليارات وأخذ العقارات وكواتم الصوت ومائة سيارة مصفحة دخلت بالتهريب".

ويشغل أحمد المالكي منصب معاون مدير المكتب الخاص لرئيس الوزراء منذ ثلاثة أعوام ولا يوجد له أي صفة أو منصب عسكري أو أمني. ولفت مصدر مقرب من مجلس النواب العراقي إلى أن "منصب وصلاحيات أحمد المالكي كانت مثار جدل طوال الوقت".

وأضاف "يتقاضى نجل رئيس الوزراء 16 مليون دينار عراقي راتباً شهرياً، لكنه ليس استثنائياً في حالة الفساد المستشرية في الحكومة ومجلس النواب والذين يستأثرون باقتطاعات مالية لهم ولمقربين منهم، ما يفسر صمت كثير من نواب الشعب عندما يتعلق الأمر في حالات الفساد".

ورصد موقع "الجمهور" من مصادر متعددة حجم قضايا الفساد الضالع فيها نجل رئيس الوزراء، والتي أشار محللون إلى أنها تفسر في كثير من الأحيان طبيعة السياسة الداخلية والخارجية للعراق، ومن هذه القضايا، قناة السومرية نفسها والتي استخدمها المالكي من أجل تحسين صورة ابنه، حيث تبين أنها مملكوة لنجل المالكي مؤخراً. كذلك كشفت المصادر عن "أن نجل المالكي شريك تجاري رئيسي مع منصور نجل مسعود البرزاني، رئيس إقليم كردستان العراق".

وأكدت مصادر سياسية متطابقة أن أحمد المالكي ومن خلال سلطة أبيه "عمل على إخراج كميات كبيرة من الأموال العراقية وأموال المساعدات وإعادة الإعمار وأنشأ من خلالها شركات واستثمارات عقارية في كل من دولة الإمارات العربية المتحدة وسورية".

وذكرت مصادر مطلعة أن فساد أحمد المالكي كان مثار جدل بين إبراهيم الجعفري وقائد منظمة بدر هادي العامري من جهة ورئيس الوزراء من جهة أخرى.وبحسب المصادر فإن الجعفري أبلغ المالكي بأن نجله "قام طيلة شهور باخراج كميات كبيرة من المال وأودعها في بنوك أجنبية بمساعدة شريكه حسين زوج ابنة المالكي المعروف بـ(أبو رحاب)، إلا أن المالكي رد على الجعفري بقوله: إن هذا الأمر لا يعنيك بشيء"، مشيراً إلى أنه "يعرف كيف يعالج الموضوع وأمره بأن لا يتدخل في مثل هذه المواضيع".

وتشير المصادر أيضاً إلى أن اسم أحمد المالكي "ورد في قضية السلاح الروسي أواخر العام 2012 قبل أن يتم إغلاق الملف ويذهب ضحيتها علي الدباغ المتحدث السابق باسم الحكومة العراقية"، كما تشير المصادر إلى عدداً من الفنادق والمجمعات السكنية والأراضي تم الاستيلاء عليها من قبل أحمد المالكي عبر شركاء يعملون لصالحه ولصالح أبيه".

حليف للمالكي تراس لجنة نزاهة بغداد

أعلن رئيس الحكومة نوري المالكي، تقديمه ملفات فساد إلى هيئة النزاهة، فيما كشفت مصادر سياسية مطلعة "انطلاق حرب الملفات"، في إطار التحضير للحملات الانتخابية المقبلة، وهددت كتلة سياسية بالكشف عن ملفات ضد ائتلاف دولة القانون.

وفي غضون ذلك، أكدت هيئة النزاهة "وجود مؤشرات انهيار جبهة الفساد في العراق".

وقال المالكي، خلال كلمة له خلال الاحتفالية التي أقامتها هيئة النزاهة لمناسبة الأسبوع الوطني للنزاهة في قاعة الخلد ببغداد، إنه قدم "العديد من ملفات الفساد إلى هيئة النزاهة".

وأضاف المالكي، أن "تلك الملفات كانت ناقصة الدليل بسبب تراجع من يكشفها عن الشهادة أمام القضاء"، فيما لفت إلى أن اخطر "أنواع الفساد الذي يكون بدوافع سياسية".

وأوضح المالكي أن "الحريات تشجع على الفساد وبعض وسائل الإعلام تستخدم الحرية للسطو على الآخرين وهناك مفسدون يهددون هيئة النزاهة والقضاة ورجال الأمن تحت بحبوحة الحرية"، مشيراً إلى أن "المواطن العراقي غير محب وغير حريص على الحكومة بسبب ما لاقاه من الحكومات السابقة".

واتهم رئيس الحكومة المعارضين للعملية السياسية بـ"استغلال" الفساد الإداري والمالي في الدعاية الانتخابية، فيما أكد أن نتائج الانتخابات المقبلة ستكون "سيئة". وفي موازاة ذلك، كشف قيادي بارز في التيار الصدري لـ"العالم" أن "أحد حلفاء المالكي تولى رئاسة لجنة النزاهة في مجلس محافظة بغداد، للتغطية على ملفات فساد تتعلق بشخصيات تنتمي إلى ائتلاف دولة القانون". وقال مصدر في مجلس محافظة بغداد، لـ"العالم"، إن "الكتل

السياسية تستعد لبدء حرب الملفات في إطار الحملة الانتخابية المقبلة". وأن "هناك ملفات فساد كبيرة ظهرت مباشرة بعد انتخابات مجالس المحافظات الأخيرة، وكان في مقدمتها مجلس بغداد".

كما أن "ائتلاف دولة القانون كان يسيطر على معظم المجالس السابقة، والآن جاء خصومه إلى الصدارة عبر ائتلافات ثلاثية ورباعية، فقام عدد من قيادات الكتلة التي يتزعمها رئيس الحكومة نوري المالكي بمحاولات عدة لإخفاء ملفاتهم".

وتابع المصدر، "هناك مخاوف كبيرة داخل ائتلاف دولة القانون بسبب تلك الملفات، درجة أن قياديين فيه طلبوا بشكل شخصي من مسؤولي لجان النزاهة التغطية عليها". وتعتقد دولة القانون أنها المتضرر الأكبر جراء الحملات الدعائية باعتبار أن ملفاتها صارت بيد خصوم، لا سيما في المحافظات التي كان يسيطر على حكوماتها المحلية في السابق".

في المقابل، أشار المصدر إلى أن "كتلة الأحرار التابعة للتيار الصدري تحركت لكشف ملفات الفساد وتمكنت من ترؤس لجنة النزاهة في البصرة التي تعد المحافظة الأكبر بعد بغداد إضافة إلى محافظة واسط وأعضاء ناشطين في لجنة النزاهة بالناصرية والديوانية".

وفي مجلس النواب، أشار مصدر لـ"العالم"، أن "كل الملفات التي يلوح بها أعضاء دولة القانون هي ملفات مطروقة، سبق أن تم طرحها في حملات انتخابية سابقة، كما هو الحال مع نواب جرى الحديث عن صلاتهم بالبنك المركزي، واستغلالهم للنفوذ العام، أو قيامهم بجولات علاجية خارج العراق بمبالغ طائلة". لكن المصدر أكد أن "كل المسؤولين والنواب عليهم ملفات فساد باستثناء الوزراء الذين لا يمكن تثبيت أي ملفات ضدهم، باعتبار أن ملفاتهم عبارة عن عمولات (كومشنات) يتقاضونها من أشخاص وشركات على شكل سيارات أو منازل أو ما شابه، إذ لا وجود لوثائق أو مستندات تثبت تقاضيهم هذه العمولات".

ورفض نواب الإجابة على سؤال لـ"العالم" بشأن طبيعة الملفات التي تملكها الكتل السياسية ضد بعضها، وأشاروا إلى أن "اتفاقاً ضمنياً بين الفرقاء بوجود تهدئة سياسية على الصعيد الإعلامي لحين انتهاء الدعايات الانتخابية المقبلة".

من جهته، قال رئيس هيئة النزاهة القاضي علاء جواد حميد إن "مواجهة الفساد والتصدي له بحزم يمتلك معنى مرادف له أنه الدفاع عن كرامة الإنسان في حقه ببناء الوطن ومحاربة الفقر وتوفير سبل العيش الكريم لأبنائه والحفاظ على سلامة وأمن الوطن".

وأضاف حميد أن "عمل هيئة النزاهة يصب في صالح الفقراء والشباب عبر الاستثمار الأمثل للمال العام واحترام حق المواطن في تكافؤ الفرص"، لافتاً إلى أنه "عمل يتطلب الصبر للوصول إلى الحقائق كما يتطلب الشجاعة في اتخاذ القرار ونكرات الذات، من أجل قضية الشعب و الوطن.

الامتيازات الخاصة لأقارب ومقربين للمالكي

يرى سياسيون بارزون في العملية السياسية الجارية في العراق أن "مع قرب رحيل رئيس الوزراء المنتهية ولايته نوري المالكي عن رئاسة الحكومة العراقية يبدو أنه حريص على إبقاء نفوذه السياسي والرسمي فعالاً، حيث يواصل منذ أيام إصدار قرارات بمنح امتيازات ومكارم لأقاربه ومقربين منه، لكن فعاليات سياسية تعتبر هذه القرارات غير قانونية لأنها تصدر عن حكومة لتصريف الأعمال، ولذلك فهي تستعد لحشد قواها داخل مجلس النواب لإلغائها"، مؤكدة أن "عددها قد وصل إلى 370 قراراً".وكان قد أصدر المالكي قرارات بتعيين مستشاره الإعلامي علي الموسوي مديراً عاماً في وزارة الخارجية والعضو في ائتلاف دولة القانون "علي الشلاه" رئيساً لهيئة أمناء شبكة الإعلام العراقية، بعد أن قرر عزل رئيس هيئة الأمناء السابق "حسن سلمان"، كما عيّن الأمين العام لمجلس الوزراء "علي العلاق" المنتمي لحزبه الدعوة محافظاً للبنك المركزي لحين تشكيل الحكومة

المقبلة، كما عيّن المالكي مدير مكتبه حامد خلف أحمد أمينًا عاماً جديداً لمجلس الوزراء خلفاً لعلي العلاق بعد تعيينه محافظاً للبنك المركزي.

وتأتي هذه القرارات تكريماً من المالكي لعدد من المقربين له، وخشية أن تقوم الادارة الحكومية الجديدة بإبعادهم عن المؤسسات الحكومية واسناد وظائف هامشية لهم فأراد أن يبقيهم في إدارات لها تأثيرها للاستفادة منهم لصالحه بعد رحيله من رئاسة الحكومة، كما أبلغ مصدر مطلع "إيلاف" اليوم.

وكعادته في الكرم الطائي، فقد عمد المالكي الى توزيع أراضٍ وسط العاصمة بينها مخصصة لإنشاء متنزهات عامة على قادة أمنيين في مقدمتهم وزير الدفاع وكالة سعدون الدليمي والفريق أول الركن طالب شغاتي رئيس جهاز مكافحة الإرهاب. وأصدر المالكي أوامر إلى أمانة بغداد تقضي بتوزيع أراضي المتنزه الواقع في حي المستنصرية محلة 504 زقاق 20 المجاور لمدرسة بهراء الابتدائية ومساحته نحو خمسة دونمات إلى 19 قائداً أمنيًا.

وأوضحوا أنّ "من بين القادة الأمنيين، الذين تم شمولهم بتوزيع هذه الأراضي، وقيمة كل منها حوالي مليار دينار (حوالي مليون دولار أميركي)، إضافة إلى وزير الدفاع وكالة سعدون الدليمي، كلاً من المستشار الإعلامي لوزارة الدفاع الفريق الركن محمد العسكري وقائد طيران الجيش وقائد القوة الجوية وقائد عمليات نينوى وقائد عمليات الأنبار وقائد عمليات صلاح الدين وآخرين من القادة الأمنيين".

ومن جهتها، قالت مصادر سياسية أن "بعض مكونات التحالف الوطني الشيعي قد اتفقت على إلغاء جميع قرارات رئيس الوزراءالمنتهية ولايته نوري المالكي، خلال فترة حكومة تصريف الأعمال"، وأكدت أنه أصدر خلال هذه الفترة نحو 370 قراراً". وأوضحت أن "قرارات المالكي تضمنت منح مقربين منه بدلات مالية وسيارات وقطع أراضٍ بعضها يقع في موقع ترفيهي وسط بغداد".

ووصفت منح المالكي قطع أراضٍ مستقطعة من متنزهات عامة إلى أشخاص مقربين منه بأنه "جريمة بحق الشعب وخطوة لتكريم المذنب والمتخاذل"، في إشارة إلى القيادات الأمنية التي انهزمت أمام تقدم تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" وسيطرته على محافظات ومناطق شاسعة من العراق.

ومن جهتهم، أشار نواب إلى أنّ مجلس النواب يعتزم التحقيق في هذه الإجراءات خلال جلسات مقبلة معتبرينها مخالفة للقانون وخارج الصلاحيات الدستورية للحكومة المنتهية ولايتها، ولا يمكن القبول بها تحت أي ظرف.

وأشاروا إلى أنّ انتهاء عمر الحكومة واقتصار واجبها على تصريف الأعمال لا يمنح رئيس الوزراء المنتهية ولايته الصلاحيات نفسها التي كان يمتلكها إبان وجوده في السلطة، وبالتالي أي أجراء عدا تصريف الأعمال يعد مخالفًا للقانون والدستور.

الملاحق

ملحق (1)

أهم الأحداث لعام 2007 (في عهد حكومة المالكي)

1. **شهر كانون الثاني** 2007

ب. مطلع العام 2007 إعدام الرئيس السابق صدام حسين في أول أيام العيد وقد أثار إعدامه في هذا اليوم ردود فعل دينية على إعدامه، علماً بأن الإعدام وقعه رئيس الوزراء وليست هيئة الرئاسة حسب نص الدستور العراقي.

ج. في 1/ 1/ 2007 أصدرت وزارة الداخلية قراراً بإغلاق قناة الشرقية الفضائية وقيام الشرطة بمداهمة مكتبها في بغداد وتحطيم الباب والأثاث بذريعة قيامها بإثارة أعمال العنف.

د. في 11/ 1/ 2007 على الدباغ الناطق باسم الحكومة يعترف بوجود ولاءات في صفوف قوات الأمن العراقية التي اخترقت من قبل المليشيات، وأكد على وجود العديد من العناصر الفاسدة في صفوفها، وأوضح بقوله طردنا أكثر من (6000) من منتسبي الداخلية.

هـ. في 13/ 1/ 2007 اعتقال خمسة إيرانيين في أربيل وزيباري يقول إنهم لا يحملون جوازات دبلوماسية.

و. في 14/ 1/ 2007 بوش يقر بأن قرارات إدارته زادت من حالة عدم الاستقرار في العراق منذ الغزو الذي قادته بلاده للعراق. وبأن الجنود الأميريكين قد يواجهون في العراق وضعاً حرجاً أشبه بما كانت تواجهه القوات الأمريكية في فيتنام عام 1968.

ز. في 18/ 1/ 2007 جرى اعتقال (400) من عناصر جيش المهدي في السماوة والمالكي يقول إن الخطة الأمنية الجديدة لن تبقى ملاذاً للخارجين عن القانون. واعتقال عبد الهادي الدراجي الناطق باسم التيار الصدري.

ح. في 19/ 1/ 2007 الأمم المتحدة تعلن نزوح (5000) عراقي يومياً من مناطقهم.

ط. في 21/ 1/ 2007 المخابرات الأمريكية أقنعت المالكي بتورط مليشيات الصدر بعمليات القتل والتهجير الطائفي ورفع المالكي حمايته عن جيش المهدي المخترقة من قبل فرق الموت، وقدم بوش للمالكي معلومات موثقة حول الذبح الطائفي الذي مارسه جيش المهدي.

أ- في 21/ 1/ 2007 أعلن هوشيار زيباري وزير الخارجية إن العراق بصدد إعادة النظر بصورة مكثفة في بروتوكولاته الدبلوماسية مع إيران، ومن المحتمل وضع قيود جديدة، جاء ذلك بعد اعتقال الإيرانيين الخمسة في أربيل الذين اتهمتهم القوات الأمريكية بالانتماء إلى الحرس الثوري الإيراني الذي تعتبره الولايات المتحدة منظمة إرهابية.

ب- في 24/ 1/ 2007 أكد الجيش الأمريكي إنهم اعتقلوا (600) عنصر من جيش المهدي الموالي لمقتدى الصدر خلال (45) يوماً الأخيرة، وبوش يقول إن المتشددين السنة والشيعة وجهان لعملة واحدة. والدراجي يعترف بعلاقته بالحرس الثوري الإيراني وكذلك مع أبو درع قائد فرق الموت وبإصدار أحكام ضد السنة.

ج- كتاب رسمي صادر من مجلس الوزراء (سري) بتاريخ 14/ 1/ 2007 يطلب إخفاء قيادات جيش المهدي من الخط الأول الذي يرتبطون بالحرس الثوري الإيراني المدرجة أسمائهم (العدد 11) ويفضل إرسالهم إلى إيران.

د-في 29/ 1/ 2007 قامت الحكومة العراقية بدعم القوات الأمريكية بالهجوم على عشائر جنوبية خلال زيارة النجف متهمين هذه العشائر بتكوين (جند السماء) وقيام مجزرة أبناء العشائر وأسر (502) بينهم (210) من الجرحى وإسقاط مروحية أمريكية ومقتل 11 على متنها ومقتل (120) من الجيش والشرطة العراقية.

هـ-في 31/ 1/ 2007 دفن في كربلاء (1892) جثة منذ حزيران 2006 حتى تاريخه.

و- مقتل (2000) مدني عراقي خلال شهر كانون الثاني 2007 في العراق.

ز- تهجير 1.8 مليون عراقي داخل العراق.

ح- وتهجير 1.2 مليون عراقي خارج العراق.

2- **شهر شباط** 2007

ط- في 1/ 2/ 2007 قالت صحيفة الاندبندنت البريطانية أن (2) مليون عراقي فروا إلى الخارج ونزوح حوالي (1) مليون في داخل العراق بسبب تصاعد العنف الطائفي في العراق. وأن أكثر من ألف عراقي يغادرون بلادهم يومياً.

ي- في 3/ 2/ 2007 عبد العزيز الحكيم يبحث مع وزير الخارجية الإيراني الأوضاع في العراق ويرى ضرورة اشتراك دول الجوار في حل الأزمة العراقية.

ك- تقرير أمريكي للاستخبارات يؤكد أن التدهور في العراق سيستمر للسنة القادمة واحتمال تدخل دول الجوار وزيادة عدد المهاجرين من العراق. وأن الدعم الإيراني للمليشيات يزيد من تفاقم الوضع في العراق.

ل- في 4/ 2/ 2007 نواب الائتلاف الموحد يرفضون مناقشة أحداث الزرقاء في النجف.

م-في 5/ 2/ 2007 عبد العزيز الحكيم وأثناء لقائه مع خامنئي يدعو للحوار بين واشنطن وطهران.

ن- في 7/ 2/ 2007 مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تعلن 1.8 مليون عراقي مهجر بسبب العنف الطائفي داخل العراق. 1.2 مليون عراقي مهجر بسبب العنف الطائفي خارج العراق.

س- في 9/ 2/ 2007 اعتقال حاكم عباس الزاملي وكيل وزارة الصحة بعد مداهمة للقوات المشتركة (الأمريكية والعراقية) لوزارة الصحة، والزاملي من التيار الصدري متهم بعمليات قتل وتصفية إرهابية لأطباء ومرضى وتحويل المستشفيات إلى مسلخ بشري.

ع- في 10/ 2/ 2007 وزير الدفاع الأمريكي يعلن إن لدى الولايات المتحدة أدلة على ضلوع إيران في عمليات العنف في العراق التي تحصد أرواح آلاف العراقيين.

ف- في 11/ 2/ 2007 رئيس المفوضية العليا لشؤون اللاجئين يعلن أن نزوح العراقيين من مناطقهم يمثل كارثة إنسانية.

ص- في 14/ 2/ 2007 الإعلان عن بدء الخطة الأمنية رسمياً في بغداد وتقسيم بغداد إلى عشرة مناطق.

- في 14/ 2/ 2007 قوات أمريكية داهمت مسجد براثا ومكتب الشيخ جلال الدين الصغير ومصادرة أسلحة ووثائق. والشيخ جلال أحد أعضاء مجلس النواب وقيادي في المجلس الأعلى الإسلامي.

- في 16/ 2/ 2007 الرئيس جلال الطالباني أعلن (إن الكثير من كبار المسئولين في جيش المهدي تلقوا الأوامر من قيادتهم بترك العراق لتسهيل مهمة القوات الأمنية في تنفيذ خطتها الأمنية).

- في 17/ 2/ 2007 أعلن الجنرال الأمريكي جوزيف فيل أن (211) ألف جندي بينهم (53) ألف جندي أمريكي يساهمون بتنفيذ خطة أمن بغداد، واختفاء المليشيات الدينية من شوارع بغداد خشية من القوات الأمريكية.

- في 19/ 2/ 2007 فضيحة اغتصاب صابرين الجنابي تهز بغداد من قبل أربعة من جماعة حفظ النظام وقد وثّوت بالصوت والصورة عملية اغتصابها.

- في 28/ 2/ 2007 أعلن عن مقتل (6376) مدنياً عراقياً خلال الشهرين الماضيين.

- الداخلية العراقية مقتل (1646) خلال شهر شباط/ فبراير 2007.

- العثور على (544) جثة في العاصمة العراقية خلال شباط/ فبراير 2007.

- العثور على (138) جثة خارج العاصمة العراقية خلال شباط/ فبراير 2007.

- اعتقال (1954) من الإرهابيين ومقتل (450) منهم خلال هذا الشهر.

3- شهر آذار/ مارس

أ- في 8/ 3/ 2007 أعلن القاضي راضي حمزة الراضي رئيس هيئة النزاهة في العراق إن حجم الفساد في العراق يمثل (8) مليار دولار وأن (8) وزراء متورطين و(40) مدير عام، وأن الوزراء والمدراء العامون كلهم هربوا إلى خارج العراق.

في 11/ 3/ 2007 انعقاد المؤتمر الدولي لأمن العراق في بغداد حضرته (16) دولة من بينها الدول الدائمة. وصرح رئيس الوزراء المالكي عند افتتاح المؤتمر بعدم التدخل في شؤون بلاده قائلاً إن المصلحة الوطنية هي السبيل لإنقاذ العراق. وقبل انتهاء المؤتمر دوى انفجار بالقرب من وزارة الخارجية حيث ينعقد المؤتمر ناتج عن قذائف مورتر (هاون)، مما أدى إلى إنهاء المؤتمر دون صدور بيان ختامي عنه.

ب- في 12/ 3/ 2007 أعلن الجنرال ديفيد باتريوس قائد القوات الأمريكية في العراق إن الخطة الأمنية قد تمتد لعدة أشهر. وأن حل مشكلة العنف في العراق لا يمكن أن تتم دون إجراء سياسي من جانب الزعماء العراقيين ومصالحة الجماعات المتضررة وليس هناك حل عسكري للتمرد في العراق.

ج- في 16/ 3/ 2007 أعلن وزير التعليم العالي عن اغتيال (196) أستاذ جامعي في العراق منذ الغزو الأمريكي للعراق. وهروب الآلاف منهم خارج العراق تحسباً من الاغتيال.

د-في 16/ 3/ 2007 كشفت صحيفة الزمان عن وجود (61) ألف معتقل عراقي بالشبهة في سجون القوات الأمريكية. وأن (50) ألف عراقي اعتقلوا في إطار خطة أمن بغداد في سجون وزارة الداخلية.

ه-في 17/ 3/ 2007 الإعلان عن وفاة سعدون حمادي عضو القيادة القطرية السابق لحزب البعث في ألمانيا.

و- في 17/ 3/ 2007 أعلنت صحيفة التايمز لجوء القاضي رؤوف عبد الرحمن وعائلته إلى بريطانيا، والقاضي رؤوف هو الذي حاكم الرئيس السابق صدام حسين.

ز- في 17/ 3/ 2007 أعلنت صحيفة واشنطن بوست قيام القوات الأمريكية بتوسيع سجن بوكا جنوب العراق وسجن كوبر قرب المطار لاستيعاب الزيادة من المعتقلين العراقيين.

ح- في 18/ 3/ 2007 ديفيد باتريوس يقول الزمن ليس في صالح القوات الأمريكية وأن أميركا تواجه الانهيار على الطريقة الفيتنامية. وهذا ما يُمكّن أميركا لتقسيم العراق وإلى انسحاب مستعجل.

ط- في 20/ 3/ 2007 تنفيذ حكم الإعدام بطه ياسين رمضان نائب رئيس الوزراء السابق.

- في 21/ 3/ 2007 قوة أمريكية داهمت مكتب القيادي بهاء الأعرجي بالكاظمية من التيار الصدري والنائب في البرلمان وصادرت بعض محتويات المكتب، ولم تعتقل أحداً من الحراس.

- في 23/ 3/ 2007 جرت محاولة اغتيال لسلام الزوبعي نائب رئيس الوزراء أثناء صلاة الجمعة أدى إلى وقوع (9) قتلى من مرافقيه بينهم شقيقه وإصابة (15) آخرين بجروح وقد أصيب الزوبعي بجروح في مناطق مختلفة من جسمه.

- في 24/ 3/ 2007 انشقاق في جيش المهدي لمصلحة إيران يقوده قيس الخزعلي ويضم الجناح المنشق حوالي (3000) مقاتل تدربوا في إيران. وكان الجيش الأمريكي قد اعتقل الخز علي قبل أسبوع واتهامه بقتل وخطف خمسة جنود أميركيين في كربلاء.

- في 25/ 3/ 2007 أعلن الكونغرس الأميركي إن تكاليف الحرب بلغت (510) مليار دولار حتى الآن منذ عام (2001).

- في 27/ 3/ 2007 مغادرة السفير الأميركي خليل زاد العراق لتعيينه ممثلاً لبلاده في الأمم المتحدة وكان في وداعه عادل عبد المهدي وبرهم صالح وحاجم الحسني.

- في 31/ 3/ 2007 مقتل (1806) مدني عراقي خلال شهر شباط. ومقتل (2078) مدني عراقي قتلوا خلال شهر آذار/ مارس.

4- **شهر نيسان** 2007

- في 3/ 4/ 2007 القوات الحكومية تعتقل (350) شخصاً من حي الجامعة ببغداد في عمليات دهم وتفتيش واعتقالات عشوائية مما دعا أهالي الحي إلى التظاهر احتجاجاً على هذه الممارسات.

- في 5/ 4/ 2007 خطف (22) راعي غنم شمال كربلاء مع أغنامهم في منطقة الرفيع على يد شرطة.

- في 6/ 4/ 2007 أعلن عن هروب (7) آلاف فلسطيني من العراق بسبب الحملة الطائفية والعنصرية ضدهم.

- في 9/ 4/ 2007 اليونيسيف يعلن عن وجود 4-5 ملايين طفل يتيم في العراق وهم في تزايد مستمر بسبب العنف الطائفي.

- في 12/ 4/ 2007 تفجير جسر الصرافية الحديد من قبل مجهولين لعزل الكرخ عن الرصافة، والاندبندنت ذكرت أن خطة أمنية أميركية جديدة في العراق لعزل بغداد وهذه الخطة أعدها قائد قوات الاحتلال في العراق ديفيد باتريوس.

- في 13/ 4/ 2007 هيئة النزاهة تعتبر وزارة الداخلية والتعليم العالي والدفاع هي الأكثر فساداً في العراق.

- في 14/ 4/ 2007 انفجار قرب جسر الجادرية يقتل (35) ويجرح (50) آخرين.

- في 15/ 4/ 2007 أفاد متحدث عسكري حول تطبيق خطة أمن بغداد (فرض القانون) أدت إلى مقتل (628) عراقياً وجرح (1494) وقتل (188) مسلحاً والعثور على (255) جثة واعتقال (5215) عراقياً.

- في 16/ 4/ 2007 التيار الصدري يعلن انسحابه من الحكومة، ولهم (6) وزارات هي وزارة الصحة، شؤون المحافظات، المواصلات، السياحة، الزراعة ووزارة دولة لمنظمات المجتمع المدني، ويعود السبب لعدم جدولة انسحاب القوات الأميركية من العراق.

- في 16/ 4/ 2007 اتهمت الحكومة حاكم الزاملي وكيل وزارة الصحة المعتقل باختطاف وكيل وزارة الصحة الآخر عمار الصفار (من حزب الدعوة).

- في 18/ 4/ 2007 انفجار سيارة مفخخة في الصدرية/ ببغداد تؤدي لمقتل (118) وإصابة (139) آخرين.

- في 20/ 4/ 2007 غيتس وزير الدفاع الأميركي والرئيس حسني مبارك يتفقان في القاهرة على العمل للحد من النفوذ الإيراني في العراق والدعوة لتشجيع عملية المصالحة بين العراقيين.

- أميركا تعلن في 20/ 4/ 2007 قبولها استضافة (25) ألف لاجئ عراقي من أصل (3) مليون عراقي.

- في 20/ 4/ 2007 منظمة العفو الدولية تصف العراق بأنه رابع دولة في العالم في تنفيذ إحكام الإعدام وقد أعدم أكثر من (65) شخصاً عام 2006.

- في 21/ 4/ 2007 بناء جدار عازل من الإسمنت حول الأعظمية بطول (5) كيلومترات تحت ذريعة منع الهجمات المسلحة عليها، وجعل لها منفذ واحد للسيطرة عليها، ضمن عملية تقطيع بغداد إلى كانتونات.

- في 27/ 4/ 2007 اليونسكو تعلن أن 70٪ من الطلبة العراقيين البالغ عددهم (3) ملايين قد توقفوا عن متابعة الدراسة بسبب العنف وانهيار نظام التعليم في العراق.

5. **شهر مايو/ أيار** 2007

- في 3/ 5/ 2007 احمد أبو الغيظ وزير الخارجية المصري يصرح (مصر تهدف لوقف حمام الدم في العراق).

- في 4/ 5/ 2007 عقد مؤتمر شرم الشيخ لدعم العراق بحضور (60) دولة وسبع دول وافقت على شطب 80٪ من ديونها على العراق. وجاء في البيان الختامي مساعدة الشعب العراقي وحكومته على تعزيز العملية السياسية والدعوة لمنع الإرهابيين والأسلحة من العراق، وإليه والدعوة لتعزيز الوحدة الوطنية وإنهاء العنف ومعالجة مسألة الطائفية ونزع سلاح المليشيات والمجموعات المسلحة غير القانونية دون استثناء. وبناء جيش وطني غير طائفي وإلغاء قانون اجتثاث البعث. والتأكد على وحدة وسيادة أراضي العراق واستقلاله السياسي.

- في 11/ 5/ 2007 زيارة تشيني نائب الرئيس الامريكي للعراق وزيارته للمالكي حيث تناول النقاط التالية: دعم حكومة المالكي، تسريع بناء القوات المسلحة وتسليحها، استعراض أمن خطة بغداد سير العملية السياسية وتوسيع المشاركة، تعزيز المصالحة الوطنية وتأكيد الحوار مع سورية وإيران.

- في 12/ 5/ 2007 عقد المجلس الأعلى الإسلامي مؤتمراً، قرر فيه رفع كلمة (ثورة) من اسمه بعد مؤتمر الحزب، ويفك ارتباطه بخامنئي ملتحقاً بالسيستاني وإعادة انتخاب عبد العزيز الحكيم زعيماً له.

- في 18/ 5/ 2007 عبد العزيز الحكيم يعالج في الولايات المتحدة في هوستن بولاية تكساس من سرطان الرئة وبعد ثلاثة أيام اختار استكمال علاجه في إيران.

- في 22/ 5/ 2007 فشل لجنة الدستور التي شكلها البرلمان بشأن الاتفاق على التعديلات لمواد أساسية في الدستور.

- في 23/ 5/ 2007 صرح الشيخ محمد اليعقوبي إن السياسيين العراقيين القادمين من الخارج شركاء المجرمين القتلة في المسؤولية عن دماء العراقيين الأبرياء وخراب البلاد وتبديد ثرواته.

- في 24/ 5/ 2007 مقتل (146) من المرتزقة في العراق خلال الأشهر الثلاثة الأولى من هذا العام وأن (917) هم مجموع المرتزقة المتعاقدين مع الجيش الأمريكي الذين قتلوا في العراق. وأن (12) ألف من المرتزقة أصيبوا منذ الغزو الأميركي للعراق عام 2003.

- في 25/ 5/ 2007 حميد الهايس رئيس مجلس إنقاذ الأنبار سلم رسالة إلى الحكومة يطالب فيها بتسريع المصالحة الوطنية.

- في 25/ 5/ 2007 كشف مسؤول أميركي إن دائرة الهجرة والتجنس منحت علي الشمري وزير الصحة العراقي من التيار الصدري حق اللجوء المؤقت للولايات المتحدة ضمن برنامج منح اللجوء المؤقت للعراقيين. والشمري متهم بالطائفية والفساد في وزارته.

- في 26/ 5/ 2007 مصادر في التيار الصدري تعلن عودة الصدر من إيران قبل أيام عبر الحدود البرية.
- في 30/ 5/ 2007 مقتل (2000) مدني عراقي خلال شهر أيار/ مايو هذا العام.
- في 31/ 5/ 2007 بوش يصرح بقوله (نفكر بالبقاء طويلاً في العراق على طريقة كوريا الجنوبية).
- في 31/ 5/ 2007 مقتل (230) عالم دين سني منذ 22/ 2/ 2006 تاريخ تفجير مرقد الإمام علي الهادي في سامراء.

اختطاف (100) عالم دين سني آخر

استهداف (240) مسجد للسنة

استهداف (200) حسينية للشيعة

استهداف (120) مزار للشيعة

6. **شهر حزيران** 2007

- في 5/ 6/ 2007 نشرت صحيفة الصباح العراقية (6) نقاط لتعزيز المصالحة الوطنية

1- تناول القضايا الخلافية في الدستور

2- استيعاب المليشيات

3- إعادة النظر في هيكلية وزارتي الداخلية والدفاع

4- استيعاب الفصائل المسلحة (المقاومة)

5- عزل الجماعات الإرهابية للقضاء عليها

6- إعطاء دور للعشائر وأهالي المدن لإعادة المهاجرين وطرد الإرهابيين من مناطقهم.

- في 6/ 6/ 2007 أعلن مكتب مفوضية اللاجئين لشؤون العراقيين أن (4.2) مليون عراقي أجبروا على ترك منازلهم فيما هاجر (2.2) مليون إلى دول الجوار العراقي وأن الوضع في تردي مستمر.

- في 9/ 6/ 2007 قال الميجور جنرال ديك لينش: أرى قرارات طائفية وليست قرارات عراقية.

- في 10/ 6/ 2007 إقالة رئيس مجلس النواب محمود المشهداني لسوء إدارته وقد صوت (119) نائباً من بين (163) على اقتراح بقبول استقالة المشهداني.

- في 11/ 6/ 2007 لجنة حقوق الإنسان في البرلمان العراقي تعلن إن (40) ألف معتقلاً في السجون الأميركية والحكومية في العراق.

- في 11/ 6/ 2007 تفجير جديد لمرقد الإمامين علي الهادي والحسن العسكري في سامراء أدى إلى تدمير المنارتين رغم وجود قوات الداخلية في سامراء والضاري يتهم الحكومة بتفجيرات سامراء. واعتقال حماية مرقد الإمامين للتحقيق.

- في 13/ 6/ 2007 جرى حرق مسجد في بغداد وثلاثة جنوب بغداد و(9) مساجد في البصرة.

- في 13/ 6/ 2007 كشف الجنرال مارتين ديمبسي في شهادته أمام الكابيتول أن قوى الأمن العراقية البالغ قوامها (188) ألف عنصر فقدت (32) ألف رجل أمن خلال عام ونصف العام قبيل شهر كانون الثاني 2007.

- في 15/ 6/ 2007 هجوم على عدة مساجد هي، مسجد المهاجرين في الغزالية ومسجد 30 تموز في الاسكندرية، وتدمير جامع توبس وإحراق جامع حطين في الاسكندرية، وتفجير جامع طلحة بن عبيد الله في البصرة جنوب الزبير وحرق جامع السلام في المقدادية.
- في 16/ 6/ 2007 تدمير (17) جامع للسنة في أنحاء العراق.
- في 16/ 6/ 2007 العثور على (82) جثة للسنة في مناطق مختلفة.
- في 17/ 6/ 2007 حرق (13) مسجداً في البصرة من قبل مغاوير الداخلية.
- في 18/ 6/ 2007 الجيش الأميركي يعلن 60٪ من بغداد خارج السيطرة.
- في 20/ 6/ 2007 المالكي يرقي مدير شرطة البصرة العميد محمد حمادي المتهم بتفجير المساجد.
- في 22/ 6/ 2007 الشيخ محمد اليعقوبي انتقد موقف الحكومة من تفجير مئذنتي الإمام علي الهادي والحسن العسكري في سامراء ووصف أعضاء الحكومة بالعجزة والمشلولين متهماً إياهم بانتهاك حقوق الإنسان والتغاضي عن معاناة العراقيين.
- في 24/ 6/ 2007 صدور أحكام بالإعدام على كل من علي حسن المجيد وسلطان هاشم وحسين رشيد والمؤبد لصابر الدوري وفرحان الجبوري وإسقاط التهم عن طاهر العاني.
- في 24/ 6/ 2007 اجتماع عمار الحكيم مع السفير الأميركي كروكر في بغداد.

- في 25/ 6/ 2007 انفجار في فندق المنصور ببغداد حيث يجتمع زعماء الصحوة من عشائر الانبار أدى لمقتل (12) وإصابة (35) وبين القتلى (6) من زعماء العشائر.

- في 27/ 6/ 2007 مذكرة اعتقال وزير الثقافة العراقي أسعد كمال الهاشمي بتهمة الإرهاب والشرطة تهاجم بيته وتعتقل حراسه.

- في 29/ 6/ 2007 الأعضاء السنة في الحكومة يعلقون مشاركتهم فيها بسبب موضوع أسعد الهاشمي.

- في 30/ 6/ 2007 الداخلية مقتل (1227) مدنياً عراقياً خلال شهر حزيران/ يونيو.

7. **شهر تموز 2007**

- في 1/ 7/ 2007 حالة من الشلل تصيب مجلس النواب العراقي بسبب تعليق ثلاثة كتل عضويتها وهذه الكتل هي الفضيلة، الصدريين، والتوافق التي علقت حضورها بسبب إقالة رئيس مجلس النواب محمود المشهداني. والجدير بالذكر إن للتوافق (44) مقعداً والحوار (11) عضواً والكتلة الصدرية (30) عضواً والفضيلة (15) عضواً.

- في 7/ 7/ 2007 رئيس الوزراء نوري المالكي هاجم ميليشيات التيار الصدري واصفاً إياها بأنهم من البعثيين والصداميين وعصابات سلب ونهب ويدعو التيار الصدري لاتخاذ قرارات صعبة.

- في 8/ 7/ 2007 أعلن صلاح العبيدي المتحدث باسم الصدر أن المالكي أعطى الضوء الأخضر لجنود الاحتلال لضرب التيار الصدري والقضاء عليه. وقال أوصلنا المالكي إلى الحكم ولبينا مطالبه فانقلب علينا. وقال أحمد الشريفي أن

المالكي يعمل بنفاق وأن موقف التيار الصدري يأتي رداً على تشكيل لجنة تنسيق من حزب الدعوة والمجلس الإسلامي الأعلى من وراء ظهر التيار الصدري.

- في 13/ 7/ 2007 في تقرير للبيت الأبيض جاء فيه إن القوات الحكومية العراقية طائفية واستخدام قوات الأمن لأهداف طائفية، وأشار التقرير إلى خضوع تعيينات لكبار المسؤولين في الجيش والشرطة لاعتبارات طائفية.

- في 19/ 7/ 2007 جبهة التوافق تنهي مقاطعتها للبرلمان. وعودة محمود المشهداني إلى رئاسة مجالس النواب. وكذلك عودة الصدريين إلى اجتماعات مجلس النواب.

8. **شهر آب** 2007

- في 5/ 8/ 2007 رئيس الوزراء نوري المالكي يرفض قبول استقالة جبهة التوافق من الحكومة.

- في 7/ 8/ 2007 الوزراء التابعين لتنظيم إياد علاوي علقوا اجتماعاتهم بالحكومة وعددهم خمسة وزراء.

- في 13/ 8/ 2007 الكشف عن (750) طفل عراقي دون عمر 18 سنة يحتجزهم الجيش الأميركي بذريعة تكليفهم بزرع عبوات ناسفة.

- في 19/ 8/ 2007 القوات الأميركية ومغاوير الشرطة يقتحمون مقر هيئة علماء المسلمين في بغداد في جامع أم القرى.

- في 21/ 8/ 2007 أعلن الرئيس بوش أن هناك خيبة أمل بالقادة السياسيين في العراق، وعلى الشعب العراقي تغيير المالكي.

- في 28/ 8/ 2007 أحداث في كربلاء أدت لمقتل أكثر من (50) وإصابة أكثر من (300) من الزوار بمواجهات بين جيش المهدي والمجلس الأعلى. ووزير الدفاع يقيل قائد عمليات كربلاء اللواء صالح الخزعلي. والمالكي يزور كربلاء على أثر الحوادث ويشير إلى أصابع أجنبية دون أن يسميها ويأمر بمنع التجول.

- في 29/ 8/ 2007 حازم الأعرجي: إن اشتباكات كربلاء اندلعت حين عارضت الشرطة أن يردد الزوار شعارات مؤيدة للصدر وبدأوا بضربهم.

- في 30/ 8/ 2007 المالكي يعلن، المسلحون كانوا يريدون نسف ضريح الإمام الحسين.

- في 31/ 8/ 2007 إلقاء القبض على (400) مشتبه به في أحداث كربلاء وقال مدير مكتب الصدر في كربلاء إن سبب الاشتباكات هو وجود الاحتقان بين التيار الصدري وأنصار السيستاني.

9. **شهر أيلول** 2007

- في 2/ 9/ 2007 هروب راضي حمزة الراضي رئيس هيئة النزاهة إلى الولايات المتحدة.

- في 6/ 9/ 2007 توحد (8) فصائل للمقاومة العراقية.

- في 6/ 9/ 2007 القبض على المسؤول السابق لحماية مرقد الإمامين العسكريين في سامراء أعلن ذلك المتحدث باسم الداخلية.

- في 7/ 9/ 2007 حامد كنوش عضو مجلس محافظة كربلاء قيادي من التيار الصدري يعترف بقيامه ب (22) عملية اغتيال.

- في 8/ 9/ 2007 حامد كنوش عضو مجلس محافظة كربلاء قيادي من التيار الصدري يعترف بقيامه ب (22) عملية اغتيال.

- في 8/ 9/ 2007 انسحاب القوات البريطانية في البصرة من القصر الرئاسي في المطار.

- في 16/ 9/ 2007 انسحاب التيار الصدري من الائتلاف بسبب التحقيق في أحداث كربلاء وموقف الحكومة منها.

- في 17/ 9/ 2007 قيام مرتزقة شركة بلاك ووتر بقتل (17) مدنياً وجرح (18) آخرين في ساحة النسور ببغداد ووزارة الداخلية تعلن إلغاء ترخيص شركة بلاك ووتر. وكونداليزا رايس تتصل بالمالكي وتقول إن تحقيقاً سيجري في الموضوع.

- في 18/ 9/ 2007 بناء جدار عازل حول منطقة حي الخضراء ببغداد بعد الأعظمية والغزالية.

- في 29/ 9/ 2007 قرار لمجلس الشيوخ الأميركي بتقسيم العراق والأكراد يرحبون بالقرار.

- في 30/ 9/ 2007 رئيس الوزراء نوري المالكي يقول: سنحارب المليشيات وكل خارج عن القانون شيعياً كان أم سنياً، وقال أنه يتحفظ على الدور الإيراني والسوري، وأن حكومته لا تسمح لأي كان بالتدخل في شؤونها وأضاف: لا حل للمشكلة الأمنية إلا بالمصالحة السياسية الوطنية. وأكد إن الميليشيات ظاهرة غريبة شاذة تتعارض مع فكرة الدولة ولا يمكن أن تبقى، والآن ليس لها غطاء قانوني ولذلك أضربها في كل مكان.

10. شهر تشرين الأول 2007

- في 1/10/2007 أعلن الشيخ محمد إسحاق الفياض أحد المراجع الدينية الأربع في النجف بدعوة منع الأحزاب التدخل في الأجهزة الأمنية.

- في 2/10/2007 مجلس الوزراء العراقي يرفض أي تدخل في الشؤون الداخلية للعراق.

- في 3/10/2007 إحالة (1616) من منتسبي الأمن العام والحرس الخاص على التقاعد.

- في 5/10/2007 راضي حمزة الراضي يقول أمام الكونغرس الأميركي أن المالكي يحمي أقاربه المفسدين وسمح للوزراء بحماية موظفيهم.

- في 6/10/2007 وكيل وزارة الداخلية اللواء أحمد الخفاجي إن عمليات الخطف في البصرة تتم من قبل شرطة فاسدين ويتم بيع المخطوفين إلى جهات معروفة تتولى المفاوضات والحصول على الفدية.

- في 7/10/2007 الجيش الأميركي يؤكد عودة مقتدى الصدر إلى العراق من إيران والتحق بمقره في النجف.

- في 9/10/2007 مقتل امرأتين عراقيتين مسيحيتين في بغداد من قبل حراس أمنيين غربيين حسب تصريح لمسؤول في الداخلية وهما في سيارتهما وهما مروة أو أنيس وجنيف جلال وقد قتلتا من قبل حراس استراليين ينتمون لشركة أمنية مقرها في الإمارات.

- في 11 /10 /2007 قصف على مقر قيادة أميركي بمطار بغداد بقذائف المورتر أسفر عن مقتل اثنين وجرح (40) آخرين وقد استهدف الهجوم معسكر النصر الذي يضم قيادة القوات الأميركية.

- في 14 /10 /2007 اختطاف رجال دين مسيحيين من السريان في الموصل وهما بيوس عفاص ومازن أيشوع متوكأ في حي الثورة قرب كراج تلعفر حيث كانا يتوجهان لمجلس عزاء.

- في 17 /10 /2007 إطلاق سراح (56) إيرانياً في الكوت بعد اعتقالهم وتم إطلاق سراحهم بموجب مرسوم جمهوري.

- في 20 /10 /2007 أعلن مسعود البرزاني بقوله "مستعدون التصدي لأي توغل عسكري تركي بالمنطقة. وأضاف نحن على أهبة الاستعداد للدفاع عن تجربتنا الديمقراطية وكرامة شعبنا" في حين أعلن أرودوغان بقوله "لن يرضي تركيا سوى تدمير قواعد المتمردين الكرد وتسليم قياداتهم".

- في 21 /10 /2007 قيام الطائرات الأمريكية بغارات على مدينة الصدر ببغداد أسفرت عن مقتل (10) على الأقل وإصابة (49) آخرين حسب الشرطة العراقية.

- في 21 /10 /2007 ميليشيات جيش المهدي تفجر جامع البركة في الوشاش مما ادى إلى إلحاق أضرار جسيمة بالمسجد.

- في 22 /10 /2007 شركة بلاك ووتر الأمنية تعتدي على المدنيين في ساحة النسور يؤدي إلى مقتل (17) عراقياً وإصابة (18) آخرين.

- في 2007/10/30 رايس تأمر بإجراءات مشددة بحق المقاولين الأمنيين (المرتزقة) واعتماد معايير جديدة لتعزيز الرقابة الحكومية على الشركات الأمنية.

11 . شهر تشرين الثاني 2007

- في 2007/11/02 أكرم الحكيم يصرح هناك اختلاف مع الاستراتيجيات والرؤى المتبعة في بغداد لإنجاز المصالحة، وقال لا يمكن أن تتحقق المصالحة من دون تنازلات حقيقية ونظرة أوسع لمصالح البلاد وسعة صدر وتسامح من قبل الحكومة.

- في 2007/11/3 الجنرال أبي زيد الشرق الأوسط لن ينعم بالاستقرار قبل (40) سنة مشدداً على حل الأزمة العراقية بإعطاء الأولية للمساعي السياسية على العسكرية بنسبة 80٪ إلى 20٪.

- في 2007/11/4 عودة (36) عائلة إلى شمال بعقوبة و(10) عوائل للخالص.

- في 2007/11/4 عودة (3000) عائلة عراقية إلى بغداد.

- في 2007/11/6 تدشين سجن الناصرية الجديد الذي يسع لأكثر من (2000) سجين بـ(500) معتقل كمرحلة أولى. وهو أكبر سجن في المنطقة الجنوبية.

- في 2007/11/7 إحالة (200) من منتسبي الداخلية إلى القضاء بتهمة الفساد الإداري والمال وانتهاكات حقوق الإنسان.

- في 2007/11/9 تعيين (18000) من أنصار حزب الدعوة والمجلس الأعلى في الأجهزة الأمنية العراقية.

- في 13/ 11/ 2007 النائب بهاء الأعرجي يطالب رئيس الحكومة بإلغاء البرلمان وإجراء انتخابات مبكرة لضعف أداء مجلس النواب ويطالب بتغيير أسلوب الانتخابات في العراق.

- في 13/ 11/ 2007 نديم الجابري النائب عن الفضيلة يقول نحن مع انتخابات جديدة تقوم على الانتخاب الفردي.

- في 14/ 11/ 2007 رئيس هيئة النزاهة موسى فرج الشويلي يقول أن وزارة الدفاع تحتل المركز الأول في الفساد.

- في 15/ 11/ 2007 مثال الألوسي رئيس لجنة تقصي الحقائق في أحداث كربلاء يشكو من عدم حضور أعضاء اللجنة إلى الاجتماعات، وتلقيه العديد من التهديدات.

- في 16/ 11/ 2007 بهاء الأعرجي النائب عن التيار الصدري يقول، القوات الأميركية تقدم دعماً لوجستياً إلى المجلس الأعلى ضد التيار الصدري.

- في 19/ 11/ 2007 عودة (20) عائلة مهجرة إلى بيوتهم في العامرية ببغداد.

- في 21/ 11/ 2007 زيادة عودة المهجرين من سورية إلى العراق ويقدرون بـ (500 – 1000) شخص يومياً.

- في 23/ 11/ 2007 بهاء الأعرجي النائب عن التيار الصدري يعلن أن الملف الأمني فشل فشلاً ذريعاً على المستوى السياسي بسبب دمج الميليشيات بوزارة الداخلية ومنح الرتب العسكرية جزافاً وبعضهم لا يقرأ ولا يكتب.

- في 24/ 11/ 2007 أعلن عن وجود (9000) شهادة مزورة في وزارة الداخلية والقبض على مزور للشهادات وبحوزته الكثير من الأختام والشهادات المزورة.

- في 28/ 11/ 2007 خلال زيارة علماء السنة للسيستاني في النجف، أعلن السيستاني تحريم دم العراقيين وخصوصاً السنة منهم.

ملحق (2)





يكشف دور العميل نوري المالكي بكل الجرائم التي ارتكبتها // تقرير ذراع الفرس في العراق "عصائب الحق" مليشيات

شبكة المنصور

مجاهدوا منظمة الرصد والمعلومات

استراتيجية المخابرات الايرانيه في العراق يوجهون عمليات متنوعه داخل العراق منها الحصول على معلومات غايه في السريه عن شركائهم في الجريمه القوات الامريكيه والقوات البريطانيه ويحصلون عليها من عناصر منظمة بدر الذين يعملون داخل الجيش والشرطه والاستخبارات اما العمليات التي تدخل في اللعبة المتبادله للسيطره

على الملعب العراقي بين الاحتلاليين لكسب جولة الصراع تنفذها ايران بواسطة اذرعها الميليشياويه في العراق واهم هذه الاذرع ما يسمى (عصائب اهل الحق) و(كتائب حزب الله) هذين الفصيلين ابرزتهما ايران في وسائل الاعلام على انهما فصيلين مقاومين بعد تفجير القبتين في سامراء مباشرة والهدف الايراني من دعم عصائب اهل الحق من حيث التدريب في المعسكرات الايرانية والدعم التسليحي والمادي للقيام بعمليات ضد القوات الامريكية وضد المدنيين العراقيين كجزء من متطلبات المساومه التي تفاوض فيها ايران الامريكيين على ملفها النووي اولا وجزء من متطلبات ابقاء سيطرة الاحزاب المرتبطة على حكم العراق ثانيا

في ضوء هذه المتطلبات تنفذ مليشيات عصائب اهل الحق عملياتها في ضرب مناطق تواجد القوات الامريكية والبريطانية في مطار البصرة او في الطرق الخارجية التي تربط محافظات الجنوب والوسط وعمليات الاختطاف ومنها خطف الجنود الامريكيين في محافظة كربلاء وقتلهم في قضاء المحاويل في محافظة بابل واختطاف البريطانيين من وزارة الماليه وخطف رئيس واعضاء اللجنه الاولمبيه وخطف الاساتذه من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وكل هذه العمليات الاجراميه كانت تجري بتنسيق محكم , بين غرفة العمليات التي يديرها خمسة جنرلات ايرانيين وخمسة عقداء من المخابرات الايرانيه وما بين حكومة الاحتلال واجهزتها.

ليطلع الشعب العراقي على المعلومات التفصيليه عن اختطاف البريطانيين الخمسه وقتلهم من قبل العصائب بأستثناء رهينه حافظوا على حياته كورقه لمساومة الامريكان بأطلاق سراح قائدهم المجرم السادي قيس الخزعلي والدخول كحلفاء في العمليه الانتخابيه لكتلة رئيس دولة القانون وليكتشف الشعب العراقي مدى حقارة المحتلين والاستهانه حتى بأرواح جنودهم ومرتزقتهم فكيف بأرواح العراقيين

المعلومات التفصيليه لعملية اختطاف البريطانيين حصل عليها مجاهدوا المنظمه عن طريق اختراق احد المشاركين في العمليه

مكان الاختطاف في شارع فلسطين قرب النادي التركماني القريب من وزارة المالية والضابط الذي اشرف على عملية الاختطاف داخل العراق عقيد الاطلاعات / مسعود نوري / المعروف بأسم ابو رياض البصري كان هذا الضابط متواجد في وزارة المالية لتقديم التوجيه والدعم اللوجستي للعملية بدءا من من توقيت خروج البريطانيين وطريق سيرهم على طريق محمد القاسم السريع ومعهم الخبير الاقتصادي البريطاني وهو ضابط في المخابرات البريطانيه المالية العراقيه اما البقيه فهم حمايه له ولتنفيذ عملية اختطاف هذا الخبير دربت ايران مجموعه من عصائب اهل الحق المنشقين عن جيش المهدي تدربوا على كيفية تنفيذ الواجبات واشرف على تدريبهم قائد فلسطيني معروف عميل للاطلاعات الايرانيه

الشخص الذي قاد عملية الاختطاف ابن عم سلام المالكي المدعو / ابو سجاد المالكي / وهو من اهالي البصره يسكن في بغداد

بعد عملية الاختطاف مباشرة قامت الاطلاعات الايرانيه بإستخدام احد عملائها المدعو عبد الله كاظم عباس لكي يقوم بتزويد الامريكان بمعلومات وهميه لغرض صرف انظارهم عن الجهه الحقيقيه المسؤوله عن عملية الاختطاف وتسهيل اخراج المختطفين وهذا الاسلوب تستخدمه الاطلاعات بتزويد قوات الاحتلال عبر عناصرها من منظمة بدر والصدريين والدعوه بمعلومات وهميه عبر المخبر السري لاعتقال الابرياء تحت حجة تعاولهم مع المقاومه ولا زالت هذه الطريقه مستخدمة مع قوات الاحتلال

بعد ثلاثة ايام من عملية الاختطاف تولت الاطلاعات الايرانيه اخراج الرهائن بمساعدة وزارة الماليه وتم اخراجهم عن طريق معبر الشلامجه المسيطر عليه من قبل ضباط الدمج التابعين للاحزاب الطائفيه وكان وقت خروجهم الساعه الثانيه بعد منتصف الليل وبتنسيق مع حرس الحدود الايراني واول محطه وصلوا اليها هي مدينة الاحواز وبأشراف عقيد الاطلاعات المدعو / جاسم الكعبي / المكنى ابو مالك وهو من اصول عربيه مكثوا المخطوفين في الاحواز

مدة يوم واحد ثم نقلوا الى مدينة محشور الايرانية وهناك اشرف عليهم ضابط الاطلاعات (آزاد شوشتري) مكثوا في هذه المدينة (15) يوما ثم نقلوا الى مدينة المحمره في بيت عميل للاطلاعات المدعو / سيد كريم تقع هذه الدار في مدينة المحمره منطقة 17 مير قرب جامع / سيد علي الفدنالي / وفي هذا المكان تم تصوير الرهائن والذي بث على الفضائيات بعدها تم نقلهم الى مدينة خرم آباد في بستان كبير في بيت فخم تعود ملكيته لتاجر كويتي قامت الاطلاعات بأستئجاره لمدة ستة اشهر وبأشراف ضابط الاطلاعات جواد فاخري نقلوا بعدها الى مدينة دزفول وفي هذا المكان انقطعت اخبارهم

اما اختطاف منتسبي وزارة التعليم العالي ورئيس واعضاء اللجنة الاولمبية تمت على يد نفس مليشيات عصائب الحق وبأشراف غرفة العمليات التابعة للاطلاعات الايرانية وبالتنسيق مع سلام المالكي وحاليا موجودين في ايران وقسم منهم تمت تصفيتهم

في ختام التقرير / نتوجه بالسؤال الى رئيس حكومة الولايات المتحدة الامريكية السيد باراك اوباما

من هم الارهابيون ؟!! حكومتكم التي نصبتموها التابعة الى ايران وجيشها المكون من المليشيات واستخباراتها التي تقدم المعلومات لغرفة العمليات للمخابرات الايرانية القريبة منكم بقليل من الكيلو مترات ام الارهابيين في عرفكم " الديمقراطي " من يدافعون عن ارضهم وعرضهم وكرامتهم بوجه غزوكم وبوجه آلة المكين الايرانية التي تذبح العراقيين بمختلف طوائفهم واعراقهم

العراقيون يا سيادة الرئيس يتعرضون يوميا الى ارهاب حكومة المنطقة الخضراء ومليشياتها والحرس الثوري الايراني وجيش القدس

رئيس حكومتكم نوري المالكي يستقبل قائد عصائب الحق الايرانية سلام المالكي المسؤول عن قتل جنودكم وخبراء حليفتكم بريطانيا في داخل حصنكم الاخضر

ويعطي توجيهاته لهم بتصفية ة خصومة من عملائكم وعلى رأس قائمة الاستهداف العميل / محمد باقر الفالي / والعميل / عبد الحميد المهاجر / أو العمامه الشيطانيه المحرف لدين الإسلام الذي تعرض لسلوك المالكي في احد محاضراته الطائفيه في مدينة البصره (اللهم اجعلهم يلتي يشتمو بعضنا بالبعض وذلك إرادة الله عز وجل)

المطير الإيراني يوزع أموالي على مليشيات بدر لتصفية الطائفه الاخرى على أعضاء بغداد قبل بدء انتخاباتكم

مجاهدوا منظمة الرصد والمعلومات

٠٢ / كانون الثاني / ٢٠١٠ م

شبكة المنصور عند إعادة النشر أو الاقتباس

كانون الثاني / ٢ ٠ الموافق *** هـ ١٤٣١ محرم ١٦ / السبت

/ ٢٠١٠ م

الملحق (3)

بسم الله الرحمن الرحيم

م/ فساد السيد محمد صاحب الدراجي

تمر وزارة الإعمار والإسكان العراقية بأسوأ حالاتها في ظل تسلم السيد محمد صاحب لها، ونستطيع أن ندرج لكم بعض أبواب الفساد الذي أخذ يستشري بالوزارة بشكل واضح وإليكم بعض الأمثلة التي لا تحتاج إلى برهان:

1. **في مجال المجمعات السكنية:** فبعد أن كان المشروع السكني يحال بمبلغ (50) مليار دينار أصبح نفس المشروع يحال بمبلغ (80) دينار فما فوق علماً أن المواصفات لا تختلف للمجمعات السابقة واللاحقة، إضافة لذلك أصرت الوزارة على الإحالة لشركات ممتلكة أصلاً مثل (شركة أرض السدر/ أحد الشركات المقربة لمعالي الوزير) مما يتطلب تدخلكم والتحقيق بالإحالات الغير نزيهة والتي تلجأ إلى إحالة الأعمال إلى شركات غير كفوءة.
2. الكارثة الأخرى هو تعاقد السيد الوزير المحترم مع شركات أجنبية لكي تشرف على أعمال الوزارة (علماً أن الوزارة تغص بالكوادر الهندسية المتخصصة) بحجة تعليم المهندسين العراقيين وهنا نوضح ما يلي:

أ- تعاقد مع شركة بريطانية للإشراف على مجمعات سكنية في البصرة وميسان وبمبلغ (3) مليارات دينار.

ب- بعد أن باشرت الشركة البريطانية بالإشراف على العمل فوجئ كادر الإسكان في المحافظات أعلاه أن ممثلي الشركة هم عراقيين حديثي التخرج ولا يعرفون عن المواصفات الفنية شيئاً.

ت- أن تجلب شركات أجنبية تنفذ الأعمال شيء مرحب به ولكن أن تجلب مكاتب تشرف على الأعمال وضمن وزارة مثل الإعمار والإسكان فهذا معناه تجني على كافة المهندسين في الوزارة وبمعنى آخر (الدولة لا تثق بمهندسي الوزارة).

3. في مجال الطرق والجسور: هنا فساد معالي الوزير له بداية ولكن ليس له نهاية. مثلاً تم إحالة مشروع محطات الوزن لشركة (بريطانية) بالاسم فقط وكالعادة تم تنفيذ العمل بأسوء حالاته (أستحلفكم بالله هل يوجد مؤشر واحد أن محطات الوزن منفذة من شركة بريطانية) كل ذلك بسبب كون الشركة تخص المعالي والحوالات مباشرة لحسابه في بريطانيا.

4. حتى المدارس لم تسلم من معالي الوزير، هل يعقل أن يعطى المعالي بمساعدة شركة الفاو الهندسية العامة سلفة مقدمة للشركة التي ستنفذ المدارس الجاهزة بمبلغ يتجاوز (130) مليار ويبقى في حساب هذه الشركة لسنة كاملة بحيث تسكن الشركة من شراء مصنع للكونكريت الجاهز فقط من أرباح المبلغ المدور؟؟؟

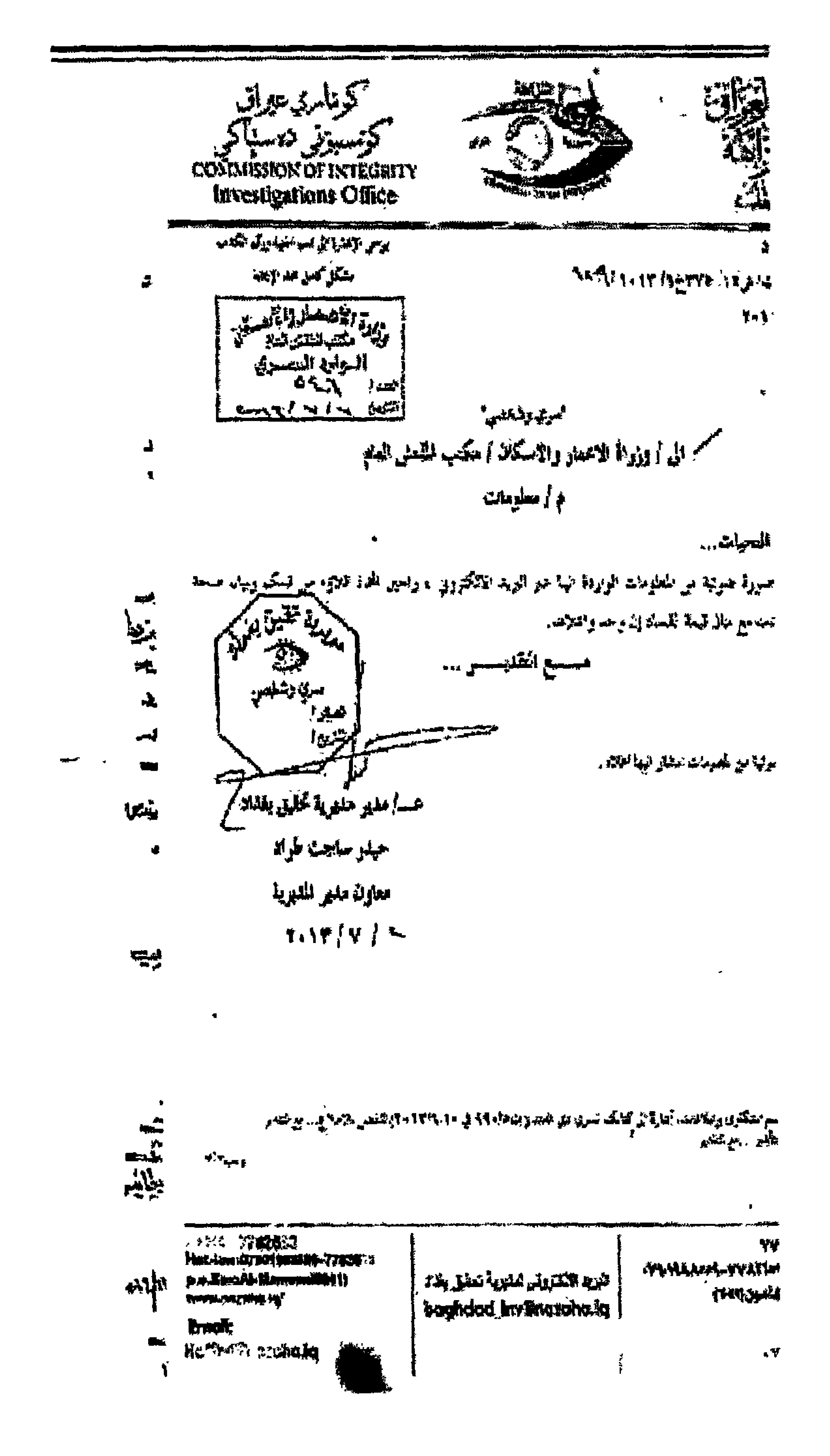
5. الكارثة الأخرى صندوق الإسكان بالله عليكم ما علاقة وزارة الإعمار والإسكان بصندوق الإسكان؟ هل الوزارات تحولت إلى مصرف تسليف المواطنين؟؟ هذا الموضوع اعتمد بحاجة للدراسة من قبل السيدة رئيس الوزراء كون الموضوع يخص المصرف العقاري فلا يوجد أي دور للإسكان في هذا الموضوع والمعالي زج نفسه فيه فقط للحصول على الأرباح الشهرية التي تتجاوز الـ7 ملايين دينار شهرياً.

وأخيراً وليس آخراً فما فعله معالي الوزير يحتاج إلى كتب كاملة، طبعاً المعالي منكير بهذا لا يسلم على أي موظف بالوزارة على عكس السيدة الوزيرة السابقة أو السيد بيان جبر، عنده سكرتير (أبو شهد) يدعي أنه هو الوزير الفعلي ولوصفه لكم لا

أجد أقرب من شخصية (عبد حمود) من ناحية تعامله مع الناس والحمايات التي تعمل لخدمته وطبعاً المعالي عين أخته (ست أمينة) معاون مدير عام في أمر إداري غريب الأطوار حيث اختار أخته معاون مدير عام صندوق السكن (سيء الصيت) واختار مهندس آخر في نفس الأمر (معاون مدير عام) هذا المهندس بالتحديد معروف بعدم نزاهته وملفه موجود عند المفتش العام كونه مشهور بإعطاه سلف للشركات لأعمال غير منجزة. كما تم فضحه عدد من المرات وباجتماع علني من قبل الأستاذ فالح العامري الذي لم يسلم هو الآخر من أذى المعالي.

أما بالنسبة لموضوع القطع الحديدية التي يجب أن تحمل اسمه المبجل، فهي إحدى العجائب الأخرى التي يريد بها أن يرضي غروره، بصراحة نحن لا نعرف لماذا يجبر كافة المهندسين المقيمين أن يكتبوا بالمقطع (برعاية معالي وزير الإعمار والإسكان محمد صاحب الدراجي...) إنه بهذه العبارة اختزل دور الوزارة ودور الحكومة المركزية بشخصه، فبالله عليكم ما فرقه عن صدام.

وأكد التقرير، سعي مفتش عام وزارة الإسكان والإعمار الدكتور علي فرحان الدخيل إلى كشف الحقائق من وراءه، أن الوزارة تصر على إحالة هذه المشاريع إلى شركات متلكئة أصلاً مثل شركة "أرض السدر" وهي إحدى الشركات "المقرّبة" إلى الوزير الدراجي.



COMMISSION OF INTEGRITY
Investigations Office

سري وشخصي

الى / وزارة الاعمار والاسكان / مكتب المفتش العام

م / معلومات

التحيات...

مع التقدير...

ع / مدير مديرية تحقيق بغداد

حيدر صاحب طراد

معاون مدير المديرية

/ ٧ / ٢٠١٣

baghdad_inv@nazaha.iq

Email:

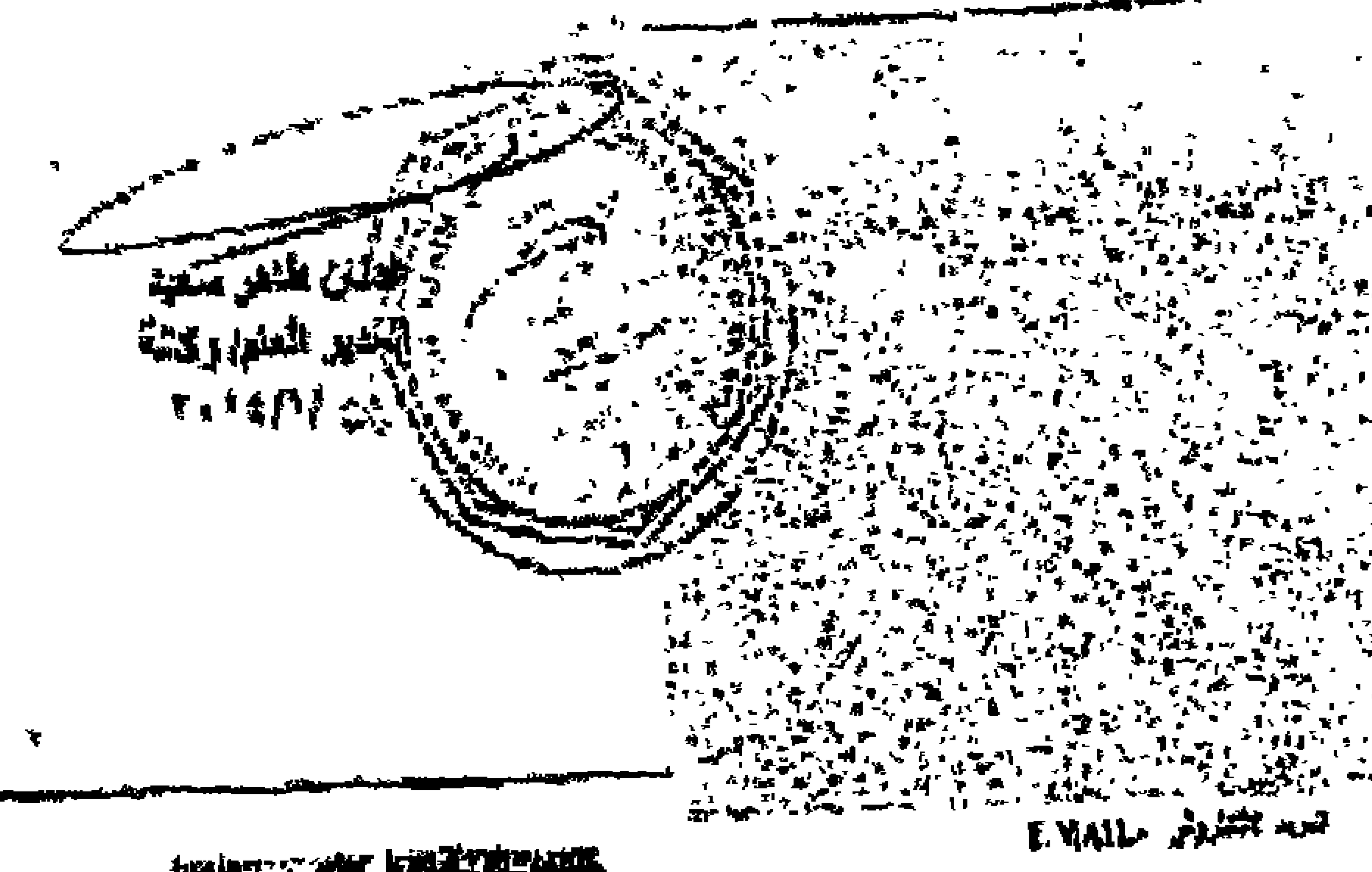
REPUBLIC OF IRAQ
Ministry of Trade

وزارة التجارة
دائرة تسجيل الشركات
قسم الشركات الأجنبية

العدد : ٨٤٥
التاريخ :

(سري)

تحية طيبة ...



مع التقدير ...

E.MAIL-

الملحق رقم (4)

600 خريج "إسلامي" تحصلوا على شهادات عليا من بغداد لا يحملون شهادة الاعدادية

أفادت مصادر رسمية في حكومة إقليم كوردستان، بأن نحو 600 خريج من المدارس الدينية التابعة للأحزاب الإسلامية في إقليم كوردستان، ومن حملة الشهادات العليا من بغداد لا يحملون شهادات الدراسة الإعدادية، وأبدى 120 منهم فقط استعداده لإجراء امتحان.

وقامت الأحزاب الإسلامية الكوردستانية خلال الفترة الماضية بافتتاح 14 مدرسة دينية، بيد أن الحكومة الإقليمية قررت فيما بعد إغلاق هذه المدارس وشكل بعدها مجلس الوزراء لجنة لإجراء امتحان الصف السادس الإعدادي لهؤلاء الطلبة الذين قبلوا في الجامعات العراقية بموجب وثائق تخرج من تلك المدارس للحصول على شهادات البكالوريوس والماجستير والدكتوراه.

ويقول رئيس اللجنة الحكومية الخاصة باجراء الامتحان زياد عبد القادر أحمد في تصريح اطلعت عليه "شفق نيوز"، إن "مجلس وزراء الإقليم شكل عام 2008 لجنة لمتابعة موضوع 600 من الطلبة الذين حصلوا على شهادات عليا في الجامعات العراقية في بغداد بموجب وثائق صدرت عن المدارس الإسلامية غير معترف بها من قبل وزارة التربية في حكومة الإقليم".

ويضيف "حينها قرر نائب رئيس الحكومة إغلاق تلك المدارس، وتم توزيع طلبتها على المدارس التابعة لوزارة التربية، ومن ثم وافق وزير الأوقاف في إدارة السليمانية على تصديق شهادات قسم من خريجي تلك المدارس وهو ما يعد خطئاً كبيراً لأن تصديقها يتم في وزارة التربية وليس الأوقاف".

وحسب حديث عبد القادر وهو مستشار لدى وزارة التربية فإن "بعض هؤلاء الطلبة حصلوا على شهادة البكالوريوس من جامعات بغداد، وحصل البعض الآخر على شهادتي الماجستير والدكتوراه".

ويؤكد "لا أحد منهم لديه شهادة الدراسة الإعدادية ويجب عليهم اجتياز امتحان الصف السادس الإعدادي وإلا فإن وزارة التعليم العالي لن تقوم بتصديق شهاداتهم العليا".

ويتابع عبد القادر حديث "اللجنة طالبت هؤلاء الطلبة بتسجيل أسمائهم لأداء امتحان السادس الإعدادي، إلا أن 120 منهم فقط استجابوا لطلب اللجنة ودونوا أسماءهم ومعظمهم ممن يحمل شهادات الماجستير والدكتوراه".

فيما يعبر المتحدث السابق لوزارة الأوقاف مريوان النقشبندي عن اعتقاده بأن "قرار حكومة الإقليم بإجراء الامتحانات لهؤلاء الطلبة كان في الأساس إجراء خاطئاً، مؤكداً إنهُ "لا يجوز لشخص يحمل شهادة عليا وليست له أوليات في وزارة التربية".

وبحسب النقشبندي فإن "حكومة الإقليم هي من لا تريد إجراء الامتحانات لأن قرار السماح بأدائها كان من الأساس قراراً خاطئاً، مؤكداً أن "وزير الأوقاف يشدد على إجراء الامتحان للطلبة الذين تخرجوا من المدارس الإسلامية التابعة للأحزاب الدينية".

ويقول مستشار رئيس الإقلم للشؤون الدينية ووزير الأوقاف السابق محمد شاكلي، والذي أغلقت تلك المدارس الدينية في عهد استيزاره، أن "الوزارة طالبت وزارة التربية بإجراء امتحانات السادس الإعدادي لهؤلاء الخريجين من أجل تصديق شهاداتهم العليا".

وأضاف شاكلي أن "القرار هو قرار مجلس الوزراء بإلزام هؤلاء اجتياز امتحان الإعدادية من أجل ألا تضيع حقوقهم".

ملف الطائرات الكندية

كشفت لجنة الخدمات والإعمار في مجلس النواب، السبت، عن عن عزمها فتح ملف الطائرات الكندية الست التي تم شراؤها عام 2008، مشيرة إلى تورط مستشار لرئيس الوزراء نوري المالكي بفساد مالي في صفقة إبرام عقود الشراء.

وقال عضو لجنة الخدمات والإعمار النيابية محمد رضا الخفاجي: إن "اللجنة ستقوم بفتح ملف الطائرات الكندية الست التي تم شراؤها عام 2008 لما رافق هذا الملف من غموض".

وبين الخفاجي أن "المسؤول عن هذه الصفقة هو مستشار رئيس الوزراء لشؤون الطيران المدني الذي يمتلك الجنسية الكندية واحد أفراد عائلته وابنه يعمل في شركة بومبار دير الكندية لصناعة الطائرات التي تم شراء الطائرات منها".

وأوضح عضو لجنة الخدمات أن "سبب فتح الملف هو عطل اثنين من الطائرات الست بسبب عدم ملائمتها الأجواء العراقية"، مضيفاً "الطائرتين لم تعملا سوى 1500 ساعة طيران مع أن الشركة وضعت فيها ضمان طيران 12000 ساعة".

وقارن الخفاجي بين الطائرات الكندية وطائرات البوينغ بالقول أن"العراق ومنذ عام 1946 يشتري طائرات بوينغ والكوادر الفنية لها خبرة في صيانة هذه الطائرات فضلاً عن أن الأدوات الاحتياطية للبوينغ موجودة في جميع دول العالم وأيضاً حمولتها من الركاب في أقل التقديرات تبلغ 185 راكباً أي ضعف ما تحمله الطائرة الكندية وبسعر من 50 إلى 60 مليون دولار للطائرة الواحدة موديل 2012".

وتابع الخفاجي أن "طائرات البوينغ تستطيع الطيران لمسافات بعيده جداً حوالي 12 ساعة طيران متواصل، بينما طائرات بومبار دير الكندية لا توجد لها أدوات احتياطية عدا تركيا والإمارات وسعتها من الركاب 76 راكباً ولا يوجد فيها مكان لنقل المرضى ولا

تستطيع الطيران لأكثر من 4 ساعات متواصلة ولا تستطيع الإقلاع إذا كانت حمولتها من الركاب والحقائب كاملة.

وأشار الخفاجي إلى"وجود حالة فساد مالي في عقد الشراء وأن أسعار الطائرة الكندية في الأعوام 2008 و2009 و2010 تبلغ من 24 إلى 25 مليون دولار للطائرة الواحدة أما اللجنة التي تعاقدت على شرائها قدمت فواتير شراء بـ 38 مليون دولار ولدي وثائق تثبت ذلك".

ولفت الخفاجي إلى أن "رئيس المهندسين الذي سافر مع المستشار الخاص لشؤون الطيران المدني لرئيس الوزراء بمجرد توقيعه للعقد قامت الشركة وهي متنفذه في كندا بمنحه الجنسية الكندية وأنه الآن في كندا لأنه يعرف أن الأمور ستنكشف مستقبلاً وأننا أردنا استقدامه للبرلمان لكن أخبرونا أنه في كندا".

وأكد الخفاجي على أن "العقد الأصلي للطائرات هو شراء 10 طائرات على أن تكون المرحلة الأولى شراء 6 وفي حال نجاحها في الأجواء العراقية يتم شراء الأربعة المتبقية مؤكداً وجود بعض المسؤولين في السلطة التنفيذية في مجال الطيران المدني يريدون اتمام الصفقة بالكامل وشراء الطائرات الأربعة المتبقية رغم فشل الطائرات الستة".

وكانت لجنة النزاهة البرلمانية أكدت، الأسبوع الماضي، تعطل اثنين من الطائرات الكندية الست التي أقر مجلس الوزراء شراءها للنقل الداخلي نتيجة لارتفاع درجات الحرارة، فيما أشار عضو في لجنة الخدمات البرلمانية إلى أن هذه الطائرات استقدمها مستشار لرئيس الوزراء الذي يحمل الجنسية الكندية.

ووقع العراق، في الخامس من أيار عام 2008، في العاصمة بغداد عقداً مع شركة بومباردو الكندية، لشراء عشر طائرات بقيمة إجمالية تصل إلى 400 مليون دولار، إلا أن الخطوط الجوية الكويتية قدمت شكوى للمحكمة الكندية العليا طلبت فيها وقف عملية توريد الطائرات إلى العراق بسبب خلافات بين الحكومتين العراقية والكويتية.

بين وزارتي التخطيط والمالية ضاع المال (117) مليار دينار.

كشف وزير العمل والشؤون الاجتماعية نصار الربيعي عن فقدان مبلغ (170) مليار دينار بين وزارتي التخطيط والمالية كانت مخصصة بالأساس للقروض الصغيرة.

وقال الربيعي أنه "تم إلغاء صندوق التنمية الوطني المسؤول عن القروض الصغيرة في وزارة التخطيط، وهذا الصندوق كان فيه مبلغ (117) مليار دينار على أن يتم تحويل المبلغ إلى صندوق القروض الميسرة التابع لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية".

وأضاف ان "مجلس الوزراء صوت على ذلك وتمت المصادقة عليه من قبل مجلس النواب ونشر بالجريدة الرسمية ومضى عليه أكثر من سنة ونصف وإلى الآن لم نر شيئاً".

وأوضح أن "المبلغ فُقد بين وزارة المالية ووزارة التخطيط"، مبيناً أن "التخطيط تقول إنها أرسلت المبلغ إلى وزارة المالية والأخيرة تقول إن التخطيط لم ترسل المبلغ، وبالتالي لا نعرف أين ذهب هذا المبلغ الكبير".!!

وتابع الربيعي أن الفقر في العراق هو تكوين سياسي وليس تكويناً اقتصادياً وجاء بسبب سوء إدارة الدولة العراقية، منوهاً إلى أن "إمكانيات الدولة كبيرة ولكن سوء إدارتها أوجدت الفقر في البلاد".

وفي وزارة الكهرباء التي يديرها "كريم عفتان"فقد تأكد قيام وزير الكهرباء بتعين أكثر من ألف شخص من أقرباءه وأقرباء نائب رئيس الوزراء رافع العيساوي في وزارة الكهرباء استثناء من التعليمات. وكلهم من محافظة الأنبار ومدينة الفلوجة تحديداً. والوثائق تشير إلى تعيين هذه الدرجات الوظيفية خلافاً للضوابط وشروط الدرجات الوظيفية في الوزراءة باعتبارها وزارة اختصاصية. وتشير الوثائق إلى تعيين خريجي الكليات الإنسانية والشريعة وتعيين أشخاص لا يملكون مؤهلات علمية في الوزارة التي يتطلب العمل فيها الاختصاصات العلملية والفنية.وتبين الوثائق قيام الأمانة العامة لمجلس الوزراء بتخصيص في أحد الكتب المرفقة 1193 درجة وظيفية لوزارة الكهرباء

وطياً الكتب الإدارية التي تؤكد أن الذين تم تعيينهم بعقود ومنذ سبع سنوات لم يثبت أحد منهم حتى الآن وفي أحد الأوامر المرفقة يوفد ابنه أحمد إلى مصر في نفس يوم تعيينه.

وأحلام عبد الرزاق فالح (الأنبار) على الملاك الدائم ويتم صرف كافة المستحقات بموجب كتاب وزارة المالية وتعيين السيد محمد نوري الغير مؤهل بأي شهادة بقرار وزير المالية وتوقيع وزير الكهرباء عفتان. وتعيين محمد تغلب عبد الكريم خريج كلية الشريعة.

وكشف النائب المستقل،عضو لجنة النزاهة النيابية صباح الساعدي أنّ موازنات العراق خلال 6 سنوات من 2006 / 2012 وصلت إلى 614 مليار دولار،مبيناً أنّ هذه الموازنات تكفي إلى بناء عراق جديد متطور".!!!

وأوضح الساعدي في تصريح خص به مراسل وكالة خبر للأنباء (واخ) أن الموازنات الاستثمارية فقط ضمن 2006 إلى 2012 تجاوزت 170 مليار دولار، ولا يوجد أي أعمار للبنى التحتية ولا الاستثمارية ولا معالجة للكهرباء ولا للسكن ولا لشحه المياه و القائمة تطول، مشيراً إلى أنّهناك أكثر من 63مليار ونصف صرف على البطاقة التموينية ولم نرى منها سوى بعض المواد المغشوشة والغير صالحة.

واضاف أن"هناك أكثر من 5 آلاف مدرسة طينية آيلة للسقوط ودوام ثلاثي والعراق بحاجة إلى 10 آلاف مدرسة، مخاطباً المالكي أين كنت طوال هذه السنين وأنت في الحكم 7 سنوات. مؤكدا أنالعراق يمر بمرحلة خطرة جداً عندما تكون الإدارة المالية حمقاء وتكرر حماقات الأنظمة الدكتاتورية!!!

عمليات بغداد تسرق 100 مليون دولار

قال متحدث باسم بنك HSBC البريطاني إن قوات من عمليات بغداد قامت بالسطو المسلح على مائة مليون دولار من بنك بريطاني. وشركة أوراق مالية عاملة معه في منطقة الجادرية ببغداد واعتقال الموظفين وإرهابهم. حيث تخضع المنطقة إلى حراسات وحمايات الأحزاب الحاكمة في العراق.

وحسب مصدر مطلع فإن القوات الحكومية التي قامت بالسرقة قدمت من منطقة أبي غريب واستقدمت خصيصاً لعملية السطو بأوامر من مكتب رئيس الوزراء نوري المالكي في ظل أجواء متوترة تسود العراق.وقال مصدر في البنك المركزي العراقي إنه حسب المتاح من المعلومات الأرشيفية فإن هذه السرقة تعد أكبر سرقة في تاريخ العراق الحديث على صلة بالحكومات التي أدارت البلاد.

وقال مصدر في الشرطة رفض الكشف عن اسمه أنه شاهد بحكم عمله بالصدفة سيارات بيك أب وجنوداً من قوات عمليات بغداد دخلت إلى البنك واعتقلت الموظفين وبدأت تحمل صناديق يعتقد أنها تضم ملايين الدولارات.وسبقت هذه العملية سرقة بنك الرافدين في منطقة الزوية حيث أدين فيها ضباط على علاقة بنائب رئيس الجمهورية عادل عبد المهدي.

وقال الموظفون في البنك أنهم انتظروا سبع ساعات قبل أن يتمكنوا من إجراء اتصالات مع جهات دولية مالية لضمان حقوق المساهمين والمودعين في البنك وشركة الأوراق المالية التي طالتها أيدي السراق من القوات الحكومية المرتبطة بالمالكي مباشرة.

وتعيش الحكومة العراقية جواً من التخبط والاضطراب بعد أن فشلت في معالجة أزمة احتلال إيران لبئر الفكة النفطي وضعف حظوظها في الانتخابات المقبلة.وقالت مصادر سياسية أن السرقة تؤكد أن الحكومة أدركت أنها مغادرة سدة الحكومة إلى الأبد وأنها تتصرف كعصابة تحاول الظفر بغنائم سريعة قبل انقضاء فترتها المقررة. وكان نوري

المالكي قد التزم الصمت 23 يوماً على احتلال أبرز آبارالنفط في جنوب البلاد قبل أن يتكلم عن العملية من دون الإشارة إلى إيران عشية استقبال حكومته "منوشهر" متقي وزير الخارجية الإيراني في زيارة استمرت يومين اختتمها بزيارة المرجع الديني الأعلى السيد علي السيستاني في النجف.

وأحمد الجلبي يغضب على ضياع مليارات الدولارات!!

حصلت وكالة أنباء شط العرب على وثيقة من ثلاث صفحات تتضمن تقريراً مفصلاً بقلم أحمد الجلبي وموجه إلى المحكمة الإتحادية، يكشف فيها عن وجود مخالفات قانونية ومالية خطيرة لدى الحكومة، متهماً إياها بإهدار المليارات من الدولارات من ميزانية الدولة.

الوثيقة صادرة من رئاسة لجنة تقصي الحقائق البرلمانية ويوضح فيها الجلبي فساد الحكومة للبرلمان العراقي في تمرير فقرات "الدفع الآجل" ضمن ميزانية الدولة، معتبراً هذه المطالبة بالغير القانونية وموجبة لفتح أبواب الفساد وإهدار المال العام والإضرار بالإقتصاد العراقي.

الوثيقة ذات أهمية كبيرة ونورد نصها الكامل، إضافة إلى صور الوثائق، لتبيين ضعف ذرائع المالكي في أنه طالب البرلمان الحالي بتمرير قانون الدفع الآجل للشروع بالمشاريع الخدمية وإيقاف القانون من قبل البرلمان لإفشال حكومته. ويظهر أحمد الجلبي في هذه الرسالة بمظهر النزيه يشرح تماماً مفسدة هذه المطالبة ويبين بالأرقام والمستندات كذبة المالكي وفساد حكومته التي أهدرت المليارات من دون أي مسوغ قانوني.

نص الوثيقة:

سيادة رئيس المحكمة الاتحادية المحترم

م/ لائحةدولة رئيس الوزراء المؤرخ في 20/ 3/ 2012

تحية طيبة و بعد...

اطلعنا على لائحة دولة رئيس الوزراء المقدمة إلى محكمتكم الموقرة حول قانون الموازنة الاتحادية رقم (22)لسنة 2012، والتي صادق عليها فخامة السيد رئيس الجمهورية.

أولاً: نشير بالخصوص إلى الفقرة (ب) من (6) والتي جاء فيها حذف مجلس النواب المادة(25) من المشروع الحكومي والتي كانت تخول وزيري المالية والتخطيط بإضافة تخصيصات لغرض إطفاء السلف المثبتة من 1/ 1/ 2011 ولغاية 31/ 12/ 2011 والتي لم يجر إطفائها. [ومن المفيد ملاحظة الأمور التالية حول هذا الموضوع:

1. إن ديون الرقابة المالية أوصى اللجنة المالية في مجلس النواب بحذف هذه المادة من قانون الموازنة، ولعل أسباب طلب ديوان الرقابة المالية حذف هذه المادة هو أن تخويل الحكومة إطفاء كافة السلف الموقوفة في حسابات الدولة، وحسب ما جاء في تقرير ديوان الرقابة المالية في الحساب الختامي لجمهورية العراق أن هذا السلف تبلغ (7,148) مليار دينار والتي يظهر التقرير أن معظمها أي ما يزيد عن الـ(5) تريلون دينار منح دون وجود تخصيص خلافاً لقانون الموازنة العامة السنوي وقانون الإدارة المالية رقم 95 لسنة 2004، إضافة إلى مبادئ التخطيط المالي في الدولة.علماً بأن هذا الموضوع لسنة 2009 فقط وهناك مبالغ كبيرة تخص السنوات قبل 2009.

نص الفقرة رقم (7) من تقرير الرقابة المالية حول الحساب الختامي لجمهورية العراق لسنة 2009] استمرار دائرة المحاسبات خلال سنة 2009 بصرف مبالغ كسلف إلى بعض الدوائر دون أن يقابلها تخصيص في الموازنة لتغطية مشروعيتها، وقد بلغ مجموع ما تم تسجيله على حساب السلف خلال هذا السنة مبلغ (7148) مليار دينار (سبعة ترليونات ومائة وثمانية وأربعون مليار دينار)، بينما بلغ رصيد هذه السلف التي لم تجر تسويتها كما في 31/ 12/ 2009 مبلغ قدره (5104) مليار دينار (خمسة ترليونات ومائة وأربعة مليارات دينار)، علماًأننا لم نتمكن من تدقيق جميع أولويات تلك السلف والتأكد من وجود سند قانوني لمنحها وذلك لعدم تزويدنا بكشف تفصيلي بمبالغها وأوليات الموافقة على منحها بالرغم من طلبنا بموجب مذكرتنا المرقمة (و/ 6/ 97) في 31/ 10/ 2010 الموجهة إلى دائرة المحاسبة والتأكيد في مذكرتنا المرقمة (و/ 6/ 19) في 17/ 3/ 2011، واعتمدنا في حصر المبالغ الواردة في تقريرنا على ما أظهرت سجلات قسم حسابات النقدية وعلى ما توفر لدينا من أوليات[(انتهى النص).

2- حسب قانون الإدارة المالية والدين العام لايجوز الدفع من الخزينة العامة للدولة إلا على حساب تخصيصات في الموازنة العامة، واستناداًإلى المادة (61) / ثانياً من الدستور والتي تنص على] يختص مجلس النواب بـ(الرقابة على أداء السلطة التنفيذية)[، فمن واجب مجلس النواب أن يطلع على الإنفاق الحكومي وهل يستند إلى قوانين الموازنة العامة للدولة أم أن هناك تجاوزات.

3- فعندما يجيز مجلس النواب إطفاء السلف دون التحقيق في سبب حصولها وعدم توفر إمكانية لتوثيق صرفها فإن ذلك يعتبر إخلالاً بواجب مجلس النواب في مسؤولياته حسب المادة الدستورية أعلاه، وحذف المادة المذكورة من قانون

الموازنة يوجب على الحكومة إيضاح أسباب وكيفية صرف السلف قبل أن يعتبرها مجلس النواب مصروفاً نهائياً مدفوعاً معززاً بمستندات أصولية.

4- وحسب ما جاء في كتاب ديوان الرقابة المالية المرقم (4/ 2/ 1/ 1939) الموجه إلى لجنتنا بتاريخ 26/ 1/ 2012 (المرفق نسخة منه) والذي أوضح في الفقرة (ج) أنه]سبق وأن بين بكتابه المرقم (4/ 2/ 1/ 3786) في 17/ 3/ 2011، والموجه إلى مجلس النواب - اللجنة المالية، أن من أسباب ظهور العجز في وزارة التجارة هو قيام الوزارة بشراء كميات من مادتي (الزيت والدهن الصلب) في سنة 2008 بلغ مجموعها (1286178) طن في حين كانت الحاجة السنوية بموجب الخطة السنوية للشركة العامة لتجارة المواد الغذائية (473000) طن، إضافة إلى المبالغة في أسعار التعاقد لكل من المواد المدرجة أدناه قياساً بالتركيبة السعرية لها] .

يتضح من كتاب ديوان الرقابة المالية المشار إليه أعلاه أن وزارة التجارة قامت بإنفاق ما يزيد عن (3) مليارات دولار في سنة 2008 ثمنا لمادة الزيت بينما كان من الممكن تلبية حاجة الشعب العراقي حسب التقرير بما لا يزيد عن 700 مليون دولار.

5- لو تم إقرار المادة (25) موضوع البحث لكان بإمكان الحكومة إطفاء المبلغ في الفقرة (4) دون التعرض للمسائلة والمحاسبة. فإذا تم إعادة المادة (25) إلى قانون الموازنة فإن ذلك يعني أن أجهزة الدولة العراقية تشرعن التصرف بالمال العام دون الاستناد إلى الأسس القانونية مما يؤدي بالنظام المالي للدولة العراقية إلى أضرار كبيرة ولايمكن تحملها والمحافظة على إدارة المال العام من المخاطر السائدة في الوقت الحالي.

6- نرجو من محكمتكم الموقرة أخذ هذا الأمر بنظر الاعتبار عند إصدارها الحكم بشأن لائحة السيد دولة رئيس الوزراء.

ثانياً: الفقرة (أ) من المادة (6) والتي جاءت فيها] إلغاء لصيغة الدفع الأجل في المادة من المشروع الحكومي والتي كانت تخول مجلس الوزراء صلاحيات استحداث مشاريع للبنى التحتية وهذا تجاوز واضح على صلاحيات الحكومة ومخالف لأحكام الدستور[، نوضح ما يلي:-

1. إن إلغاء هذه المادة جاء لتفادي إعطاء صلاحية للحكومة بتغطية كاملة دون تفاصيل لمشاريع البنى التحتية بالدفع الأجل، إن السبب الذي دفع مجلس النواب بعد نقاش طويل إلى إلغاء هذه المادة ينبع من واجب الحكومة في أخذ موافقة مجلس النواب على عقود القروض الخارجية ولكل قرض على حدة وبتفاصيل كاملة من ناحية الفوائد وفترة السداد وما يترتب على ذلك من نفقات مستقبلية تتحملها موازنات السنوات القادمة، فنحن لا نناقش هنا حق الحكومة في عقد القروض الخارجية ولكننا نتمسك بعرضها على مجلس النواب للاطلاع عليها كل على حدة للموافقة عليها أو رفضها وأن هذا الأمر لا يعيق عمل الحكومة. ونشير هنا أن أزمات العراق المالية في فترة النظام السابق جاءت بالدرجة الأولى في عقود دفع الأجل.

2- إن طريقة تصرف الحكومة بعقود الدفع الأجل لسنة 2011 تعتبر مخالفة للقانون العام ولم تكن موفقة ونرفق طياً ما يثبت ذلك، حيث تمت موافقة مجلس الوزراء على إقرار عقود بالدفع الأجل وتخويل الوزير المعني بالتوقيع عليها بمبلغ (6,348) مليار دولار (ستة مليار وثلاثمائة وثمانية وأربعون مليون دولار)، لكنها لم تنفذ ولم يكن هناك أي مستند يبين ما قيمة هذه المواد المنوي شرائها وما هي الفوائد المترتبة عليها والفرق بين سعر الشراء بالأجل وسعر الشراء بالدفع النقدي، ولم تبين وزارة المالية أنها غير قادرة على تنفيذ هذه العقود بطريقة الدفع النقدي، والتي يتضح من موازنات الدولة العراقية

أنها حققت فرقاً بين المصروف المخطط والإيراد يبلغ (126) ترليون دينار للسنوات من 2004 ولغاية 2010.

3- جاء في الفقرة التي تحدثت عن كون الحكومة تخول وزير الكهرباء بالتعاقد مع شركات روسية لتجهيزها بمادة الكازاويل بكمية 6 مليون طن بطريقة الدفع الأجل لمدة 10 سنوات، ولم يتم تنفيذ هذا القرار، وأن هذه القرارات عندما نشرت في السوق العالمية كانت مضرة بسمعة العراق، كما وقد تتحمل الحكومة العراقية غرامات نتيجة الغائها هذه العقود من طرف واحد.

ثالثاً: في الفقرة (ج) من المادة (6) والتي جاء فيها [حذف مجلس النواب البند (أولاً) من المادة (35) من المشروع الحكومي والتي كانت تقضي بإعفاء البضائع والسلع المستوردة من قبل دوائر الدولة والقطاع العام باسمها ولاستخداماتها لإكمال الأعمال المكلفة بها من الرسوم الكمركية، وهذا يعني أن دوائر الدولة سوف تكون غير ملزمة بدفع الرسوم الكمركية عن كل السلع والبضائع المستوردة من الخارج لتنفيذ المشاريع والقيام بمهامها اليومية وهذه أعباء مالية إضافية على كاهل دوائر الدولة وتؤثر سلباً على قدرتها على العمل وعلى ميزانية كل الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة].

1- إن الدولة لا تتحمل نفقات إضافية لأن إيراد هذه الرسوم الكمركية سيعود إليها والسبب الذي دفع مجلس النواب إلى حذف الفقرة هو لتحقيق تساوي الفرص بين القطاع العام والقطاع الخاص حين التقديم على مشاريع الدولة وخلق فرص المنافسة بين القطاع العام والقطاع الخاص ومنحة فرص متساوية مع القطاع العام.

2- إن إقرار المادة يعد مخالفاً للمادة 25 من الدستور العراقي والتي تقضي بتنمية القطاع الخاص.

علماً بأن لجنتنا مكلفة بمتابعة حسابات صندوق تنمية العراق DFI والتأكد من سلامة الإنفاق الحكومي، ومن واجبها التحقق من كون السحوبات الحكومية من هذا الحساب الذي يؤلف الجزء الأكبر من رصيد الدولة العراقية المالي مطابقاً لبنود الميزانيات التي تم إقرارها في مجلس النواب، واللجنة جادة في عملها في هذا المجال.

المرفقات:

- كتاب ديوان الرقابة المالية المرقم (4/ 2/ 1/ 1939) في 26/ 1/ 2012.
- صورة من قرار مجلس الوزراء رقم 93 لسنة 2011.

مع التقدير،،

أحمد عبد الهادي الجلبي

رئيس لجنة تقصي الحقائق

9/ 4/ 2012

نسخة منه إلى:

السيد رئيس مجلس النواب المحترم.. للتفضل بالاطلاع.. مع التقدير

صور الوثائق:

الداخلية : فيلق بدر يفتش عن المال المهدور

كشفت مديرية تفتيش بغداد إحدى مديريات مكتب المفتش العام لوزارة الداخلية وكل عناصرها من فيلق بدر في تقريرها لشهر كانون الأول، عن جملة مخالفات إدارية ومالية في مجال الفساد الإداري والمالي،وقد جاء ذلك خلال جولات قامت بها اللجان التفتيشية التابعة للمديرية في شهر كانون الأول 2013 لعدد من مفاصل الوزارة في بغداد.

وكشف التقرير الذي حصلت "المسلة" على نسخة منه، عن "وجود ارتفاع أجور ربط ونصب كاميرات للمقر العام في مديرية الدفاع المدني،إضافة إلى وجود فرق في أسعار شرائها يبلغ (21,070,000) دينار عراقي مقارنة بالأسعار المحلية، كما لوحظ وجود فرق في سعر شراء علم جمهورية العراق وراية الدفاع المدني يبلغ(3,600,00) دينار عراقي. ومن خلال تدقيق معاملة الصرف الخاصة بشراء (يلك) عسكري بعدد (606) لنفس المديرية لوحظ فرقاً في السعر يبلغ (5,454,000) دينار عراقي مقارنة بالأسواق المحلية.

وأضاف التقرير أنه لُوحظ وجود وصل شراء لخزانات عدد (20) بمبلغ(4,234,000) دينار عراقي لنفس المديرية/ الرصافة (أدخلت مخزنياً ولم يتم شراؤها).

ومن جانب آخر كشف التقرير عن "قيام مدير شرطة أبو غريب بابتزاز المنتسبين للحصول على مبالغ مالية وأجهزة موبايل عن طريق منتسب يعمل حلاقاً، كما لوحظ عدم التزام (26) منتسب بالدوام (فضائيين) في المركز و(20) آخرين في مركز شرطة عكركوف وقيام أحد الضباط بإخراج سيارة تم احتجازها مقابل مبالغ مالية. واعتماداً على معلومات وردت للمديرية تمكنت إحدى اللجان التابعة لها من كشف تزوير قام به أحد الضباط في مديرية شرطة النقل للحصول على إيفاد إلى لبنان دون موافقة وكالة الوزارة للشؤون الإدارية والمالية ووكالة الوزارة لشؤون الأمن الاتحادي. ومن خلال تدقيق معاملات الصرف في مديرية شرطة الكهرباء والخاصة بترميم قسم شرطة كهرباء

الكرخ بكلفة (31,010,000) دينـار وجـدت إحـدى اللجـان وجـود تزويـر في العـروض المقدمة من شركة وهمية.

وأشار التقرير إلى عدم تطابق الإنجاز مـع صـرف مبلـغ (2,000,000,000) دينـار عراقي لترميم بناية المديرية العامة للمنافذ الحدودية، وفي جولة تفتيشية لمديريـة التـسليح في المديرية العامة للبنى التحتية لاحظت إحدى اللجان وجود نقص في العتاد الخفيف لبنـادق كلاشنكوف يبلغ (27000) إطلاقة من العتاد المصروف ولـوحظ تـشكيل مجلـس تحقيقـي بفارق زمني قدره 40 يوماً من تاريخ صرف العتاد ولم يتم إنجازه.

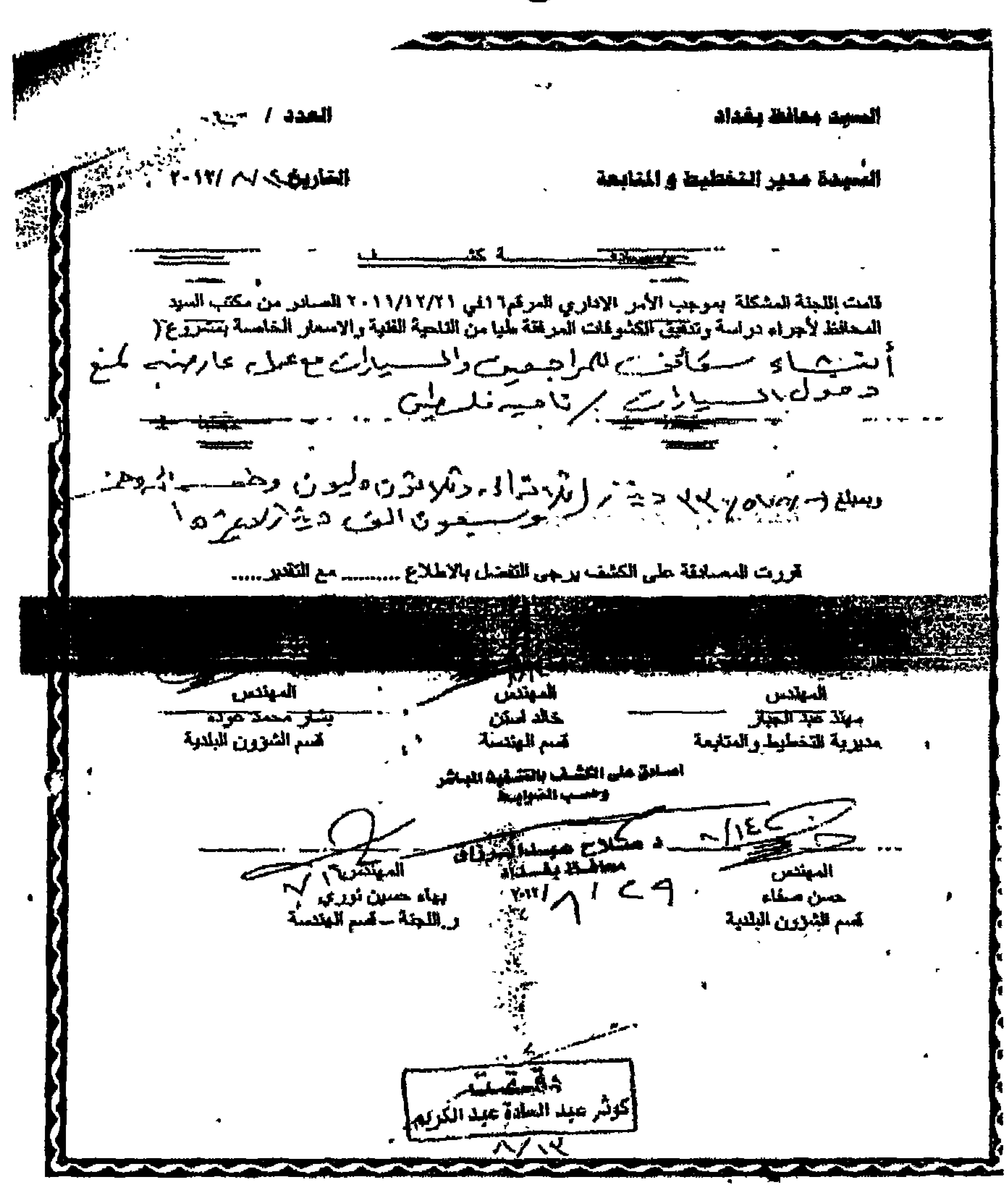
أما في مجال الفساد الإداري فقد كشف التقرير جملـة مـن المخالفـات أهمهـا: إلقـاء القبض على معقب بحوزته معاملات وهويـات وباجـات مختلفـة مقابـل مبـالغ ماليـة، وفي نفس الصدد كشف التقرير عن ضبط معقب بحوزته معاملات عائدة لـه في موقـع تـسجيل الغزالية التابع لمديرية المرور العامة، ولـوحظ قيـام أحـد منتسبي موقـع تـسجيل البلـديات الذي يعمل سائقاً لدى مدير الموقع بترويج معاملات إصدار سنوية لآخرين.

وبين التقرير أنه تم ضبط معقب بحوزته نمـاذج أختـام مـزورة مـع إصـدار وكـالات سنوية ومستمسكات في موقع تسجيل التاجيات التابع لمديرية المرور العامة وتم تـسليمه إلى مركز شرطة التاجيات، كما تم الكشف عن قيام إحدى موظفات أحوال المنصور بتحريـف تولد مواطن، وقيام أحد منتسبي أحوال الكاظمية بتحريف تولد مواطنة لغرض بيع عقـار، أما في دائرة أحوال الكرادة فقد لاحظت إحـدى اللجـان تأشير حالـة لمـواطن علـى قيـد الحياة وقد دونت في السجل المدني على أنه متوفي.

يذكر أن مكتب المفتش العام قد فاتح الجهات المختصة عبر تقارير مفـصلة بالقـضايا الواردة آنفا مطالبـاً بفـتح مجـالس تحقيقيـة واتخـاذ الإجـراءات القانونيـة المناسـبة ومعاقبـة المقصرين من أجل القضاء على الفساد المالي والإداري وتحصين الجميع ضد تلك الآفة.

مشروع على الورق في شارع فلسطين!!

عبر مسلسل الفساد الذي أرادهُ أبو المحاسن (المالكي)، نشرت الغد بريس عن أحد المشاريع الوهمية في بغداد، وتحديداً في شارع فلسطين، وهو:



السيد محافظ بغداد

السيدة مدير التخطيط و المتابعة

العدد /

التاريخ / ٨/ ٢٠١٢

كشف

قامت اللجنة المشكلة بموجب الأمر الاداري المرقم ٦ في ٢٠١١/١٢/٢١ الصادر من مكتب السيد المحافظ لأجراء دراسة وتدقيق الكشوفات المرفقة مليا من الناحية الفنية والاسعار الخاصة بمشروع (

وبمبلغ [illegible]

قررت المصادقة على الكشف يرجى التفضل بالاطلاع .... مع التقدير.....

المهندس	المهندس	المهندس
مهند عبد الجبار	خالد امكن	بشار محمد عودة
مديرية التخطيط والمتابعة	قسم الهندسة	قسم الشؤون البلدية

اصادق على الكشف بالتشهيد المباشر وحسب الضوابط

المهندس	د. صلاح عبد الرزاق	المهندس
حسن صفاء	محافظ بغداد	بهاء حسين نوري
قسم الشؤون البلدية	٢٠١٢/٨/٢٩	ر. اللجنة - قسم الهندسة

كوثر عبد السادة عبد الكريم

٨/١٢

الشارع الذي جر اسمه عليه ويلات فلسطين، ولكن ليس بيد المحتل، وإنما بيد أبنائه.

مديرية ناحية فلسطين تتقدم بطلب إلى محافظة بغداد، لإعادة تأهيل حديقتها ومرآب لموظفيها، فضلاً عن بناء عارضة لمنع دخول السيارات.

وتم الموافقة من قبل محافظة بغداد، بعد الكشف عليها من قبل اللجنة المشكلة لهذا الغرض، والتي قدرت الكلفة التخمينية بـ(330,575,000) ثلاثمئة وثلاثين مليوناً وخمسمئة وخمسة وسبعين ألف دينار.

يتحول المشروع بعدها إلى إنشاء مظلات وغرفة للحراس وعارضة لمنع دخول السيارات" في ناحية فلسطين، وتم رفع الكثير من فقرات العمل وإضافة أخرى، ليقل مقدار العمل المطلوب إنجازه كثيراً، لكن المبلغ لم يقلل إلا بنسبة لا تتعدى الـ5٪ ليصبح (313,700,000) ثلاثمئة وثلاثة عشر مليوناً وسبعمئة ألف دينار، "وثيقة مرفقة".

إلى هنا والأمر يبدو منطقياً، ويمكن أن يكون موافقاً للقوانين، ولكن، تبدأ حكاية الفساد، منذ هذه اللحظة، مكان العمل موجود، مبالغ صرفت، بعد أن تم إنجاز العمل.

وعند الذهاب الى مكان المشروع ستجد أنه لا يوجد أي مشروع، ولم ينفذ تطوير، ولم يكن هناك سقائف ولا فقرات عمل، موجودة على الورق وفقط على الورق.

وفي تاريخ 28/ 8/ 2012 تتم الموافقة على صرف "السلفة" المالية المخصصة لهذا المشروع، وكانت عبارة عن كامل مبلغ المشروع، أي لم يقسم المبلغ على شكل دفعات وبحسب نسب إنجاز العمل، وإنما تم صرفه دفعة واحدة، علماًأن مدة العمل كانت اعتباراً من "13/ 7/ 2012 ولغاية 29/ 7/ 2012أي "17" يوماً لمشروع قيمته المالية أكثر من ثلاثمئة مليون دينار! وثيقة مرفقة.

ويتم الصرف عبر آلية تبدأ بقسم الهندسة في المحافظة بإدارة "سهيم مؤيد عباس" الذي يقوم بتقديم طلب الصرف ليمر عبر آلية روتينية عادية تنتهي بتقديم طلب الموافقة

على الصرف من قبل نائب المحافظ الفني كامل سعيد عبيد السعدي إلى المحافظ الذي يوعز بإطلاق السلفة، بعد أن يقدم له الطلب مستوفياً للإجراءات والشروط.

وشكلت لجنة من خمسة أعضاء لتسلم المشروع، وتم تسلمه بتاريخ 1/ 8/ 2012.

مشروع بقيمة أكثر من ثلاثمئة مليون دينار ينفذ بمدة لا تتجاوز السبعة عشر يوماً، ويتم التسلم بعد يومين من الإنجاز، ويتم صرف كامل المبلغ بعد ثمانية وعشرين يوماً وثيقة مرفقة، لكنه مشروع على الورق فقط، نعم مشروع وهمي، تمت فيه سرقة مئات الملايين من الدنانير خلال مدة 45 يوماً، في عمل يحسب لمن أداره وأكمله بأنه فارس لا يشق له غبار في ماراثون الفساد العراقي.

4.3 مليار دولار إلى الخارج قبل تشكيل حكومة العبادي

اتهم تقرير لمنظمة حقوقية عراقية، اليوم الأربعاء، مسؤولين حكوميين في العراق، بارتكاب عمليات غسل أموال ونقل أرصدة لخارج البلاد بسبب حالة عدم الاستقرار السياسي، وتصدرت مصر قائمة الدول العربية التي تم تهريب الأموال إليها، وإنجلترا تصدرت الدول الغربية.

وأكد التقرير الذي أعدته منظمة السلام العراقية، التي تعنى بشؤون محاربة الفساد وحقوق الإنسان، قيام مسؤولين بحكومة المالكي وزوجاتهم وأبنائهم بنقل نحو 4.3 مليار دولار إلى خارج البلاد من خلال عمليات تحايل بنكية كغسل أموال، وحوالات مالية عبر شركات خاصة وبعلم من الحكومة المالية نفسها.

ويأتي ذلك تحسباً لفشل رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي من نيل الولاية الثالثة، وعدم حسم الانتخابات البرلمانية لهذا العام، حسب التقرير.

وقال رئيس المنظمة، محمد علي، إن التقرير أعدته المنظمة خلال الشهر الجاري بالتعاون مع مسؤولين في ديوان الرقابة المالية وهيئة النزاهة العراقية، في الفترة من 10 ابريل/ نيسان الماضي، وحتى الخامس من شهر مايو/ أيار الجاري".

وأوضح أن مصر احتلت المرتبة الأولى بين الدول العربية الأكثر استقبالاً لتلك الأموال المشبوهة العائدة للمسؤولين الحكوميين، وعوائلهم تلتها الأردن ولبنان، فيما جاءت بريطانيا في صدارة الدول الغربية، تلتها اليونان في كمية المبالغ المحولة، كما تم تحويل ما لا يقل عن 300 مليون دولار إلى إيران بالوقت ذاته.

وأشار رئيس منظمة "السلام" العراقية إلى أن جميع تلك الأموال لم تقيد أو تؤشر ضمن نظام المدخولات والمخرجات في البنك المركزي العراقي، وقد يكون ارتفاع سعر صرف الدولار في البلاد ناجماً عن تلك التحويلات التي لا تزال جارية حتى الآن وبنفس الوتيرة. وطالب بفتح تحقيق موسع في التقرير الذي أكد دعمه بالمستندات والأدلة القابلة لعرضها على أي لجنة مستقلة تحاول التحقيق في الموضوع.

وكشفت اللجنة المالية البرلمانية عن وجود أموال مصروفة كسلف لاوجود لها في الحسابات الختامية لسنتي 2012 و2013، ما تسبب بتأخر الحسابات الختامية مبينة وجود (25) ترليون مصروفة كسلف من 2008 ولغاية 2011، لاوجود لها في الحسابات الختامية لتلك الأعوام.

وقال عضو اللجنة المالية أحمد حسن فيض الله أن من المعروف هناك حسابات ختامية لجميع مؤسسات الدولة لكل شهر، وما يحتاجه ديوان الرقابة المالية شهر واحد بعد نهاية السنة لإكمال الحسابات الختامية. مشيراً إلى أن البلد على أبواب 2014 وإلى الآن لم تصل الحسابات الختامية لسنة 2012، والسنة الماضية فضلاً عن الخلل الموجود في الحسابات الختامية للأعوام منذ 2008 ولغاية 2011. وأوضح فيض الله أن هناك أموالاً مختفية في موازنة السنة الماضية، والتي سبقتها مصروفة كسلف ولا وجود لها في الحسابات ما أخر وصول الحسابات الختامية للبرلمان.

وأفاد بحسب المختصين هناك نحو ترليون إلى ترليـون ونـصف في موازنـة كـل سـنة، تخصص كسلف ولا توجد في الحسابات الختامية في تقارير ديـوان الرقابـة الماليـة. وكـشف عن وجود (25) ترليون لاوجود لها إلى الآن مصروفة سـلف للأعـوام منـذ 2008 ولغايـة 2011، وحجبت عنها المعلومات العالم الماضي إلا أن البرلمان طالـب بمعرفـة مـصيرها ولا أحد يعرف بمصيرها حتى الساعة. وأضاف أن تأخر وصول الحسابات الختامية يـؤثر علـى إقرار الموازنات، ويـدفع بالبرلـمان إلى إقرارهـا مـن دون أي دراسـة لحاجـة كـل مؤسـسة، وكيف تصرف أموالها وتعد هذه بحد ذاتها مخالفة قانونية تتكرر كل عام.

45 مليار دولار المبلغ الذي صرف على الكهرباء!

كشفت لجنة النفط والطاقة النيابية، في شهر آب 2013، عن أرقـام جديـدة تـشير إلى إهدار مبلغ 45 مليار دولار على ملـف الطاقـة الكهربائيـة منـذ العـام 2003 ولغايـة الآن بسبب الإستراتيجية "الخاطئة" المعتمدة، مشيرة إلى أن الارقام المثبتة وردت على لسان رئـيس الوزراء نوري المالكي.وعرض نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقـة حـسين الـشهر ستاني الخميس الماضي إنجازات قال إنه حققهـا خـلال شـغله لمسؤولية إدارة الطاقـة في العـراق خلال السنوات القليلة الماضية منها وضع إستراتيجية واعدة لتـوفير الكهربـاء، لكنـه قـال إن تنفيذها يقع على عاتق وزارة الكهربـاء.لكـن رئـيس الحكومـة نـوري المـالكي اسـتبق الشهر ستاني وحمله مسؤولية تزويده بأرقـام "غـير دقيقـة" عـن إنتـاج الطاقـة الكهربائيـة في البلاد.وقال عضو اللجنة فرهاد الاتروشي في تـصريح صـحفي لـه اليـوم:"بـشهادة رئـيس الوزراء فإنه تم صرف 45 مليار دولار على الطاقة الكهربائية منذ عـام 2003 ولغايـة الآن والتي كان من المفترض حسب المعايير الدولية أن تـوفر بحـدود 40 ألـف ميغـا واط وهـي كمية ضعف حاجة العراق من استهلاك الطاقة".وأضاف الاتروشي "للأسـف المبلـغ الـذي صـرف لم يتحـول منـه سـوى 3 آلاف ميغـا واط مـن الطاقـة الكهربائيـة علـى أرض الواقع.وتابع أن "هدر المـال بهـذه الطريقـة تتحملـه الإسـتراتيجية الخاطئـة الـتي اعتمـدتها الدولة العراقية في إدارة ملف الكهرباء من خلال الاعتماد علـى الموازنـة الاتحاديـة وعـدم

فسح المجال أمام المستثمرين لتولي إدارة الملف". وضيف مجلس النواب الأسبوع الماضي وزير الكهرباء عبد الكريم عفتان لبحث أزمة الطاقة الكهربائية فيما تخلف عن الحضور نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني مبرراً ذلك بعدم تسلمه إشعاراً رسمياً بالحضور.

وكشف عضو في لجنة النفط والطاقة النيابية عن وثيقة صادرة من وزارة النفط في تموز 2012 تكشف عن ضياع كميات من النفط الخام تقدر بملايين من البراميل خلال السنتين الماضيين.

وقال عضو اللجنة فرهاد الاتروشي لوكالة كل العراق [أين] ان " الوثيقة الصادرة من وزارة النفط هي عبارة عن كتاب موجه من وزير النفط عن كميات الانتاج في حقول جولات التراخيص لعامي 2010-2011 والفرق بين ما سجلته الشركات النفطية وما تسجله الحكومة حوالي [50] مليون برميل نفط خام خلال سنتين".

واضاف أن مجموع الفروقات لعام 2010 بينما ميات الانتاج وبحسب كشوفات المقاولين المرسلة الى دائرة العقود والتراخيص وتقارير الانتاج والتصدير لشركة نفط الجنوب بلغ حوالي 14 مليون برميل في 2010 ضائعة في حين ان الفرق لعام 2011 يبلغ 35 مليون وأكثر من [573] برميل وبذلك يكون مجموع الفرق الكلي ومنذ بدء الانتاج لشهر تموز2010 ولغاية شهر كانون الأول الماضي 2011 هو 49 مليونا وأكثر من [465] الف برميل كما موضح في الجدول المرفق طياً في الوثيقة ".

وأشار الاتروشي إلى أن "هذا الامر عجيب حيث يعني ان خمسين مليون برميل وخلال سنتين وبحسابها على 100 دولار سيكون الناتج خمسة مليار دولار مفقودة وهذا بحسب وزارة النفط (الدائرة الفنية) قسم المطابقة في الكتاب العدد ف 9/ 230 بتاريخ 6 من آيار عام 2012 ".

وتابع أن القصد من هذا الامر ان هذه جزئية لما يتحدث به المسؤولون في وزارة النفط عن انجازات الوزارة ولجنة الطاقة الوزارية قد فشلت فشلاً كبيراً في ملفي النفط والكهرباء. أما بخصوص المشتقات النفطية ففيها ايضاً فساد كبير وبحسب الارقام الموجودة في الوثيقة حوالي 650 – 700 الف برميل من النفط الخام يتم تصفيتها وتوزع منها على الشعب والمحافظات كمشتقات نفطية من بنزين ونفط أبيض وما شابه".

وبين ان "أقصى كمية يتم تصفيتها من هذه النسبة تبلغ 400 الف برميل وان 200 الف برميل أو أكثر أحياناً تضيع في عملية التصفية حسب قول المسؤولين ونحن سألنا خبراء فنيين بهذا المجال فقالوا ان كل 100 برميل تكون نسبة المفقود والضائع 5٪ وهو قياس عالمي من تلف ومحروقات وتبخير وما شابه لكن فقدان 200 الف برميل من اصل 700 الف أمر غريب".

ولفت عضو لجنة النفط والطاقة النيابية الى ان " هذه المشتقات النفطية تباع للمحافظات باجور رمزية فكل برميل منها يباع مثلاً للمحافظة او للاقليم ما قيمته 8 دولارات وهذه الاموال ايضاً لاتدخل الموازنة المالية في كل عام ولانعرف اين يكون مصيرها وهذه كلها نماذج بسيطة من الفساد في وزارة النفط".

وكان التقرير السنوي لمنظمة الشفافية الدولية لعام 2011، ضم ثلاثة بلدان عربية بين البلدان العشرة "الأكثر فساداً" في العالم وهي الصومال والعراق والسودان، في حين اعتبر قطر والإمارات وعُمان الأقل فساداً بين الدول العربية، كما أظهر أن الصومال احتلت المركز الأول في الدول الأكثر فساداً تلته أفغانستان وميانمار ثم العراق والسودان وتركمانستان وأوزبكستان وتشاد وبوروندي وأنغولا.

يذكر أن مجلس الوزراء وافق في كانون الثاني من عام 2010، على الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد للسنوات 2010–2014 التي تقدم بها المجلس المشترك لمكافحة الفساد في العراق والعمل بها من قبل الوزارات والمحافظات والجهات المعنية الواردة في

الاستراتيجية، بعد أن صادق مجلس النواب على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في العراق في آب من العام 2007.

(50000) ألف دولار مقابل إطلاق سراح (داعشي)

كشف مصدر من داخل وزارة العدل في التاسع عشر من تموز 2012 أن مسؤول الشكاوى فيها "رعد الكردي" يتقاضى مبالغ كبيرة مقابل إطلاق سراح إرهابيين من تنظيم (داعش) بالتنسيق مع شبكة متكاملة داخل الوزارة.

وقال المصدر أن الكردي يدير شبكة متداخلة متكاملة في الوزارة تقوم بإجراءات أصولية ينتج عنها إطلاق سراح الإرهابيين وكأنهم أبرياء مقابل دفع مبلغ (50000) دولار، وأنه مسنود من جهات داخل الوزارة وخارجها ويتصرف بحرية مطلقة/ علماً أن الإرهابيين محكومين وفق المادة 4/أ إرهاب.

وأضاف أن الكردي يقوم أيضاً بأخذ مبلغ (3000) دولار مقابل تعيين المواطنين على ملاك الوزارة، لافتاً إلى أنه في الآونة الأخيرة وبعد حصر التعيينات بيد الوزير عمل على تسهيل الحصول على تعيين بعد جلب المواطن الذي يروم التعيين في الوزارة كتاب تزكية من حزب الفضيلة ليقوم هو بدوره بإكمال معاملة التعيين.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية، اعترفت لجنة مراجعة حسابات صندوق ما يسمى إعادة إعمار العراق بأن مليارات الدولارات التي خصصت لذلك تم إهدارها، ولا يعلم حتى الآن في اي مجال تم إنفاقها.

ونقلت الانباء الصحفية عن اللجنة المذكورة قولها في تقريرها النهائي الذي نشر" لاحقاً انه لا يمكن تحديد قيمة الأموال المهدورة أو المختلسة، نظرا لصعوبة عمليات مراجعة الحسابات، الا ان هناك إجماعا بشأن قيمتها الكبيرة".. مؤكدة ان استحالة تحديد تلك المبالغ المهدورة تعود إلى جملة من العوامل أبرزها تصاعد اعمال العنف التي تتفجر

في العراق بين الحين والآخر، والتغيير المستمر للبرامج أو المناطق المشمولة بإعادة الإعمار، اضافة الى تغيير الشركات التي يتم التعاقد معها لتنفيذ المشاريع.

وأوضح التقرير إنه تم تسجيل العديد من المخالفات المتعلقة بتلقي العمولات والرشاوى والتلاعب بالعطاءات والتحايل والاختلاس وغيرها من الجرائم التي أدت في النهاية إلى توجيه عشرات لوائح الاتهام إلى مدنيين وعسكريين امريكيين.. مشيرا الى شهادة المفتش العام الامريكي (ستيوارت بوين) الذي أكد أنه عند تسلمه مهامه عام 2004، قال له (دونالد رمسفيلد) وزير الحرب الأمريكي آنذاك : "لماذا قبلت بهذه المهمة ؟ إنها مهمة مستحيلة".

وأوردت اللجنة في تقريرها مثالا لعمليات الاهدار والاختلاس يتعلق بمبلغ (35) مليون دولار رصدته وزارة الحرب الأمريكية لإعادة بناء مطار بغداد الدولي، التي انطلقت الأشغال فيه عام 2006 لكنه مع نهاية عام 2010 اكتشف المفتش العام للبرنامج أن نصف المبلغ المرصود مهدد بالإهدار، حيث لم يتم تكليف جهة أخرى لاكما تنفيذ المشروع.

والجدير بالذكر ان الكونغرس الأمريكي وافق على رصد (51) مليار دولار لما يسمى برنامج إعادة إعمار العراق يخصص منها (20) مليار دولار لإعادة بناء قوات الأمن الحكومية، ومثلها لإعادة بناء البنية التحتية للبلاد التي دمرتها قوات الاحتلال، على ان يتم تنفيذ البرنامج تحت إشراف وازرة الحرب الامريكية (البنتاغون) ووزارة الخارجية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

بهاء الأعرجي يكشف عن أكبر عملية فساد مالي في العراق تقدر بـ(7) مليارات دولار

من هو عبد الزهرة الشالوشي؟ (كثر الله من امثاله)

هو المضارب الهارب الذي سرق اموال الجالية العراقية في أمريكا في استثمار لم يخسر على الاطلاق، اكرر هنا ان الشالوشي لم يخسر دولاراً واحداً على الاطلاق (الضمانات التي قدمها الشالوشي للحصول على مشروع بناء شقق سكنية في مدينة الصدر ومشاريع اخرى هي اكثر من عشرة ملايين وهي موجودة عند الحكومة العراقية)؟ ما هو السر ولماذا يجازف رئيس الوزراء بسمعته ومستقبله السياسي خصوصاً ان الانتخابات قادمة ومن الممكن ان تؤثر أصوات 1200 عائلة واصدقائهم واقربائهم وعشائرهم على نتائجها؟ لماذا يخون المالكي الامانة والقسم الذي ردده قبل استلام منصب رئيس وزراء العراق في خدمة العراق والعراقيين والدفاع عنهم واحترام المنصب العام؟

هذه الاسئلة وغيرها تجيب عليها الوثائق الجديدة وهي عبارة عن اربعة شيكات يزيد مبلغها على 280000.00 دولار امريكي دفعها اللص الهارب عبد الزهرة الشالوشي الى المستشفى الامريكية التي كانت تشرف على علاج السيدة العراقية نورية المالكي شقيقة رئيس الوزراء نوري المالكي.

هذه المبالغ اضافة الى المبالغ التي نشرناها تزيد على اكثر من نصف مليون دولار امريكي واذا اضفنا لها الفاتحة الضخمة التي اقيمت هنا في ولاية مشيغن الامريكية، في مركز كربلاء لمدة ثلاثة ايام بلياليها حيث البذخ في الطعام والشراب، وايضاً كلفة النقل الجوي للمرحومة نورية المالكي الى العراق، كلها تم دفعها من اموال شركة فاطمة الدولية التي يملكها اللص الهارب المختفي في المنطقة الخضراء، عبد الزهرة الشالوشي، وهذه الاموال هي اموال المستثمرين العراقيين من ابناء الجالية في الولايات المتحدة الامريكية.

في هذه الوثائق اربعة شيكات صادرة من شركة فاطمة وبتوقيع الشالوشي وهي كما يلي:

1- الشيك رقم 124 وقيمته 70.000 (سبعون الف دولار)

2- الشيك رقم 125 وقيمته 70000.00 (سبعون الف دولار امريكي)

3- الشيك رقم 126 وقيمته 70000.00 (سبعون الف دولار امريكي)

4- الشيك الرابع رقم 127 وقيمته 70.000 (سبعون الف دولار امريكي)

المجموع 285000.00 (مئتان وخمسة وثمانون الف دولار امريكي)

وهذه الشيكات استلمتها جامعة بنسلفانيا في الولايات المتحدة لمعالجة المريضة العراقية السيدة نورية المالكي شقيقة رئيس الوزراء نوري المالكي رئيس قائمة دولة القانون.

الأسئلة التي يجب ان يطرحها أهلنا في العراق، لماذا دفع الشالوشي كل هذه الاموال لمعالجة شقيقة المالكي؟ هل هي قرضة حسنة مثلاً؟ ولماذا يقرض الشالوشي رئيس الوزراء؟ ام ان الشالوشي دفع اموال المستثمرين للحصول على مشاريع وتسهيلات حكومية في العراق؟ لو ان احد العراقيين مريض هل يدفع الشالوشي كل هذه الاموال من اجل علاجه؟ماهو المقابل الذي دفعه رئيس الوزراء او المقربون منه للشالوشي عن هذه الاموال التي صرفت لعلاج شقيقة المالكي العراقية نورية المالكي؟ هل هي عقود، شراكة، رشى، ام ماذا؟ ربما يقول البعض ان هذه الاموال صرفها الشالوشي على المرحومة نورية المالكي بدون علم رئيس الوزراء او حتى بدون طلبه، السؤال الذي يطرح نفسه، هل يعقل ان السيد رئيس الوزراء العراقي الذي يعلم ان شقيقته في ارقى مستشفيات الولايات المتحدة الامريكية حيث العلاج الطبي الغالي جداً، ولا يعرف ان عليه دفع الاجور او على الاقل السؤال من دفع كل هذه المصاريف على العلاج؟

دعونا نصدق ان المالكي لا علم له بان الشالوشي دفع اكثر من نصف مليون دولار من اموال المستثمرين لعلاج شقيقته أليس من الواجب الشرعي والاخلاقي والقانوني ان يرجع الاموال الى اصحابها اي الى المستثمرين بعد هذه الوثائق وعلمه اليقيني ان الاموال هي اموال الجالية العراقية بدلاً من بناء قصور لابنه احمد في المنطقة الخضراء؟

يا اهلنا في العراق.. ايها الشرفاء..... ايها الصابرون المحتسبون، انا اعرف ان لاطاقة لكم في الوقوف بوجه هذه العصابة الحاكمة التي لعنها الله ورسوله، حيث قال الرسول (ص) (لعن الله الراشي والمرتشي) واللعنة هنا الطرد من الرحمة والمنع من دخول الجنة والطرد منها كما حدث ان انزل الله لعنته على الشيطان وطرده من جنته ورحمته.

انا اعرف وانتم تعرفون بان طاقتكم محدودة في حماية مصالح العراق و مستقبل الاجيال ضد هؤلاء المرتشين اللصوص السراق ولكني اعرف ايضا انكم قادرون على طرد هذه الحثالات من الحكم من خلال صناديق الاقتراع، انها الانتخابات وما عليكم سوى استخدام هذا السلاح النافذ الناجع القوي الذي هو بين ايديكم، من اجل مصالحكم انتم ومن اجل معاقبة هؤلاء المرتشين الذين خانو الامانة والعهد وخانوا مصالحكم.

يقول سبحانه وتعالى: "يا أيها الذين آمنوا لا تخونوا الله والرسول وتخونوا أماناتكم وأنتم تعلمون".

نعم هؤلاء المرتشون خانوا الله ورسوله وخانوا الامانة وهم يعلمون ويكذبون على الناس.

وقال سبحانه وتعالى: ﴿سَمَّٰعُونَ لِلْكَذِبِ أَكَّٰلُونَ لِلسُّحْتِ﴾.

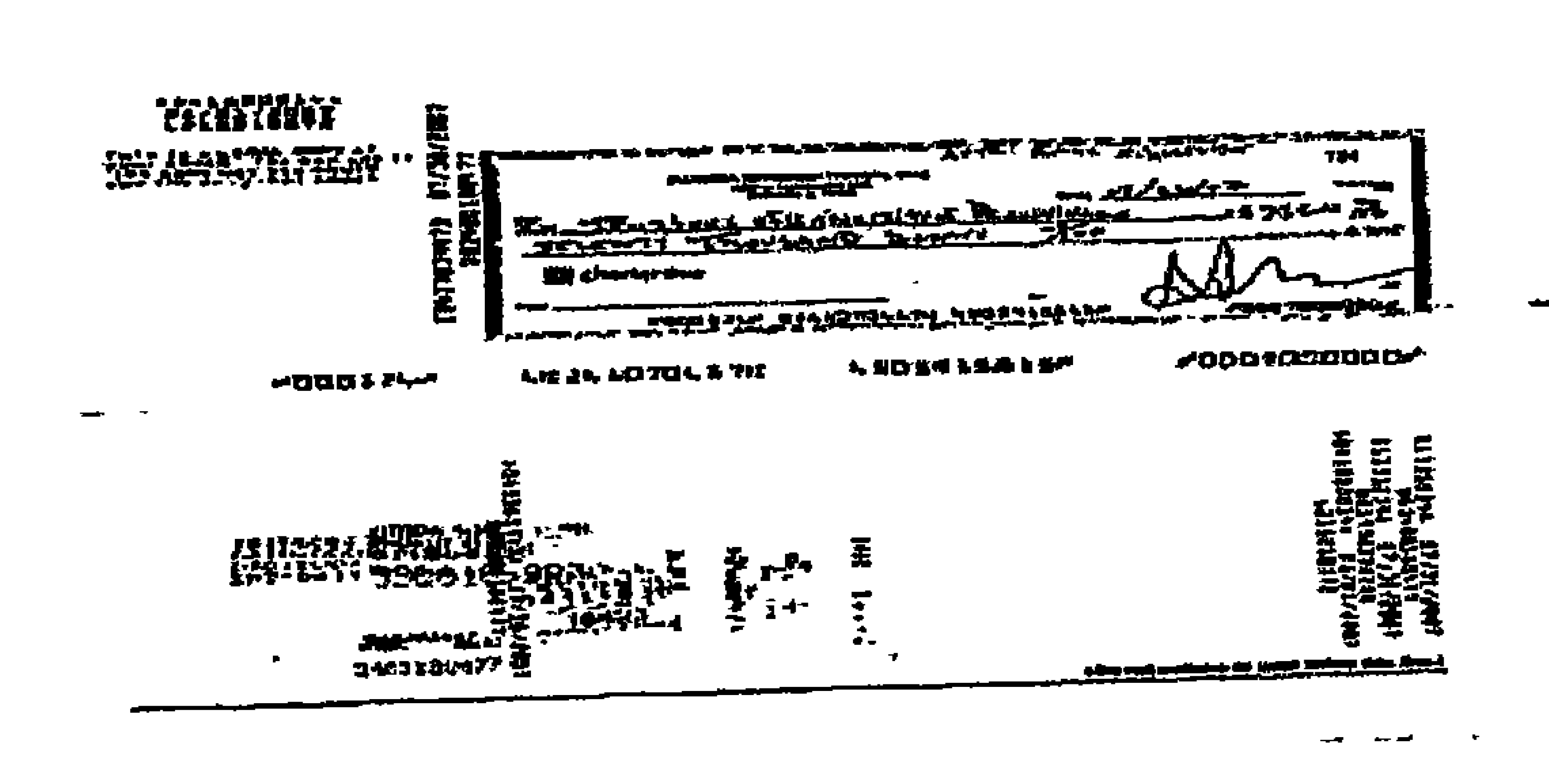
اجمع المفسرون ان السحت هنا هو الرشوة، الا لعنة الله ورسوله على المرتشيين واولهم المالكي، ونقول له ادفع بالتي هي احسن وارجع اموال الناس او ارفع حمايتك عن الشالوشي واطرده من المنطقة الخضراء والناس اصحاب الحق ستتكفل به.

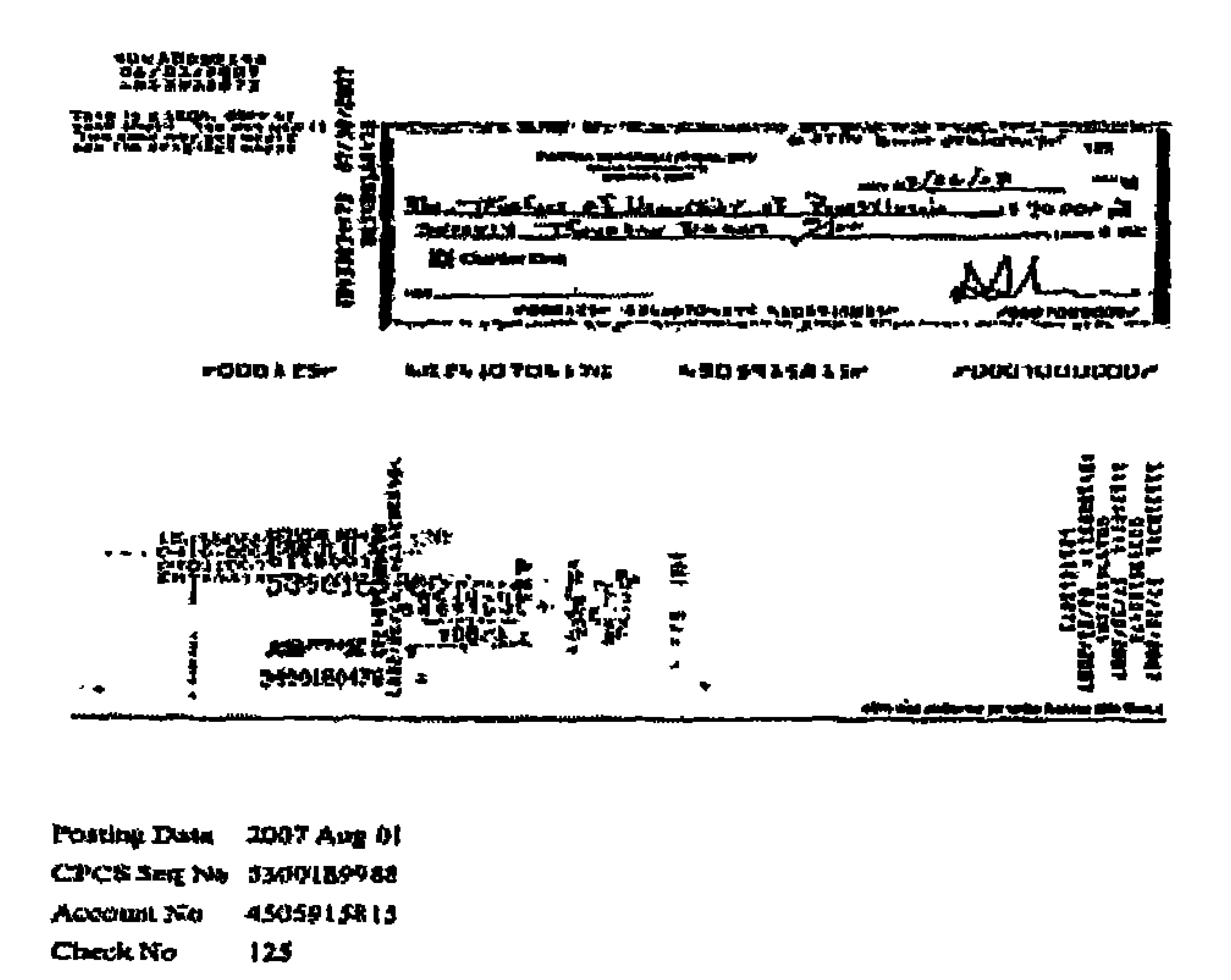
يامالكي عليك ان تتذكر ان القصور التي انت فيها هي قصور كانت لظالم تركها واختفى بحفرة، يامالكي ان الايام تدور وان طالت لن ينسى اصحاب الحق حقهم ولن يحميك غداً في المحاكم العراقية حراس او حمايات او حزب بل الجميع سيتخلى عنك كما تخلى الرفاق السابقون عن قائدهم الضرورة وتركوه وحيدا يواجه مصيره في حفرة.. ان غدا لناظره قريب.

الولايات المتحدة الامريكية

alyasirylawoffice@yahoo.com

المرفقات اربعة شيكات ولدينا وثائق اخرى سننشرها لاحقاً انشاء الله





Posting Data	2007 Aug 01
CPCS Seq No	3300189988
Account No	4505915813
Check No	125
Amount	$70,000.00

2/8/2010

اختلاس 44 تريليون دينار 2007 إلى 2010

كشفت (ماجدة التميمي) عضو اللجنة المالية في مجلس النواب الحالي النقاب عن اختفاء (44) تريليون دينار كانت فائضة عن موازنات الأعوام من 2007 الى 2010.ونقلت الانباء الصحفية عن (التميمي) تأكيدها في تصريح نشر اليوم ان الاعوام من 2007 والى 2010 شهدت فائضاً متحققاً من الموازنات العامة مقداره (44) تريليون دينا، أي بمعدل (11)تريليون دينار لكل عام.. مطالبة وزير المالية الحالي أن يوضح في كتاب رسمي مصير هذا المبلغ الكبير.وحول الحسابات الختامية التي لم تقدمها الحكومة الحالية إلى البرلمان حتى الآن. واشارت (التميمي) إلى أن الحسابات الختامية منذ عام 2004 وحتى عام 2010 فيها العديد من الاشكاليات.. منتقدة وزير المالية الحالي لعدم

تسجيله الأموال التي يتم تسليمها الى المحافظات والتي لا يعلم أين ذهبت تلك المبالغ.وخلصت (ماجدة التميمي) إلى القول: "لا أعلم حتى الآن ما هي الكمية الحقيقية للنفط العراقي المصدر، لا سيما أن هناك نفطاً عراقياً مهرباً من جميع المنافذ وهذا لا يخفى على اي مسؤول وهو مثبت لديهم، كما انه لا توجد عدادات لقياس الكميات المصدرة من النفط حتى الان، وبالتالي فإن الكمية الحقيقية المصدرة هي اكبر بكثير من الكميات التي تذكر في السجلات.

رسالة من منتظر الزيدي... إلى رئيس حزب الدعوة

عزيزي رئيس حزب الدعوة. دولة رئيس الوزراء،،لحظة لكنني لا اعترف بك رئيساً للوزراء في العراق ولاحتى في مدينة (طويريج) مسقط رأسك.!! لنبدأ من جديد: الاخ نوري المالكي.. انتظر لو سمحت.، اخوتي اخوة قضيتي، ومن ليس أخاً لي في القضية، فهو ليس مني حتى وان كان من رحم امي وصلب ابي..!! حسنا، لأناديك بالتالي، عله يرضي غرورك وعنادك.الى رئيس حزب الدعوة الحاكم في العراق (نوري كامل المالكي) فبعد تجاوز التحايا،حيث لاوجود لها بيننا لأننا نقف على طرفي نقيض.

قبل سبع سنوات تسلمت انت مهام رئاسة الحكومة، بصدفة لم يتخيلها اي عقل سياسي بمن فيهم انت، وكانت لك قدماً خضراءَ (كما يقول المثل العراقي). ففي بداية اعلانك رئيساً للوزراء،انفجرت الحرب الاهلية في البلاد لتأكل الاخضر واليابس. وكنت تتهم الجميع بالعنف والتفجير والقتل، لكنك لم تلق اللوم ولو لمرة واحدة على نفسك وعلى اختياراتك لقادة الاجهزة الامنية. فانت تعرف ياسيادة رئيس حزب الدعوة ان حظر التجوال في العراق مستمر منذ عام 2003 والى الان وهذا الحظر يبدأ في الساعة 12من منتصف الليل الى الساعة 5 صباحاً، وكان كل من يخرقه من المدنيين لاي ظرف كان، يتعرض للقتل او الاعتقال من قبل الاجهزة الامنية.فمن برأيك يضع العبوات التي تنفجر صباحاً على المواطنين في الشوارع؟ ومن يركن السيارات لتقطع أجساد العمال والكسبة والموظفين فجراً؟ لا تدعي عدم معرفتك بذلك ولا ينفع ان تغير قائداً او

ضابطاً. فان الذين من حولك من متحزبين ومستشارين اعضاء في حزبك كلهم مرتشون - هذا ان سلمنا بعدم معرفتك وبراءتك.! فمعظم القادة الامنيين يتم تعيينهم بناء على توصيات مستشاريك وهذا التوصية يصل ثمنها إلى أكثر من مليون دولار لقائد الفرقة..ونصف مليون دولار لأمر اللواء ومئة الف لأمر الفوج.قد تقول انني ابالغ ولكني ساكشف لك معادلة بسيطة. فعندما كنت في سجونك اتنقل كيفما اتفق لكم،التقيت بعدد من ضباطك المعتقلين لأسباب شتى. أحد الضباط أفصح لي عن سر قال وهو يفاخر وهو يعد سرقاته وكأنه يعد قتلى الاعداء يقول ضابطك: (كنت أمر فوج ولدي مئة جندي وهميين استلم رواتبهم ومخصصاتهم وارزاقهم وعتادهم وتجهيزاتهم التي تصل شهرياً مع راتبه الى 1000$) وبعملية حساب بسيطة فأن اخونا في الله يقبض مئة الف دولار شهرياً فقط من الاسماء الوهمية،فضلاً عن طرق السرقات الاخرى الاكثر حيلة والتي لااريد ان اوجع راسك بها.هؤلاء ضباطك الذين ينامون اكثر مما يعملون هم من يسبب الخروقات وفي بعض الاحيان بتمرير السيارات الملغمة واطلاق سراح مجرمي القاعدة مقابل اموال طائلة. نعود لك عزيزي رئيس حزب الدعوة هل تعلم بأنك لم تدخر صديقاً.؟ واستعديت زملائك في العملية السياسية، لأنك تريد الانفراد وليس حرصاً على العراق او شعبه او دماء الابرياء. فأيام العمل في الغربة علمتك طرق ابتزاز الخصوم قبل ان يكونوا خصوماً،فها انت تهدد كل من يقول رأياً مخالفاً لرايك بأنك تمتلك ملفات تخصه..وهو مايحصل ما ان يتمادى معك ويكون عثرة في طريق هيمنتك وحزبك على مفاصل الدولة. وقد جربك كثيرون من خصومك ووقعوا في المحظور.واسمح لي هنا ان اكون قليل الأدب قليلاً لاقول لك ان ماتفعله هو قمة في الخسة.!! فإن كانوا ابرياء وتم التلفيق لهم فهذا مصيبة،وان كان خصومك حقاً مجرمون وارتكبوا مجازر بحق العراقيين،فمن سمح لك ببيع دمائهم والسكوت على جرائمهم فقط لانك المستفيد؟؟ ان الذي من حولك نفخوا فيك الأنا، تملقاً ورغبة للبقاء في السلطة لنهب اموال العباد. فصرت تردد ما يقولونه لك، بأن اي خرق امني واي مجزرة ترتكبها القوى الظلامية في العراق،هي نصر لك وتأكيداً على خطك السائر في رفض عودة

(الصداميين والبعثيين والتكفيريين) وهذه الاسطوانة،لكن لااحد امتلك الشجاعة وذكرك بان الحارس المتقاعس هو شريك في الجرم حتى وان لم يكن، وان كثيراً من الجيوش اعدمت جنوداً وضباطاً وامراء فيالق بسبب التقاعس بالواجب او خرق للعدو. وانت وزير الدفاع، ووزير الداخلية، ووزير الامن الوطني، ومدير المخابرات، وجهاز الاستخبارات، وقائد فرقة مكافحة الارهاب، فضلاً عن عنوانك الرئيس (القائد العام للقوات المسلحة). هذه المناصب التي تمسك بها بقبضة من (حديد)،تتسرب من بين اصابعك، كمن يقبض على الماء بيده..!! فأنت يا عزيزي لم تخدم يوماً واحداً بالجيش العراقي كما سبقك الذين قبلك، ومع هذا تصر على ان لك خطط نابليون وحنكة بسمارك وفلسفة أفلاطون، وثورة المختار.!! أما بالنسبة لتفريطك بحقوق العراقيين بعد أرواحهم وأمنهم،فلك بطولات كثيرة،وأذكرك بإحداها.فقد قيل لي من جهة مقربة جداً منك ان رئيس المجلس الإسلامى الأعلى السابق عبد العزيز الحكيم،اجتمع مع الجعفري حينما كان رئيساً للوزراء وكنت مرافقه آنذاك، وقال الحكيم أن الساسة الكرد طلبوا ميزانية للإقليم 5٪ من ميزانية العراق، تشمل تسليح البيشمركة ورواتب السياسيين وغيرها ولا يريدون شيئاً غيره. يقول الشخص الذي كان معكم إنك انتفضت وخرج الزبد من فمك وانت تتهم الساسة الكرد بالجشع والطمع وان اعطاء ميزانية مستقلة هو خيانة للعراق وان 5٪ هو مبلغ ضخم. وحين صرت رئيساً للوزراء جئت بقدميك الى المجلس الاسلامي الاعلى لتطلب منهم الموافقة على اعطاء اقليم كردستان 17٪ من ميزانية العراق،اجابك السيد عبد العزيز الحكيم،لماذا الآن يا ابو اسراء.؟ اجبته بوجه متهكم (انها المصلحة العامة) وكنت تقصد ثمن قبولهم بك رئيساً للوزراء. وبعد هذا. أشاهد شعبي يموت كل يوم بالسيارات الملغمة لمجرمي القاعدة، وأبحث عنك وعن قادتك السياسيين واجدك تتحصن خلف المتاريس والخرسانات، ويتحصن ابناءك وابناء زملائك، في البلاد الآمنة،بعد ان ابتعتم القصور والشركات والطائرات الخاصة. هذا الأمر يجعل كل من له حس وطني أن يطالبك بالاستقالة وترك العمل السياسي الذي فشلت فيه واوصلت العراق الى حافة الهاوية. واهدرت 400 مليار دولار منذ استلامك

الحكم. وحين تتحدث عن الجازات لا تنظر بالخرائط التي امامك وانظر في مواقع البناء والاعمار. فليس هنالك ما تم الجازه في عهدك سوى خمس جسور صغيرة،وثلاث أحجار أساس لجمعات صغيرة، وأربعة سجون.!! لا شيء من هذه الميزانية الانفجارية ومن خيرات العراق تم استثماره بطرق صحيحة. لا شيء عزيزي. لذلك قررنا أنا ومعي الكثير من شباب العراق ان نخرج في 31 من آب لنقول لك بصوت هادئ ارحل. كما رحل غيرك.. ارحل كما جئت لانك لم تترك شخصاً يحبك ولم تجد غير التخندق الطائفي لتتحصن به، لأنك لا تملك ما تقدمه من فكر او عمل او انجاز. لن اقول اننا نتظاهر فقط من اجل الرواتب التقاعدية للمسؤلين السابقين التي تصل لاكثر من مليار دولار سنوياً، ولكني سأخرج متظاهراً لاسقاطك فأنا لا أخاف ان أفصل من وظيفتي، ولا اخشى على مصالحي معك، ولا اخشى اجهزتك الامنية حتى لو قررت اعتقالي كما فعلت في التظاهرات السابقة.

إن ثماني اعوام من الفساد.. حوّلت العراق من دوله غنيةإلى كيان يبحث اهله عن الطعام في القمامة، واحتلت فيها بلاد الرافدين التي تعوم علي بحر من النفط وتمتلك اكبر احتياطيات في العالم مركزًا متقدمًا في مؤشر الفساد.

ثمانية اعوام عاني فيها أهل السنّة من القتل والتعذيب والتهجير والتهميش، وعندما ثاروا للمطالبة بحقوقهم كانت الطائرات وميليشيات "المالكي" الشيعيه في انتظارهم لتحصد ارواحهم، فيما تعج السجون بالآلاف منهم.

ثمانيةأعوام اغتصب شرف العراقيات من أهل السنة وتم قتلهن علي ايدي قوات الجيش الطائفي، وميليشياته الشيعية المسلّحه.

ثمانية أعوام من نهب ثروات البلاد، وتسليمها طواعيه للاحتلال الامريكي، وللدولة الايرانية، تقّويةً لسيطره النفوذ الشيعي في العراق منذ احتلاله.

ثمانية اعوام بطلها يدعي "نوري المالكي" رئيس وزراء العراق المنتهيه ولايته، الذي يسبح في بحور من دماء أهل السنة بالعراق، ويأبى أن يترك منصبه.

مدير وكالة الأخبار العراقية سرمد عبد الكريم يؤكد أن هذا الرجل مسقط راسه في قرية تسمي "جلاجل" بمحافظة كربلاء، وينتمي إلى قبيلة "القريظات" التي يرجع نسبها إلى قبيلة "بني قريظه" اليهودية التي نزحت من الحجاز إلى الموصل حيث تشيّعت في نهاية الدولة العثمانية أي بداية العشرينات من القرن الماضي، إذن وفق عبد الكريم فإن نوري المالكي أصله يهودي من بني قريظة.

يواصل عبد الكريم حديثه في إحدى حلقات برنامج "الاتجاه المعاكس" على قناة الجزيرة، حيث يقول إن إيران هي رأس الأفعى في فساد المالكي، مؤكداً ان أموال العراقيين تمول نظام بشار الاسد في سورية .

وأشار إلى أن مؤسسة "ستار فور" ومقرها تكساس نشرت تقارير عسكريه في 13/2/2012 تقول ان ايران تقوم بسرقه كميات كبيرة من النفط العراقي في الجنوب وبشكل منتظم، وان هذه السرقات ساعدت الحكومه الايرانيه علي تجاوز محنتها نتيجه الوضع الاقتصادي بسبب الحصار الدولي. ويقول هذا التقرير ان ايران استولت على حقول نفطيه عراقيه بلغ انتاجها 17 مليار دولار سنويًا اي نحو 14٪ من ايرادات النفط السنويه للعراق. وتابع ان العراق احتلت في تقرير 2009 حول مؤشر الفساد المركز 176، وفي 2010 المركز 175، والمركز 174 في 2011، اي انه يراوح مكانه بين اكثر 3 دول بها فساد على مستوى العالم.

وعن اوضاع العراقيين في عهد المالكي قال سرمد عبد الكريم ان ميزانيه العراق تجاوزت 100 مليار دولار، ومع ذلك الغيت البطاقه التموينيه، ودمّر البنيه الاساسيه حيث لا طعام او شراب او تعليم او صحة.

وقال ان 'عصابة' المالكي وايران وحزب الله والاسد سرقت 7.5 مليار دولار و20 طن من الذهب، حيث يسحبون الاموال الى ايران ثم تركيا فسورية لتستقر في لبنان لدى حزب الله.

واتهم ايران بانها تتاجر سياسيًا بثروات العراق، قائلًا: 'كل شيء موجود في العراق بامر ايران، الجيش ايراني، الاقتصاد ايراني، البنوك ايرانيه، بنك ايران المحاصر دولياً لديه اكبر فرع بالعراق، فضلاً عن 30 مصرف ايراني يشفط الدولارات ويرسلها لايران وسورية.

انتهاكات ضد أهل السنة

كشفت منظمة 'هيومن رايتس ووتش' لحقوق الانسان عن تفاصيل حوادث تعذيب بشعة وانتهاكات بحق المعتقلين في سجن سري ببغداد امرت الحكومة العراقية مؤخراً بإغلاقه، بعد الكشف عنه، شملت الضرب والصعق داخل السجن الذي يقع بمطار المثنى ببغداد.

فالسجن الذي يتبع مباشره مكتب رئيس الوزراء المنتهيه ولايته نوري المالكي، كان شاهدًا علي ارتكاب انتهاكات واسعه بحق المعتقلين، واغلبهم من السنه كانوا قد اعتقلوا خلال حمله شنتها القوات العراقية علي محافظه نينوى في شمال العراق، في اكتوبر الماضي في إطار عمليه تستهدف المقاتلين السنة.

واستند تقرير منظمه 'هيومان رايتس ووتش' الي مقابلات اجريت مع 42 محتجزًا كانوا ضمن نحو 300 معتقل جري تحويلهم، خلال الاسابيع الاخيره، الي مراكز احتجاز آخرى، بعد انكشاف امر المعتقل، وفق ما نقل تقرير لموقع 'CNN' بالعربيه.

جرائم حرب

واكدت الامم المتحده وقوع انتهاكات لحقوق الانسان في العراق ترقي الي جرائم حرب وجرائم ضد الانسانية ارتكبتها الحكومه العراقية برئاسة نوري المالكي، في الفترة من 5 يونيو الي 5 يوليو الماضيين.

وسرد التقرير قائمة بالانتهاكات التي قامت بها القوات الحكوميه العراقيه مثل عمليات التطهير العرقي ضد السنة واستهداف المدنيين عمداً في مناطق التجمع الكبيره بهدف اسقاط اكبر عدد من القتلى والضحايا مثل قصف الأسواق والمدارس والمناطق التجارية وقتل المساجين والاستخدام المفرط للقوه المميته وعدم اتخاذ ايه اجراءات لحمايه المدنيين بل تعمد استهدافهم.

وقال تقرير الخارجية الامريكية 2013 أنه خلال العام تم الإبلاغ عن مشاكل كبيرة اخرى لحقوق الانسان من بينها الاختفاء؛ والظروف القاسية والمهدده للحياة في الاحتجاز والسجون؛ والاعتقال التعسفي والاحتجاز السابق للمحاكمه المطوله، واحيانا بمعزل عن العالم الخارجي، واستمرار الافلات من العقاب لقوات الامن؛ والحرمان من محاكمات علنيه عادله.

وفي مطلع 2014 "اتهم ستروان ستيفنسون" رئيس وفد البرلمان الاوروبي للعلاقات مع العراق، نوري المالكي بشن حمله اباده ضد السنه في العراق، وقال في بيان نشرته وسائل الاعلام انه يشن "حمله ارهابيه شرسه" في كافه المحافظات السنيه، وان الحملات الاخيره التي يشنها الجيش في الفلوجه والرمادي تشكل "آخر مرحلة من حملة نوري المالكي للقضاء علي اي معارضة لنظامه قبل انتخابات 30 ابريل" 2014.

وأعلن مكتب التعاون الأمني بين الولايات المتحدة والعراق، في أبريل الماضي، عن تسلم حكومة نوري المالكي 14 مليون قذيفة، فضلاً عن 7 آلاف قطعة سلاح، وذلك لمساندته في حربه الأخيرة ضد أهل السنة في محافظة الأنبار والفلوجة وبقية المناطق.

وفي مايو كشفت منظمة "هيومن رايتس ووتش"، أن الجيش العراقي، قام بقصف مناطق مأهولة بالسكان في الفلوجة، وهو السلاح الفتاك الذي استحدثه نظام الرئيس السوري، بشار الأسد للفتك بمعارضيه بالبراميل المتفجرة.

وذكرت أن قوات نوري المالكي التي تشن حرب على أهل السنة بمحافظة الأنبار منذ مطلع العام الحالي، وجهت ضربات متكررة إلى مستشفى الفلوجة العام بقذائف الهاون.

كشفت مجلة "فورين بوليسي" الأمريكية، أن الحكومة العراقية بقيادة "نوري المالكي" تسعى بنشاط من أجل الحصول على طائرات دون طيار لمواصلة حربها على أهل السنة في محافظة الأنبار.

وشن رئيس البرلمان العراقي السابق، أسامة النجيفي، هجوماً قاسياً على حكومة المالكي، متهما إياها باستغلال الأحداث في الأنبار لضرب "مكون معين" في إشارة إلى الطائفة السنية التي تشكل غالبية سكان المنطقة.

وفي تقرير آخر قالت هيومن رايتس ووتش إن السلطات العراقية تحتجز آلاف السيدات العراقيات من الطائفة السنية دون وجه حق وتخضع الكثيرات منهن للتعذيب وإساءة المعاملة، بما في ذلك الانتهاك الجنسي.

وداع بالأحذية

وكان المالكي على موعد للوداع مع العراقيين، لكن بنوع مختلف، حيث تجمّع المئات في ساحة الفردوس إحدى أشهر الساحات بالعاصمة بغداد، في 11 أغسطس 2014 ومزّقوا صورة لرئيس الوزراء المنتهية ولايته نوري المالكي ورموها بالأحذية، احتفالاً برحيله.

بويّه أبو المحاسن جا هـي فرطنـة، وأخـيراً سـلمت الـسلطة لـشخص آخـر بعـد أن باعتك إيران، وستبيع بشار الأسد بعدك.. بعـد أن أصـبح العـراق مثـل اليابـان في زمنـك الطائفي!!

وأذكـرك أن موفـق الربيعـي مستـشار الأمـن القـومي يحـتفظ في مكتبـه الواقـع في الكاظمية تمثال لصدام حسين وحول رقبته الحبل الذي شـنق بـه، وهـو يتـذكر اللحظـات الأخيرة قبيل إعدام الرئيس صدام حسين الذي ظل متماسكاً حتى النهاية.

وأخيراً ما قلت من كلمات لموفق الربيعي "بارك الله فيكم" وهو يكشف عـن جثمـان صدام حسين في دارة... يمكن...

ملحق رقم (5)

حكومة نوري المالكي بتاريخ 2010/12/23

الرقم	الأسماء	الوزارة	
1.	نوري كامل المالكي	رئيساً للوزراء	ووزير الداخلية والدفاع والأمن الوطني وكالة
2.	روز نوري شاويش	نائب رئيس الوزراء	ووزيراً للتجارة وكالة
3.	حسين الشهرستاني	نائب رئيس الوزراء	ووزيراً للكهرباء وكالة
4.	صالح المطلك	نائب رئيس الوزراء	
5.	رافع العيساوي	وزير المالية	
6.	هوشياء زيباري	وزير الخارجية	ووزيراً لشؤون المرأة و
7.	عبدالكريم لعيبي	وزير النفط	
8.	علي الأديب	وزير التعليم العالي	ووزير دولة للمصالحة الوطنية وكالة
9.	هادي العامري	وزير النقل	
10.	محمد تميم	وزير التربية	
11.	عز الدين الدولة	وزير الزراعة	
12.	جاسم محمد جعفر	وزير الرياضة والشباب	
13.	حسن الشمري	وزير العدل	
14.	محمد توفيق	وزير الاتصالات	

15.	نصار الربيعي	وزير للعمل	ووزيرا للتخطيط وكالة
16.	محمد صاحب الدراجي	وزير الإسكان	وكالة
17.	أحمد ناصر دلي	وزير للصناعة	
18.	مجيد حمد أمين	وزير للصحة	
19.	مهند السعدي	وزير الموارد المائية	
20.	عبد الكريم السامرائي	وزير العلوم والتكنولوجيا	
21.	نورهان مظهر	وزير الدولة للمحافظات	
22.	بشرى حسين صالح	وزير دولة	
23.	حسن ساري	وزير دولة	
24.	عبد المهدي حسن المطيري	وزير دولة	
25.	لواء سحيسر	وزير السياحة والآثار	
26.	علي الصجري	وزير دولة للخارجية	
27.	سعدون الدليمي	وزير الثقافة	
28.	سركون لازار حليوه	وزير البيئة	
29.	محمد شياع السوداني	وزير حقوق لاإنسان	

.30	ديندار نجمان شفيق	وزير الهجرة والمهجرين	وزير دولة لشؤون المجتمع المدني وكالة
.31	صفاء الدين الصافي	وزير دولة لمجلس النواب	
.32	صلاح مزاحم درويش	وزير دولة	
.33	ياسين حسن محمد	وزير دولة	
.34	علي الدباغ	وزير دولة	وناطق باسم الحكومة

تابع حكومة نوري المالكي في 2006/5/20

.35	د. أكرم الحكيم	وزير دولة/ للحوار الوطني	الائتلاف العراقي الموحد
.36	ناظم يعرب العبودي	الزراعة	الائتلاف العراقي الموحد
.37	المهندس عادل الأسدي	وزير دولة/ للمجتمع المدني	الائتلاف العراقي الموحد
.38	سعد طاهر الهاشمي	وزير دولة/ للمحافظات	الائتلاف العراقي الموحد
.39	د. لواء سميم	السياحة والآثار	الائتلاف العراقي الموحد
.40	عبد الصمد رحمن سلطان	الهجرة والمهجرين	الائتلاف العراقي الموحد
.41	محمد عباس العريبي	وزير دولة	الائتلاف العراقي الموحد
.42	حسن راضي الساري	وزير دولة	الائتلاف العراقي الموحد
.43	علي محمد أحمد	وزير دولة	الائتلاف العراقي الموحد
.44	جواد البولاني	وزارة الداخلية	شيعي/ بتاريخ 9/ 6

45.	عبد القادر محمد جاسم	وزارة الدفاع	سني/ بتاريخ 9/ 6
46.	شروان الوائلي	الأمن الوطني	شيعي/ بتاريخ 9/ 6
47.	هاشم الشبلي	العدل	
48.	محمد توفيق علاوي	الاتصالات	العراقية

وبتاريخ 12/ 7/ 2011 تم تعيين الوزراء التالية أسمائهم بموافقة البرلمان

1.	رعد شلال العاني	وزير الكهرباء	
2.	خير الله حسن بابكر	وزير التجارة	
3.	ابتهال كاصد الزيدي	وزير المرأة	
4.	عادل مهودر المالكي	وزير البلديات	
5.	جمال البطيخ	وزير دولة	للعشائر العراقية
6.	عامر الخزاعي	وزير دولة	للمصالحة الوطنية
7.	دخيل باسم حسون	وزير دولة	للمجتمع المدني
8.	دخيل كاظم	وزير دولة	
9.	عبد الصاحب قهرمان عيسى	وزير دولة	

الأعرجي متهكماً: سبع سنوات سجن لوزير التجارة عن سبعة مليارات لكل مليار سنة" خل يكون!!

أعلنت لجنة النزاهة في مجلس النواب العراقي اليوم الأحد أن السلطات القضائية أصدرت حكماً غيابياً بالسجن 7 سنوات على وزير التجارة العراقي السابق عبد الفلاح السوداني لادانته بقضايا فساد مالي.

وينتمي السوداني إلى حزب الدعوة الاسلامية، تنظيم العراق وقد سافر الى بريطانيا بعد ان أصدرت محكمة جنايات الرصافة ببغداد حكماً ببراءته من التهم الموجهة إليه، غير ان لجنة النزاهة استأنفت الحكم لدى محكمة التمييز التي قررت اعادة محاكمته.

وقال رئيس لجنة النزاهة البرلمانية، بهاء الأعرجي في مؤتمر صحافي عقده بمبنى البرلمان اليوم الأحد إن السلطات القضائية أصدرت حكماً غيابياً بالسجن سبع سنوات بحق وزير التجارة السابق عبد الفلاح السوداني بعد ادانته بقضايا فساد".

وكانت محكمة جنايات الرصافة أصدرت في 28 آب/ اغسطس عام 2010، حكماً ببراءة وزير التجارة السابق عبد الفلاح السوداني من تهم الفساد التي وجهت إليه من قبل رئيس لجنة النزاهة النيابية صباح الساعدي، وهيئة النزاهة البرلمانية لعدم كفاية الأدلة.

وأعلنت هيئة النزاهة في الثاني من أيار/ مايو من العام نفسه انها ستطعن بقرار محكمة جنايات الرصافة الذي برأ وزير التجارة السابق عبد الفلاح السوداني.

وقال الشيخ محمد الجياشي أن بهاء الأعرجي وعند سؤاله عن الحكم الصادر بحق السوداني أجاب: لقد تم سجنه سبع سنوات في مقابل سبع مليارات أي لكل مليار سنة واحدة!

وثائق تكشف عن حجم الأموال المسروقة وسوء الإدارة وإهدار المال العام

وثائق ديوان الرقابة المالية تكشف الستار عن حجم سرقات وزير التجارة السابق والقيادي في حزب الدعوة فلاح السوداني.

وحصلت وكالة أنباء شط العرب على وثيقة صادرة عن ديوان الرقابة المالية وبتوقيع رئيسها الدكتور عبد الباسط تركي سعيد بتاريخ 17/ 03/ 2011م والموجه الى مجلس النواب والتي تكشف الستار عن حجم السرقات التي تمت في عهد وزير التجارة السابق والقيادي في حزب الدعوة الحاكم فلاح السوداني

ونورد بعض النقاط الهامة ونترك لمتابعينا قراءة الوثيقة بصورة كاملة:

1- عدم توفر البيانات الدقيقة التي يمكن من خلالها تحديد مقدار العجز في موازنة وزارة التجارة للسنوات (2006 و 2007 و 2008 و 2009).

وذلك يعني بأن ديوان الرقابة تتهم الوزارة بإنها إدعت وجود عجز في ميزانيتها في حال إن الوثائق تكشف بأن الوزارة كانت تمتلك فائض وليس عجزا!

يورد الديوان في الوثيقة "حسب ما جاء بكتاب وزارة التجارة..قد بلغ الفرق بين مقدار العجز بموجب كشف الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية ومجموع مبالغ المعاملات الخاصة بمستحقات المجهزين وأمانات الضريبة بمقدار 973788506 دينار (تسعمائة وثلاثة وسبعون مليار وسبعمائة وثمانية وثمانون مليون وخمسمائة وستة ألف دينار) في حين كانت الوزارة قد بينت بكتابها الموجه الى وزير المالية الإتحادي..حاجة الوزارة الماسة لتأمين مستحقات التجار.."

ويورد الديوان في الوثيقة أن وزارة التجارة أمنت من وزارة المالية قرض مقداره 250 مليار دينار لسد العجز "من دون بيان ما تم صرفه فعلا من هذا القرض و لم يجر تزويد ديوان الرقابة المالية بالعجز الخاص بالشركة المذكورة."

بما يعني أن هناك أموال فائضة تم سرقتها و تم سرقة القرض الذي مقداره 250 مليار دينار، مع إخفاء الكشوفات.!!

2- شراء كميات من مادتي الزيت و الدهن الصلب أكثر من حاجة المواطن و من دون وصولها إليه :

تقول الوثيقة "قيام الوزارة بشراء كميات من مادتي الزيت و الدهن الصلب في سنة 2008 بلغ مجموعها 1286178 طن في حين كانت الحاجة السنوية بموجب الخطة الإستيرادية للشركة 473000 طن و بذلك تكون الزيادة في الكمية المشتراة 813178 طن وهي تكفي لسد حاجة المواطنين بنسبة 92٪ للسنوات 2009 و 2010" .

أي الوزارة إستوردت لسنة 2009 م كميات تكفي لثلاث سنوات، في حال كان المواطن في نفس سنة 2009 م يعاني من الشحة في البطاقة التموينية. فأين ذهبت هذه الكميات الهائلة؟!!

3- شراء مادتي الزيت و الدهن الصلب بأسعار تفوق سعر السوق العالمي:

تقول الوثيقة "قيام الوزارة بشراء كميات أكثر من الحاجة في أعلاه بسعر 2400 دولار للطن في حين أن التركيبة السعرية لمادة الزيت في سنة 2009 كانت 1335 دولار للطن بفرق مقداره 1065 دولار للطن الواحد... وعليه تكون الزيادة في قيمة الكمية المشتراة 866034570 دولار (ثمانمائة وستة وستون مليون و أربعة وثلاثون الف وخمسمائة وسبعون دولار) الأمر الذي الحق ضرراً كبيراً بالمال العام من جراء سوء الإدارة وعدم دفع مبالغ للمجهزين عن مواد تالفة غير صالحة للاستهلاك البشري:

تقول الوثيقة "قيام وزارة التجارة بصرف المستحقات إلى مجهزين عن المواد التالفة غير الصالحة للاستهلاك البشري بحجة أن النتائج الأولية للفحص كانت صالحة ومطابقة بلغ مجموع مبالغها 15091717 دولار و421419 يورو.. مما يتطلب تحديد المسؤولية التقصيرية عن ذلك".

وتورد الوثيقة جداول ونماذج متعددة كشاهد على هذا النوع من الفساد والأموال المهدورة وتقول إن هذه الشواهد تؤشر على وجود تواطؤ في قبول هذه الكميات وصرف مستحقاتها، مما يتطلب تشكيل لجنة تحقيقية بهذا الخصوص لتحديد المسؤولية التقصيرية عن استلام هذه الكميات".

أي دفع أموال في قبال مواد يكون مصيرها القمامة بدلاً من مادة المواطن!!! وتواطؤ على حساب الوطن والمال العام!!!

باختصار: الوزير وحاشيته كانوا يتفننون في طرق السرقة من خلال:

إخفاء واتلاف السجلات المالية للوزارة مما مكنهم على سرقة الميزانية والمبالغ المدفوعة لسد عجز الوزارة.

شراء كميات كبيرة تفوق حاجة المواطن، ومن دون مبرر، وبالنهاية ضياع هذه الكميات أو تعرضها للتلف.

دفع مبالغ نجومية على مواد غير قابلة للاستهلاك.

فقدان كميات كبيرة من المواد القابلة للاستهلاك.

دفع مبالغ طائلة للمجهزين من دون استلام المواد.

ووو...

وهنا نسأل كيف يمكن لمثل هذا الوزير الفاسد العابث بأموال وأرواح المواطنين أن يتم تبرئته من القضاء العراقي المستقل في ظل دولة تدعي التزامها بالقانون؟

الملحق (6)

• القوائم والمبالغ التي استلمها رؤوساء القوائم من المالكي سرا وفي خارج العراق (عمان، لبنان، الامارات، تركيا، بريطانيا)

وهذا ما كشفته الدوائر الأمنية الاماراتية بتقريرها اليومي عن الأموال التي نقلت من مصارف في داخل وخارج العراق ألى مصارف الامارات وبحسابات ساسة عراقيين.

كتلة مخلصون (احمد عبدالله الجبوري) (16) مليون دولار)

تيار حقوق الشعب (علي عبدالله الصجري) (18) مليون دولار

الكتلة العراقية الحرة (قتيبة الجبوري) (20) مليون

حزب العمل العراقي (شاكر كتاب) (10) مليون

كتلة التعاون والنهضة (كريمة داود الجواري) (6) مليون

قائمة القرار الوطني (صباح عبد الرسول التميمي) (6) مليون

تجمع الولاء للوطن (وسام سامي البياتي) (6) مليون

مؤتمر صحوة العراق (احمد بزيغ ابو ريشة) (25) مليون

الحركة الوطنية للاصلاح (الحل) (محمد ناصر دلي) (25) مليون

تجمع الامة الجديد (قاسم محمد الفهداوي) (25) مليون

عراق الحضارة (النور) (طلال حسين الزوبعي) (6) مليون

ائتلاف الجماهير الوطنية (احمد عبد الله الجبوري) (10) مليون

تجمع البناء والعدالة العراقي (دلدار عبد الله الزيباري) (6) مليون

حركة التصحيح الوطني (كامل كريم الدليمي) (6) مليون

وحدة ابناء العراق (سعدون جوير الدليمي) (25) مليون

حركة العمل والوفاء (كريم عفتان) (15) مليون

نوري المالكي

2006 - 2014

سنوات الفشل والفساد الإداري والمالي

الدكتور شفيق عبد الرزاق السامرائي

* حاصل على شهادة البكالوريوس في الادارة العامة من جامعة بغداد عام ١٩٦٤
* حاصل على شهادة الماجستير في القانون العام من جامعة مونبلييه في فرنسا عام ١٩٧٣
* حاصل على شهادة الماجستير في العلوم السياسية من جامعة نيس في فرنسا عام ١٩٧٤
* حاصل على شهادة دكتوراه الدولة في العلوم السياسية من جامعة نيس بفرنسا عام ١٩٧٦
* معاون عميد كلية القانون والسياسة عام ١٩٧٧ لغاية ١٩٧٩ .
* المستشار الثقافي للعراق في فرنسا عام ١٩٧٩ لغاية ١٩٨٣
* مدير عام البعثات بوزارة التعليم العالي عام ١٩٨٤.
* رئيس قسم السياسة في كلية القانون والسياسة عام ١٩٨٥.
* عميد كلية [illegible] السياسة عام ١٩٨٧ لغاية ١٩٩٦.
* استاذ العلوم السياسية في الجامعة المفتوحة بطرابلس في ليبيا من عام ١٩٩٧ لغاية ٢٠٠٢.
* عميد كلية القانون والسياسة في الجامعة الحرة في هولندا عام ٢٠٠٥ لغاية ٢٠٠٩.
* رئيس جامعة لاهاي في هولندا منذ ٢٠١٠ ولغاية الآن .





دار المعتز للنشر والتوزيع

الأردن - عمان - شارع الملكة رانيا العبدالله - الجامعة الأردنية

مقابل كلية الزراعة عمارة رقم ٢٣٣ الطابق الأرضي

تلفاكس: ٠٠٩٦٢ ٦ ٥٣٧٣٠٣٥ ص.ب: ١٨٤٠٣٤ عمان: ١١١١٨ الأردن

e-mail: daralmuotaz.pup@gmail.com